

غاية البيان فادرة الزمان



قوام الاتقاني

الفرق ١٢٠

الجزء ١ من ٢

فأية الباء

$$\begin{array}{r} 44627612506 \\ \hline 014911119 \end{array}$$

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: خاتمة البيان في معرفة النجاة للشيخ أ/أع

مقام الدين احمد باب الصلوات ١٥٨

تاریخ المسیح ۸۶۷ هـ یا جمادی الثانی ۱۲۰۵

عدد الأوراق ۱۷۰۰ خیماس

ملاحظات الدورات المتغيرة من بعض المراسلات ٢١٧، ٤

ع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ سُبْحَانَكَ

باب حنّة البهيمّة والحناة عليها

وكان من حق هذا الباب ان يذكر بعد باب جنابة المملوك لفصله النطق في
المملوك الذي هو العبد ولكن لما كانت البهيمّة ملحقة بالحيوانات من حيث عدم
العقل والنطق الحق هذا الباب بان ما يحدثه الرجل في الطريق ذكر ان الجرح من
دخولك **قول** قال الركب ضامن لما او طأت الدابة ما اصابته بيدها او رجلها
او راسها او لدمت او خبطت ولذا اذا اصدت ولا يضمن ما نحت برجلها او
ذنبها ان قال في الجامع الصغير وقوله وما اصابته ببل من قوله لما او طأت وصورتها
فيه محل عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يكون على الدابة وهو يسير عليها قال
يضمن ما اصابته بيدها او رجلها او راسها او لدمت او خبطت الا النخبة بالرجل
او النخبة بالذنب فانه لا يضمنه الى هذا لفظ اضل جامع الصغير وقال الحاكم الشهيد
في الكافي واذا اساء الرجل على دابة اى الدواب كانت في طريق المسلمين فاوطأت
انسانا بيده او رجله وهي تسير فقتله فدية على عاقلة الراب ودلك لانه يستعمل
للدابة بالنقل من مكان الى مكان وهي بحسب قوله على هذا العقل من جهة فحاربت
جنابته بقتله جنابته غير اية خاطئة فوجت الدية على عاقلة والكفاية لا قال
حقيقة ولا يضمن ما نحت برجلها وهي تسير لانه غير مستعمل اماها في النخبة
فلا تضيق بها فانه لا حقيقة وان كان سببا لذلك على معنى انه لو لا شيئين
في ذلك الموضع لما حدث هذا الامر ولكنه ليس بمعتد في التسبب في سبوت
المسلمين والسبب المحض الما يلحق بالمباشرة بوضع التعدي وقد عدم فلا
يؤخذ به **ك** وان لدمت انسانا بغيرها او اصدت براسها او خبطت

بيدها

بيدها هو ضامن وقال ابن ابي ليلى هو ضامن في جميع الوجوه لانه مستعمل
على الدابة بالركوب فصار فعلها كفعله وكما تقول انما يضاف فعل الدابة اليه
بواسطة الحمل ولا محل في هذه الافعال ولكن يلزمه حفظ الدابة وصيانتها
عما وسفه صيانتها وفي وسفه صيانة الدابة عن اللطم والصدوم والخط
حتى قصرت في ذلك حتى وقع ما وقع صار معتدا يا فيه فليخل به وليس في وسفه
صيانتها عن النخبة والصرب بالذنب فلا توصف بالتعدي فيه لانه غير
معتد فيه بل هو ضامن بالضممان الذي شرح الكافي والاضل في ذلك ما قال
القُدوري في شرحه ان المسمى في الطريق مباح بشرط السلامة وكلما تولد
من السير مما لا يمكن الاحتراز منه فليس يضمنون الا ترى انه ما ذون في المسمى
فلو ضمن ما لا يمكن الاحتراز منه كان ذلك منعاً من التصرف وما يمكن الاحتراز
منه لا يورد ضمانه الى المنع من التصرف لانه بقدر ان يحفظ منه ولهذا
قال اصحابنا ان ما كان من العباد بالمشي او يسير الدابة لا يضمن ما تولد منه
لانه لا يمكن الاحتراز منه ولذلك ما اثارته الدابة بسنابكها من
الحصى الصغار لا يمكن ان يحترز منه في السير فاما الحصاة العارقات
الراب يضمن ما تولد منه لان ذلك لا يكون الا بالعنف على الدابة في السير
وما لو اتي بسروج الحمار الصغير وان اوقفها في الطريق ضمن المولى ايضا
لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وان كان غير ممكنة عن النخبة
فصار الانفاق تقديراً او مباهة مقيداً بشرط السلامة يقال
او طأته دابتي فوطيته فعلى هذا استغنى ان يقال الراب ضامن لما
وطيته الدابة ولكن يجوز ان يكون منعوا لا الايطا محذورين لقولك
فلان يوطى وتقدر من او طأت الدابة يدها او رجلها انسانا والدم والعصر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ قَسِّرْ لِي كِتَابِي

باب غنائه بالهبة والحنانة عليها

وكان من حق هذا الباب ان يذكر بعد باب جنائية المملوك لفصلية النطق في المملوك الذي هو العبد ولكن لما كانت الهبة ملحقة بالمجازات من حيث عدم العقل والنطق الحق هذا الباب بان ما يحدثه الرجل في الطريق ذكر من الجوارح ونحو ذلك **قول** قال الركب ضامن لما او طأت الدابة ما اصابته بيدها او رجلها او راسها او ادمت او خبطت وكذا اذا اصدمت ولا يضمن ما نفت برجلها او ذنبها او قال في الجامع الصغير وقوله وما اصابته ببل من قوله لما او طأت وصورتها فيه محذ عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يكون على الدابة وهو يسير عليها قال يضمن ما اصابته بيدها او رجلها او راسها او ادمت او خبطت الا النخبة بالرجل او النخبة بالذنب فانه لا يضمنه الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير وقال الحاكم الشهيد في الكافي واذا اساء الرجل على دابة اى الدواب كانت في طريق المسلمين فاوطأت انسانا بيده او رجله وهي تسير فقتله فدينه على عاقلة الركب وذلك لانه يستعمل للدابة بالنقل من مكان الى مكان وهي بحسب قوله على هذا العقل من جهة فقارت جنائيتها بغير جنائيتها غير ان حاطة وجبت الدية على عاقلة والكافة لا يراعى حقيقة ولا يضمن ما نفت برجلها وهي تسير لانه غير مستعمل اماها في النخبة فلا تضيق بها فانه حقيقة وان كان سببا لذلك على معنى انه لو لا استيئير في ذلك الموضع لما حدث هذا الامر ولكنه ليس بمعتد في السير في سوق المسلمين والسبب المحض الما يلحق بالمباشرة بوضعه التعدي وقد عديم فلا يؤخذ به **ك** وان ادمت انسانا بغيرها او اصدمت براسها او خبطت

بيدها

بيدها هو ضامن وقال ابن ابي ليلى هو ضامن في جميع الوجوه لانه مستعمل على الدابة بالركوب فصار فعلها كفعله وكما يقول انما يضاف فعل الدابة اليه بواسطة الحمل ولا حمل في هذه الافعال ولكن لم يمتد حلف الدابة وصيانتها عما في وسفها صيانتها وفي وسفها صيانة الدابة عن اللطم والصدم والجرح ثم قصر في ذلك حتى وقع ما وقع صار معتدا بغيره فليخل به وليس في وسفها صيانتها عن النخبة والصرب بالذنب فلا يضمن بالتعدي فيه لانه غير معتد فيه بل هو ضامن بالضمان الذي شرح الكافي والاصل في ذلك ما قاله القدوري في شرحه ان المشي في الطريق مباح بشرط السلامة وكما تولد من السير مما لا يمكن الاحتراز منه فليس يضمن الا ترى انه ما دون المشي فلو ضمن ما لا يمكن الاحتراز منه كان ذلك منعاً من التصرف وما يمكن الاحتراز منه لا يؤدي ضمانة الى المنع من التصرف لانه بقدر ان يحفظ منه ولهذا قال اصحابنا ان ما كان من العباد المشي او يسير الدابة لا يضمن ما تولد منه لانه لا يمكن الاحتراز منه ولذلك ما اثارته الدابة بغيرها من الحصى الصغار لا يمكن ان يحترز منه في السير فاما الحصا العجاف فان الرابح يضمن ما تولد منه لان ذلك لا يكون الا بالعنف على الدابة في السير وما لو اتي شروح الجامع الصغير وان وقفها في الطريق ضمن العوكة ايضا لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وان كان غير ممكنة على النخبة فصار الانفاق نقدياً او مباحاً معتداً بشرط السلامة بقاى اوطانة دابته فوطيته فعل هذا استغنى ان يقال الرابح ضامن لما وطئته الدابة ولكن يجوز ان يكون منعوا لا الايطا محذوفين لقولك فلا يوطئ وتقدر او طأت الدابة يدها او رجلها انسانا والدم العقر



تقدم الاسنان كما يكدم الحمار والخيطة الصلبة باليد والصدم هو ان
تضرب الشيء بحسبك ونفخت الدابة الشيء اذا ضربته كما هوها **قول**
قال وان اصابته ببدها او رجلها حصاة او نواة او ثار عمار او حجرا
صغيرا ففقا عن انسان او انسك ثوبه لم يضمن وان كان حجر كبير اضمن
اي فان في الجامع الصغير وذلك لان الاحتراز عن ذلك غير ممكن فلا يؤخذ
بالضمان الا ترى انا محفل سيرة الدابة كسيرة نفسه ولو سارت بنفسه
فاصاب برجله هذه الاشياء فاصاب انسانا فقتله لا ضمان عليه لانه من
صنوده اذ لا يتكبر وهو مباح الا اذا كان حجر البير المضمخ خبيثا
لانه يمكن صيانة الدابة عن مثل هذا اذا طاهره اذ انما وقع هذا من
قبل عنفه في امر السوق فيوصف بالتعدي ويؤخذ به **قول** والمركب
يماذرتنا كالراكب قال الحاكم الشهيد في الكافي والراكب والردف والسائق
والقائد في الضمان سواء المغنا ذلك عن سترح الا انه لا فاقة على السابق
والقائد في وطء الدابة ولا يحرم به عن الممرات وذلك لان الدابة محبولة في
السيرة على ارادتهم ضررون فيها ما يشاء الا ان السابق والقائد مستبان
للقتل فل معنى انه لو لا الشوق ولو لا الفوق لم يوجد وطء الدابة والاهارة
جنوا مباحة القتل بخلاف الراكب والردف فانها مباحة ان القتل حرم
بقولها فلو تمها الكفارة ويحرمان عن الممرات كاليام اذ اعلت على انسان
قول قال فان رايت او مالت في الطريق وكفى تسير معطى به انسان لم يضمن
اي فان العدو ذلك محصر وقال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة
في الرجل يسير على الدابة فتقف للدوت او للبول مستودع وتبول معطى
انسان يروها او يبولها قال لا ضمان على الراكب وان كان صاحب الدابة

فان رايت او مالت في الطريق وكفى تسير معطى به انسان لم يضمن

او قتلها

ادفعها لغير ذلك فرايت او مالت وهي واقفة تعطب انسان يروها او يبولها
ضمن اليها الفطر اصل الجامع الصغير بالخبر الاسلام في سوحه والعرق ان
الاحتراز عن البول والدوت غير ممكن لمجمل تعفو او الوقوف في ضروره لانه
الدابة لا تدرك ولا يتبول في الغالب الا بعد الوقوف لمجمل ذلك عفو ايضا ولم
يحمل مضائا الى صاحب الدابة فصار هذه اقاما وقف الدابة لا يسير احد فليس
ما وضع له الطريق كان تعديا فلم يجعل ما الفصل به عفو ان المالك وان تعذر
الاحتراز عنه كمن جرح رجلا ضمن سوايته وان تعذر الاحتراز عنه ذلك
من حصه سوا اعلى فاعطى الطريق ضمن ما وقع فيه وان تعذر الاحتراز عنه
واللعاب اذا خرج من فم الدابة فابتل الطريق فزلق انسان فسقط فالت لا ضمان
فيه لانه لا يمكن حفظ الدابة عن مثل ذلك لاذي سرح الثاني **قول** لان المعنى لا
يحمل وهو المصروف في الدابة بالسبيير فاذ العرخي في محصر من وقف
دابة على باب المسجد الاعظم او على باب مسجد من مساجد المسلمين فهو مثل وقفه
في الطريق وان كان الامام قد حمل للمسلمين عند باب المسجد موقفا ينفقون
فيه دولهم فلا ضمان عليه فاصابت به في فوفها او حدث منها في ذلك الوقت
فان سنان بها فيه او قاذها فيه فهو ضامن لما يصيبه اذ اقلعت ذلك
في الطريق العام المستتر فان العدو ركن في سرحه وذلك لان القادر والسائق
مفترض للدابة الى الجناية والادان في الوقوف في هذا المكان لا يخرج من
ان يكون طريقا مضمنا يضمنه في الطريق الامانة ولم الادان لم فالالرحي ولذلك
ان كان الموضع قد اذن الامام فيه يمتنع له سوق الخيل والدواب ولا ضمان
على الواقف بدابته فاما ان من ذابته من نفع رجل او ديب او بول او دوت
او لعاب ولذلك لو كان الرجل اكبا عليها او اقفها فلا ضمان عليه في شيء من ذلك

ولذلك العلة من الارض اذا وقف فيها دابة وان كان راعيا عليها وكذلك طريق
 مكة اذا كان وقوفه في عمر المحجة باحتمال عنها فان كان ذلك في المحجة فالمحجة ممتدة
 الطريق السابل في جميع ما وصفت لك واما ان كان سائرا في هذه المواضع التي اذن
 فيها الامام بالوقوف او قياد او سائر فهو خاص لا يترتب ذلك عنه اذن الامام
 واقا لسقط عنه ما حدث من وقوف ذابته وهذه المواضع كان راعيا او لم يكن
 فما حدث من الوقوف خاصة دور السير والسوق والوقود فاما الواقف في ملكه
 والسائق فيه والعايد والساير فلا ضمان عليه وسيح من ذلك الا فيما وطئت سدا او حل
 ولا يلزمه الكفاية في غير ذلك والموتد في الراب سوا في جميع ذلك وسوا كان
 الارحقة الجناية مان وما له في دخول الملك او غير ما دون له في ذلك ولذلك لو كان
 في الملك كلب غفور فعوض من في الدار عن اذن له بالدخول في الدار او لم يرد الى هذا
 لو كان كذا في غير الله وذلك لان ترك العلب في الملك ليس بفعله فلو لم يضمن
قوله فلا يلحق به اي لا يلحق الاتقان بالسير او لا يحل حكمه في حكم السير يعني اذا
 رأت الدابة او ماتت في حالة السير لا ضمان في ذلك لانه لا يملك السير بلادون وقول
 اضلا فكان من ضرره وان السير ولذا اذا اوقفتها لذلك فوجدتها ذلك فاما
 اذا اوقفتها لغير ذلك لا يضر اخذ فرائد او ماتت بحج الضمان لان الاتقان لغير
 ذلك ليس من ضرره وان السير ايضا الاتقان له واجبه اكثر ضررا بالمانع
 من نفس السير فلم يان في معنى السير فلم يلحق بالسير في عدم وجوب الضمان
قوله والسائق ضامن لما صابت سداها او حلها والعايد ضامن لما صابت
 بيدها دون حلها وهذا لفظ القدوري في مختصره قال صاحب الهداية
 والمؤاذا في النسخة اي المراد من قوله او حلها ودون حلها النسخة بالرجل لان
 العايد يضمن طء الرجل وكذا السائق يضمنه اما النسخة بالرجل فبما تضمنها السائق

ام لا فالقدور يضمنها السائق ولا يضمنها العايد والفرق ان النسخة بالرجل
 تترتب من السائق فامنت الاحتمار عن ذلك فوجب عليه الضمان لانه قريب
 الدابة الى الجناية مع امكان الجناية الاحتمار عن خلاف العايد فانها ليست
 متزاوية عنه فلم يضمنه الاحتمار فلم يوجب عليه الضمان في النسخة بخلاف الوطء بالرجل
 والاصابة باليد حيث يجب الضمان في ذلك عليهما لامكان الاحتمار عن ذلك
 وهكذا فرق القدوري في النسخة في مختصره من السائق والعايد وللظاهر
 الرواية خلاف ذلك الا ان كان الحاكم الشهيد قال في مختصره والراكب والراكب
 والسائق والعايد في الضمان سوا الا انه لا يفرق على السائق والعايد في وطء
 الدابة ولا يحرم به عن الميراث وقال اللخمي في مختصره فان نكحت الدابة برجلها
 وهي تسير او بذنبها فلا ضمان على الراكب ولا السائق ولا القايد ولا الميراث
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الرجل جبار وهو ما لا يملك الراكب
 الحفظ منه الى هنا لفظ وعلى هذا التمسنا بخبرنا رحمهم الله لا
 الاحتمار ان لا يملك من النسخة وانما يملك من الاطباء والصدمات وما لا يملك الاحتمار
 عنه لا يضمن ولذلك ما صابت بذنبها فهو كرجلها لانه لا يملك الاحتمار
 عنه **قوله** وقال السنا في يضمنون النسخة كالم اي يضمنها الراكب
 والسائق والعايد لان فعل الدابة مضاف اليهم لان سيرها مضمونهم
 ولما روي ان اوداود وسننه باسنا الى الرهوي عن سعيد
 بن المسيب عن ابي هرون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل جبار
 سانه ان المراد منه اما ان يكون الوطء بالرجل او النسخة والاول ليس بمراد
 بالاجماع لانه ليس بجبار فيتعين الثاني والاولى الالف للض من العايدة
قوله وانتقال الفعل نحو نقل القتل في المنة جوابا عن قول السنا في

ان فعل الدابة مضاف اليه يعني يكون فعلا للفعل صاحبها فيضمن فعالا كما يقتل
فعل الفاعل الى غيره ان كان التخييف بالقتل لا بالضرب كما في الاذواء الكامل
ينقل لان الفاعل هو التخييف بالضرب لا بالقتل وفيه نوع وهي والجواب
الصحح لنا على الخضم ما كنا من المعقول اولاد ونامن الحدث ثانيا **قوله**
قال وفي الجامع الصغير وكل شي ضمنه الراب ضمنه السابق والقييد وذلك لان سير
الرابة مضاف الى السابق والعايد كما مضاف الى الركب فلزمت الحفظ عما كان
الحفظ والاحترار عنه ووضع عنه ما ليس في وسعه فاذا اصف الله صفة كان
فعله بيده الا انه لا يكون على السابق والعايد الكفاية وعلى الراب الكفاية فما
اوطأت الدابة لان فعل الراب على الدابة اتصل بالقتل فصارت مباشرا
عنزلة الاري فاما السابق والعايد فلم يقتل اثر فعلا بالقتل بل فعلها تسبب
والكفاية جزء الفعل وهو القتل فلم يجز على المسبب الذي هو دون المباشر
في اسحق والخبر او هو كما في البيروني واضع الحجة فانه لا كفاية على الحار والواضع
كلها هنا **قوله** ولذا الراب في غير الارطاي لا كفاية على الراب في غير
الايطاء كالنخبة بالرجل والذنب لانه مسبب في ذلك واما الكفاية عليه
في الاطلا لانه مباشر فيه لان الملف حصل ثقله ونقل الدابة جعلت
له حيث كان سيرها مضافا اليه **قوله** ولو كان رابا وسابقا فبالا
يعني السابق ما اوطأت الدابة يعني لا يستمر كان في الضمان بل يجب الضمان على
الراب لان الراب صاحب علة والسابق صاحب سبب والاصل في جافه
الحكم هو السبب وقيل يستمر كان فملون بصف الضمان على الراب ووصفه
على السابق فالآخر في مقتصره ولو امر بتخفيفه وهو سير فوطت انسانا فقتله
فالدابة عليه ما نصفين لانهما الآن رابا وسابقا الى هنا لفظ الاخرى يعني ان الفاعل

كالسابق

كالسابق ولو كان في سابق وراكب يستمر كان في الضمان فكذلك السابق
والراكب يستمر كان وهذا لان كل واحد منهما متعلق بطريق التسبب لانهما
ينقل الراب ودفع الشاخص وقال الامام الاسيبي ان كان سابقا والراكب سابقا
وقايد اوراقك وقايد فالضمان عليهما جميعا غير ان الكفاية على الراب ووطه **قوله**
مالواذ اصطدم فاما راسان فاما فعل عاقلة كل واحد منهما دابة الاخوار قال
الهدور في محسن وعند زفر والشافعي يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف
دنة الاحد ولذلك الخلاف في الراجلين يضطرهما بل اذا سرح الكا في
لما ان كل واحد منهما صار مقتولا بفعل نفسه وفعل صاحبه لان اصطدام
فعلها جميعا وبعله في حق نفسه هدر وفعل صاحبه يعتبر فلو ان الحصون هو المصف
فصاها اذا اصطدمت بعد الاوجرح كل واحد منهما نفسه ووجه صاحبه او حفر جميعا
بما اعل فادعة الطريق فوقع فيها لمانا ولنا ما روي محمد بن الاصل عن علي بن هاشم
الحادثة انه اوجب على عاقلة كل واحد منهما دنة كاملة وقال يلعناد ذلك على كل المطالب
ولان فعل كل واحد منهما صاحبه في حق نفسه وهو مشبه بالطريق ولا يصلح سببا للمصارف في حق
نفسه لانه كان اسما للواقع في غير محفورة على فادعة الطريق لا يكون متى من دمه درا
بالنقل لولا مشبه لم يقع في البيروني فلهذا لا يدرى متى من دمه ايضا بالان
لوانقربه نفسه من المصدوم لم يهلك والى المباح يصلح سببا للضمان في حق صاحبه
لان المباحات تقتضي استمرار السلامة كالنائم سقط في نومه على غير ملكه
يجب عليه صانته فلما كان فعل كل واحد منهما معتبرا في حق صاحبه لا في حق نفسه لم يستطاع
في الضمان لاحت دنة كاملة لكل واحد على عاقلة صاحبه وفي المسائل المذكورة فعل كل واحد
منهما في طور لا مباح والمخطور يصلح سببا للضمان ولكن لم يعتبر فعل كل واحد
منهما في اجاب الضمان في حق نفسه لعدم الفائدة في فعله معتبرا في حق صاحبه

ص

فوجب ان يحاط بصف الضمان على عاقلة كل واحد وفيما نحن فيه الفعل الواقع
 منه للموت مباحا لم يعقد سوجا للضمان في حق نفسه اصلا فاضيف
 ضمانه الى صاحبه جهلا وظهر الفرق بين المعسر والمعتق عليه بالانحياز
 فان الواسف في نواذره شتام رجلين تماذا احبلا فوقعوا على وجههما ما اتاحما
 انه يضمن كل واحد منهما دية صاحبه ولو وقع احدهما على قفاه والاخر على
 وجهه فاما يضمن صاحب الفقاد دية صاحبه الواسف وان اقطع الحبل
 مودة فاحسقا على اقفيتهم فاما يضمن العاطع دية صاحبه من الحبل فيقتل لمجد
 ان وقعوا على وجههما اذا قطع الحبل بال محمد لا يكون هذا من قطع الحبل
 وقال محمد في نواذره من دية من وقعوا على اقفيتهم وما تالافضان على باطن الحبل
قوله هذا الذي ذكرنا اذا كانا حرسا في اليد والخطا يعني ان كان
 المصطلك يمين حرس وقد بعد اذ كانت على عاقلة كل واحد منهما نصف
 دية الاخر بالانفاق واذا وقع ذلك خطا ب دية الكاملة على عاقلة كل
 واحد منهما عندنا خلافا لروى والتمسنا في **قوله** ولو كانا حرسا في اليد والدم
 في الخطا يعني اذا اصطدم العبد برحط فاما تاهد الدم لان الحما
 سعلق برقبته العبد الحامي ولهذا يدفع فمكا الا ان بعدد المولى فاما مات
 فان محل الحماية لا يظن ولا يضمن المولى شيئا لان موت العبد لم يلد
 من فعله ولذا اذا وقع الاصطدام من فعلهما جميعا عدا لانه شبه
 العدم فان كان الخطا في يد الدم حيث لم يخلف العبد شيئا لان العبد
 مال له فقال هدد دية اي بطل **قوله** ولو كان احدهما حرا والاخر
 عدا يعني اذا كان احد المصطلك حرا والاخر عدا في صورة الخطا
 على عاقلة الحر فدية العمد لان كل مسمى من الحر فدية فيه القيمة من العمد

وكل شيء من الحر فدية نصف الدية ففيه نصف القيمة من العبد ثم ما وجب
 على العاقلة من قيمة العبد فهو لورثة الحر وسطل حق الحر المقتول فمما زاد
 من الدية على قيمة العبد لان العبد لم يخلف الا قدر القيمة ولا يلد
 ما زاد على ذلك لانه لم يخلف شيئا فيما زاد راصل ذلك ما ذكره القدر
 في شرح محضر الراجح في باب ارض الحمايات على الرقيق ان العبد المقتول
 خطا بقتله على العاقلة عند ابي حنيفة ومحمد وروى عن ابي يوسف
 انه قال في مال العاقلة وانما يحسب قيمة العمد على العاقلة عندنا لانه ضمان
 الادنى وعند ابي يوسف يحسب على الحر لانه ضمان مال عمة وسمي
 بجانته ومسألة قيمة العبد انها هل تبلغ بالغة ما بلغت بيا على هذه
 القاعدة انه يضمن بالقتل من حيث انه آدمي ومن حيث انه مال **قوله**
 وفي اليد يحسب على عاقلة الحر نصف قيمة العمد يعني اذا اصطدم الحر
 والعبد وقع ذلك منهما عدا يحسب على عاقلة الحر نصف قيمة العمد ما حله
 ودية الحر لان المصطلك في صورة العمد نصف قيمة العمد وول اخلف
 هذا العمد وسطل ما زاد على ذلك من نصف دية الحر لان ما زاد
 على ذلك سقط لموت العبد من غير خلف **قوله** قال ومن ساق دابة
 موقع السوخ على رجل فقتله ضمة اى فاد في الحامع الصعير قال صاحب
 الهداية وعلى هذا سائر اروا انه كالحمام ويحس بجنى عت الصمات
 على السائق في جميع ذلك لان وقوع جميع آلات الدابة لتفقيضه لانه
 لو احدها لم تقع تحت الضمان فلو وقع الشيء الممكوك على العائق عمل
 انسان فقتله بخلاف الرد المملوك من اد استوط فقتل شيئا
 تحت الضمان اذا كان مائلا لسيته الانسان فمما زاد لانه لا يملك

الاحترار خمسة وله ستة بل قد ن مضوتاً ونمام البيان هنا مري باب
 ما يحده الرجل في الطريق عند قوله ومن اجل شيئا في الطريق فسقط على
 السنان فوطب به هو ضامن **قوله** قال ومن قاد قطاراً فهو ضامن لما
 او طأ اي قال العدو رول في محصر وقامه فيه فان كان معه سابق والضمان
 عليهما وما في الجامع الصغير مخرج عن ظهور عن ابي حنيفة في الرجل يتولى
 وطناً او طابو بغير منه انساناً فقتله قال علي عافله الهايل الله وذلك
 لان القطار يسير بسوقه ويقف بايثنا فله فكان عليه عليه صماته
 فاحد من ذلك يكون مضوما عليه فمضات الله ما حدث من القطار
 للتسبب به مصر في الحكم فانه قتله خطأ فمضات على عافله دية واورد
 العتية ابو الليث في شرح الجامع الصغير هو الا وحواما فقال فان قيل
 لو ان انساناً فاد اعنى ما وطأ الاعنى انساناً فقتله هل يجب على القاتل
 الضمان قبل له ينبغي ان لا يجب لان الاعنى بنفسه من اهل وجوب
 الضمان فقتله لم يثبت الضمان خاصة واما فعل العجا فحيار الاعنى له في حكم
 نفسه فعلمها ينسب الى القاتل فان كان معه سابق والضمان عليهما لا ركل
 واحد منهما مستحب للقطار فاستتركا في سبب الجناية قال الدررني
 في مختصره فان كان السابق في وسط القطار فمضات ما خلفه من
 السابق وما من يده من شئ هو عليهما او هنا لفظ رجة الله لان ما من يده هو
 سابق الاول له ما يد وما خلفه هالة فايد ان يستتر فان في الضمان
 وقال الدررني ايضا وان كان ياول احيا او وسطا واحا ناخدا واحا نا سعدم هو
 لسوقها في ذلك هو مقتوله الاول ثم قال الدررني وقال محمد
 في املا الكيساني لو ان رجلا كان يتوود قطاراً واخوه من خلف

القطار

القطار بسوقه وتزجرو الابل فتزجر برحمن ويسوقه وعلى الابل قوم
 في الحامل ينام فوطب بغير انساناً فقتله فالدية على عافله القاتل والسابق
 والرايين على البعير الذي وطأ وعلى الرايين حقا الذين قد ادم البعير الذي
 وطأ على عوافله حقا على عدد الدوس والكفارة على الرايين خاصة الالهنا
 لفظ الدررني رجة الله وذلك لان القاتل والسابق مضومان الى الحائز والرهان
 اسام البعير كالقاة لما ظنهم والرايين على البعير حصل التلف بثقله
 فاستتركا في سبب الضمان فانقسم عليهم والحقارة على راب البعير الذي
 وطأ خاصة لان القاتل ثقله ومن سواه ما لم يثبت وقال الدررني ايضا
 ومن كان من الرهان خلف البعير الذي وطأ لا يزجر الابل ولا يسوقها رها
 على بغير منها او غير ركب فلا ضمان على احد منهم لانهم ليسوا بقاتل ولا
 سائق الالهنا لفظ رجة الله وذلك لانهم لما لم يسوقوا ولم يتوودوا صاروا
 كشاع على الابل وقال الدررني ايضا واما الرهان اسام البعير او الطافهم جميعا
 قاة البعير الدامل والجميع فاطقة فان العدو رول في تسوحر هذا محمول على
 انهم كانوا يعملون فعلا في القود فاما ان المرين فعل منهم في القود
 لهم كالمشاع فلا يجب عليهم الضمان فان الانسان قد يكون قايذا وان لم
 يعمل القود الا ترى ان النائم قد يكون قايذا ولا يكون سابقا ان لم
 يعمل القود فلهذا انشترقا فان في المعزب والقطار الابل يوطأ على
 لسوق واحد والجميع وطأ **قوله** هذا اذا كان السابق وجوب من الابل اي
 وجوب الضمان على السابق والقاتل جميعا فاما اذا كان السابق يسوق الابل
 غير اخذ نمام البعير اما اذا اخذ الزمام فمكون الضمان عليه في
 الذي هلك خلفه لا على القاتل المقدم لانه لما اسقط الرمام عن القطار لم

لكن القابض المقدم فأيضا لما حلف السابق فاما ما هلك فدام السابق فيضمه
 السابق والقابض حقا لاستحقاقهما في سبب وجوب الضمان لان كل واحد
 منهما مقرب الى الحسنة هذه استوفى وذاك بقوله **قوله** قال وان
 ربط رجل يعض الى القطار والقائد لا يعلم فوطى المروءة انسانا فقتله فعلى
 عاقلة القابض الدية او الفدية الحاصصة الصغيرة ونماه فيه فبحر جمعونها على
 عاقلة الرابطة اما وجوب الدية على عاقلة القابض لان القطار في يده وكان
 عليه حفيظة واما الرجوع على عاقلة الرابطة فلان الرابطة هو الذي وقع
 القابض في هذه الورطة فان القصة هو اللبس وهذا كما قالوا في رجل است
 صبيبا بان يقتل رجلا فالضمان على عاقلة الصبي غير مرجع عاقلة الصبي
 على عاقلة الابن بل لك ههنا وهذا اذا لم يعلم القابض بربط المعبر فاما اذا
 علم وقاد لا ترجع عاقلة القابض على عاقلة الرابطة لانه ارتفع العذر ولان
 القابض هو الذي وقع في ورطته وهذه الورطة دهن اذا ارتبط في حالة
 الشبهة فان ربط المعبر والقطار واقف عن صاحبه القطار وهو
 علم بالربط او لا لانه جمع على عاقلة القابض لانه واد المربوط
 بغيره ان الرابطة دلاله فوجب الضمان على عاقلة القابض ولا في الرابطة فذلك
 في الربط فلما قار القابض الى جنائسه عن مكانها فزال الضمان عنه
 وتعلق بالقابض من وضع ححر او الطريق فخرجت احرف عظمه انسان
 فالضمان على عاقلة الثاني دون الاول وليس كذلك المسئلة الاولى لان الربط
 البعير والابل سائر فوجد من الربط الاذن في لاله بقوله المربوط فله
 وجب الرجوع على عاقلة الرابطة لانه صائب لا يربطه لا يربط المربوط بقوله
 القابض وقال اللحن في مختصه واذا كان الرجل يعض ووطا في رجله

اليه بغيره او القابض لا يعلم فوطى المعبر انسانا فقتله فالدية على عاقلة القابض
 مرجعون بها على عاقلة الرابطة ولو كانت الابل وقوف لا تقا دفي رجل موط
 البعير الهنا والقابض لا يعلم فقادها وقاد المعبر معها فوطى انسانا فقتله
 فالضمان على القابض على عاقلة ولا مرجعون على عاقلة الرابطة لان القابض
 عملا فاد المعبر لم ياذن له الرابطة فان كان القابض يعلم بالمعبر في المسلمين
 حقيقا انه قد ربطه الى ابله فقادها على ذلك فوطى المعبر انسانا فقتله
 فالدية على عاقلة القابض ولا مرجعون على الرابطة الى ههنا لفظ الدرهم في الله
قوله والقابض لا يعلم لا يقال يدعي ان لا يحلف الضمان على عاقلة القابض
 بل يعلم القابض لان الحمل يزيل الاثم لا الضمان كالبنيان اذا انقلب على انسان
 فقتله **قوله** وانما لا يحلف الضمان عليهما في الاستدراك على القابض والربط
 لسبيل الشبهة بل لا يقدح وجوب الضمان على القابض وان كان كل
 واحد منهما مسببا لان الربط من القينات غنيرة التثبيد من
 المباشرة لان التلف اتصل بالقدود دون الربط فكان القود كالمباشرة
 حكما فقدم في وجوب الضمان على الرابطة الا ان قرار الضمان كان على
 الرابطة لان القابض معذور من جهته ولهذا الرجوع عليه اذا علم
 القابض لارتفاع الضرر **قوله** هذا اذا ربط والقطار ليس به
 رجوع عاقلة القابض على عاقلة الرابطة فما اذا كان الربط في حال ستر القطار
 اما اذا كان الربط في حال الوقوف فادناه رجوع بالضمان على عاقلة الرابطة
 وقد مر سنا **قوله** قال ومن ارسل الهمة وكان لها ساعا فاصان في
 نورها يضمن اي كان في الحاح الصغير وصورها فيه محمد عن يعقوب عن ابي
 حنيفة في الرجل يرسل الهمة وتكون ساعها فصيب نورها قال

موضات من رمال عن الحسنة الضاي رجل ارسل طائر اما صاب في فوره ذلك فان
لاضار عليه ولذلك الذي يرسل كلبه ولم يكن له سابقا فاصاب في فوره لم اعل
ضمان اليهنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير فان الصدر الشهيد وعين
اذا ان بالهية الكلب واذا اد بكونه سابقا ان يكون طرفة وذلك لان الكلب
يحمل السوق والاداب فاضيف اليه اما البازي ولا يحمل السوق لان سابق
الطيور لا يكون الا الطائر الا انه امنف الى المرسل في حقل الصيد وهو
اما الاصطياد بالبازي والكلب ولا يصرون في حق الصان ولذلك لو
اسئل كلبا على رجل حتى يحضره او سرق شيئا لا يضمن الا ان يسوقه
اذا به اذا كان طرفة لما ستره قيل اذا لم يكن طرفة فقصه او تعلق بانسان
ان كان غير معلم لا يضمن لان غير المعلم انما ذهب بطبع نفسه لا بالارسال
وان كان معلم فان ذهب بهينا وشمالا وماك عن الوجه الذي ارسله الملك
انسانا لا يضمن لانه اذا مال الى اليمين والشمال فانما ذهب بطبع نفسه فلا
يضاف الى السابق وان اصابه من الوجه الذي ساقه وادسله كان
ضامنا لانه ذهب بالرسال صاحبه فكان مضافا الى المرسل لداركه
خبر الذي قاضى طان وقال الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير وده
او اللبث في الجامع الصغير انه اذا ارسل هبة بغير كلب ولم يكن سابقا لها
فاصاب من فورها انسانا فالذي ارسلها يضمن بان لانه اذا ارسلها والله
لم يظفها فاما دام في فورها فانه طرفة لان يضمن هبتها او يضمن في الجامع الصغير
انه اذا ارسل كلبا ولم يكن سابقا فاصاب في فورها لا يضمن ويضمن في
الزيادة ان يضمن لمن وضع المسئلة في الصيد واسار الى ان الارسال
مخرولة السوق فكان هذا اسوئلا القول القصة الى اللبث وعلمه الفتوى

الى

اليهنا لفظ الصدر الشهيد وقال الحاكم الشهيد في الثاني واذا ارسل الرجل
واسته في طريق المسلمين فاصاب في وجهها ذلك فهو ضامن كما يضمن الذي ساق
فالسبح الاسلام على الدين الاصمعيلى في شرح الكافي يريد به اذا ارسله
وصريه او رجعه عند ذلك حتى صار له سابقا فاذا اصاب في فوره ذلك
اخذ به لان ارسله ساق منته فاما دام لسير في سبيله فذاك من النار
سوقة فاصاب في تلك الحالة يضاف اليه وان اعطف عنها او ساقا ولا حان
عليه لان اعطاه ليس من ثماره كسوقه بل من ثمنه يبتدى به بفشاله الا
ان لا يكون طريق غير الذي اخذت منه فمات ضامنا لان ذلك مضاف
الى سوق السابق ايضا وان وقفت عن سارت خروج من الصان لان ارسله
امته بالوقوف غير سيرة هاد ذلك استدا اسرها ولا يضاف اليه
وان ردّها رادها فالذي ردّها ضامن لما اصاب في فورها ذلك لانه
سابق لها لا يرجع على سابقها بما ضمن الا اذا كان بائنا لحينيد يرجع
عليه واذا حلى عنها وادفها سارت هي نفسها ولا ضمان عليه لا يضمن
مضافا لفعل خذ كذا في شرح الكافي **قوله** وكذا اذا وقفت عن سارت
عطف على قوله انقطع حكم الارسال **قوله** خلاف ما اذا وقفت بعد
الاصاب في الاصطياد عن سارت يعني لا يقطع حكم الارسال حتى اذا
اخذ الكلب الصيد او اذنه الهذ بعد الوقفة يحل ذلك لان تلك
الوقفة للاحتيال من اخذ الصيد فيصير ذلك مقصودا بالمرسل
لان مقصوده هو السير لا الوقوف فيقطع حكم الارسال بالوقفة
فكانت الوقفتان على طريق فيقتصر من كسوقه بالمرسل وساقا به
وهذه الوقفة اي وقفة الدابة بعد الارسال لا للاصطياد

قوله ويخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب انسانا او مالا في فوره
لا يضمنه وفي الارسل في الطريق يضمنه يريد بهذا الفرق بين الارسل
الارسل الى الصيد والارسل في الطريق وفي الاول الاضمان عليه وفي الثاني
حجب الضمان اذا كان على الفور لان المسبب انما يضمن اذا وجد منه التعذر
والا فلا ففي الارسل الى الصيد لم يوجد التعذر لانه امر مباح وسئل
الارسل في الطريق وجده الثغرة لانه شغل طريق المسلمين وقالوا في رجل له
كلب عقور فلما سار عليه شئ عضه فاهلك الصبية ان يقتلوه فان عض هل يحن
الضمان على صاحبه انه لم يتقدموا اليه قبل العض لاضمان عليه وان كانوا قد
المصاحب لكل فقلية الضمان بمنزلة الحارط الحامل **قوله** ولو ارسله همة
فاستدرك زرعا على فوره ضمن المرسل ذلك بغيره الى قوله شاة لقصاب
وموله على فوره اي على فورا الارسل والمراد منه ان لا يفتقد عساوئها
فان في الفناء والضعف كارسال عانة فدخل زرعا انسان فاستدرك ان
ساقته الى الزرع ضمن وان لم يسبقها بان لم يكن طرفها لكن لم يعطف الدابة
عساوئها لا وذهب الى الوجه الذي ارسله صاحب فاصاب الذرع فمن
ارضوا وان اعطى عساوئها لا فاصاب الذرع ان كان له طريق اخر لم
يضمن والارض في ديات شيخ الاسلام وفي غصب التوارك صاحب
الزرع اذا قال له الدابة ان كرستك في زرعي فاخرجها فهو ضامن كما استدل
وقال اخوها وان اجنح واسم باخراها فلا ضمان عليه لانه فعل بائع
هذا اختيار العقبة الى اللب وكان ابو بصير يقول يضمن في الرص الاجنح
ايضا **قوله** لما مر اشارة الى قوله انقطع حكم الارسل **قوله** ولو اتى
الدابة فاصاب مالا او ادميا لم يملك او يحرق الا ضمان على صاحبها لقوله

عليه السلام جرح الجار جبار قال محمد في المعلقة اي تفسر العجا التي جرحها
جبار في المعلقة لان الدابة اذا التفت شئ على فوره الاضمان بحجب الضمان
ولا يضمن جارا اقل في النشا والصفور دابة لرجل ذهبت ليلها اوها راعيه
ارسله فاستدرك زرعا لاضمان عليه لانه لم يحن انما ذهبت دابته
يعبر صانع وقد قال الله تعالى ولا تعدوا زنا الاعلى العالم وقال الشافعي
ان كانت ذهبت ليلها ضمن وان كانت ذهبت بها والا يضمن وقار
الدور في ستره وسواء كان انفرادها بملك ما حجبها او في الطريق
او في ملك غيره لانه لا يصنع له في اعدائها ولا يملكه الاحتراز من فعلها
ولا يضمن ما يؤخذ منه **قوله** من الارسل واخوانه الصير راجع الى
الارسل اراد باخوان الارسل القود والسوق والبول **قوله**
فالشاة لقصاب فقئت عنها فمها ما معها اي قال في الحام الصير
وصورها محمد عن يعقوب عن ابي حمزة في شاة القصاب وسق الخنزير
وجزو والخزير تفقا عن واحدة منهن قال في الشاة ما معها وفي البئر
رغم منها وفي البئر ربع فمها الى مخالف اصل الحام المعرف قال
محمد في الاسلام وانما وضع المسئلة بهذا العلم الوجه ليبين ان الكل وان
كن اللحم فان الخواتم مع ذلك مختلف والبئر والجار والنفل مثل البئر
والبئر وقال الساطي في كتاب الاحناس وقال ابو يوسف ذلك كله عليه
مانقصة في جميع الهائم وقال في خبر الدين قاضي خان في شرح الجامع الصغير
وقال الشافعي بحجب النقصان لان الواجب ضمان المالك دون النفس فيقتدر
بنقصان المالكية في الشاة واصحابنا اجمعوا ما دورا رجة من ريد ربات
عزاسه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوجب ذلك وزور عن عمرانه في ذلك

ايضا فتركها القياس هذه الآثار في الجزر ورواها بالقياس في الشاة ولاز
الشاة لا تعمل ولا تتركب ولا يحمل عليها بل يسفع بها فلا يصح بالقياس من غير
تقدير فاما ما ذكرنا من الهياكل ردت ويحمل عليها وتعمل بكبريا عاملة لبنى آدم فليست
الانسان من وجهه والشاة من وجهه فوجب بصفته التقدير الواحد الانسان
على الاستنباطين فوجب الرابع استنباط الانسان وسقط الرابع مستنباط الشاة
ولان سائر الهياكل لا تعمل سوى آدم الا اربعة اعين عنها وعن الادم الذي
سقطها وضار فان لها اربعة اعين فوجب العوض الواحد ربع القيمة قال
حنيفة الاسلام والمعمل هو التعديل الاول لان العسل لا يتخذان به نصف القيمة
لو كان التعديل على المعامل الثاني لوجب نصف القيمة وفيها حجة واحدة وليس
كذلك بل بحث القيمة فربما واذ اثبت ما قلنا ثبت ان التقادير لا تسقط
بالقياس للزوج والحمد لله ذلك استوى المعنى لذلك وعلمه **قوله** ومن سار
على دابته في الطريق فصرها رجل او خنصرها فتجرك رجلا او ضربته بيدها
او ضربته منته وضدته فقتلته كان ذلك على الناحية والرد المسائل
المدونة من هذا الموضع الى الباب ليست مدونة في المدارة وهي من مسائل
الاصل ودرهاها مبرقا وقال في الاصل واذ اسار الرجل على دابته والطر
فخنصرها رجل او ضربها فتجرك رجلا فقتلته كان ذلك على الناحية وروى
الراكب قال بلغنا ذلك عن عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ولاز
الدارة بالخنصر صارت مدفوعة على ذلك فاصيف فعلها الى الناحية او نقاب
الناحية لذلك على معنى انه لو لا خنصره كما فعل ذلك وهو متعدي فيه ولا ضمان على
الراكب لانه لا يصنع له فيه ولا يقال قد فاسد هذا الباب قبل هذا افعال الشر
المسايخ ان السابق لا يضمن النخبة اي الرجل والدين عليها ما لا يملك الخور عنه

فكان ينبغي على هذا ان لا يضمن الناحية النخبة لا ما تقول ذلك اذ ان
ما دونها ما اذا كان متعديا ولا فرق فيما يملك الخور منه ومن لا يملك
الخور عنه بل بحث الضمان عليه للتقدي في السهم حتى لو كان الخور من
الراكب وهو سائر فلا ضمان بالنخبة لعلم التقدي لا على الناحية ولا على
الراكب **قوله** وان نجت الناحية كان دمه هذا قال في شرح الكافي ولو
يجب الناحية كان دمه هذا اذ كانه فقتل نفسه ولو امكن الراكب من ذلك
الخنصر فقتلته كانت دية على عاقلة الناحية لانه هو الذي حملها على ذلك
وقد كانه هو الملقى اياها قال في شرح الكافي ولد ذلك لو ثبت من خنصره على
رجل مسلمة او اوطاف رطلا فقتلته لانه كالملقى الدارة على ذلك الدروطينه
او وثبت عليه والواقف في ملكه والدروطينه سواء لان معنى الحمل لا يختلف
بيد الضمان على الناحية **قوله** وان خنصرها ما من الراكب فان ذلك عتله
فعل الدابة لو خنصرها ولا ضمان عليه فقتلته وذلك لانه من حمله السوق والراكب
ملك ذلك فله اعمه باذنه فله حق فعله متعديا ولا يضمن ولو فعل الراكب
نفسه **قوله** ولو وطئت دابة في سائرها وقد خنصرها الناحية ما من
الراكب فالدابة عليها جميعا اذ كان في يدها الدابة خنصرها وذلك لا يسنها
في ذلك الحالة مضاف الى الناحية والراكب جميعا فاحدث من ذلك يكون عليها
جميعا قال شيخ الاسلام علاء الدين الاستمخاني في شرح الكافي قال في الكتاب
لانها الان سابق وراكب والحكم في الراكب مع السابق هكذا اذا كان السوق
باذنه عرفان شيخ الاسلام وسما شكا من حصرها انه اذا خنصرها باذنه
او سابق باذنه ينبغي ان لا يؤخذ به لانه لا سبق متعديا في حق فعله لانه
ينقل الفعل الى الراكب فلما اذنه انما لم يصب من حيث انه سوق لا من حيث انه دابة

فإذا طهر له أثر في محل آخر ثبت له مفعله في الثاني إن الدابة صاحبة
والسائق والناحس صاحب شرط في حكم وإضافة الحكم إلى العلة الأولى
إضافته إلى الشرط قلنا إنما يقع ترجيح العلة على الشرط إذا كان الشرط شرط
لكل العلة أما إذا كان شرط علة أخرى والعلة في محل آخر لا يقع به الترجيح
الأخرى إن من جرح انساناً لم يسقط المخرج إلى البيوتات بالسقوط والجرح
جميعاً لكونه علمهما ولا نقاشاً لهما صاحب علة والآخر صاحب شرط
لأن الجرح علة في محل والحضر شرط علة في محل آخر وهما كذلك فإن الدابة
صاحبة علة في نفس الوطء على معنى أنه مستعمل لرجل الدابة في الوضع والرفع فصار
ذلك مستعمله فعمل رجل حقيقة إذا رجل الدابة التي محضه منزلة سائر آلات عمله
والناحس ليس يحصل شرط تلك العلة بل هو محصل شرط السير والسير علة
الوطء وهذا بمنزلة محصل علة العلة والحكم لا يمنع إضافته إلى علة العلة مع
كونه مضافاً إلى حقيقة العلة فهذا الوجه الدابة على ما قلناه مما ذكرنا في شرح الكلام
على الذي شرحه الكافي أنه هل يرجع الناحس والسائق على الدابة أو لا
ذلك ما ذكره يدعي أن يرجع لأنه فعل بائنه والآخر صحيح ظاهر فيرجع بوبال
فعله على معنى ما ذكره ونحوه وقيل لا يرجع فالصاحب الهداية وهو الأصح فيما ذكرنا
أي تماماً لأنه وذلك لأنه امرع بالفساد لا بالابطال وقد موصلاً لأنه لا يلزم من
وجود الناحس وجود الانطال لا محالة ومما ذكرنا أن الأمر صبيهاً مستمسكاً على
الدابة بلسير الدابة فوطت الدابة اسماً ما فعلته بلزمت الدابة على العاقلة
ولا يرجعون فصار على الأمر لا بأس بالسير لا بالابطال وهما منفصلان
فإن شيخ الإسلام على الدين الأسامي في شرح الكافي في باب حنابة الصبي وإذا
حمل الرجل الصبي الحمار على دابة وقال له أسكها في وليس منه سبيل فسقط الصبي

عن الدابة مات فالرجل ضامن لدابته على عاقلة سواء كان صبياً ركبت مثله
أو لا ركبت مثله لأن الحامل سبب لقتله لأنه لو لا حمله لما سقط وهو
متعد إذ لم يكن سبباً من شأنه والمسبب كالمباشر في هذا الباب
إذا كان متقدماً أصله خاف البير ولو شار الصبي فوطا انساناً فقتله وهو يسير
على الدابة مستمسكاً عليها فدل على القبول على عاقلة لأنه إذا حدث السير بعينه أمر
الرجل بركوبه أنه محتار في يسير الدابة وهذا في حدث يسير الدابة وهو
مضاف إلى الصبي لا إلى الحامل لأن الحامل ليس سبباً لقتل الدابة ولو كان سبباً
فقد اعترض عليه فقلنا على محارفاً نقطع بسببه أثر السير منه ولو كان
الصبي لا يستمسك على الدابة ولا يستر الدابة فدم القتل هذا لأن سير
الدابة لا يضاف إليه ولا إلى الحامل فصارت قبيل الدابة فهذا رد منه ولو كان
الصبي مستمسكاً عليها أو غير مستمسك فسادت الدابة بوقع الصبي وهو
سبباً في دابته على عاقلة الذي حمله لأن السقوط من مسببات الحيل سائر
أول يسير فثبت إلى الحامل سقوط المودد المادي فيعلم في شرح الكافي **قول**
ولذا إذا ناوله سلاحاً فقتله أخرجه من لا يرجع على عاقلة الأمر
شيخ الإسلام على الدين الأسامي في شرح الكافي ولو قتل رجل صبيهاً فقتل
رجلاً كانت الدابة على عاقلة الصبي لمحقو القتل منه وهي على العاقلة لأن عمل
وخطأه سواء يرجعون به على عاقلة الأمر لأنهم انما وقعوا في هذا الضمان بسبب
أمره ولو لا أمره لما مات الصبي هذا الأمر فإن في شرح الكافي وإذا أعطى الرجل
الصبي عصاً أو سلاحاً ولم يأم به فوطت الصبي بذلك فضاؤه على عاقلة الرجل
لأنه سبباً لهذا فلا يرد فيه إلا العاقلة لما عطيته به والدابة تحت سبب
المحضر كما تحت بالمباشر وإن قتل الصبي نفسه بذلك أو قتل به رجل لم يضمن

الذبح شيئا لانه محتار في استعمال هذه الالة فلا يصح استعماله الى
 الدافع فكذا اشرع **قوله** ثم الناحس انما يصير اذا كان الاطاع على فود الناحس
 حتى يكون الشوق مضاعفا له قال الاخر في محصره ولا يكون محل الناحس صارا حتى
 يعلم ان الذي اصابته كان في فورها الذي يخشى **قوله** ومن قاد دانه فخنسها
 رجل فاسلعت من يد القاييد فاصابت في فورها فهو على الناحس ذلك لان
 الانفلات اثر نخل الناحس وهو شرط التلصق فاصابت في فورها وهو
 متعذر فيمن ولد اذا كان لها ساق يمسها عرس بعد اذ نه حجب الصان على
 الناحس لا غير فلو اسرع العابد او السائق بالعمس فلا ضمان على احد لعدم التعدي
 وهو مخرج في شرح الكافي **قوله** والناحس اذا كان عبدا افا لصاحبها في رقبته
 اي في رقبته العبد لانه كالحانة سلب بدفعه مولاه او بعد كماله الاصل في
 حنانه ولو كان الناحس صبيبا فهو كالحمل لانه يوصل بافعاله للمالغ
 ولو خنسها حتى مصوب على الطريق لمحت اسنانا فعمله فالصمان على من
 نصب ذلك الشيء وذلك لانه بالنصب حصل شرط التلف لانه لولا هذا
 لما بحث الدانة وهو متعذر فيه فوجدته قال في شرح الكافي واذا كانت
 الرجل يسير على الدانة في الطريق واسر عبد غريم بخنس دابته فمحت
 فلا ضمان على واحد منهما كانه نخس نفسه وان وطئت في فورها ذلك انسانا
 فقتلته فعلى عاقلة الراب نصف الدية وفي غنى العبد نصف الدية بدفعه مولاه
 به او بعد من يرجع بقيمة على الذي اسرع الناحس ولذلك لو اسرع بالشوق او
 القود لانه لما استعمل في اسرع الناحس صارا غاصبا اماه وقد حقه صان
 مولاه بذلك عليه لانه لم يمس ان ترك الله سلبها وقد رد مشغولا فلا يكون
 راد امعنى فلهذا يرجع عليه بالاقبل من قيمته وقمادى ولو كان الدالب عبدا

فأمر عبد الحر مضاف دابة فاطاقت اسنانا فقتلته فالدية على اعناهما
 بصفتي لان التلف مضاف اليهما ولا شيء على الدالك مما اسره اذا كان محجورا علمه
 حتى يفتق ولو كان تاجرا او مكايبا اخذ به لانها من اهل ان يلزمها حكم الاقوال

باب خيانة المملوك والحنانة عليه

لأنواع عن حنانه المالك وهو الحسرة في حنانه المملوك واخر دله بالخطا
 رغبة المملوك **قوله** قال واذا جنى العبد حنانه خطا قبل لمولاه اما ان
 يدفعها او بعد من اي باب العبد وري في محصره قال الشيخ او الحسرة الدخ
 في محصره واذا جنى عبد على خيرا او على عيبه حنانه خطا في قصر او مادورا
 نقل اشهرها او لم يمس ذلك في رقبته العبد الحاني ليس في دية المولى منه شيء او
 يقال للمولى ادفعه بجنايته او اقله بجميع ارض الحنانه فلهذا كان الاشهر او لغيره
 بالغ ما بلغ اليه فلفظ الدخ رحمة الله وقال العبد وري في شرحه وقال السامعي
 في حنانه المملوك ساع ساعا الا ان بعد من المولى وذكر سمع الاسلام على الذي لا يحل
 وشرح الكافي مذهب مالك لذلك وقال فان ماليت بحب دلت في عني العبد
 رباع فيه الا ان يقضي السيد وقال المحرق في محصره واذا جنى العبد فعلى
 سيده ان يدفعه او يسلمه فان كانت الحنانه الشوم فتمت العبد لم
 على السيد ان يدفعه بالثمن فتمت وقال في اشارات الاسرار
 حنانه العبد اذا اوجبت مالا كان موجهها الدفع ولان يحصل بالقدرا
 وقال السامعي ساع ساعا بدميته وساع فيه كما في ضمان الاستهلال في الاوال
 والخلاف يظهر في اتساعه بعد العتبات عند المحصر وضه قول مالك والشافعي
 ان الاصل في ضمان الاطلاق ان يجت على التلف وانما وجب في الاحرار

فأمر عبد الحر مضاف دابة فاطاقت اسنانا فقتلته فالدية على اعناهما
 بصفتي لان التلف مضاف اليهما ولا شيء على الدالك مما اسره اذا كان محجورا علمه
 حتى يفتق ولو كان تاجرا او مكايبا اخذ به لانها من اهل ان يلزمها حكم الاقوال

على العاقلة بخلاف القياس وهذا البصر في معناه لان العبد لا عاقلة له كونه عليه
لانه هو الجاني فيساع فيها ويستوفى الباقي بعد العسر ولنا ما روي اصحابنا في
كتبهم قالوا ورد في غير اس عياد ان فاء اذا احتى العبدان شاد دفعه وار
شاداه وعن عمر انه قال عبيد الناس اموا لهم وجباة هم في قيمتهم وهم
على مثله ولان هذه حنائة خطأ ملون موجبها على من يصح قياسا على
الحرة وهذا لان التسرع انما اوجب في حنائة الحر على العاقلة بطلان الخاطئ العجم
عن اذا ما لزمه لكثرته فجعل الدية والزمن على العاقلة بحسب ما له لانهم اهل بصيرة
وهذا المعنى موجود هنا ايضا لان عتبر العبد اطهر من عتبر الحر والمولى يحمل
عنه فان ما يبرره بطريق النصرة الا انما يلزم الضمان على المولى حتما لانه ربما
لا تقدر على ذلك لانه واحد كالحالي لم يعلنا المولى بحسب ان شاد دفعه
الى اولنا الحاني وان شاداه بحسب المولى لان في الخصم نوع خفيف ثم اذا
دفعه الى ولي الجناية او حلي بيت ودية سقطت المطالبة لحنائة المولى وان
المولى المطالب بالجناية لاجل ملله فاذا سقطت حقة عمته زالت المطالبة
فالوارث ان اخل من الغنم ما دبر التسليم ولذا اذا ادرك لسقوط المطالبة
لانه لا حق للمولى الحنائة الا في الارش فان استوفاه سقطت حقة ووراثته
مستأحقة في الموجب الاصل قال بعضهم الواحد الاصل هو النكاح
واحتنا سبج الاسلام على الدين الاسمي في سرح الكافي لان الاصل هو
فان للتلف ولكن الدفع على الضعفة وقال بعضهم انه الدفع واليه مال صاحب
الهداية وصاحب الامارات دليل ان المطالبة تستقطب على المولى ان امان
العبد قبل احتيا المولى الفداء فلم يكن الواجب الاصل هو الدفع لم يسقط
المطالبة **قوله** كافي الدين يعني بحسب ضمان حنائة العبد في النفس في دية كافي

الدين في دية وفي بعض النسخ كان الدين يعني ان حنائة العبد خطأ بحسب
دستور في الدين اذا احتى بحسب دية لا على عاقلة لان الاصل في الجناية ان يح
على التلف وهذه النسخة اصح النسخين لان المضيف استعمل جواب هذه
حيث قال بخلاف الدين لانه لا يتعاقلون فمالهم ان لا يتناصرون ولا عاقلة له
اذن لان العقل بالمصحة **قوله** والاحتياط في الاصل اذ به **قوله** الا
انه بخير من الدفع والفداء لانه واحد وهو استثنى من قوله والمولى عاقلة
لانه قبل استثنائه بانه ان ضمان حنائة الحر انما وجب على العاقلة
تخفيفا على الحاني لانه خاطي لا عاصد وذهبنا في حنائة العبد خير المولى
من دفعه ومن الفداء تخفيفا ايضا لان في التخيير نوع تخفيف ايضا لان
في اصل احد الامر من نصيب لا محالة وطريق التخفيف في المولى للمولى
واحد بخلاف التخفيف في العاقلة لان ذلك يتخير الدية عليهم للتسليم
قوله كافي مال الزكاة يعني ان العبد الحاني اذا هلك قبل اختيار
المولى الفداء سقطت حنائة كمال الزكاة اذا هلك بعد حوالان
المولى يسقط الواجب وان كان لصاحب المال ولانه اذا اراد الزكاة من
مال اخيه لان محل الوجوب فاء **قوله** بخلاف موت الحاني الحر يعني ان موت
العبد الحاني يسقط الواجب لان الواجب يتعلق به استيفا حقت يدفع
في الجناية بخلاف موت الحاني الحر حيث لا يسقط موجب حنائة عن
العاقلة لان الواجب لم يتعلق بدمته الحاني استيفا صار موته كونه عبد
الخدمة وصدقة الطريق بعد طلوع المحرم يوم الفرج حيث لا يسقط صدقة
الطريق عن المولى **قوله** قال فان دفعه ملله ولي الجناية وان فداه فداه
بارسها او فان العبد ورر في محضه يعني فان يقال للمولى العبد في حنائة خطأ

ادفعه او افلح فاذ دفعته الى ولي الجناية ملكه وسقطت المطالبة عن المولى
وان فذاه فذاه بارش الجناية فليس الا ان الارش او البتير او سقطت المطالبة
ايضا وقد مر قبل هذا انهما اختار المولى من الدفع او الفداء المرمية حالاما
اذ اختار الدفع فظاهر لان التاجيل في الاعيان باجل لان التاجيل
انما يشترط للمحصل توفيقها وتخصيل الحاصل محال واما اذا اختار الفداء
فقد ثبت لان الفداء عن العبد في الشرع فكان فاما مقامه الا تركه يسمى
فداء او هو ما يسقط به الشيء بمقامه فاذ كان الفداء قاعا
مقام العبد اخذ حكمه لم يقع التاجيل في الفداء كما لم يقع في الدفع غاية
ما في الباب ان الفدية انقد وبلا ارش فليس الا ان اؤتمروا بهذا لا يمنع ان
يكون بدلا عن العبد فاما مقامه **قوله** وعند احتياجه الواجب عن العبد
اختيار المولى الدفع او الفداء الواجب عنه وهو العمد فلا حرم وجب الدفع حالا
قوله واهما اختاره وفعله لاشي لوليه اي ولي الجناية يعني اذا اختار المولى الدفع
او العمد المستوط المطالبة عن المولى بعد ذلك وقد مر ما به من هذا **قوله**
فان لم يختبر شيئا حتى مات العبد بطل حق الجاني عليه دية يعرفها على مسئلة
المختبر وقد قدره الكافي في محصره يعني اذا مات العبد لم يكن لولي الجناية عطل
الموت من ارش جنايته وذلك لان الحق كان يملكه المولى مع الرقبة فاذ لم يملك
سقط ما لزمه بالهلات فله ان ياكل العبد ويحرق الرقبة فيه ولا بها جنايته من
العبد بسقط موت العبد كما في العبد **قوله** على ما بينا اشارة الى قوله
الواجب الاصل في الدفع **قوله** وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ ادله بغيرها
ايضا قال الكافي في محصره فان مات العبد بعد ما اختار المولى الفداء قال الفداء
عليه لاسيما اعني موت العبد وذلك لان الاحتيار ينقل الحق من الرقبة الى

دنة المولى فاذا مات العبد لم يسقط ما في دنة المولى من الدية كما يردونه
قوله قال فان كان جاني كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى اي قال الفداء
في غنقه قال صاحب الهداية معناه بعد الفداء يعني اذا فدى المولى عبده من جنايته
بعد العمد بعد ذلك في جنايته خطأ كان حكمها حكم الاولى حتى يخاطب المولى
بالدفع او الفداء اثانيا وذلك لانه لما فذاه عن الاولى فغمرت رقبته عن الجناية
فصار كما لو لم يكن الا هذه الجناية فكان الحكم فيها الدفع او الفداء او انما فسّر
صاحب الهداية بقوله معناه بعد الفداء الا انه اذا احتج ثانيا قبل الفداء
كانت هي مسئلة التي ملها **قوله** كما ظهر بالظاهر **قوله**
قال ولو جني جنايته فيك للمولى اما ان يدفعه الى ولي الجناية من عتقها
على ردها او اما ان يدفعه بارش كل واحد منهما او فادى العبد وري في محصره
فان المرحى في محصره فان جني العمد على جماعة فان المولى ارف بالخير ارش
دفع العبد الى جماعة عتقهم وكان مقسوما على قدر ما حللوا اصلهم من
ارش الجناية وان شأ سيلا وعزم ارش الجنايات كلها وذلك لان علق الجناية
برقبة لا يمنع بعلق مثلها لا يمنع الدية من الدية ولا يمنع حق المولى من حق
ولي الجناية واذا علق حق الجماعة بالرقبة كان على المولى ان يدفع الهم فليس
الرقبة على ولا ردهم او يترك جمع اربهم والمولى ان يحالف في فداء
من الاحتيار فيفقد من بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدارا ما تعلق به حقه
من العبد لان كل واحد منهم لا يعلق بحقه حتى صاحبه بخار ان يختار في حق اهلهم
غير ما يختار في حق اخيه فالوانسرد كل واحد منهم وليس هذا الفداء اصل رطل
خطا وله ولما ان فاختار المولى الفداء من احدى الدفع الى الآخر ان ذلك لا يجوز
لانها جناية واحدة حتى يفرقها من الدفع او الفداء افلح فذاه

بغيره وجبها وفي مثلها هي جنات مختلفة واذا اختلف جناتهم
 بغيره وجب الحماية واسما لعمه العينة فعلى ما من ان يدفع اليهم بغير
 بيانه فيما اذا قتل وجلا خطا وفقا عن احزم اجتمعا واختار المولى الدفع فانه
 يدفع العبد لهما اثنان لان المقتول من جهة في الدية وفي عسر الاث
 وثبت حق المفقود فبينه في نصف الدية وكل واحد منهما بذل سبب صحيح
 بجميع حقه ففلسمان اثنان ولو كان شيخ رجلا موحية واخرها شاة واخر
 منقلبه عن اختيار المولى الدفع دفع الى صاحب الموحية سدر العبد الى صاحب
 الهاشمية ثلثه والى صاحب المنقلبه نصفه لان صاحب الموحية جميع لصاحبه
 الهاشمية اثنان والصاحب المنقلبه اثنان وحسب ما قاله في الرقبة على ذلك
 لداوود الفذوري في شرحه **قوله** على قدر ارض حيايتها سر سانه انفا **قوله**
 لما ذكرنا اشارة الى قوله لان يعلق الاول برقبته لا يمنع تعلق الثاني اي بالرقبة
 على تاديل الفوق والمذكور فان قلت ما الفرق بين هذه المسئلة حيث لم
 منع تعلق الاول يعلق الثانية ومن الرهن حيث يكون المرئ مقدما على
 سائر احوال الدين ومنع تعلق حقه به يعلق حقه به قلنا لان الرهن انما حكمي
 والادهان استيفاء حكمي فلو وجد الدين والاسبغ حقيقا فحق الرهن
 الاخر لم يكن لصاحب الدين المتلاحق سبب بل قلنا في الاثبات والاستيفاء
 كما خلاف ما نحن فيه فان حق الاول له مجرد تعلق ليس فيه معنى الاثبات
 والاسبغ فلاحقه ولا حقا فظهر الفرق **قوله** والحق مح للمقتول
 الاثر للواري خلافة عنه هذا احوار سوال معقد بان يعال الحنانية وان
 كانت متحركة بالمرط الى المقتول مختلفة بالنظر الى المستوفين من مقتول ان
 يكون للمولى ولاية القدر من اجدله والدفع من الاخر كما في الجنائيات المختلفة فاجاب

عنه لهذا عني ان الاصل في ثبوت الحق واستحقاقه هو المقتول مح
 الحق له او لا ثم خلفه الواري فكانت الحنانية متحركة فلم يملك بعض وجهها
قوله فلا بد من المقتول في وجبها ان في وجب الجنائيات المختلفة وهذا
 يرتبط بقوله وهي الجنائيات المختلفة **قوله** قال فان اعتقه المولى وهو
 لا يعلم بالحنانية ضمن الاقل من قيمة ومن ارضها وان اعتقه بعد العلم بالحنانية
 وجب عليه الارش اذ كان العبد في محضه اي من المقتول الاقل من قيمة العبد
 للجاني ومن ارض حنانية اهما كان اقل من الاخر بل من ذلك وان كان اهما
 بعد العلم بالحنانية يكون مختارا للفقد املوثة الارش قلما كان اذ كثيرا
 قال الشيخ ابو الحسن الارضي رحمه الله وان اقتل عبد منيلا خطا فاجرة
 المولى من ماله ببيع او غيره او اعتقه او دبر او كان بك امة فاستولرها
 او اقره لرجل وهو يعلم بالحنانية هو مختار وعلمه الدية وان كان لا يعلم
 بعلمه فتمت عليه ولذلك حنانية ان كانت فيما دون النفس فعلى ثبات
 من هذا وهو يعلم بعلمه ارض الحنانية وان كان لا يعلم بعلمه الاقل من
 قيمته ومن ارض الحنانية الى هنا لفظ الارضي رحمه الله وذلك لان المولى
 مختار في حنانية العبد من الدفع والند او من خير من ارضه ففعل
 ما يدل على اختياره (طه) فحين علمه الاخر ومعلوم انه ان امة او
 رهبة مع العلم فقد تعد عليه دفعه فصارت ذلك مختارا للفقد
 دلالة لذلك اذا اعتقه لان الاختيار قد يكون مباحا وقد يكون دليلا
 وقد يكون ضروريا والاعتبار اختيار دلالة او ضرورة لانهما اعتبرت
 مع علمه بالحنانية فعلى اختياره امساك لنفسه فصا اختيار الوجه الاخر
 دلالة اولانه فوت محل الدفع اختيار امتعين الرصة الاخر عليه ضرورة

ولذلك ان دس او كاسه او مائة لانه صار ممتنع الدفع في هذه الوجوه فاد
الحاكم في الكافي دلوكات اسمة في مائة او زوجها او اجرها او رهنها او اخذها
لم يكن مختاراً او ذلك لانه لم يصبر ممتنع الدفع وذكر الطحاوي في محصره انه لو مختاراً
اذا اجر او رهن مع العلم وذلك لانه لا يمكنه الدفع في الحال فاسببه المصاع
اذ افعل ما يكون به مختاراً وهو لا يعلم بالحسنة لا يكون مختاراً بل عليه الاقل
من قيمة المصدور من الارش لان الاحتيار لا يقع بلا علم لانه محال وهذا لانه
منع التسليم بفعله مع تعلق خفي في الحسنة لزمه الاقل لان الارش انما
اقل من قيمته فلا حق لولي الحسنة فيما زاد عليه وان كان اكثر فليؤثر في تسليم
الارقية العبد فليتم قيمتها فما اذا اقر العبد الخافي لغيبه مع العلم بالحسنة
فان العبد الذي في شرحه ذكر في الاصل انه لا يكون مختاراً او في غير الاصول
انه يكون مختاراً وهو الذي ذكره ابو الحسن الكرخي وجبه ما في الاصل ان الارش
لا يجب سقوط حق في الحسنة وليس فيه نقل الملك لحوال ان يكون لا يعمل
ما قاله المصنف فكان القيمة قامت بالملك وحده الرواية الاخرى ان العبد
على ملكه في الطاهر فاذا اقر به استحققه للمقر له باقراره فصار له ما لو اعتادوه
وقال المدعي انما يشرح ما لو العبد اذا اقر به في مال الذي في
هذا عند فلان او دعة عند فلان اقام السنة على ذلك دفع المحصر منه
نفسه لانا ثبتنا ان العبد وصل اليه من حمة عرس وان العبد اقامه في نفسه
في الحفظ دون احكام الحسنة فلم يترمه حكمه فكان لم يقبل به بينة قيل له ادفع
ادفعه لان حكم الحسنة متعلق به فاذا اطاعه على غير ما لم يقبل بغير بينة فان
اختار الفداء لم يحضر الغايب وصدقته فهو مطلق في الفداء لانه نذري ملك
غيره بغير اشراف وقد كان مكنه ان يحاص من الفداء بالدفع فاذا اختار كان

منه وما وان اختار الدفع لم يحضر الغايب فصدقته قيل له ان سببت
فامنع الدفع لان المصدور استند الى الاقرار الاول فصار ماله للعبد
من ذلك الوقت وقد دفعته من السر مالك فان ساء اختياره دفعه وان ساء
منه وفدى وقال المدعي انما يشرح ما لو العبد في ملكه عدا اقر به لرجل وادفعه
بجناية فهو على ملكه اوجه ان صدقته المقر له في الملك والجناية قيل للمقر له
ادفع او افدا لا ارش لانهما يضاد فاعل الملك وعلى الحماية فكان ذلك كان
معلوماً ولا يكون الذي في ملك العبد باقراره بعد الحسنة مختاراً لان
الاقرار لا يسقط الملك وانما هو اخبار عن ملك سابق وقال زفر بن مختاراً
لان الملك له في الطاهر وقد اسقط بالقرار بعد الحسنة فاما ان صدقته
المقر له في الملك وكذا في الحسنة فلا شيء على واحد منهما لان الذي في ملك العبد
اقر بحسنة على ملك غيره والمالك لم يقبل في عده شيء لان يكون الذي في ملك
كان قد اقر عني هذا العبد لنفسه يكون مختاراً لانه في حكم من نقل الملك
ما احتيازه وانما ان كذبة المقر له في الملك والحسنة فيقر له ادفعه
او افده لان الاقرار بطول بالتكذيب وكان لم يكن له ادفعه في شرح محصر
الكرخي **قوله** لان في الاول انما اعتقه المولى وهو لا يعلم بالحسنة
قوله وفي الثاني انما اذا اعسقه بعد العلم بالحسنة **قوله**
وعلى هذا من الوجهين السبع والهمة والبدية والاستنباط يعني ان
وجد احد هذه الاشياء من المولى بعد العلم بالحسنة يكون مختاراً للفداء
واذا وجد قبل العلم بالحسنة لا يكون مختاراً للفداء او لم يترمه الاقل
من قيمة الحافي ونشر الحسنة **قوله** والحقة المخرج بالبيع الحق الاقرار
مربية **قوله** والطلاق الخوايب في الكتاب بسط النفس وما ذوقه

ان اطلاق جواب محض الضرر في نفس الامر وادونها لان الحناية اعم من ان يكون
واقعة على النفس او على ما دونها تكون مختار للفرد اذا فعل شيئا من هذه الاشياء
بعد العلم بالحناية سواء كانت الحناية على النفس او ما دونها وان فعل فعل العلم
بالمزمنة الاقل من قيمة الحناية والادراك **ولذا** المفتى لا يحلف ولا يحلف
المعنى الذي يكون به مختار للفرد او لا يكون مختار في النفس وما دونها لانه
لا يصح الاحتيار بدون العلم فاذا علم وفعل بعد ذلك للاعتقاد ونحوه كان
مختار او ان فعل ولم يعلم لم يكن مختارا او لمزمنة الاقل لانه لاحق لمول الحناية
فما زاد على الادراك ان كان الادراك اول واذا كانت قيمة الحناية اقل لمزمنة المولى
ذلك لانهم يقولون بغيره عند ذلك **فول** واطلاق السع ينظم البيع بشرط
الخيار للمستري هذا اعل مدعها طاهر لان خيار المستري ليس كالمالك
المستري عند هذا ولذا عند الحصة ايضا لانه يزول ملك الباع وان لم يملك
المستري فان باع مع العلم بالحناية والخيار للمستري فقد قوت محال الدين
فكان مختار للفرد بخلاف ما اذا باع والخيار له لا للمستري حيث لا يكون
مختار للفرد الا ما قوت محال الدفع فلم توجد دليل اختيار الفرد ولا الزوال
عرض على السع بعد العلم بالحناية لانه مختار للفرد الا لانه لا يزول الملك بمجرد
العرض متى الدفع ممكن كما كان وفاء الضرر في شرحه وفاء فخر العرض لانه
لانه يدل على تنقية المالك ولو باع معافا سدا لانه مختار للفرد العلم
زوال الملك الا اذا سلمه الى المستري حينئذ يكون مختار الزوال للملك
بالسليم واذا كانت بعد العلم بالحناية طاهرة فاسئلة بان كانت على خمر او
خمر وكان مختار للفرد لان موجب عقد الكفاية وهو حر وجع العقد من
المولى لان ماله يتب قبل بل من البدل فكان مختارا لنفس العقد **فول** ولو باع

مولا من المحنى عليه هو مختار بخلاف ما اذا اوهته منه قال الضرر في شرحه
لمختار الضرر في ما لو او عقد قطع بذكر رجل فوهبة مولا له فلا يسر على المولى وان باع
من المحنى عليه كان مختار او لا ذلك لانه لو لم يهبه امثلة التماس من الحناية بتسليمه
فاوضته لضمته لانه وهبة والهمة لا يوجب الضمان فاما البيع فهو ان
يرحب الضمان على الباع فصا رجا لو باعته من اجنبى لان الهبة تنفع موقع الدفع
المستحق لانه يملك بغير عرض والسع لا تنفع موقعه لانه يملك بفرض
فان ولو اسو المولى المحنى عليه لعقبة فاعقبة ضارة المولى بمختار اذا
كان عالما بالحناية لان المحنى قام مقامه في العقد كانه اعتقه بنفسه
فول فاما ذكرنا ان في العلم بالحناية وعنده **فول** ولو وضعت فقط
هو مختار ان كان عالما بالحناية ذل على سبيل التفرج فان الضرر في المحض
ولو وضعت صريحا اشترينه ونقصه وهو يعلم بالحناية هو مختار وان
كان لا يعلم فان عليه الاقل من قيمة ومن ادعى الحناية الا ان يرضى بالدر
ان ما حد وبه ذلك النقص بغير ضمان بل منه لذلك النقصان الى ههنا
لفظ الكرخي رحمه الله فان الضرر في شرحه وهذه المسئلة اطلق
جوابها في الاصل فقال يكون مختارا اذا ما روى عن ابي يوسف انه قال
هذا النقص في كل امر الحس ما اطلقت في الاصل على بعضه الى يوسف
الدليل على انه يكون مختار انه حبس حنرا من العمد بنقله ومنع من
تسليمه فصار كما به ما احتسرت بعضه دون بعض فيكون مختار الجمعية الذي
قال ابو يوسف فخوران يكون قولهم لان المبيع من الدفع مع النقص انما ثبت
لحق في الحناية فان ارضى به مكانه بقض يافة من السما وقال الضرر في
محنة ولو وضعت المولى خطأ فابيضت عينه وهو يعلم بالحناية هو مختار

فان ذهب البياض قبل ان يخامر فانه يدفع او يقدى وليس هذا باختيار وذلك
 لان سائر العين منع من الدفع لنفس الحاصل وذلك المقصود من الحواجز ان
 يزول فاذا زال صار كأن لم يكن وقال الرخى ايضا ولو خوصم في حال البياض فقيمة
 القاضى الية وقد كان الضرب من المولى وهو يغلب بالحناية ثم ذهب البياض فالتقضا
 فافد لا يزول لان نقد الدفع كان متراغا فلما حكم الحاكم بالحد جهى المراجعة سقط
 الاحتمار **قوله** ولذا اذا كانت بكر او فوطها وان لم يكن متعلقا ذكره على سبيل
 التصريح ايضا اى يكون مختارا للقد او طر المولى وان لم يكن الوط متعلقا لانه
 انك جزءا منها يظهر من المشاهدة **قوله** عاقلت اشارة الى قوله لانه حينئذ
 جزءا منه **قوله** خلاف التزوج اى لا يكون مختارا للقد ايا التزوج لانه ليس
 بمقصود حقيقة وحشا وانما هو عيب حكى **قوله** وخلاف وطى النيب
 على ظاهر الرواية اى لا يكون مختارا للقد ايا التزوج وحسبه وهذا هو ظاهر الرواية
 قال القدورى في شروحه ومن اصحابنا من روى عن ابي يوسف ان الوط احكامى
 النيب وهو المسمى ورانه استوفى منفعته على ملكه بحيث لا يوجب
 ضمان العين فلا يمنع الدفع كالاخذ بغيره فليس هذا الوط بالمال لانه امانة
 للجزء منها من طهر من المشاهدة ولا يوجب يوسف ان الوط اجزى محسوس
 اطلاق جزاء الا ترى انه اذا حصل في ملك الغير لم يخل من معنى حيا
 عقر او حد وانما اذا عقلت فقد نقد الدفع فمما بالاستسقاء وصار مختارا
قوله وخلاف الاستحرام اى لا يكون مختارا للقد ارضا قال الرخى في بعض
 فان استجد منه بعد العلم بالحناية فوطت بالحدس فلا ضمان عليه ولا يكون
 هذا اختيارا او ذلك لان الحدس لا يخص بالملك فلا بد من اختيار الملك
 ولهذا قالوا في العبد المشروط وفيه اختيار اذا استخذه المستتر ان جبان

بان
 وطى النيب

بان

بان فذلك لا يدل على الاختيار في مسألتنا ولا يضمن المولى لقطعة في الحدس
 لانه ليس بمقتضى في استجد منه الا ترى ان مسافعة على ملك المولى كونه من الحدس
 كونه باقية بنمونه ولذلك لو كان عليه دين فاستخدمه لم يضمن للقيمة ما لم يكن ان
 المنافع على ملكه فاستخدمه له ليس يتعد فيه **قوله** ولا يصح مختارا ايا الاطاعة
 والرهن في الاظهر قال الرخى في محصر فان اجرة فان الحاكم ينقص الاجارة ويقرر
 له ادفع او افد وقال الرخى ايضا ولو كان رهنة وهو يعلم ان مقتضى الاجارة وهو
 في الحناية فانه يقال له ادفعه او افده والعلم في الرهن وغير العلم سواء الا يمكنه
 ان يقتله فلا يكون الرهن اختيارا الى هنا لفظ الرخى فان العذر في شربه
 وقد اختلف جواب هذه المسئلة في كتاب الديات لمحمد فقال في بعض النسخ
 ان الاجارة والرهن ليس باختيار ولكن الناصر يضمنهما ويخبر ووجه ذلك
 ان الاجارة تفسخ بالعذر وتعلق حق الحناية بالرقبة عذر في التسخ فلم
 يتم العقد فلا يصح به مختارا او لا لانه الرهن يرد عنه مذكر المهرين بغير
 اختيار اذ اقضاه الراهن الدين مضار قالو دفعته وقال في بعض النسخ انه
 يكون اختيارا او حتميا في الاطاعة والرهن يعلق بها استحقاق اليد على
 المولى فصار كالبيع **قوله** ولذا بالاذن في التجارة وان رتبته دين الى الاصل
 مختارا للقد اى الرخى في محصر وان اذله في التجارة فاستدانت
 دينا فان الحاكم يحرم ان يشافده وان شاد فوعه بالحناية وان اذات
 دفعه فليس له ذلك الا ان رضى المحنى عليه ان يقبله ويبيعه في الدين علة
 وانما يقصر بالاذن في التجارة مختارا لان الاذن لا يرسل ملكه فلا يمسح
 وضار كما استخدمه فاذا الحقة من فقد بعصت الرقبة بسبب من جهة
 المولى لول الحناية ان يمنع من قبوله ناذما بالدين ولم يزم المولى القيمة لانه

بطل الدفع من غير اختيار وحيث العمة قال الحاكم الشهيد في ما جازية الماذون
وقامه الماذون المذنب من محضر الكافي واذا حني عند الدخول فاذن له تولاة في الحارة
وهو يعلم بالجناية او لا يعلم بنباع واستوى وكيفية ذنبه لم يصح للمولى مختار الفداء
وذلك لانه لم يعمل بفعله لمسح به الدفع بل يقال له ارفعته او افله لقيامة على ملكه
فان دفعته بالجناية ابتغى الغرض ما يبيع لم الا ان يفديه صاحب الجناية للذن
فان دل اذ صاحب الجناية بالذن او يبيع في الذن رجح صاحب الجناية على المولى
بقيمة العبد فسلط له لان حقه كان متعلقا بقرينة فارغته وانما جالس الشغل
تفعل المولى وصار الدفع عند ذلك من حيث الصورة لا المعنى وكان الواجب
على المولى الدفع من كل وجه صورة ومعنى وقد امتنع الدفع معني مضافا الى فعله
وهو الاذن السابق فيمنع منه كذا في شرح الكافي **قوله** فان من قال العبد
ان قتل فلان او رميته او سجنه فانت حر فهو مختار الفداء ان فعل ذلك
او كان في الجامع الصغير وصورته انه قد عجز عن يعقوب عن ابن جعفر رضي الله عنه
في الرجل يقول العبد ان قتل فلانا فانت حر او رميته فانت حر او سجنه فانت حر
او جرحه فانت حر فمفعول ذلك فانت منه عتق المولى مختار للذمة الا انما
يجب فيه الفضاخ يعني لا يجب الفضاخ على المولى بل يجب ذلك على العبد
اذا فعل ما يوجب الفضاخ وانما تجب الذمة على المولى اذا فعل العبد شيئا
يوجب الذمة وهذا عندنا وانما لا يفسر لالمولى مختار الفداء او عليه قيمة
العبد لانه في المختلف وغيره قوله في فسر ان العتق من المولى في جزمته بكلام
صدد قبل الجناية بعد الجناية لم يوجد منه ففعل فلا يكون مختار الفداء
والله يعلم على انه لم يوصل منه فعل بعد الجناية انه لو علق الطلاق او العتاق
بشرط ثم ان له حلف ان لا يطلق ولا يعق فوجد الشرط بعد ذلك فوقع

الطلاق

الطلاق المعلق او العتاق المعلق لا بحث في عينه لو كان الفعل موقوفا
منه بعد الحلف لمحت فكذا فيما نحن فيه لم يوجد منه فعل بعد الجناية ولكنه
مستعمل للرقبة على اولى الجناية فيحتمل عليه فمة العتق كرجل جرحه بغير
على قارعة الطريق وله عتق فقتل هذا العتق لا يخلو خطا ثم وقع العتق في السر
فانت فان المولى لا يصح مختار الذمة والله لو كان مستعمل للرقبة فيحتمل عليه
فمة العتق فكذا اهتمنا ولنا ان الكلام صار اعتاقا بعد الجناية لان المعلق
بالشرط كالمختار عند وجوهه فصار كان العتق قتل رجلا خطا
وراه المولى فاعتقه بعد ذلك يكون مختار الفداء فكذا اهتمنا الا ان
رجلا لو قال لا تسرانه اذا مرضت فانت طالق بذا مرض ومات من ذلك
المرض وشك المرأة لانه لما اضاف الطلاق الى المرض صار كانه طلقها بعد مرضه
ولذا اوجب لامرأته ان دخلت الدار فوالله لا اقربك يكون ابتداء الايلا
من وقت الدخول فكذا اهتمنا يصير كانه اعتقه بعد الجناية وهو يعلم بذلك
لان المولى حرص عبدا على مباحة الشرط وهو القتل يتعاقب العتق بذلك
الشرط والعق الذي يحصل وجود الشرط من اولى الدواعي الى وجود الشرط
لان العتق محبوب مرغوب فيه فصار العتق المعلق بالشرط كالمستدام
المولى بعد وجود الشرط لان الظاهر ان العتق مفعول الشرط طلبا للحرة
مفعول العتق فكان مختار الفداء لان اختيار الفداء اختيارا لوجبه فلو
العبد اضروا والحوادث عما ذكره فسر او لا فقتول ان غرضه الخلف من
تعيينه ذلك المنع وهو لا يقدر على الامتناع عما علقته قبل الحلف فلم
يلن ذلك داخل تحت عينه ولم يكن ذلك مرادا منه بل كان المراد منها
ما يمكن الامتناع منه مما حدث في المستقبل فلم يرد ذلك علينا والحوادث

عن المسألة الثانية أنه انما صار مثلاً للعبد بالخصه والخصه فعل حقيق
لا يمكن جعله موجوداً بعد الحياية فكأن مقتضى عن الدفع بفعل وجده منه قبل
الحياية فلا يصير مختاراً للفداء فلهذا منه فمة العبد لا يلاقيه **قوله** على ما سبق
الشرط وهو القتل والرمي أو الشج **قوله** اتوى الدواعي اراد به الحيرة **قوله**
التم اي الى السقوط والى صلة الدواعي **قوله** قال واز او طع العبد بذكر رجل
عذاف دفع اليه بعضاً او بغيره فضا فاعتقه ثم مات من اليد والعبد صلح
بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى وقيل لا ولا يقتلون او اغفوا عنه
اي فان في الحاح الصغير وصودتها به محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه
في عبيد يد رجل عذاف دفع العبد اليه بفضاً او بغيره فضا فاعتقه ثم مات
للمطوعة يله من ذلك قال العبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رد العبد
على مولاه ويقال للاديب اما ان تقتلوه واما ان تغفوا اليه لفظ اصل
الحاح الصغير وهذه من الجواهر وهي السخنة المعروفة وقال خضر الاسلام البرد
في شرح الحاح الصغير وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب الحاح الصغير
هذه المسئلة على خلاف هذا الوضع وقال في رجل وطع يكر رجل عذاف الم
القاطع المقطوعة يله على عبيد ودفعته اليه فاعتقه المطوعة تد ثم مات
من ذلك قال العبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رد على مولاه وصل للاديب
اما ان تقتلوه واما ان تغفوا واتفقوا في الجواب واختلف السوال يعني
اتفق جواب السخنة حيث كان العبد صلحاً بالجناية اذا كان عتقه واذا لم
يعتقه كان اوليا القتل على خير من العتق والقتل ولكن اختلف السوال
اروضع المسئلة لان في السخنة المعروفة الحاحي عبيد فدفق في قطع اليد بدون
لفظ الصلح وفي السخنة الثانية الحاحي حر فدفق عتقه بلا عن الصلح وقطع

البند قال خضر الاسلام السردور والاول حجة على ابي حنيفة في الاختلاف
الذي بيننا يعني اذا وطع الرجل يد رجل عذاف افعال المقطوعة يله عتق عن القطع
لم مات من ذلك قال ابو حنيفة على القاطع اليد في ماله وقال ابو يوسف ومحمد العفو
عن القطع عفو عن القطع وعن النفس كما اذا عفى عن الجناية او عفى عن القطع وما
عذر منه فلم يكن العفو عن القطع عفواً عن الجناية على النفس على اصله
كان ينبغي ان لا يقع العبد المدنوع صلحاً عن الجناية على النفس اذا مات الحاحي عليه
فقال خضر الاسلام وذكر بعض مشايخنا في الجواب ان المسئلة موضوعة في
الجناية واما اخذوا ذلك من قوله العبد صلح بالجناية فانه وهذا التاويل
باطل لانه لو كان كذلك ليج الصلح اعسفة او لم يعتقه ولما فصل وجعل
للاول ساق المضامير بطول هذا التاويل ثم قال خضر الاسلام وقال يعقوب
ان هذا صلح فاسد عند ابي حنيفة فوجب الحكم بفسخ اعتاقه قال وهذا ليس
بشي لان هذا الصلح باطل اصله عند ابي حنيفة واما في صودته شبهة
لان يكون فاسداً ولو كان ههنا على هذا الوجه لوجب على المعنى فمة
الذي اعتقه رد الفاسد ووجت على الاحوال اليد واذا لم يعتقه رد
العبد ولا يجب القضاء لان الفاسد لا يردان يصير شبهة قال واما
الجواب الصحيح ان الدفع في المسئلة المعروفة باطل عند ابي حنيفة لانه
دفع بالقطع الدوكاز موجبة الحاح فلما سري صار موجبة العصاص فلم يكن
الدفع فيه حجة لان الدفع دفع عن غير حقة فسطل الدفع والباطل لا يورث
الشبهة فاما اذا طي المطلقه الملات في عتقها مع العلم بالحيرة حيث عتق الحاح
فلذا هنا كما لم يورث الشبهة وحده العصاص هذا اذا لم يعتقه قال خضر الدين
قاضي خان وهذا خلاف ما اذا عفا عن اليد ثم سري الى النفس حيث لا يجب

العضاض لان العضو ارجل حكم الحناية وصار سميعة في ذور القضاء فاما الدفع
 في الحناية فلا يبطل الحناية بل يسترد موجب الحناية ويصرف موجب الحناية لا
 يكون ارجلا لها اما اذا اعتنقه فمات فقال خذ الاسلام اذا اعتنقه مع
 علمه انه اذا سؤى بطل الدفع فيبطل اعتناقه كان ذلك منه دلالة على استكرا
 الصلح على قبلة العبد مما حدث محققا ما فصله يعني لو لم يحصل اقداسه على
 الاعتناق صلحا مستدا على قبلة العبد عما حدث من القطع لم يصح اعتناقه فكان
 ذلك صلحا من المحنى عليه لان الاعتناق مما لا يفسخ ولذا المولى ارض بالصلح ايضا طاهرا
 لانه لما رضى بالعبد ان يكون حيا عن العليل يعني الميراث او عن المارضي ان
 يكون عبيده جزا عن قطع التد كان ارضى بان يكون جزا عن النفس فيحصل
 الاعتناق دلالة على الصلح من المحنى عليه والمولى جميعا فاذا اعدم الاعتناق
 فقد عذمت هذه الدلالة قال ولذا في المسئلة الثانية ان اعتنقه كان
 ذلك دلالة على استدا الصلح كسنة السهنة في حق وجوب العضاض ان العقد
 الثاني اذا لم يحدد ورجل الاول لا يصير الاول سميعة فان والحوار
 عنه اما في المسئلة المعروفة فالحوار سهل لان الدفع ليس مصرف مستدا
 بل هو تسليم للواجب فاذا بطل الواجب بطل التسليم اصلا فلا يبقى ما يفسخ
 شبهة فوجب القود واما في المسئلة الاخرى وهي مسئلة الفصل على
 رتبة العبد عن حنائه مولاه فانه مشمول الحكم بالعضاض فقالا مستانجا
 لا يعرف لهذا اما ولا الا ان يحل جواب الكتاب على القياس انه يحل العضاض
 وفي الاستحسان يجب الدية كما ذكر في هذا الكتاب وغيره كذا قال خذ الاسلام
 في شرح الجامع الصغير **قوله** لانه لا صحة له بل وان لم يحصل صلحا عن الحناية
 وما حدث منها اولا صحة للاعتناق بل وان لم يحصل اقداس المحنى عليه على الاما

في المسئلة الاولى
 في المسئلة الثانية
 في المسئلة الثالثة
 في المسئلة الرابعة

صلحا عن الحناية وما حدث منها اولا صحة للاعتناق فكان اذ انه علمه صلحا
 مستدا **قوله** وذكر في بعض النسخ اي في بعض نسخ الجامع وقد ذكرنا ذلك النسخة
 تمامها قبل هذا **قوله** وهذا الوضع يرد اشكالا فاما اذا اعتنا عن اليد عن
 سؤى الى النفس ومات اي وضع الجامع المعبر في النسخة المعروفة وفي النسخة
 الاخرى جمعا يرد اشكالا في تلك المسئلة اعني بما عفا الموطوعة بل عن
 الدم سؤى الوطع الى النفس فمات حيث لا يحل العضاض بل يحل الدية يكون
 العفو عن اليد سميعة وفي مسئلتنا هنا يجب العضاض ان لم يعتنقه المادفع
 اليه سؤى القطع الى النفس فيحصل دفع العبد في قطع اليد سميعة وهذا هو
 البيان وقال بعضهم اراد بهذا الوضع الثاني يعني النسخة التي هي عن النسخة
 المعروفة من نسخ الجامع المعبر وذاك يعيد عن التحقيق **قوله** قبلها
 ذكرنا جواب القياس يعني يجب العضاض ان لم يعتنقه فمات في هذه
 المسئلة على النسخ جمعا فان كان مجرد بوجوب العضاض فمات سميعة
 الاستحسان يجب الدية وفيه في مسئلة العفو عن اليد وسراية الى
 النفس بعد ذلك يجب الدية استحسانا فوجب جواب المسئلة استحسانا
 وفي القياس يجب العضاض على العضاض وكان الوضع في هذه المسئلة والوضع
 في تلك المسئلة على القياس والاستحسان فيرد القياس والاستحسان
 في المسئلة جميعا فان دفع الاشكال **قوله** ومثل بينهما فرق اي من هذه
 المسئلة ومن مسئلة العضو عن اليد حيث وجب العضاض فمات ولم يحل
 العضاض عنه بل وحسب الدية وحده المعنى ان في تلك المسئلة صح العفو
 عن اليد طاهرا لان الحق له فلا سؤى يبين ان العفو كان عن عرقه
 فبطل العضو حكما والله كان عفو واقعا حقيقة فكان ذلك سميعة

ومنع الضامير وهذا فمما نحن منه الصلح لا يسلط الحناية بل يبررها فوجب العوض
وهذا معنى قوله فاذا لم يسلط الحناية لم يمنع العوض وهي الفصا **قوله**
اذ لم ينعقد فالصحيح ما ذكرناه وذلك ان اقدامه على الاعتناق يدل على قصد
تصحيح الصلح مطلقا عند صلح الحناية وقد مر تقرير ذلك قبل هذا
قوله فالواذا جنى العبد المأذون له حناية وعليه الفتور فاعتقه المولى
ولم يعلم الحناية فعليه فتمت ان نمة لصاحب الدين ونمة لاولي الحناية اي فان
في الجامع الصغير وصورته انه محرم عن عقوب عن اربعة دنانير وفي الله عنه في رجل
اذا ركب في التجار فاذا ان القار ونمة الف ثم حنى حناية فاعتقه المولى
ولا يعلم ما عليه فتمت ان نمة لولي الحناية ونمة للغير ما الى هذا لفظ اصل
الجامع الصغير وذلك لانه المثل حقين لانه المثل بالاعتناق حتى يبيع على الغنم
وحق الدفع على صاحب الحناية وحق العتق في الفنز وحقوق الحناية في الرقبة
فكانت حناتين مختلفتين وسواء ما كانا الحقين كانت مملكتين من الرقبة فان دفع
الى ولي الحناية او لا غير تباع في الدين واوردت الفضة او البيت في شرح الجامع
الصغير وهذا المقام سواء الا وجوب ابا فقال فان قيل لو كانت
اجنبي هو الذي قتل العبد لم يجب عليه الشوم نمة واطة فلم يجب هنا
فتمت ان قيل له لان الاجنبي لم يكن ما حوذا ما دفع ولا بعضا الدين فلا
يجب عليه الشوم المثل واما المولى فكان مطالب بذلك الا ترى انه لو قتله
وهو يعلم ذلك دعت عليه الحناية الدية ولو كان القتل من قبل الاجنبي
لا يجب عليه الا نمة واحدة **قوله** ولم يعلم بالحناية واما فقد يعلم العلم
لانه اذا علم اعترق كان محمدا للفقير او جبت الدية ووجبت القيمة
لصاحب الدين لان الاعتناق بعد الفيل بالحناية موجب الارش

النية

العمة وقد مر ذلك في هذا الباب **قوله** بان يدفع الى اولي الحناية ثم ساع
للاعتناء وانما جعل ذلك ايضا للحقين لانه اذا ادرك بالدين وسع منه سعد
الدفع الى ولي الحناية لان الملك محدد للشئ ولم يوجد في يد حناية قال
الحاكم السهمي في محضر الكافي في كتاب المأذون الكبير فان اعتقه وعليه
دين وحانات اشترى من نمة ولم يعلم بالحناية غرم لاصحاب الدين نمة مائة
مائتة لانه فان مال في حقهم ولا يحل الحناية الاقل من نمة ومن عسرة
الان درهم الا عسرة لانه نمة الدم يعني اذا كان المقتول عبدا او حرة
يقتل وان الف دية واحدة ولو كان المثل اجنبيا كان عليه نمة واحدة
قال شيخ الاسلام على الدين لا يسحق في علمه لان الضمان عليه
بالمال العبد وهو واحد والضمان على المولى ليس بالمال العبد وان
ما تلافى الحق وقد ابلغ حقين لان هذه الدية تصلح وقال المحقق في الحال
قبل العتق فان حكم الشرع عند اجتماع الدين والحناية ان يدفع ثم تباع
وقد تعدد في ذلك حتى فوت حقين ضمن فتميز ولا خصوصية من
العدما واصحاب الحنات برتبة انه لا يشارك بعضهم بعضا فماتت
لانها حقان مختلفان وجبا سبيلين مختلفين في محلين مختلفين وان
اعتقه وهو يعلم بالحنات ضمن الحنات كلها لانه صادرة عن القدر
حقهم كذا في شرح الكافي **قوله** فبعضها اي بعض المولى الحسن لا يخاف
لصاحب الدين وولي الحناية **قوله** فلا يظهر بمقابلة الحق لانه دونه اي
لان الحق دون الملك يعني لادمن الاجنبي سوى نمة العبد للمولى ولا يصح
لولى الحناية سئام يدفع المولى تلك العمة الى ولي الحناية واصحاب الدين
قوله فالواذا استدرنت الامة المأذون لها لم ولدت فباع

الولد معها في الدرس وان جنت جنابة لم يدفع الولد معها اي مال في الجامع الصغير
 وصورتهما منه محمد بن يعقوب عن ابي حمزة في رجل اذن لامرته في الجماع .
 وسند بن دراج قال سماع ولدها معها في الدرس وان جنت جنابة
 ثم ولدت دفعت الام ولم يدفع الولد اليها فظا اصل الجامع الصغير
 والفرق ان الدرس واجب عليها متعلق برقبتهما فتعلق بجميع اجزائها والولد
 من اجزائها فكما سماع الام سماع الولد عزلة ولد المرهونة اما زوج الجنابة فالدفع
 او الذم او ذلك على المولى فكما سماعها خالته عن الحق فلا يتعلق بالولد وانما نص
 الجنابة ما كان لا ينفك الجنابة بعد التسليم واحد التسليم الولد منفصل عنها
 فان العقيقة او اللبث وليس الجنابة كالدين لان زوج الجنابة على المولى لا ينفك
 واما الدين في رقبتهما وليس على المولى الا ترى ان المولى لو باع الامة وعليها دين
 فليقتضاه ان سطاها البيع ولكنهم يتفقون المولى لان تعلق الدين بصفة العبد
 المأذون اسره حكمي والاوصاف الحليمه تسري الى الولد كالكفاة والرهن واما
 على الدفع فهو الحاني والدفع وصف حقيق والاوصاف الحقيقية لا تسري الى
 الولد وظلة القواني ما قاله شيخ الاسلام علاء الدين الاستمالي اذا حنت
 الامة جنابة ثم ولدت ولدا او انسبت كسبا او خبز عليها فاخذ المولى اشها
 فانه يدفعها بالحسنة وادبها ولا يدفع ولدها ونسبها لان حكم الجنابة وجوب
 الدفع بالحسنة وولدها ونسبها لا يوصف بالحسنة وليس هذا من سبل حق وجوبها
 حتى يسرى المولد لها عزلة الدين لان الواجب في الحقيقة الفعل على المولى ان
 دعت عليه الفعل في محل لا لمزومة الفعل في محل اخر ومن لم يدفع ولدها
 لان لا حث دفع نسبها وهو العبد من الولد الاول ووجبت دفع الارسل لان
 الطرف قائم مقام الطرف فكان الطرف قائم ولو كان قائما حقيقة يلزم دفعها

في دفعها بالحسنة
 في دفعها بالحسنة
 في دفعها بالحسنة

لأنها واحدة الدفع جميع اجزائها فكذلك اذا كان قائما حيا وان كان وجب لها
 الارسل قبل جنابتها لم يدفع الارسل معها لان حق في الحسنة لم يكن متعلقا بغيرها
 حين جنت فلا يتعلق بارسنها فان لم يعلم ذلك قال قول نفسه قول المولى لانه عرف
 حيا المولى ولا يثبت الاستحقاق عليه بالنسبة وان كان وجبت لها الارسل بعد جنابتها
 فاستهلك المولى الارسل او هبته للحاني عليها لم يكن مختارا اوله ان يدفعها ويغرم مثل
 ما استهلك من اشها وان كان الحاني عليها عبدا فدفعت بالحسنة وقبضة المولى
 دفعة معها جنابتها لان العبد فلم مقام طرفها ووردها انما واحدة الدفع
 بجميع اجزائها عند اختيار الدفع كما في الارسل فان اعنى العبد صار مختارا لامة
 وعليه الامة لان العبد تمام مقام الطرف نصا واعتناء واسمه لانه عتوله ما
 استهلك طرفها حصة ولو استهلك طرفها حقيقة ليس بمحل مختار للعقد
 في ذلك لانه لا يختبر في ذلك اذ اسمها ما هو قائم مقام طرفها حكما
 بخلاف ما اذا ائتمن الارسل وهو ذراهم او دنانير حث لم يحفل بمختار للعقد
 وان كان قائما مقام طرفها حكما لان الارسل عتبه موعود للدفع سرعا الا ترى
 انه لو اسكتها ودفع مثله له ذلك فلا يحقق استهلاكه ان ما لمزومة دفعة حتى
 يصير مختارا بخلاف العبد فانه منع من الدفع عند اختيار الدفع ولو اعنى
 العبد وهو لا يعلم بالجنابة من الامة دفع الامة ودية العبد لانه عتوله العبد
 والحكم في كل الجنابة هكذا انما منع دفعها وهو لا يعلم بجنابتها فكذلك بعض
 لدان شرح الكافي **قوله** قال اذا كان العبد لرجل رجم رجل ان يراه اعنته
 فعبد العبد ولما لذلك الرجل خطا فلا تسري له وهذه مسئلة الجامع الصغير
 وصورتهما منه محمد بن يعقوب عن ابي حمزة في رجل رجم رجل رجم رجل رجم
 اعنته ثم ان العبد حتى على هذا الذي زعم انه اعنته فقتله خطا قال

باب
 ما راعى له جازم

ليست كذا الذي زعم انه اعسفة قليل ولا كثير الى هنا لفظ محمد في اصل الحام
الصغير وذلك لان من زعم المقر العنق ان موج حساسه على عاقلة كان ذلك
منه ابر التول والعبد فلهذا ما افه من الابر الان الانسان مواخذ بزعمه
ولم يصح ما ادعاه من غير حجة فلم يكن له شي اضلا كما قالوا في سيرة روح الحام الصغير
قوله قال اذا اعتق العبد فقال له رجل قتلته اذ كان خطا وانا عبدا وانا
لاحد قتلته وانت حر فالقول قول العبد اي قال في الحام الصغير وصورته
فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في عبدا اعتق ثم قال له رجل قتلته اذ كان خطا
وانا عبدا وانا الرجل بل قتلته وانت حر فالقول قول العبد اذا علم انه كان
عبدا فاعتق الى هنا لفظ اصل الحام الصغير وذلك لانهما اتفقا على ان العبد
لانه اذا كان قتلته وهو عبدا فان الضمان على مولاه فبما العبد او القتل لان
المولى اذا اعسفة بعد العلم بالحناية فعليه القتل وان كان اعسفة قبل العلم بقلبه
العنة وان كان بقلبه بعد الاعتاق فذلك على عاقلة مولاه وان كان حر اقل ذلك
على عاقلة ايضا وان كان لا عاقلة له حينئذ يلزم موج حساسه عليه فاذا
العبد انكر الضمان اصلا كما انه نسبته الى طالع معنونة تنافي وجوب الضمان لانه لا
يصور وجوب الضمان في قتل الخطا على العبد في حال ذمة اصلا فذلك جعل
القول قول العبد في هذه المسئلة بالاجماع بخلاف المسئلة التي تليها ثم اذا قال
البائع طلقت اسراي وانا صبي او قال البائع العاقل طلقت اسراي وانا محنون
وكان حسونة معروفا لم يكن القول قوله لانه استند اقراره بالحالة معنونة
منافية لصحة الاقرار لان الصبي والمحنون تنافي ذلك ولذلك اذا قال العبد
اعتقتك بقل ان اطلق او قبل ان تطلق **قوله** كما ذكرنا اشارة الى قوله
كما انه استند الى طالع معنونة منافية للضمان **قوله** قال ومن اعتق جارية

ولا

قال لها قطعت يدك وانت اميتى وقالت وطعته وانا حرة فالقول قولها
وكذلك كل ما اخذ منها الا الجماع والعلة الشخصا وهذا عند ابي حنيفة
والى يوسف وقال محمد لا يضمن الاثينا بعينه ومسرور عليها اي قال في
الحام الصغير وصورته فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في رجل
اعتق جارية له ثم قال لها قطعت يدك وانت اميتى فقال لا بل قطعتها وانا
حرة قال القول قول الجارية وكذلك ما اخذ منها الا الجماع والعلة وهذا قول
ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد لا يضمن في سحر ذلك والقول قوله الا ان يصر
المولى سري بعينه في يده فيسرق ولا يصدق عليه واذا قال جامعك وانت
امة لي فقالت لا ولذلك جامعني وانا حرة فالقول قول الرجل في تمام جمع
الى هنا لفظ محمد في اصل الحام الصغير وحره قوله انه اضاف العقل الى
حاله معنونة تنافي في تلك الحال وجوب الضمان فكان القول قوله في السلسلة الاولى
وكان في الوطد والعلة وذكر انه ذكر في التعريب قول زعفران محمد ولما ان
المولى ما اضاف اقراره الى طالع منافية للضمان فان قطع المولى يدها وجب الضمان
اذا كانت مدبونة ولذلك اذا اللف من شبيب عبده المادون المدون
يضمن بملوك منكر الضمان بل يكون مدعي اللبنة اذ خلا عن العقص فان حق
العمر لا يتعلق بمنازع بعضها وان كانت مدبونة لايها ليست مال فلم يكن
مفترا بل كان منكرا او لذلك اخذ العلة فان المولى اذا ضرب على عبده علة
وهو مدون يح ولواخذ لا يكون مضمونا على المولى فكان منكرا اذ اذكر حر الدر
فاضي فان سرح الحام الصغير ولا يقطع المولى اليد عبده حسنة بدلالة انه لا
ملك دهن وسري اعين حسنة ثم ادعى معنى روح سقوط الضمان بصدق
للمولى السراة ولانه لما اقتر بالحناية ثم ادعى التارخ وكل امر حادث لا يعلم باريخه

حكم وقوعه في اقرب الاوقات واقرب الاوقات حال الخصومة فسلو الي ضمان
قال العدو دوى في القريب ولا يلزم على هذا اذا قال الحاكم بعد العزل وطعنك
في سيرة او قضاير لان فعل الحاكم ليس بخيانة وسيط يعرف بخيانة قبل قوله في اقامة
ذلك الى حالة معارضة وقال الفقيه ابو الليث وهذه المسائل على ثلاثة اوجه وفي وجه
ماون القول قول المولى وفي وجه يكون القول قول الجارية وفي وجه اخلفوا انا مالو الوجه
الذي يكون القول قول الجارية انه اذا اقر المولى له اخذ منها مالا والمالك غير في القول
وقت المناقضة فقال المولى اخذته منك قبل العتق وقالت الجارية اخذته مني بعد
العتق فالقول قولها لان الاختلاف وقع في تحويل المالك وفي المولى انه تحول الى ملكه
فالجارية منكورة فالقول قولها واما الوجه الذي يكون القول منه قول المولى اذا اخذ
منها الفلانة او غيرها وقال انا فعلت ذلك في حال البرق وقالت الجارية بل فعلت في
حال الحرية فالقول قول المولى لان وطء الحرة مرة يوجب المال ومرة لا يوجب لانه
لو كان في الجارية لا حب به المهر وفي اخذ الفلانة ايضا مرة يوجب النكاح ومرة
لا يوجب لانه لو عصب الحرة استغله لا حب النكاح لما كان في الحر مرة يوجب
النكاح ومرة لا حب ومرة لا حب للمهر للامة استعبه الاسر فلا حب بالسك
واما الوجه الذي اخلفوا فيه هو ما اذا استهلك ما لها او طعم مدتها على الاحكام
الدورية **قوله** ففي المسئلة الاولى اشار بها الى قوله وانما اعتق العبد فقال
لو طرقت اذ كان حرا وانا عبيد وقال لا حرة فقلت وانت حرة فالقول قول العبد
قوله فان قال الغرض فقات عتقت المني وعني المني محله غير فقت وقال الفقيه لا
بل فقاتها وعنيك المني منقوعة فان القول قول المقتله وكذلك لان المقتل هو سبب
الضمان ادعى ما سريه بيان ذلك ان المألفة مما دون النفس معصية حتى لا يوجب
المنى باليسرى ولا اليسرى بالمنى ولا المداهمة باليسرى فان كان ذلك تغير الضمان

المنى

المنى من منى الحاني فان اقامت قبل العدول من الموجب الاصل وهو القضاء الى
المال سقط حق المني عليه اصلا كما اذا قتل العبد الجاني او مات وسرا المقتل من
هذا الكلام براه ذمته عن الضمان اصلا وسرا للمقتله دعوى نصف الدية لانه
اذا اقيمت عنه المنى وعني الفاني حينئذ منقوعة عنه نصف الدية **قوله**
وهذا لانه ما استند الى اجماله منافية للضمان اولا بحاله واسا ربه الى قوله او سبب
الضمان ثم ادعى ما يبريه فلا يكون القول **قوله** فان قال امر العبد المحجور عليه
صبيًا يقتل رجل فقتله فقل غافلة الصبي الدية وهذه المسئلة بهذه الصورة كانت
في بعض نسخ الحامص الصغير ولم تذكر في البعض وهذا الم يذكرها الفقيه ابو الليث في حيز
الاسلام وذكرها القاضي اوطا همدان بامر وسنن الامة السرخسي في المصدر السهميل
وقاضي خان فقال قاضي خان عند محجور عليه امر صبيًا حراً يقتل حراً فقتل
فقل غافلة الصبي الدية ولا شيء على الاسر ولذا اذا كان الامر صبيًا ولذا لو كان
الماثور عبداً محجوراً عليه كانت الدية على مولى الماثور اذا اختار القتل او لا
يجب على الاسر لان امر الصبي والعبد غير معتبر كالقرار والاهالة الا ان
الامر اذا صار صبيًا رطل امره اصلا لا يواخذ له ان لا يواخذ له بعد البلوغ وان
كان الاسير عبداً او اواخذ له الحال وبواخذ بعد العتق مخرج مولى القاتل على
الاسير بالاقول من القتل او من دمه القاتل لان قول العبد معتبر في حقه الا انه
لا يواخذ قبل العتق لمولى المولى فاذا اعتق زال حق المولى فواخذ له كذا في شرح
الحامص الصغير لقاضي خان **قوله** وكذا اذا كان الامر صبيًا قال محمد بن اصيل
الحامص الصغير محمد بن يعقوب عن ابن حنيفة في الصبي الحرة بامر الصبي الحرة يقتل
رجلاً فقتله قال قتل غافلة الصبي القاتل دية وليس على الاسر ولا على غافلة في
اما الصبي القاتل فان عمده خطأ فوجبت الدية على الغافلة وامر الصبي بانه

لا يجوز الاتي ان اقراه وكهالته باطلة اصلاً فلم يلزمه ولا على عاقلة شئ
قوله لا يما لا واحد ان ما قولها اي لان العبد المحور والصبي لا يواحدان باقوالها
 لان اعتبار القول بالسمع ولم يعتبر السمع قولها **قوله** ورجعون على العبد الا بغير
 بعد العتاق اي يرجع عاقلة الصبي على العبد الا بغير العتاق هكذا ذكر القدر
 الشهيد والخبر الذي في حاشي في شجرهما وبه نظر لان خلاف المدونة في الزمان
 وسند كرواية الزمادات مع جميع فروعها الا انه اردت قول ابو يوسف الذي رواه
 القدوري في المقربين قال وروى الحسن عن ابي عبد الله موصياً بقتل رجل فقتله
 فعلى عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على سيد العبد فقال لما دفع العبد
 الى العاقلة ارافله بالدية وقال ابو يوسف على عاقلة الصبي الدية ثم يرجعون على
 العبد اذا اعتق بالاقبل من الدية او قيمة العبد وجه قول زهير انهم يطالبون
 المولى في الحال لانه لما جعل الصبي على العقل ضاراً له مثل ان يارب رجلاً على مثل
 اخيه فيضمن العبد في الحايه وتما لو اخذ بيده فضوبة وانما قال ابو يوسف بالرجوع
 على العبد اذا اعتق لانه يصير مفعولاً فبقي الضمان متعلقاً بقول العبد فينازع
 الخ الحرة كما لو اقره بدين له في المقرين **قوله** لان عدم الاعتبار بحق المولى
 وقد نال الغرض من الاهلية في العبد وقد رأت حق المولى بعد العتق فيواخذ
 لروا المانع وفي الصبي لم يعتبر قوله لقصور اهليته **قوله** ولذلك ان امر عبد
 يعني ان كان الامر والماسور عبد من محوز اعلمها قال في اصل الحاج الصفي
 عبد محوز امر عبد محوز يقتل رجل فقتله قال على عاقلة الدية وليس
 على الابسر ولا على عاقلة شئ اذا ادفعه على القابل الدية ان الاختار سوا
 القدر افندي عنه بالدية لان عاقلة العبد على يولده فقال المولى اذ دفعه
 اوافله كذا قال الفقهاء او اللست ثم قال ومعنى قوله وليس على الامور يعني لا

شئ عليه في الحال ولكن يحمله بعد العتق قال وهكذا اذكر في المباديات
 ان العبد اذا امر عبد احد حتى يقتل رجلاً يقال للمولى العاقلة اذ دفعه
 اوافله بالدية لم يسطر الى الامر ان كان مادوناً بحيث علمه دية الماسور وان
 كان محوزاً احمله بعد العتق لانه كما امره بالقتل حتى قتله صار غاصباً
 له والعبد المادون بحيث علمه ضمان العقب اذا اقره واما المحور لايك
 علمه الا بعد العتق لان مرجع هذا الغصب يرجع الى القول وضار كالاقرار منه
 بالعقب مست ان الذي قال ههنا ليس على الامر شئ اي ليس علمه الحال
 ولكن يجب عليه بعد العتق ولا يجب على العاقلة لان العاقلة لا تعقل عن
 العبد في هذا فقط الفقهاء في سرح الجامع الصفي لم يبين ما وعدنا من
 رواية الماديات وقول الاصل هنا ان العبد المحور او الصبي المحور يواخذان
 بافعالهما لا باقوالهما وقان فعل العبد ضمان غصب كونه محلاً وضمان
 فعل الصبي الحضانة لانه لا ضمان غصب لعدم كونه محلاً للغصب طوائف
 سرح الزمادات حراً امراً صبياً حراً امان يقتل رجلاً فقتله دية
 على عاقلة الصبي لان الصبي سوا اذ بافعاله واقفاله محي لحن عمله وخطاه
 سوا وهو خطا كله فوحيت الدية على عاقلة ورجع عاقلة الصبي على عاقلة
 الامر الزمهم لان الصبي الحرة يضمن بالتقدي بطريق الحنيفة الا ان
 من عصب صبياً صغيراً فقتله على المالك حتى ماتت بما عتق او بعث
 سبع وحت دية على عاقلة الغاصب بطريق الحنيفة كما قتله خطا فذلك
 هنا الصبي هذا حنيفة على الصبي بطريق السبب ولو اتصل بذلك
 بلف لزم الدية فذلك اذا القتل به ضمان الدية ولو امر الرجل عبداً
 صغيراً او لمرأاً او مادوناً او محوزاً امان يقتل رجلاً فقتله مثل المولى

او دفعه او افله ان كان خطا من الكبير فاذا قتل ذلك رجع على الحد ما اقل
 من قيمته ومن ارسل الحنيفة اما وجوب ضمان الجناية على المولى فلا ان الامر بالجنابة
 لا ينفل فعل المأمور الى الامر واما الرجوع فواجب بحكم الغضب لان العبد
 يضمن بالغضب مضمون اقل الامر من اذا عصبه فحين عنده وذلك انه استعمله
 فصار عاصيا ولو كان هذا الحنة اسرمة تبا بطل امره ولم يلزم الامر شيئا
 مغيرة اكان المكاتب او لبيد الان الحنيفة انما تحقق بواسطة الاستعمال واثبات
 واثبات اليد المكاتب ليس محل له الا ترى ان عصبه لا يحقق وجوب حال المكاتب
 الصغير فوق الحنة الصغير لان يد المكاتب انما ثبت حكم الكاتبة وهذا الصغير
 مثل حنة البالغ واما الحنة الصغير فلا بد له على نفسه الا ترى ان من عصبك تبا
 فقتله الى المكاتب حتى عطف لم يضمن شيئا ولو عصب حنة صغيرا ضمن دية
 ويعمله عاقلة الغاصب فذلك هذا وهذا اذا كان الامر حنة او اما اذا كان
 الامر عبد فان كان العبد حنة اسرمة او صغيرا اسرمة فان اسرمة عبد
 مثله صغير او لبيد او ما دونها او محورا بالقتل فقتل دية مولاه او
 فذاه لم يرجع بالقتل من ذلك في رتبة الامر لان هذا ضمان عصب وهو معنى
 الجنابة لانه ملك المضمون ياد الضمان والعبد المأذون اهل القول بحجة الله تعالى
 الجنابة كالاقرار بالغضب واذا كان المأمور صبيّا حنة او حنة فقتل على
 عاقلة ولا شيء على العبد لانه ليس من اهل ان يحلف ضمان الحنيفة بحال ولا يلزم
 مولاه لانه محور عن القول الذي يتعلق به ضمان ما ليس بحارة كالكفالة ولا يحلف
 وان عتق لان موجب ذلك على مولاه لو صح فاذا بطل لم يلزم العبد شيئا اما اذا
 اضر بالحنانة وهذه الرواية علم ان ما ذكره صاحب الهداية بقوله ورجع
 على العبد الامر بعد العتق فيه نظرا ولو كان الامر عبد الامر المحور اعلم به

والعبد

والعبد المأمور مثله او صغير محور او ما دون ماله يدفع او يذرى ولا يرجع
 مولاه على الامر شي لان المحور لا يواحد ضمان ما يحلف القول لاقرار بالدين
 والكفالة به وان عتق لحقة ذلك لما قلناه في الامر بالدين بخلاف الحنيفة ولو كان
 المأمور صبيّا حنة اما دونها او عبد اصغيرا اما دونها فان كان المأمور عبدا
 وحت قيمته على الامر الا ان يكون الامر اقل لانه اهل ضمان الجنابة بقوله
 وان كان المأمور صبيّا حنة فلا شيء على الامر بحال لانه امره في حكم الحنيفة لغو
 ولا كان الامر صبيّا حنة محورا او عبدا اصغيرا او محورا امانة لا على الامر شي
 من ضمان الغضب والحنانة حنيفة لما ذكرنا من فساد امره ولو كان المأمور مكاتب
 وجميع هذه المسائل لم يضمن الامر شيئا لما قلناه لو كان الامر مكاتب صبيّا
 او لبيد او المأمور عبد محور او ما دون صغيرا او كبير رجع مولى المأمور
 على المكاتب بعمته الا ان يكون الامر اقل اعني قيمة المأمور لان المكاتب اهل
 لضمان الغضب الا ان يكون قيمة المأمور عشرة الاف او اكثر فمكاتب المكاتب
 عشرة الاف الا عشرة وهذا الواجب ضمان غضب حتى وجب قيمة المأمور
 ولم يجب قيمة المكاتب ولو كان ذلك ضمان جنابة لو حنت قيمة المكاتب وفيه
 اشكال وهو ان ضمان الغضب غير مقدر فوجب بما قلناه من ان ضمان
 الجنابة مقدر فكيف قد ذكره هنا عشرة الاف الا عشرة والجواب نعم
 هذا ضمان الغضب ولكن حصل بسبب الحنيفة مباحية الغضب وجب
 قيمة المأمور وباعتبار السبب وجب المقدر ولو كان المأمور حنة اصغيرا
 رجعت عاقلة على المكاتب بالقتل من قيمته ومن الدية لان حنيفة المكاتب
 هذا لانه من اهل الاقرار بذلك لان المكاتب صار كالحرة على الحنة او
 كالمعتق بالحنانة وذلك صحيح بلزم به قيمة فذلك هنا وجب خالا لان

على الامر شي لان
 المحور لا يواحد
 ضمان ما يحلف
 القول لاقرار
 بالدين



القيمة خلف عن الرقبة ولا أجل في تسليم الرقبة فلو كان فمما يخلفها فان عجز المكاتب
 فاني يقض عليه بارش الحيازة رجل ذلك كما اذا اقر بالحيازة ثم عجز لان حيازة
 انما يصير دينا عليه بالقضاء لم يوجد فاما ان اعجز بعد القضاء عليه فان ذلك
 يهبط عند ان حيفته وعند ان يوسف ومحمد يصير دينا عليه واصل المسئلة
 في الاقرار بالجناية لدا في الزمادات وشروطها **قوله** ولا وجه له على
 الاول ولو لم يكن على العبد الا **قوله** فلو وان اقل العبد رجلين
 عمدا او لكل واحد منهما وليان فعفا احد وليي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه
 الى الاخرين او يندبه نصفه الا في درهم او كان في الحامع الصغير وذلك لان
 الرقبة تحل القود وصارت من اديا القتلين لكل واحد منهم ربعه فاذا عفا اثنان
 رطل حقهما وبقي حق الاخرين في النصف فذلك قيل له ادفع نصفه واثنا العدا
 فاما يكون بين القتلين والعد العشرة من العفا ان اسقط القضاء فسد سقط
 بالعفو والعلما ما لا يضار كانه وجب المال من الاستدراك وحصة كل واحد منهم
 في خمسة الاف فلما عفا اثنان منهم رطل حقهما بقي حق كل واحد من الباقيين
 في خمسة الاف فذلك فداة تفسر الا ان **قوله** فان كان قتل احدهما
 عمدا والاخر خطأ فعفا احد وليي العدا فان ذاة المولى فداة خمسة عشر الف
 خمسة الاف الذي لم يعف من وليي العدا وعشرة الاف لوليي الخطا وهذه من مسائل
 الحامع الصغير وذلك لان نصف الحق من حو وليي العدا رطل بالعفو وبقي النصف
 وصا ذما لا يملك من ثمن ذمة القتل الاخر ولا مزاحمة في الفداة فذلك فداة
 خمسة عشر الف ان شاء عسى الا في لولي الخطا وخمسة الاف لغير العافي من
 وليي العدا وهذا في قولهم جميعا فان وان دفعة دفعة املانا الثلث الذي لم يعف
 والثلثان لولي الخطا وقال ابو يوسف رحمه الله ان ربع لولي العدا وثلثة ارباعه

لولى الخطا قال العتية ابو الليث في شرح الجامع الصغير وفي قول زفر اصاحب
 الخطا النصف واصاحب الحمد الذي لم يعف الربع وسبق الربع للمولى وجه قولها ان
 حق وليي العدا في جميع الرقبة فاذا عفا احداهما فداة رطل حقه في النصف فنخرج عن
 هذا النصف وتعلق به حق لولى الخطا بدلا من رعة وبقي النصف الاخر واستوت
 فيه منارعة ولى الخطا ومنارعة شريك العافي وكل واحد منهما بدعة فصار
 هذا النصف بينهما نصفان فلهذا كانت القيمة بينهما بطريق المشاركة ارباعا ولالى
 حيفته ان حق لولى الخطا عشرة الاف وحق شريك العافي في خمسة الاف فصار
 كل واحد منهما حقه ثلثا لو كانت السركة الف والارطس على الثلث لكان للاحدهما
 الف وللآخر الفان فان السركة تقسم بينهما بطريق القول والمضاربة املانا ثلثيا
 التركة لاصاحب الالف وثلثها لاصاحب الالف ولعبد قتل رجلا خطأ
 دفعا عن الاخر فان احار المولى دفعة دفعة اثلثا فلهذا هنا وض قول من
 ان العدا اذا صار ما لا يضار لمعنى الخطا ولو كان فلهما حيفا خطا يعفى احد
 وليي احدهما خاصة سلم ذلك الربع للمولى فلهذا كانت ههنا ومعنى المشاركة ان كل
 جزء فرغ من دعوى قوم سلم للاخر بدلا من رعة ومعنى القول ان يضرب كل واحد
 منهم بثمان مائة السهام كلها ويقسم العين على مبلغ السهام واعلم ان هذه المسئلة
 على ضد مسئلة كهاب الشهادات وهي ان رجلا ادعى اذا ادا في اخر نصفه
 واقاما البينة فان على قول الى حيفته تقسم ارباعا وعلى قولها املانا سد
 سان تلك المسئلة وكاب الدعوى مستوفى قبيل وصل التنازع بالانذار
 فيظن انه حتى يعرف الاصول التي يبنى عليها الما ومسئلة كهاب المادون فوق
 هذه للمسئلة المذكورة ههنا وهي ان عبد امارونا من رطلين اذ ان احد
 المولىين مائة درهم واذا ان اجنبي مائة درهم فبيع العبد مائة درهم فان في قول

الى حنيفة بن عمار بن ابي ابيان في رواية اخرى ومثله كتاب الوصايا موافق كتاب
 السكيات وهو راجع الى ابي ابيان بن عبيد بن اسيد وصفه لاحد في قول الى حنيفة
 بن عمار بن ابي ابيان فان الفقيه اوالد في كتابه تلك الوصايا والاصل
 عند الحنيفة ان الحق اذا كانت ترجع الى العيينة تقسم على طريق المنازعة ولهذا
 قال في مسئلة كتاب الدعوى ان الدار تقسم على سبيل المنازعة وكذلك ان ارض
 بالعد او الشيف فانه يقسم على طريق المنازعة وانما اذا اجتمعت الوصايا في الثلث
 فسبيلها سبيل الحق وليس سبيلها سبيل الاعيان ولهذا قال في مسئلة
 المدثر اذا قتل قتيلا بعد افعى احد ولييه وتبطل اخر خطا ان القسم تقسم على
 طريق القول ولذلك قال في مسئلة كتاب المازون **قوله** قال واذا كان عند
 من رجلين قتل مولاهما اي مربيهما فعفا احدهما بطل الجمع عند الحنيفة
 وبالايداع الدار عفا نصف نصيبه الى الاحقر او بقدره ربع الدار او فان في
 الجامع الصغير وصورتها فنه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في عبد بن رطل قتل
 مولاهما عفا عفا عنه احدهما فالعدل الدم كله وقال ابو يوسف ومحمد بن النضر
 عفا ادفع نصف نصيبك الى الدار يعقوب او اقله ربع الدار الى هنا فظا اصل الجامع
 الصغير وذكر في بعض نسخ الجامع الصغير ولياها والولي القريب والمولى اريد
 به التريب ايضا وما قال تعالى وان حفت الموالى من وراى والمولى من العسم
 والعصبه والجمع الموالى الى الدار في التيسير ومحملة انه اذا ربه المقتول الذي اعتقاه
 وصار اعصبه له بالولا قال في حشر الاسلام وقد ذكر في بعض نسخ الجامع الصغير
 قول محمد بن قيس في حنيفة وقال القدوري وهو بالتقريب والصحيح ان مع
 الى حنيفة وقال في حشر الاسلام ايضا وذكر في كتاب الدماء ان عند الوقتل
 مولاة عدا له وليان فعفا احدهما ان الدم يد بطل كله في قول الى حنيفة ومحمد

ولم يختلف الروايات فيه وقال ابو يوسف في تلك المسئلة يسئل قوله ومثله هذا
 الكتاب ومثله هذا الكتاب من الخواص لدا فان حشر الاسلام ولما عرض محمد بن
 الجامع الصغير عن ابو يوسف خطاه ابو يوسف في ست مسائل ورواها عن ابي
 حنيفة وفي مدونة في اول الجامع الصغير في حشر الاسلام منها هذه المسئلة وقال
 ما رويت عن ابي حنيفة الخلاف في هذه المسئلة بل قوله فيها لمولانا فقال له ادفع
 نصف نصيبك او اقله ربع الدار وانما الاختلاف الذي روته في عبد قتل مولاه
 عدا له ولما انفعها احدهما الا ان محمد بن رطل عن روافقه وذكر اختلاف الى حنيفة
 في المسلسل جميعا ثم وجه قول ابو يوسف في المسئلة في اطر وهو ظاهر لان القود
 وجب للولين وكل الدم على سبيل الشركة والشياع في المصنف جميعا من قبل
 ام لا يسمع وجوب القود للمولى على عمده الذي هو ماله الخاص لان العبد
 في حق الدم كاحد لانه يسئل على اصل الحرية من حقه وضار لكل واحد منهما
 نصف القود على الشياع نصفه في ماله ونصفه في ملك صاحبه فاذا
 عفا احدهما بطل حقه وتبقى المصنف الذي هو حق سائر كله ولكن نصف
 هذا المصنف متعلق بملك نفسه فاذا انقلب مالا بطل ذلك لان
 المولى لا يستوجب على عمده مالا ومن المصنف الاخر متعلقا بملك
 صاحبه فلم يطل فلذلك بقي الربع ولا الى حنيفة ان نصف العاق قد
 سقط ونصف الاخر وهو نصف المصنف محتمل ان يكون ملكه ملك
 في ملك سائر كله فينقلب الذي دفع في ملك العاق مالا وهو الربع فلما
 كان محتملا لم ينقلب مالا اذا مال لا يحق بالتك والاحتمال في حشر
 الاسلام البردوي ان كان قول محمد بن رطل في حنيفة في مسئلة العاق فلا
 حاجة الى العاق وان كان مع ابو يوسف احتاج محمد الى العاق في مسئلة

الوصايا

وسلكه كتاب الذمات والعرق ان الله القود وجب للسبيل وهو واحد ما كان
 لرقبة العبد وقلم الرمان مقامه فاذا صار مالا صامية انا لا محالة فاعبر
 مالا لقتيل وهو واحد مالا لرقبة العبد لانه ما صار مالا الا على ملكه
 فلم يمت المنياع والمصنف لان ملك الوارث هو ملك الميت ومطل ذلك
 كله لعبد قتل مولاه خطأ فاما ههنا فان العصاص لم يمت الا لاسر في حق
 المملوك والمقتول غير مالك لرقبته واذا كان ذلك يثبت على المانصة
 والمنياع في حق الملك فاعلمت مالا لذلك وقال القود وروى في كتاب التقریب
 واللمزم على هذا اي قول الى حصة في مسئلة الحاج المصنف ان الدم مطلق كله
 اذا املت ام الولد مولاه وله وليان يعفا احدهما ان شجاع ذكر عن الحيفة
 انها لعبد وسقط الجمع بعد هذا الاحتجاج الى الفرق والمشهد وان ذلك لا
 يسقط والعون بينهما ان ام الولد يعق بموت المولى فميت الصار بالمعروف وحق
 فهو ان يمت المولى عليها صما وقد ذكر من شجاع في مسئلة ام الولد رواه
 لدا في المصنف **قوله** وذكر في بعض النسخ اي وبعض النسخ الحاج المصنف **قوله** وذكر
 في الذمات عبد قتل مولاه وله انسان يعفا احد الاسر مطلق ذلك كله عندنا
 حصة ومحمد وعندنا يوسف الخوايب فيه فالحواب في مسئلة الكتاب لم يذكر
 احدا في الرواية لاني يوسف في المسئلة ان حق العصاص ميت في العبد على سبيل
 السبوع لان ملك المولى لا يمنع اسحقا والعصاص له فاذا عفا احدها القالب
 نصيب الاخر وهو المصنف مالا غير انه شجاع في الحل مملون نصفه في نصيبه
 والنصف في نصيب صاحبه مالم يملون في نصيبه سقط ضرورة لان المولى لا يستحق
 على عبده مالا وما كان في نصيب صاحبه في نصف المصنف هو الربع ولهذا انك
 ادفع نصف نصيبك او اقره ربع الدية فلي ان ما يجب من المال يكون حق المقتول

لانه بدل دمه ولهذا بعض منه ديونه وتنفال به وصايا غم الورثة تحلفونه فيه
 عند الفراغ من حاجته والمولى لا يستوجب على عبده شيئا ولا يحلف الورثة فيه
 الى هنا لفظ صاحب الهداية فيها وفي بعض نسخها ولم تكن هذه النسخة في الشر
 نسخها والحق ان تكتب لانها اذا الملتب كلوا مسئلة الحاج المصنف عن الرسل اضله
 وقوله في الذمات اي في ذمات الدماء من المستوط وقوله ولم يذكر احدا في الرواية
 اي مسئلة كتاب الدماء لم يذكر اختلاف الرواية في قول محمد بل ذكر قوله مع الى حصة
 في جمع الروايات عنه **فصل** لما فرغ من خاتمة العبد على عمره شرع في
 احكام الحناية عليه لان الفاعل مقدم على المفعول وجوز او عدما فوجب
 ترتيبه لذلك للمناسبة **قوله** ومن قتل عبدا خطأ فعليه قتمه لا تزد على
 عشرة الان درهم فان كانت قتمه عشرة الاف درهم او الشتر قضى لعسرة الاف
 الا عشرة هذا لفظ العبدون في محصر وهذا قول الى حصة وزعموا محمد رضي الله
 عنهم وذلك على العاقلة في ملت سمس لدا دكة اخرى في محصر وعندنا يوسف
 والساقعي بح قتمه بالغة مالمقت ولا تجعلها العاقلة لهما الاموال لدا ذكر
 على الدن العالم في طريقة الخلاف وقال الطحاوي في محصر روى محمد عن ابي يوسف انه
 قال قتمه على عاقلة بالغها مالمقت وروى اجماع الاملاحة انه قال قتمه على الحال في ماله الغنة
 مالمقت ولا يحمل العاقلة منها شيئا الى هنا لفظ الطحاوي واجمعا ان العبد المعصوب
 اذا هلك عند العاصم بح قتمه بالغة مالمقت وقال الاخرى في محصر روى ان
 العبد لا يبلغ به دية الحق عن عبد الله بن مسعود ورواهم والشعب وعطاء ورواه
 محمد بن سعد بن المسيب وروى عن علي بن ربيعة بن عباس قتمه الغنة بالغها مالمقت
 وعنه هم الهنا لفظ الاخرى والحاصل ان العبد معصون بالقتل بالافاق والمنة
 معصون عندنا من حسنة آدمي وعندنا يوسف من حيث انه مال له ان يجعله

مضمونا من حيث انه مال اولي يكون الواجب فممنه فوجب بالعه ما لم يفت ولا يعتله
العاقلة لان ادميته سادطة العبرة في مقابلة المائلة ولهذا اظهرت مالا
المول عليه ولم يظهر ما لآدميته ومقابلة المائلة المول حتى كان المول احق بممنه من كان
لصمته من الوجه الظاهر اولى ولهذا كان الواجب العمة وفيل العمة دور الدية
حتى تكن مقدرة ونفسها ولذلك الواجب في اطراف العبيد العمة بالاجماع
فلذا في العبد المعصوب فكان معنى المائلة منه ارجح من معنى الادمية ولنا قوله
لغالى من قتل مونا خطا محرم مومة مومة ودية مسلمة الى اهله وجه
الاستدلال انه لغالى سمي الواجب قتل المول من خطا دية والعبد موم من قتل
خطا موم منه الدية والدلة اسم لما يجب بمقابلة ادمي لمقابلة المال وما يجب
مقابلة المال يسمى مومة وضمانا وهو العرف فثبت بدلالة الآية ان العبد مضمون
مقابلة الادمية ولا نزاع على نفي بدو الشرع في الدية ونقص عنها يا تر عبد الله
من مسعود لمضان الرق فيه لسلا الموم السومة من قاتل الحال وما قص الحال
والدليل على ان لغالى الادمية راحي فيه ان الشرع كما يجب الشرع سوجه عليه
بالاجماع من حيث الادمية وهذا يقتضي ان يكون مضمونا من حيث ادمي لهذا
وجب القصاص بقتله ثم انه كما اسحق العصمة من حيث انه مال اسحق من حيث انه
ادمي لمزاغة العصمة من حيث الادمية اولى من مزاغاتها من حيث المائلة لان عصمة
من حيث انه ادمي لدائه وعصمة من حيث انه مال لغيره فكانت عصمة من حيث المائلة
كالمانع للعصمة من حيث الادمية وحق استحقاق العصمة والحق التابع بالاصل
اول من القلب ولان المعاني التي تزيد بها قيمة العبد موحوة في الاحواز مع
وبان الحرية فاذا لم يوجب الشرع الدية فلان لا موجب في العبد مع نقصان الرق
اولي ولا بدل ادمي وجب بالقتل مجاز ان يدخل القدر بركة الحر ولا يلزم اذا

غصب

غصب عبد املك وبل لانا احسن زنا بالقتل عن ذلك لان العصب ترد
عليه باعتبار المائلة فكان مضمونا بمقابلة المائلة لا الادمية وفي قليل العمة لا يقول
انه ضمان مال بل هو ضمان ادمي ايضا الآية لما لم يرد البهيم فيه جعل العمة والمائلة
معباد هذا الدية ولان ضمان النفس قد رتبته بالمائلة بالاجماع لانه لا يلزم ان
التسوية من كابل الحال وما قصر الحال وفي الاطراف ليس معنى الادمية ما حصل
بل هو بائع لانه يرفع بها اسباع الاموال فيسرح معنى المائلة بخلاف القصر
فان قيل ان يكون فاذا اذلت وجب ان يرفع قيمة ما اقامه لساير المملوكات
فلما المعنى في الاصل انها تضمن ضمان الاموال ولهذا لا يدخل منه شيء من
احكام الخانات محل العبد فانه تضمن ضمان الخانات بدليل ثبوت الهان
وتجمل العاقلة ووجوب القصاص بثبوت القسامة فان قيل ما لا يقدر
بدله قلة لا يقدر رقة كالا سوال فالت اسطل بالميد الشكلا وما دون
الموحية من الخانات ثم لما يرد الواجب وقتل العبد على دية الحد يقص منها
اظهار القصاص الرق واما غنيت العسر يا تر عبد الله من مسعود لان
العسر اذني مال له خطر في الشرع ولهذا يوقف الدية في الشرع عليها الا ان
الحق لا يستباح وطها بالبحاح الاممته واستباح وطها بالهنة
بغير شيء ولذلك قدروا نقص الرق ههنا بغيره واما الامة فلا يرد الواجب
فيها على خمسة الا ان الامة ترة وهذا ظاهر الرواية لان هذا دية الحق
فقص منها عشرة فاصغر من دية الرجل والسر لذلك ان اوطع يد العبد
انه لا يتجاوز خمسة الا ان خمسة لان ما تجب في اليد خمسة مما يجب في الجملة فقد
نصفها وما يجب في الايدي ليس بخمسة من دية الذكر وانما هي دية ونفسها فلا بد
قد رانقص منها عشرة وفي رواية الحسن عن الحنفية في قتل الامة خطا

اذا ارادت فتمت على دية الحرة خمسة الان درهم الخمسة قال القصة او اللت
المستوى في كتاب العيون رواية الحسن بن زياد هو القياس **قوله** ولهذا
يجب للمولى ان يصاح لكون الضمان بدل المالة وهو لان العقد امرحت المالة
او المولى لا يملك العبد من حيث الادمة بل من حيث المالة ولو كان الضمان بدل الدم
لوجب الضمان للعبد لانه في حق الدم مسق على اصل الحرية **قوله** ولو قتل العبد
المسوع بقتل البقيس سقى العقد ذكره ايضا على سبيل الانضاح عطف على قوله خبر
المولى يعني ان بقا العقد باعتماد المالة لا باعتبار الادمة ولان الضمان بدل
المالة وهذه المسئلة تحتاج الى البيان قال العدوي في كتاب الترتيب
قال ابو يوسف اذا قتل المبيع في يد البائع فاختر المشتري حارة البيع كان له
القصاص ولذلك ان اختر وفتح السبع فان للبائع القصاص وهذا حفظ عن
الحنيفة وقال ابو يوسف ليس للبائع القصاص ولو ان ربا يرد عنه لادصاص
للمشتري ايضا لان حنيفة ان العقد سقوط للفسخ مالم يتصل به القبض فاذا
هلك انفسخ العقد وقصاصه كما لم يكن فوجب القصاص للبائع وليس للمالك
المكاتب اذا مات عن وفاء ووارثه غير المولى لان الوارث يثبت له الحق من غير
ان يستند الى ابيه سابق فلذلك لم يكن له القصاص وليس كذلك العبد اذا
قتل في يد الغاصب وضمنه المالك لانه لا يملك القصاص لان ملكه يتعلق بالاختيار
وهو سبب حادث بعد الحانة فلذلك لم يملك به القصاص ومسلتنا ما حكم
البائع بحكم المالك الاول ولا يلزم على هذا اذا كان اختيارا للبائع والعبد
بالمشتري فاختر وضمنه انه لا قصاص للمشتري لانه ملكه باختياره التخيير
وهو سبب حادث ولا يوجب ان السبع ينفسخ بالهلاك فملكه البائع بذلك
وهو سبب حادث وقصاصه كقصاص الغاصب وقصاص المشتري في البيع المبرور

فيه الخيار وليس كذلك المشتري لان المالك له وانما كانت اليد لغيره ولهذا
لا يمنع وجود القصاص ووجه الرواية الاخرى ان البيع مادام في يد البائع فله فيه
حق المالك لخوا اذ ان يمو دال به فقد وقعت الحراة على وجه لا يثبت القصاص من جهة
وهو ان يختار الماشترى الرد فصار ذلك شبهة وقد قال زفر في المسع يقتل
في يد البائع لا قصاص واحد منهما ولذلك الرهن لان المهر من ان يمنع المالك من
القصاص وصار ذلك شبهة وروى ابو يوسف من البيع والرهن في احدى
الروايتين ان المالك في الرهن للرهن وانما المهر من ان يمنع القصاص حتى يستوفي
حقه فاذا رضى فقد استوفى حق نفسه فبقى ملك الرهن وفي المسع حتى المالك
ثابت للبائع وهو المستوفى القصاص محمول لدان القريب **قوله** عند
بعد الجمع بينهما اي من معنى المالة ومعنى الادمة لانهم اجمعوا على ان الرهان
اما ذلك المالة او بدل الادمة **قوله** ويعني العشر بامر عبد الله مسعود
وهو ما روى العدوي في شروح مختصره الرازي عن عبد الله بن مسعود انه قال
قمة العبد لا تزداد على عشرة الاف الخمسة وهذا امر لا تعلم الا من طريق
التوقيف وذكره في بعض نسخ الهداية ابن عباس بن عثمان بن مسعود وذلك
لأنه يصح لان مذهب ابن عباس مثل قول ابو يوسف وقد رواه الرازي
لذلك مريبنا **قوله** ما روى في يد العبد نصف قيمته لانه زاد على خمسة
الاف الخمسة ذراهم اي قال العدوي في مختصره او لا تزداد نصف قيمة العبد
في نظير الجاني على خمسة الاف درهم مقوصا منه خمسة ذراهم وذلك لان
يجب في الدم من الموقد ونصف ما يجب في الجملة فذلك ما يجب في العبد
بقدر نصف ما يجب في جملة ولا شبهة هذا اما نحن فنفسر الامة انه نقص
منه عشرة ذراهم لانه انما يجوز من دية الذر وانما هي دية ونفسها ولهذا

بقدر المقصود من حسنه وهذا الذي ذكره قول الى حنيفة والى يوسف
 اولاً وقال محمد عليه النقصان وهو قول زهير والى يوسف اخيراً والى
 بشرح الى بشر قال ابو الحسن الدرخي في محققه قال ابن سماعه ولبشر عن
 يوسف قال قال ابو حنيفة كل شيء من الخصال له هو من العبد منه القيمة
 وكل شيء من الخصال له هو من العبد له قيمة ولذلك الخواجا
 على هذا الحساب قال ابو يوسف ثم ان ابا حنيفة رجع في حاجب العبد
 اذ به وقال فيه حكومة عدل وقال محمد في املاية قال ابو حنيفة اذا قطع
 الرجل يد العبد او فقا عمنه او قطع رجلاه او شج موحه او اسبه
 او منقلبه او ترغ بدينه او ضرسه زطه الى الذي صنع به ثم ارسله من دية
 الخدم فيقوم ذلك من قيمته ولذلك بلغنا عن ابيهم النخعي وسعيد بن
 قال محمد استفتح ابو حنيفة ان يضمن في الاذن نصف القيمة وقال الحسن
 الى حنيفة وذرارة ان خلق احد حاجبيه فلم يلبث او تنف استعار عينيه لاسفل
 والاعلى فلم يلبث او قطع احدى شفتيه العليا او السفلى ان علم في كل واحد
 من ذلك نصف القيمة وقال محمد عن نفسه بغير الحائي حيايته ما يقص حيايته
 من العبد من قيمته اقوت منه ولا جناحة به واقوت به بحيايته عليه واغرم الحائي
 فضل ما من العبد قال محمد وهو قول زهير والى يوسف وهو قال محمد
 وجميع هذه الخانات وما الى الحائي خطأ كانت او عدا ما لم يبلغ العبد في ذلك
 الضمن كانت الحياية خطأ كانت القيمة على العاقلة الى هذا لفظ الارشي رحمه الله
 وجملة هذا ما ذكره الشيخ ابو الحسن القدر في شرحه ان الخانات في العبد
 مما دون النفس عند الى حنيفة والى يوسف قال محمد لا يقدروا على
 يوسف مثله وهو قول مالك وجه قول الى حنيفة ان القيمة في العبد مثله

والاحترار فاذا كانت الحياية فما دون النفس كحوران سقد روي في الحر
 جاز ان سقد من دية العبد ولان الحياية عليه في النفس بدخلها العبد
 الا ان كانها لا يبلغ بها الدية فجاز ان يكون ما دون النفس بدخلها العبد كالحرة
 وجه قول محمد ان ما دون النفس من العبد ضمان الاموال بدلالة انه
 لا يعلق به قود ولا افارج ولا تحمله العاقلة وثمان الاموال بحسب النقصان
 واذا ثبت هذا روي الحسن عن ابي حنيفة ان الحياية على العبد مقدرة فيما يصدق
 به المصلحة وما قصد به الرضاة كالحرة وقد روي ابو يوسف عن الى حنيفة ان
 ما يصدق به المصلحة مقدرة وما يصدق به الرضاة لا يصدق به وهو قوله الا
 لان الرضاة ليست بمعنى مقصود من العبد وهي مقصودة من الاحرار فاما المصلحة
 لمقصودة منها فلذلك تقدرت لان ما دون النفس من العبد اجزى محرم
 الاموال بدلالة انها لا يحكم فيه وصار ولا تحمله العاقلة وهو في نفسه جناية
 ولو تقدرت على حال الحق بالحنايات من كل وجه ولو لم يقدّر الحق بال ضمان
 الاموال من كل وجه فقد روي وامن ما يصدق به المصلحة ولم يقدروا ما يصدق
 به الرضاة لمعطل السبب من الجهد فما قولنا ان الحياية على العبد ضمان
 العبد لا يحلها العاقلة لان ضمانه احرى بحري ضمان الاموال بدلالة انه لا
 يلزم منه ضمان حال وضمان المال لا يحلها العاقلة فاما اذا قيل العبد خطأ
 فقيمة على العاقلة عند الى حنيفة ومحمد وروي عن الى يوسف انه قال
 وما الى القاتل وروي انه مقدّر الدية على العاقلة وما زاد على ذلك
 وما الى القاتل وجه قولنا ان ضمان النفس في العبد ضمان حياية بدلالة
 وهو العاصر منها اذا كانت عمدا او وجوب الكفار فيه صارت
 كالحناية على الحر ووجه قول الى حنيفة ما روي عن محمد رضي الله عنه انه قال

لا تعقل العاقلة عجزاً ولا عسلاً ولا صلحاً ولا اعتذاراً ولا ان العاقلة لا تتحل
 مادون النفس فيه فلذلك النفس الهائم وقيل له الاحترار والجواب ما الحسنة
 معناه لا تتحل العاقلة ما حناه العبد لان المولى اقرب اليه منهم واساسه على ما
 دون النفس وليس يصحح لانه لا يعلق به احكام الحمايات من العاص والنهية فلم
 يعلق بحكم العقل وجه الرواية الاخرى عن يوسف ان مقتدا الله من
 ضائه فان الحماية سبحانه العاقلة وما زاد على الله من حوته فما زال الحال
 لم يتلمه العاقلة وروى الحسن عن الحنفية انه فرق بين ما يوجب الله وما يوجب
 اقل من الله مما يتصدق به الرتبة من العبد وفان في احكام حبيبه نصف
 العمة في الانف ما نقص ولا يبلغ به دية حيرة وذلك لان اجنابية على العبد خاية
 على مال فلا يوجب جميع عمة بنقصانه فما لا يوجب في اليها يم وقد قال الحسن في روايته
 اذا قطع ذكوة او انثيين او اصابع يدر به او اصابع رجله فيه ما نقصه وهذا
 يقتضي ان يكون ما نقصه به المنفعة وما يقصد به الذينة اذ البع جميع التيم
 وجب منه ما نقص لانه ما لا يوجب بنقصانه جمع قيمته والمشهود من الرواية
 في يد العبد وعينيه جمع مائة وخمسة المولى من امسلا من غير شي او تسليمه
 الى الخاني واخذ العمة حتى لا يجمع على ملكه البذل والمبدل ويسمى بياها
 واخر هذا الفصل ان شاء الله ذل العبد والى شرح مختصر الدر **قوله**
 ملك الدم على ما قورناه اشارة الى قوله ولا في حنفية ومحمد قوله نقال ودية مسئلة
 او جنة مطلقاً وهي اسم الواجب بمقتضى الادمنة الى اخذ ما قال **قوله** وان
 عصب امه ممتها عسرون فانت في يد مملوكة تمام مملوكة وهذه من سبائل
 الحام الصغير وذلك لان العصب يد عليه من حيث انه مال لا من حيث انه
 ادنى معصية المالة بالفاقيتها ما بلغت **قوله** قال ومن قطع يد عبيد فاعتقه المولى

عمرات من ذلك فان كان له ورثة عسر المولى فلا وصا فيه والاقتص منه
 وهذا عند الحنفية والى يوسف وقال محمد لا وصا في ذلك وعلى العاطع ارش
 اليد وما عصى ذلك الى ان اعفوه وسطل الفضل ايات في الجامع الصغير
 وصودها في محمد عن يعقوب عن ابن حنيفة في رجل له عبد فوطع رجل يد العبد عمداً
 لم اعفوه ماله مات العبد منها فالبذل كان للعبد ودية فلا وصا في العاتل وان
 كان لا وارث له غير المولى للمولى ان يقتل قتله وهو قول الى يوسف ايضا وقال
 محمد لا ارى عليه وصا على حال وعلى العاتل ارش الله وما نقصه ذلك الى ان اعفوه
 وسطل الفضل الى هذا الفظاضل الجامع الصغير وذلك لانه اذا كان له وارث
 اخذ لاجب العاصر بالانفاق ويحت على العاطع ارش الله وهو نصف العمة ذيل اليد
 للمولى لا يستباه المستوفى لانا اذا نظرنا الى حالة القطع فالولى هو المولى لان الحماية
 حصلت على ماله وان نظرنا الى حالة الموت فالولى هو الوارث الاحترار للمولى ومع
 جهالة المستوفى لا يمكن استيفاء العاص من حيث على العاطع ارش الله وهو نصف
 العمة ذيل اليد للمولى لا يستباه المستوفى لانا اذا نظرنا للمولى لان الحماية
 حصلت في ماله والمدن الادنى نصفه وبعض المعصاة الذي حصل بعد القطع
 الروم العتق لانه بعضا حصل عن جنابة مضومة وتسقط الفضل بالاعتناق
 لانه لما اعفوه فقل اخو حية عن سلكه وسطل حاكم السواة من قطع يد عبيد
 انسان ثم باعه المولى من انسان اخو حية سرك الى النفس عمرات فانه يجب
 على العاطع ارش الله ويطل السواة فلذلك هنا واورد القصص او اللست وشرح
 الحام الصغير سوا الادجوابا فقال بان قيل اذا اجمع المولى والوارث
 فلم لا يجب العاصر في المولى الوصاية بقتله لرجل محدمة لاخوته
 رجل فاجمع صاحب الدية وصاحب الحرفة فانه يجب القصاص منه قبل له

هذه لا تشبه ذلك لان في تلك المسئلة لصاحب الرقبة ملكا ولصاحب الخدمة
حقا يشبه الملك فصار له عند من سواك واما ههنا وقت الجنابة لم يكن
الوارث فيه حتى ثبت فاستببه المستحق في ذلك فلا يقضى الفاضل بالمجوزة بالكلية
والفضل الثاني هو ما اذا المرئ للعبد وارثا آخر سوى المولى فانه يقتصر عندها
ولا يقتصر عند محمد والمواب فيه عند محمد كالحواب في المسئلة الاولى وهو انه
السبب محقق لا نالوا اعتبرنا حالة القطع بالسبب هو الملك وان اعتبرنا حالة الموت
فالسبب هو الولاء واحلاف السبب لم يتو له اختلان المستحق ولو اختلف المستحق لا يشترط
القصاص فلا اهناء ولا في حنيفة والى يوسف انا يتفقا بولاية الاستيفاء للمولى لانا
ان اعتبرنا حالة الجنابة فالولى هو المولى وان اعتبرنا حالة الموت فالولى هو المولى ايضا
حكم الولاة ان المستوفى معلوما واحلاف السبب لا يفضى الى المبادعة ولا الى الاستيفاء
علاف جهالة المستوفى وهذا اذا كان القطع بمكر امان كان خطأ لجوابها جواب محمد لا
لاعتان بقطع حكم السراة اذا كان القتل خطأ لئلا يشترط ان عند وجود
الجنابة المستحق هو المولى وعند السراة المستحق هو العبد وتبذل المستحق بقطع
السواة فالولاء خلاف ما اذا كان القتل عمدا لان في المستحق في الحالين واحد وهو
العبد لان القصاص لما يجب من حنيفة ادمى والعبد من حيث انه ادمى ميق على اصل الجنابة
والولى المستوفى بطريق الخلافه عن العبد فاذا المرئ له وارثا آخر سوى المولى كان المولى
مقتنا للاستيفاء بطريق الخلافه وعلى هذا مسئلة اخرى ذكرها في الحاج الصغير
مكاتب قتل عمدا وترك وقا بتدليل الكتاب فان كان له وارثة اخرى سوى المولى لا
وضار على القاتل بالاجماع وحسب على القاتل فمة المكاتب لجهالة المستوفى على ما ذكرنا
وان لم يكن له وارث سوى المولى لا يقتصر على القاتل بالاجماع ويجب على القاتل المكاتب
لجهالة المستوفى على ما ذكرنا وان لم يكن له وارث سوى المولى وترك وقا فعلى قول

الاحمد

الى حنيفة والى يوسف المستوفى القصاص لان المستوفى واحد وهو المولى وعلى
قول محمد لا يستوفى القصاص لاختلان السبب وان قتل كاجرا اي القصاص
ولستوفى المولى بالاجماع وان كان له ورثة سوى المولى لانه لما مات كاجرا اضرقتنا
فكان ولاية الاستيفاء للمولى على كل حال لكان ذكره المولى قاضي خان وعمر
وهذا الامام الاسجيجاني في شرح الطحاوي وهذا اذا اعتنى العبد بعد القطع
ولو لم يعتن ولان ورثة او كاتبة فاستولد هلم سقطت السراة فيجب نصف
العمة ويجب ما نقص بعد الجنابة قبل الموت هذا في الخطا وان كان عمدا فلول
ان نقص الاجماع **قوله** والاقتصر منه اي ان لم يكن للعبد المعتن ورثة فهو
المولى اقتصر من قاطع يده بعد موت العبد **قوله** والوجه الاول اي ما اذا
كان له ورثة غير المولى **قوله** وعلى اعتبار الحالة الثانية وهي حالة الموت
قوله وفيه الكلام او كلامنا في محقق اشتباه من له حق القصاص يعني
ان نقتد واستيفاء القصاص لمحقق اشتباه من له الاستيفاء وقد تحقق الاشتباه
فما نحن فيه بتعدد الاستيفاء **قوله** واجتماعهما لا يزيل الاشتباه ان
اجتماع المولى والورثة لا يزيل ذلك الاشتباه اي اجتماع المولى والورثة لا يزيل
ذلك الاشتباه لان ملك المولى القصاص بالنظر الى حال الجرح وملك الورثة ما
بالطه الى حال الموت وعند الاجتماع لا يحصل لكل واحد منهما الملك في الحالين
فلا يزيل الاجتماع وهذا معنى قوله لان الملكين في الحالين **قوله** في
الخلافية اي في المسئلة المختلفة بينهما وهي ما اذا المرئ للعبد المعتن ورثة
سوى المولى **قوله** لانه الملك اي لان سبب الولاية الملك **قوله** احذر
الحالين زادها حالة الجرح **قوله** على اعتبار الاخرى اي الحالة الاخرى
وارادها حالة الموت **قوله** فيما يحاط فيه اي في الامر الذي لا يثبت بالشبهات

لعني القضاة واحتد به عن قات لاخر كان على الف من قرض فقال المصولة لا بل
 من من بيع فانه بعضى المال وان اختلف السبب لان المال يقع فيه المدل والامارة
 فلا يباين باختلاف السبب **قوله** لان المفضل لم يعلم وهو المولى لانه لا وارث
 للعد من **قوله** والحلم يتجد وهو القضاة لانه موجب القضاة موجب القضاة
 باستيفاء القضاة للمولى لعدم الاستنباه **قوله** علان الفضل الاول ان
 خلاف ما اذا كان له ورثة غير المولى حيث لا يجب القضاة لان المفضل لم يعلم
 محمول لان المولى في حال الورثة في حال كتمان بانه **قوله** ولا يفتى باختلاف السبب
 هنا اي فيما اذا لم يكن له ورثة غير المولى لا يفتى باختلاف سبب ولاية استيفاء
 القضاة من الملك والاول لان المقصود وهو حاكم القضاة يتجد عن مختلف **قوله**
 بخلاف تلك المسئلة ازادها المسئلة التي فاس عليها محمد رحمه الله وهي ما اذا كان
 لاجد لعنتي هذه الحارة بله او قال المولى روجهها ملك لا محل وطهرها فاجاز قال
 لا يفتى ان الفروع مثل الاصل لان في الاصل الحكم مختلف كلسبب في الفروع
 الحكم يتجد والسبب مختلف فلم يكونا نظرين ففسد القياس سانه ان الحكم
 وهو حل الوطير صرور لا مقصود ثبت تنقلا ملك المولى في صورة البيع وفي النكاح
 حكم الحل ثبت مقصودا بالنكاح حتى لم يشرع النكاح في موضع لانية صورة الحل
 وفي ملك المولى يشرع الملك في موضع لانية صورة الحل كالجوسية والعبيد المملوكين
 فلما اختلف الحكم في مختلف السبب لم يحل الوطير **قوله** والاعتاق لا يقطع السيرة
 لاداة حوات عن قول محمد ان الاعتاق قاطع للسيرة يعني كما جعل الاعتاق قاطعا
 للسيرة كان الاعتاق كالبسر فبقي الجرح بلا سيرة والسيرة ما اخرج فلا يجب
 القضاة على الدافع كما ان كان القطع خطا فاجاب عنه وقال سلمنا ان
 الاعتاق قاطع للسيرة لكن لا نسلم ان كونه قاطعا لاداة بل لاستنباه من له

الحق في القطع خطا لانه يستنبه من له الحق اذا مات العبد بعد الاعتاق
 لان من له الحق فهو المولى وقت الجرح والموت وقت الموت لحريته ولهذا ينفذ ما
 وصاه وبعث من الدية دون جعل الاعتاق قاطعا للسيرة الاستنباه وفي
 العبد ليس لذلك لانه لا استنباه لانه لان موجب القضاة والعبد مبق على اصل
 الحرية ولهذا المولى المولى ان سنفك دمة بلا حق موجب القضاة للعبد والاول
 لم يسواه موان خلافة عنه فادفع الاستنباه فلم يكن الاعتاق قاطعا
 للسيرة فادفع قول محمد ان السيرة بقت بالخرج **قوله** واذا امتنع القضاة
 عند محمد في الفضل انما اذا كان له ورثة غير المولى او لم يكن له ورثة غير المولى
 وهو الفضل الاول يجب ان يرد وما نقص العبد الى وقت العتق وقد مر بيان
 ذلك فان الكرخ في محصره والمدبر والمدبرة وام الولد وام الولد فمؤله العبد
 في القضاة هو المولى او المولى الى ان كانوا الجماعة وذلك لانهم على ملكه الا ترى ان
 مح الملك ويطا المدرعة وام الولد محي الملك مضاروا كالعبد القن **قوله** قال
 من بالعتق فيه احدا اخر ثم تتج فوقع العتق على احدها فارشها للمولى اي
 فان في الجامع الصغير وصورتها منه محمد عن يمينه عن الد حنفية في رجل
 قال لعنتي فيه احدا اخر ثم تتج رجل العتق بتر شجة شجة فغيري من ذلك
 ثم قيل له اوقع العتق على احدها فوقع على احدها فان ارش الشجرة للمولى الى
 هناك فاصل الجامع الصغير فذلك لان العتق المهرم ليس بشارك في العتق
 لانه اصناف الى احدها غير عتق وحيز وقعت الشجة بقتا مملوكين كما كانا فلهذا
 وجب ارشها للمولى الا ورثتها قالوا في شروح الجامع الصغير وهذا مخالف لما اذا
 قتلهما ورجل احدهما فانه يفسر فمعه عتق ودية حية يعني اذا اقاما معا ولم يعمل ذلك
 في ضمان الشجرة والجان واحد ايضا والفرق من قبلهما وسجما ان البيات الشارو فيه

والله تعالى من رضى على ما عرف في اصول الفقه وهو ان احدهما اذا مات فعين الباقي
 للعقن ولا يقع قوله اريد الميت بالعقن لان الانثى في الميت لا يقع ولو لم يكن
 العبدان بحجة المولى على البيان على معنى ان البيان اظهر ويعين الواقع ولو كان
 انثى من كل وجه لم يحبر لانه لا جبر في الانثى فيقول ان العبد من بعد النكاح بظلمان
 لانثى العقن في حرمها فحمل البيان انثى ارباعا للعقن استرا فكان العبدان
 مملوكين حين وقع النكاح قبل النكاح العقن فكان ارباعا لهما ولو لم يكن
 او تواتر لم يتيقن محلا لانثى جعل البيان اظهر ارباعا وبقيت للواقع وهذا هو
 حجة ابيهم وان كانت الحرمة عبر نازلة في اهلها معنفا فكل ما لها فلا الحر
 منها فوجت عليه فتمت عبودية خذلان القتل فلا في محل العقن فاما
 الطرف فليس محل للعقن فاما يثبت حكم العقن في الطرف تبعا للعقن فلا يثبت
 قبل ثبوت في العبد من كل وجه خلاف ما اذا قتل كل واحد من العبد من رجل معا
 حيث يجب فيه المالكين لعدم التيقن بقتل الحق لانه سكر كل واحد منهما انه قتل
 فالواحد الحسن الذي في هذا العناق في محضه اذا قال الرجل لامته احدهما حسن
 ولا يورث واحدة نفسها فقتلها رجل جميعا فقتل القاتل نصف ممة كل واحد
 منهما للمولى وعلمه نصف دية هذه ونصف دية لورثتهما لا لانثى لانه قد
 قتل حر وامة وان علمه دية وممة ولو لم يكن احدهما رجلا فجميعا كان على كل واحد
 ممة ممة الامة التي قتل فمليون نصف ممة للمولى ومانق من ممة كل واحد منهما
 لورثتهما فان لم يكن رجلا او رجلا واحدا قتلها فقتل صاحبها وفي الاول الفم لول
 والى السابعة الدية للورثة وهذا كله قول ابي حنيفة والى يوسف ومحمد رواية
 واما الامة اذهبا لفظ الذي رآه الله وقال السبخ ابو الحسن العدوي في الاصل
 في ذلك ان القاتل لا يخلو اما ان يكون واحدا او اثنين وكل واحد منهما محل لقتل

اما ان يكون قتلها معا او احدهما بعد الاخرى فان كان القاتل واحدا
 وقتلها معا فقد علمنا انه قتل حر وامة والواجب بقتل الحر الدية
 وبقتل الامة الفم والعمة للمولى والدية للورثة وكل واحد منهما محل لقتلها في حال
 وميتها في حال فقتل ذلك على اصلنا باعتبار الاحوال واما اذا قتل احدهما
 قبل صاحبه فقتل بعين الحر في الثانية بقتل الاولى فكانت على
 القاتل دية الاولى للمولى ودية الثانية للورثة واما اذا قتل كل واحد منهما
 رجل وكان القتل معا على كل واحد من القاتلتين الفم بمصير للورثة ونصفها
 للمولى لاننا لا نعلم من حيث عليه الدية منهما فسقط احبا بالجملة المستحق عليه
 بقتل العمة المتبقية وليس كذلك اذا كان القاتل واحدا لان المستحق عليه
 معلوم واما جهل المستحق في مسائل المسيحي عليه محمول فلم يثبت عليه الا تخاف
 بالملك واما اعست العمة لان للمولى مستحق ليدل الاخوة وكل واحد منهما
 مستحق في حال ولا مستحق في حال واما اذا كان القتل متفرقا فقتل القاتل الاول
 دية المقتول للمولى وقد بعنت الحرمة في الثانية فقتل فاما الدية لورثتها اذا
 دلل العدوي في شرحه وقال المحاكم الشهيد في الكافي وان لم يحضر عليها احد ولكن
 المولى مات قبل الاختيار بعقن نصف كل واحدة منهما وسعت في نصف ممة
 وذلك لانه ما فات البيان بموت المولى يتوارع العقن الواحد منهما جميعا لانه
 ليس احدهما باولى من الاخر فلما عتق نصف كل واحد منهما وجب احوال المصير
 الباقي الحرمة بالسعاية فان اختار ابقاءه عند الموت على ارضها عتقت يعني
 عتق كلها من جميع المال لان الانسان مسحق عليه مخرج جمع المال **قوله** ولان
 العباس بن ثبوت العقن في الجهر لعطف على قوله ان البيان انثى من وجه
 بولده الفم وتاميا بين النكاح والقتل يعني ان القاتل من ياتي وقوع العقن

والمنار لعدم فائدة العتق فيه وهي اهلية الولاية من العضا والسفها ذات ولكن
صح العتق نازلا في احكامها غير عتق صرور في صحة وصف المعق لانهما اكلالة
الذي به اشارة من سائر الحواشي انما ثبت له ولاية النقل من المجهول الى المعلم
وطرقت البيان بعبارة الواضح بان يظهر ذلك العتق للمهر في احوالها وواحد منهما
معينه فلما كان ثبوت العتق في المنكر ثابتا بالضرورة في تحققه في حق
النفس لا في حق الطرف لان محل العتق هو النفس لا الطرف وانما يثبت العتق في الطرف
تبعاً للنفس لا معصية واعني العبد مملوكا في حق الطرف الذي وقع عليه الشبهة على اصل
القياس فكان انهما للمولى فافهم **قول** قال ومن فقه عيني عند فان شأ المولى
دفع عتقه واخذ فتمته وان شأ امسكه ولا شيء من النقصان عند الى خفيصة
وقال ان شأ امسك العبد واخذ ما نقصه وان شأ دفع العبد واخذ قيمته
او قال في الحام الصغير وصورته ما فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في عبد رجل
فقار رجل عتقه فان شأ المولى اخذ من الباقي قيمة العبد فاعطاه العبد وان شأ
امسكه ولا شيء له وقال ابو يوسف ومحمد ان شأ اخذ فتمته واعطاه وقبته
وان شأ امسكه وحمته ما نقصه الى هذا لفظ اصل الحام الصغير معان
فقال فتمته اذا اطلقها واستخرجها وقال في محضر الاستدراك اذا قطع
الغاصب يذكي العبد او رجلية او قلع عينيه فاما المالك بالخيار ان شأ فتمته
جميع القيمة وسلم العبد اليه وان شأ امسكه ولا شيء له وقال ان امسك العبد
اخذ النقصان وقال المخالف يعني الشافعي رضي الله عنه ما اخذ العبد وقيمته
وهذه المسئلة ليست مسئلة الجثة العينية وحيث قول الشافعي رضي الله عنه ان
الضمان مقابل بالفايت فسق البناء على ملكه كما لو ردت الحانة على خيرة
والو قطع احد يديه او فقا احد يمينه حيث تضمن نصف القيمة وسق الباقي

على

على ملكه وقالو فقه عيني مدبر فانه يتضمن مد صان العتمة ويبقى المدبر على ملكه
ولنا ان الواجب ضمان الجناية كما في النفس ولكن المولى يسحب بسبب ماله
وما ليه من ماله كما لعقبه في حق الذات بعينه في حق الاطراف انما السقوط
اعتبار الماله في حق الذات وصدا عليه اعني انه لا يقابل اعتبار الماله
منصور على الذات فحسب بل الماله في الذات والاطراف جميعا فاذا كان
استحقاق ضمان الجناية ماله وجب في نفوت المدين والعينين لموت
حسب المنفعة تمام قيمة الماله فاذا اخذها المولى كان من شروط ذلك تسليم
الجثة الى الحائز للملازمة اجتماع البدل والمبدل في ملك رجل واحد لانه لا
يطوره في الشروع خلاف ما اذا فقه عيني حوله لان ضمان الجناية وليس فيه
معنى للماله فلا يجمع البدل والمبدل في ملك واحد بخلاف ما اذا فقه عيني
عيني العبد او قطع احد يديه لان الباقي هو النصف والباقي هو النصف
ولم يوجد موت حسن المنفعة فلم يجمع البدل والمبدل والحواشي عن المدبر
ان الشوط الذي قلنا من تسليم الجثة تعذر لان المدبر لا يتقبل النقل من ملك
الملك وقال في محضر الاستدراك ولا يلزم اذا كان العبد مدبراً حيث ما اخذ
جميع فتمته مع بقائه على ملكه لان محمد اذا ذكر انه لا يجب هناك قيمة البدل
واما ما اخذ ضمان النقصان واجتمع ابو يوسف ومحمد بان الصند مال والقيمة
في صفة ضمانه معنى الماله وما حجب المال في النقصان الفاحش بالخيار ان
شأ سلم العبد واخذ قيمته وان شأ امسكه وضمن النقصان فلهذا فتمته
وهذا لان الضمان مقابل بالعينية لكن الرقبة بذلك صارت هائلة مرقبة
وهي فامة من وجه فان مال الى المملوك ضمن القيمة وسلم العبد اليه لا ناخذ
عوضاً له فتمته لما صاد الرقبة حكم الهلاك وان شأ مال الى القتيار فامسكه

وضمنه النقضات وهو بذل العينين في المالك فلهذا انك محمد لله ان
 الحجة العما ماخذ وستان الماحور بالعينين يعني ان ارس العينين وهي العمة الكاملة
 بذل من العينين والحجة جميعا حتى انه اذا استوفى كمال القيمة من استمالة الحجة فليسا
 كان بذلا عنها جميعا كان بالخيار ان يتاخذ الكل واذا ان الملك من الاصل
 وان يتاخذ استبق الملك في الاصل ضمنه النقضات كما اذا حرق ثوب القبر
 حرقا فاحشا ولا في حنيفة ان الواجب ضمان المائنة مع اعتبار معنى الادمية
 لا العمد وان كان مالا ليس معنى الادمية في ذاته وفي اطرافه ممدرد ولهذا
 قطع عتد يد عبدا اخر بوسر مولى الحاني بالدفع او الفداء او الدفع من
 احكام الادمية ولو كان معنى الادمية في الطرف ممدرد لم يوسر بالدفع بل
 وجب بيع رتبة الحاني في الحانة لان موجب حنافة العمد في المال ذلك فان
 كان من العتد معنى المائنة ومعنى الادمية اعتبر المعنيين جميعا فانها
 باعتبار معنى الادمية لا يتوزع على القات وعلى الباقي بل يكون مقابلا
 بالقات لا غير كما في عتد الحر ويقتضي ذلك امساك الحجة مع اخذ كل
 القيمة كما في الشافعي الضمان لمعنى المائنة توزع على القات وعلى الباقي وتقتضي
 ذلك امساك الحجة مع اخذ النقضات وهو الذي وجب بمقابلة قوت الاجرا
 كما لا فوفرتنا على الشبهين من المائنة والادمية حظه ما فقلنا اذا اخذ
 صمة العينين دفع الحجة الى الحاني رعاية لمعنى المائنة لئلا يجمع البذل والمبدل
 في ملك واحد لانه اخذ كمال العمة وليس له ان امسك الحجة ان يخذ كمال
 العمة لهذا المعنى وان ماخذ النقضات ايضا وهو ما دون العمة لان العمة
 ارسا مقدرا وهو كمال القيمة فامتنع الرجوع بالمعصان بخلاف سائر
 الاموال فانه ليس له ارس مقدرا فامتنع الرجوع بالنقضات والحاصل ان

قالا العا معنى الادمية واعتبار معنى المائنة لان مالك المال بالخيار ان يتاخذ
 العين واخذ كمال القيمة وان يتاخذ امساكها ورجع بالنقضات كما في الحرق القاحش
 وما قال الشافعي اعتبار معنى الادمية والفا معنى المائنة لانه يقول ياخذ كمال
 القيمة مع امساك الحجة وما قال ابو حنيفة اعتبار المعنيين جميعا فكان ما قاله اولى
قوله يجب ان تملك الحجة اي تملك الحافي حجة العمل المحني عليه **قوله**
 وفي الاطراف ايضا اي معنى الادمية ليس ممدرد في اطراف العتد كما انه ليس ممدرد
 في ذات العتد **قوله** من احكام الادولى اي من احكام الادمية ان لا ينقسم الضمان
 على القات وعلى الباقي بل يكون مقابلة القات ولا يملك الحجة كما في معنى الحجة
قوله ومن احكام الثانية اي من احكام المائنة ان ينقسم الضمان على القات
 وعلى الباقي وملك الحجة فان قيل كيف اذا صاحب الهداية بالادولى الادمية
 والمائنة مذمومة قبل الادمية قلت انما فعل ذلك لانه ذكر دليل الشافعي
 اولاه هو اعتبر معنى الادمية غير ذكر دليل الى يوسف ومحمد وهما اعترى المائنة
 فكان وضع الادولى والثانية في موضعها **فصل في حنافة المدبر**
قوله كان حنافة القن الحنافة عليه وهو فاسل في المملوكية
 وذكر حنافة من هو انقص في المملوكية وهو المدبر وام الولد **قوله** قال
 اذا جنى المدبر وام الولد حنافة ضمن المولى الاول من صمة ومن ارسلها او داب
 العدد رد محض قال الشيخ او الحسن الاخرى في محض حنافة المدبر على سيرة
 في ماله دون عاقلة كاله فان قيل المدبر وجلا خطا او جنى عليه فمادون
 النفس بذلك كله على المولى في صمة المدبر يكون عليه الاول من صمة ومن ارسل حنافة
 لا يلزم المولى حنافة المدبر المستر من صمة واحدة من واحدة وان لم ير الادوية
 وجازت الرماية الف يستترك من جنى عليه المدبر او لا واخرا نقاربت ما بين

او تفاوت سوا كانت على المولى لم يضمن منه او كانت مضمته فصار موت
في العمة بقدر ما لكل واحد منهم من ارش جنايته كما بدت لك انهم به صار بنون
في رتبة العبد الحائلي انما اختار المولى دفعها الى اولي الجناية الى هذا لفظ الدرر
رحمة الله والربيل على ان احسانه المار على المولى ما ذكره محمد في الحمايات ان ابا
عبد الله بن الجراح قضى بجناية المار على سولة وذلك بحصره في العمة من غير خلاف
وقد كان ابو عبد الله امير السام وقاضيا ما يظهر من الصحابة وذكر عن عمر بن عبد
العزير وابرههم مثل ذلك لان المولى صار ما نفع من تسليمه بالحياة بالمدر من غير
احتمار فانه دية وهو لا يعلم بالجناية وانما الرخصة الاقل من ذلك لان الارش ان
كان اقل من قيمة فلا حق للمولى الجناية فيما زاد عليه وان كان اكثر من العمة فلم يملك
المولى بالتدبير الا الرتبة فلم يضمنه فممة لادراكه ذكره في شرحه ولذلك الحكم في
جناية ام الولد لهذا المعنى وانما الرخصة في جميع الجنايات ممة واطل لان المنع
واحد والثاني متعلق به فكل الجنايات اصحت ثم دبر وانما صارون بالقيمة
لان كل واحد منهم لم يضمن بقدر جنايته مضروب بذلك وقال القدوري في كتاب
المقريب قال ابو يوسف يضمن المولى قتل المدبر وام الولد بالجناية مدبر او اذله
يضمن ممة عند او اول ابنه الى ما لك عن ابى يوسف مسئله لاني يوسف ان
العص الحاصل بالتدبير تقدم الحماية فلا يضمن له على المولى كما لو كان قطع يده
ولم يذره المولى بالتدبير مانع من تسليمه فانه جنى ثم دبر **قوله** خلاف القن
يعني ان المولى بخير في جناية العبد القن بين الدفع او القدر او ان كان الارش
لعدم تعيين البشير والافضل والاكثر من قيمته ومن الارش لانه لا فائدة في الجهر
لان المدبر ما امتنع دفعه لانه لا يملك النقل من ملك الى ملك فعين البشير
والافضل لكون القيمة والارش مثلين من حيث انها بدل **قوله** ويعتبر ممة لكل

واحد وطل الحماية عليه لان المنع في هذه الوقت يحقق دية مدبر على
مسئلة المختص منها فيما قال الدرر في مختصره ويعتبر بصفة المدبر لكل واحد
منهم يوم جنى عليه ولا يعتبر العمة يوم المدبر فاذا قتل مسلما خطأ وقيمة
يوم قتله الف ثم رادت ممة وصارت الف وحمس ممة ثم قتل اخر فان ولى
الحياة الثانية ماخذ من المولى حمس ممة فضل العمة فحقت ذلك عليه من
ارش جنايته ثم يعتم الباقي وهو الف على السعة وتلك حصة الان الثاني
بعض حمس ممة فحقت عليه من الدية فسق له سعة الف وحمس ممة بمصوب
فما بقي وللادول الدية كاملة فمكون سعة الف وحمس ممة سعة عشر
حزرا اكل حمس ممة حذرا فمكون للادول عسع الف وهو عسرون حذرا لان له
الدية ولم يقبض منها شيئا فمكون الالف الساقى على سعة وليس حذرا ولذلك
لو كان المولى دفع ممة المدبر الى الادول حمس ممة ثم جنى على اخر وممة الف فان
المولى يدفع حمس ممة فضل العمة للثاني ثم سبع الثاني الاول بما مضى فمكون
بنيها على سعة وليس والعص في هذا وعبر العص سوا الى هذا لفظ
الدرر رحمه الله **قوله** قال فان جنى جناية اخى وقد دفع المولى العمة الى اول
الحماية الاول بقضا فاض فلا يضمن عليه فان القدوري في مختصره وعامة
فيه دية وولى الحماية الثانية وولى الحماية الاولى ولشركته بما اخذ وذلك
لان الضمان لزم المولى لاجل المنع الذي حصل منه في الرتبة وهو منع واحد
فصار كان الحمايات كلها اصحت ثم دبر ولا يلزمه الاثمة واطل وعلق
حق جماعتهم فافاد دفعها الى الاول بقضا فقد زالت يد عنها بغير
احتمار فلا يلزمه ضماها وللثاني ان يتبع الاول لانه يقبض ما يتعلق
به كالعص اذا دفع التولية الى الغصماء لم يطهر غصم اخوه فانه شادهم فيما

فقبضوا ولم يرجع على الوصل ذلك **ههنا قول** قال وان كان المولى دفع العمة بغير قصا
فالولى بالخيار ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع والى الحنابلة الاول اركان القدر
وخصه واما فيه فان اتبع المولى فله ان يرجع على والى الحنابلة الاول ذلك لان
المولى سلم الى الاول ما تعلق حق الثاني به فكان الثاني الحيارى يصح انهما شيا
فان ضمن المولى جمع على والى الحنابلة الاول لانها انما دفع اليه ماله ليس بحوله
فكان له الرجوع به وهذا كله قول الرحيمة وقال ابو يوسف ومحمد بن وهب والى الجبابة
الشانية الاول ولا سبيل له على المولى استواء دفع بقضا او بغير قضا لان المولى
دفع الى الاول لاحق الثاني فلم يكن مفعول ما دفع فلا يلزمه الضمان **ههنا قول** وهذا
استان الى المولى جانياً يدفع فمة المدبر الى الاول حتى دفع حق الثاني لو كان لاز
الحنابلة الثانية وان كانت متاخرة من الحنابلة الاولى وقوماً مقارنة مع الحنابلة
الاولى من حيث الحكم ايضا ليسيل اعتبار فمة في حق الحنابلة الثانية حتى ولو كان
فلا كان لذلك جعلت الثانية فالمقارنة في حق التضمين اذا دفع بغير قضا لانه
ابطل ما تعلق حق الثاني به ولم يجعل المقارنة اذا دفع بقضا لانه محسوس بالذبح
فلا يبسرى للقائه والتاخير **قوله** واذا اعتق المولى المدبر ودفع جانيات
كثيره لم يلزمه الا فمة واحدة ذلقة يتفرقا على مسئلة المختصين بالدرجى وكفى
ولو اعتق المولى المدبر وقد حرم حيا ما لم يبق لم يلزمه الا فمة واحدة وعقابه وغير
عقابه سواء هو على ما قد مته لك لانه لا يمتنع من الجانيات في رتبة المدبر **قوله**
وام الولد بمتولة المدبر في جميع ما وصفنا ذلقة على سبيل التفرع قال الدرر
محصن وجناية ام الولد على المولى وهي في جميع ما ذكرت ان يمتولة المدبر الى هنا
لفظ الدرر وذلك لان حق الحرمة متعلق برقيتها كالمدة ولان المولى منع من تسليمها
بالاستناد السابق من غير اختيار **قوله** واذا امر المدبر بحنابلة لم يحجزه اقران

ولا يلزمه به شيء عتق او لم يعتق ذكره سبيل التفرع ايضا قال الدرر في
شرح مختصر الدرر انما يعنى به حنابلة الحنابلة لانه لا رمة لمولاه فاقوان على
المولى لا يتعلق به حكم ولم يذكر القدر وحنابلة المكاتب وحن نذر ما يتعلق
هذا الموضع قال الدرر في محصر وحنابلة المكاتب على نفسه دون سبيله
ودون العاقلة يحكم عليه بالاقبل من فمة من ارش حنابلة الى هنا لفظ الدرر
وذلك لان المكاتب المكاتب لنفسه فكانت حنابلة عليه كالحرة لانه هو المانع
من تسليمه بقبته في الحنابلة بقبوله الكفاة فصار كالمولى المانع لتسليم المدبر بالتدبير
فاذا ازم جناية المدبر المولى لزم حنابلة المكاتب المكاتب ولا يقال ان المولى
هو المانع بعد الكفاة كما منع بالتدبير لان نفس العقد لا يمنع الدفع اذا حصل
العجز واما عمة القاتل عليه وذلك لحق المكاتب واما الرمة الاقل لان الارش
اذا كان هو الاقل فلا حق للمولى في الرمة واد افاضت العمة اقل لم يمنع المكاتب
ما زاد عليها فلا يلزمه ما لم يمنع فان الدرر في فاما احكم الحاكم عليه صا دلت
عليه وسقطت من قبته ولم يحكم الحاكم هو وبقية لو عجز بعد الحكم مائة
الحاكم وبقية ان عجز قبل الحكم قيل للمولى ادفعه او افله بادر الحنابلة
فاما اذا احكم فهو من عليه يؤذنها من سببه مادام في الكفاة فان عجز
يع في ذلك الى هنا لفظ الدرر في قال الدرر في شرحه وهذا قول اصحابنا ان
حنابلة المكاتب متعلق برقبته وقال دفعه بقبته لانه ان رقبته محوز
تسليمها في الجناية لو عجز المكاتب في تعلق الجناية هاهنا رتبة العمد وجه
قول دفعه بقبته المكاتب لا دفعه فيها الملك وصار كالحرة والمدبر فلا يتعلق
الحنابلة برقبته وقالة هذا الخلاف ان المكاتب اذا عجز قبل انتقال الحنابلة
من رقبته قيل للمولى ادفعه او افله وقال دفعه بقبته لا يدفعه ولا يدفعه لانه ان

عصب الصبي قال ومن قطع يد عبده ثم غصبه رجل ومات في يده من
القطع فعليه مائة اقطع وان كان المولى قطع يده في يد العاصب فمات من ذلك
في يد العاصب لا شيء عليه اذ قال في الحامع الصغير وذلك لان العصب من اسباب
الموت عندنا لان المصنوعات تلك عندنا اذا الضمان تستند الى اول الغصه
فلما كان سبب الملك كان تحلل العصب من الحماة والسراية قاطعا للسراية
كما لو تحلل السبع واذا ارجل حلم السراية صار كانه عصب عند اقطع المذموم
عنده او اذ هو اللبس سوا الادجوا بافعال فان قيل اذا مات من حرام
المولى فلم لا يجعل كان المولى قتله فلا يجزى عليه شيء فيسبب له الغضب صار قاصلا
من العظم والهلاك فلا تستند الهلاك الى العظم فصار وحلم العاصب
كان العبد مات بانه سماوية الاثر ان رجلا لو قطع يد عبده ثم باعته
فمات في يد المشتري مات من مال المشتري لان مضمون المشتري صار قاصلا
من العظم والهلاك فذلك هذا اما اذا قطع المولى يده في يد العاصب فمات
من ذلك يري العاصب من الضمان لان المولى صار مستردا للعبد لاستنلابه
عليه بالقطع ثم لم يوجب ما سطر طلع السراية عن الحماة كالمشتري اذا قطع
يد العبد من العصب بصر قاصدا وفي الفصل الاول لم يصح مسترد الا ان
القطع كان قبل العقب **قوله** كيف وان استولى عليه اى لم يملك المولى
مستردا للعبد من العاصب والحال انه استولى على العبد بالقطع والاستنلاب
استرداد **قوله** قال واذا عصب العبد المحجور عليه عمدا المحجور اعليه فمات
في يده فهو ضامن اذ قال في الحامع الصغير وهذا اذا كان العصب طاهرا
مضمنا في الحال ساع منه لان افعال العبد معسرة ولو كان العصب طهرا فمات
لا يجب الا ما عتق لذا قال الفقيه او اللبس وذلك لان الوقوع في المحجور

الافعال دون الافعال وان امتد العبد المحجور محد او قاصصا لزمه في الحال
لا يمتد في وقت ذلك على اصل المحرمة وقد مر ذلك في كتاب المحجور **قوله** قال ومن
عصب مديرا جني عمدا حماة ثم رده على المولى الجاني عمدا حماة اخذ من
فعل المولى مائة منها مائة اذ قال في الحامع الصغير وصورة ما فيه محرم عن
يعتبر من ان حذيفة في مديرة رجل عصبه رجل جاني عمدا حماة لم ار ذلك
المولى الجاني عمدا حماة اخذ من مائة على المولى مائة مائة مائة مائة مائة مائة
ثم يرجع المولى بنصف مائة على العاصب فياخذ منه مائة دفعه الى اول الحماة الاولى
ثم يرجع به على العاصب فياخذ منه ايضا وقال محمد يرجع المولى على العاصب
بنصف المائة مستمرا له ولا بد دفعه الى اخيه فان كان جاني عمدا المولى او لا ثم غصبه
رجل جاني عمدا حماة فان على المولى مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
من نصف المائة فيدفعها الى اول الحماة الاولى ولا يرجع به في مؤامر جميعا الى
هنا لفظ محمد في انقل الحامع الصغير ويسمى ان يكون دحور العمة على
المولى اذا كانت العمة اقل من الادب لان حماة المدبر ان يكون الاقل منها
على المولى فيقول بعد ذلك انما وجب على المولى قيمة المدبر من ولي الحمايتين
يصغر لانه بالتدبير السابق صار مائعا لدفع المدبر لانه لا يقبل النقل من
ملك الى ملك على وجهه لم يصح مختارا للدفع لانعدام العلم بحماة فوجب
في المستقبل حين دفعه فله مائة العمة عليه مائة لان العبد لو كان تحلل
الدفع ما كان يلزمه الادب واحد فعند بعد الدفع لا يلزمه الا مائة
واحد معطى نصف العمة لولى الحماة الاولى ونصف لولى الحماة الثانية
وقد سبق في ولي الحماة الاولى ونصف العمة لان حقه كان وكل العمة
لان حيز حتى اولا كان فارغا عن الحماة الثانية فاستحق لولى الحماة

الاول كل القيمة وقد وصل اليه المصنف في حقته في المصنف الاخر وحق ولي
 الحناية الثانية ونصف القيمة لا غير لانه حينئذ كان مشغولا بالحناية
 الاولى فخرج المولى على الغاصب بمصفا القيمة ودفعه الى ولي الحناية الاولى كما لا
 حقه يرجع المولى به على الغاصب بنصف القيمة لانه استحق عليه بسبب كان
 ضمان الغاصب ولم يسلم له وصار كانه لم يخذها من الغاصب واذ ارجع بالنصف
 على الغاصب ثانياً يسلم للمولى ذلك لانه وصل الى ولي الحناية غلام حقهم وهذا
 قول الى حصة والى يوسف وقال محمد اذ ارجع المولى على الغاصب بنصف القيمة اول
 مرة يسلم له ولا يدفعه الى ولي الحناية الاولى لان ما رجع به على الغاصب عوض ما
 دفعه الى ولي الحناية الاولى لانه انما ضمن نصف القيمة لولي الحناية الاولى الحناية
 كانت في ضمان الغاصب فلو دفع اليه ما رجع به على الغاصب بجميع العوض والعوض
 في ملك ولي الحناية الاولى وهذا الاخير وجوبه ما قاله في هذا القول فاقى كان
 ان ما اخذه المولى من الغاصب هو بدل عن المدفوع الى ولي الحناية الاولى من
 العبد فمابين المولى والغاصب كما في حق ولي الحناية الاولى لا يعتبر بدل عن
 العبد بل يعتبر بدل عن القيمة وكون الشيء الواحد لا عن غيره في حق انسان يكون
 بدلا عن شيء آخر في حق غيره كالمصر في ابراء الخمر ووضي منه دين المسلم
 حو روله ان المأخوذ بدل الخمر في حق النصرة ان وحق المسلم بدل دينه كذا هنا
 هذا اذا كانت الحناية الاولى عند الغاصب والحناية الثانية عند المولى
 فان كانت الحناية الاولى عند المولى ثم غصبه غاصب فحينئذ حناية
 اخوى فان المولى يدفع قيمته الاولى الحناية بنصفين ثم يرجع على الغاصب
 بنصف القيمة ويدفع الى ولي الحناية الاولى ولا يرجع به على الغاصب من اخوى
 وهذا بالاجماع والفرق لمحمد في انه يدفع ما رجع به على الغاصب الى ولي الحناية

الاول وفي المسئلة الاولى لا يدفعه اليه بل يسلم ذلك للمولى عند ان ما رجع به على
 الغاصب هذا ليس عوضا ضمن لولي الحناية الاولى بل دفعه الى ولي الحناية الاولى لا
 يرد الى التذاد الاستحقاق بل يرد اليه من العوض المعوض في ملك واحد
 فلا يجوز له ان يسلم ما رجع به على الغاصب للمولى والفرق انما في عدم الرجوع على
 الغاصب ثانياً هنا وفي الرجوع ثانياً في المسئلة الاولى ان ولي الحناية الاولى
 استحق هذا النصف بسبب كان في ضمان المولى لاقضمان الغاصب فلهذا لم
 يرجع على الغاصب ثانياً لان الفضل الاول فان ولي الحناية الاولى استحق هذا
 النصف بسبب كان في ضمان الغاصب ولهذا رجع عليه ثانياً وما رجع له المدين
 مستر وباب السع الفاسد **قوله** كما مضى في الفضل الاول وفيما اذا احتج المدين
 وبك الغاصب ثم ودى المولى **قوله** فغير ان استحقاق المصنف حصل بالحناية
 الثانية الى اخير تمت على الاستدنا ذكره فرقا لمحمد من المسئلة الاولى
 والثانية ان في الاولى كان يسلم النصف الذي رجع به على الغاصب للمولى عند
 وفي الثانية لا يسلم له بل يدفعه الى ولي الحناية الاولى والفرق ما قررناه انفا
قوله ولا يرجع به على الغاصب اى لا يرجع المولى مرة ثانية بالنصف الذي
 رجع به على الغاصب ودفعه الى ولي الحناية الاولى **قوله** وهذا بالاجماع
 اى عدم رجوع المولى على الغاصب في المسئلة الثانية بالاجماع كما في المسئلة
 الاولى فان عتبه كان يرجع المولى عليه عند اى حنيفة والى يوسف ثم ثانية
 وهما احتجنا بان الفرق والفرق ما قررناه انفا ثم اعلم ان العبد ورك
 ذل وهاب المهرس مولى الى حصة وصد وذكروا في رد وار يوسف
 مع محمد **قوله** ثم وضع المسئلة والعبد اى وضع محمد في الجاه الصغير
 مسئلة العبد القز وهو ان رجلا غصب عبداً فقتل العبد عند قتله

خطا ثم ردة الى سواه فقتل عند المولى رجلا خطا ودفعه سواه الى ولي
الحنايتين قال يرجع على العاصب نصف قيمة العبد يدفع ذلك الى الحناية
الاولى والفرق ما قدره انفس **قوله** ولا يرجع به على العاصب اي لا يرجع المولى من ثمانية
بالصمد الذي ارجع به على العاصب ودفعه الى ولي الحناية الاولى **قوله** وهذا ما لا يقع
او عدم رجوعه ثم يرجع على العاصب نصف قيمة اخو وليه يسلم له هذا وقال
محمد ودفتر ما اخذ المولى من العاصب من نصف قيمة العبد بعد دفع العبد لم
له ولا دفع الى ولي الحناية الاولى ولو عصمت عدا كان قتل عند سواه
رجلا خطا ثم قتل عند العاصب فقتل خطا ثم ردة على سواه فان
المولى يدفعه بالحنايتين يرجع على العاصب بصف القيمة ويدفعه الى ولي
الحناية الاولى في مؤامهم جميعا ثم لا يرجع على العاصب بشي بعد ذلك والحاصل ان
المواهب في العبد القتل كالمواهب في العبد المدبر في الامتياز والاحاديث سوا
الا ان في المدبر يدفع القيمة لانه لا يحتمل النفل من ملك الى ملك وفي القتل
يدفع نفس العبد فالحق **قوله** قال ومن غضب مدبر الحناية عند حاة
مردة على المولى ثم غصبة ثم جنى عند حناية فعلى المولى قيمة منها نصفين
اي قال في الحامع المصغر وموردتها فيه محمد عن يعقوب عن ابي حمزة ومدر غصبة
رجل جنى عند حناية ثم مرد على المولى ثم غصبة ارضا حتى عدا قال يعقوب
مولى المدبر قيمة واحدة بين ولي الحنايتين ثم يرجع نعمت على العاصب
فيما خلفها مدمع نصفها الى ولي الحناية الاولى ثم يرجع نصف القيمة على
العاصب وانما عزم المولى قيمة واحدة ثم يرجع لجمع ما ضمن على العاصب لانه
ضمن بسبب حناية كانت وضمان العاصب فاذا ارجع بذلك دفع نصف ذلك
الى ولي الحناية الاولى لان حقه كان في جميع القيمة وانما وصل اليه النصف من الحناية

الثاني فاذا وجد سببا من قيمة المدبر فارغا عن الموازنة اخذ ثم يرجع المولى
على العاصب هذا المصنف ثانيا لانه استحق عليه بسبب كان وضمان العاصب
فيسلم للمولى هذا النصف لانه وصل الى ولي الحناية الاولى تمام حقه وهو كل القيمة
ولذا وصل الى ولي الحناية الثانية تمام حقه من قيمة المدبر لان حقه كان في النصف
وقد وصل اليه النصف **قوله** وقد وصل ذلك اليه اي وصل النصف الى ولي
الحناية الثانية **قوله** ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف كما لا بد من بيان
بعض الشوايح يحتمل في هذه المسئلة خلاف محمد ايضا كما في المسئلة الاولى حتى
يسلم للمولى ما يرجع به من القيمة على العاصب ولا ما اخذ من الحناية الاولى في حقه
قوله وقيل على الانفاق يعني لا خلاف لمحمد وهذه المسئلة بل ما اخذ من الحناية
الاولى تمام حقه وهو نصف القيمة من المولى اذا رجع على العاصب وهذا هو
الصحيح لان محمد اذا ذكر هذه المسئلة في الحامع الصغير لا خلاف وهذا اقر
هذه المسئلة بلا خلاف نحو الاسلام وغيره في ستروح الحامع الصغير
اقبل هذا احتاج محمد الى الغنم بين المسلمين والعرق ما ذكره في المتن وهو
ان في المسئلة الاولى لو اخذ من الحناية الاولى لمزم بل زاد الاستحقاق
لان ما رجع به المولى على العاصب عوض ما اخله من الحناية الاولى لا من
الحناية الثانية كانت في يد المولى ولا حل هذا سلم ذلك للمولى عند قبلة
لمزم اجتماع البذل والمنذر في ملك واحد وفي هذه المسئلة على ان
يحفل ذلك عوضا عن الحناية الثانية التي وقعت في يد العاصب
فلا بد من ان يكثر الاستحقاق **قوله** لان الحناية كانت في يد المالك
اي الحناية الثانية كانت في يد المولى **قوله** فلا بد من ان يكثر ان
الكثر الاداء استحقاق **قوله** قال ومن غضب صبيًا خرافة في يده

فجاءه او محض وليس عليه شيء وان مات من ضاعقة او هسة حية فعل عاقلة
 الغاصب الدية او مال في الحايص الصغير وان اراد بغصب الصبي اخذت سبيل
 العدي لان حصقة الغصب هو اخذ مال الغير بسبيل العدي لانه
 الا مال لا رعي وقال زفر والشافعي لا يحسب شي وهو القياس وهو القياس
 انه لو وجب الضمان لوجب بالغصب ولا يتحقق الغصب في الحر ولا ضمن ماسا
 على مالومات فجاءه او مات محض وهذا لا يحب الضمان اذا غصب مائة مائة
 لكونه حية ايذا وان لم يكن رقية فلان لا يحب الضمان في الصبي الحر او لانه حر
 رقية ويذاهبه الاستحسان انه لا يحب عليه الضمان من حيث انه غصب لانه لا يحق
 في الحر وانما ضمن من حيث انه اتلاف لانه اتلف الصبي تشبيها بالمسيب
 اذا كان متعديا وهو متعدي لا يشك فيه لانه اخذت ملاذن الولي سبب
 في اتلافه بالنقل الى السبعة وكان الصواعق وهذا لان السبع والطائفة
 لا تكونان وكل مكان يكون ضامنا لحلاف ما اذا مات فجاءه او محض لا ذلك
 لا خلاف باختلاف المكان حتى لو نقله الى موضع دية وهو محض محض
 والامراض قالوا ينبغي ان يعنى الجواب عن مسألة المكاتب الصغير ان
 المكاتب في يد نفسه صغيرا كان او كبيرا ولهذا لا يزوج احد وضار
 كالحمل الصغير فلم يكن في يد الغاصب والصبي الحر ليس له يد وله الزوج
 وليه فكان في يد الغاصب وطهر العرق وانما وجب الدية على عاقلة
 لكونه قتيلا سبيبا ولو قتل الصبي رجلا لم يكن على الذي اغتصبه
 شي لا محتمل رقة والذي عصبه ليس بسبب ذلك فلا يعنى شي
 واذا حمل الرجل الصبي الحر على دابة وقال له امسك وليس منه سبيل ليقطع
 الصبي عن الدابة فمات فادخل ما من الدابة على عاقلة سواء كان مبيعا برب

مثله او لا يرب لان الحامل سببت لقتله لانه لو احملا لماسقوا وهو متعدي
 في ذلك اذ لم يكن سبيل منه شرعا والمسبب كالمباشر وهذا الباب
 اذا كان متعديا مثله حافر البئر ولو ساد الصبي فوطا اسنانا فقتله
 وهو سبب على الدابة لانه سببك على الدابة فله القتل على عاقلة لانه
 احد السبب بغير امر الرجل بدمه انه مختار في سبب الدابة وهذا
 شي حد سبب الدابة وهو مضاف الى الصبي لا الحامل لان الحمل ليس
 بسبب لسير الدابة ولو كان سبيبا فقد اعترض عليه فعل فاعل مختار
 واقطع سببه اثر السبب منه ولو كان الصبي لا يستمسك على الدابة
 ولا سبب الدابة فدم القتل هدر لان سير الدابة لا يضاف اليه ولا
 الى الحامل وصار قتل الدابة فهدر دمه ولو كان الصبي مستمسكا
 عليها او غير مستمسك فسار الدابة فوقع الصبي وهو سبب فمات
 ودية على عاقلة الذي حمله على الدابة لان السقوط من سبيبات الحمل ما
 سارت الدابة او لم تسر فنسب الى الحمل بسقوط العدي واذا حمل الرجل
 صبيًا مع نفسه على دابة ومثله لا يصفى الدابة ولا يستمسك
 عليها فوطت الدابة اسنانا فقتله فالدابة على عاقلة الرجل لان سير
 الدابة يضاف الى الرجل والصبي ممتوله حمل عليه ويحمله الهامة لانه بالسير
 يستعمل رجل الدابة في السير وصار رجل الدابة لرجله فله دية وطى رجل نفسه
 ولو كان لذلك يكون قاتلا طريقا لماسق مسلومة الافان لدا هذا
 وان كان الصبي من تصرف الدابة وليسير عليها ولستمسك فالدابة على
 عاقلة لانه حفيد يكون سير الدابة مضافا اليها ما حدث بسبب
 السير يكون عليها ولا يرجع به على عاقلة الرجل لانه مختار في فعل السير

ليس محمول من جهة الرجل كذا ذكر شيخ الاسلام علاء الدين السيوطي في شرح
 الكافي في باب حضانة الصبي فقال **الحسنة** الحية فحسنا اذا عظمته وهو بالسير
 المعجزة والمهولة **حسنا** قال واذا اودع صبي عمدا فقتله فعلى قاتله
 الدية وان اودع طعاما فاكله لم يضمن اى قاتل في الحامع الصغير وصورها فيه
 مجرد عن يمين من الحنيفة رضى الله عنه في رجل قذا اودع صبيًا فادعاه
 طعاما فاكله قاتل لاصمان عليه وان اودع طعاما فقتله قال هو ضامن
 لقيمته على العاقلة الى هذا لفظ اضل الحامع الصغير وهو قول محمد وقائ
 ابو يوسف الصبي ضامن للطعام ايضا وقول الشافعي لم يضمن الى يوسف قاتل
 لحوز الاسلام البزدوزي في شرح الحامع الصغير ودلت المسئلة على ان
 الاختلاف في الصبي الذي يقتل فاما الذي لا يقتل فيجب ان يضمن بالاجماع
 لان سلبه هذا هو فعله مع تيمم الاختلاف ثابته في العبد المحجور
 ايضا وهو ان يضمن سنة مثله والاحاديث في الابداع والاعانة
 والقرض والبيع وكل خبر من وجوب التسليم اليه واحدا لانا نأخذ بالحد الاسلام
 وان الامام لا ينبغي ان يفسر في شرح الطحاوي في باب الودعة ومن اودع
 عند صبي ما لا يهلك عنده لاصمان عليه بالاجماع ولو استهلكه الصبي
 فانه سطر ان كان الصبي مائة وثاني التجارة ضمن عندهم جميعا وان كان
 محجورا عليه والله يسل الودعة ما ذن ولم يضمن بالاجماع وان كان قبل يغير
 اذن ولعله لاصمان عليه عندنا في حصة وجه الحال ولا بعد الادراك
 وعندنا يوسف يضمن في الحال واجمعوا انه لو استهلك مال الغير بغير
 الداع ضمن واجمعوا انه ان كانت الودعة عند الحنفي عليه في النفس او فمادون
 النفس واخذ به وخاطب مولاه بالدفع او الفداء الذي شرح الطحاوي وجبه

قول ابو يوسف انه ائلف ما لا موصوفا حقا لانه يغير اذنه فصينه لان الصبي
 المحجور والعبد المحجور واحدان ما فاعل لهما وان لم يواخذ ان باقوا الاستهلال
 فقل بوجوب الضمان وهذا لان الاستهلال ان فعل حسي فوجبت المواظفة لانه
 لا مرد للافعال الحسية وانما يكون ذلك في المصروفات الشرعية فكانت
 المحجور وغير المحجور سواء ولهذا اذا كانت الودعة عمدا او امانة فابطلت
 بضمن الاتفاق ولذلك ضمن اذا كان مائة وثاني التجارة ولا في حنيفة ومحمد
 ان المالك سلبه على الامانة والاستهلال فاذ ائلف كان سلبه سلبا
 المالك عليه فلا يجب الضمان لان التسليم اليه واثبات له عليه تسليط
 على ما شاء بالادنى وليس التسليط الا اثبات الدية على ما بين بالادنى
 وضادها اذا ابا حية وشروط التسليم بالحفظ باطل لعدم ولادة المودع
 على المحجور في التسليط مطلقا عن قيد التسليم فلا يجب الضمان
 خلاف المادون له في التجارة فان الاذن بالتجارة اذن بقبول العبد اذ لا
 تدل التجارة من قبول الودعة فاذ ائلف فقبول الودعة صح التوام الحفظ
 فوجب الضمان بشرن الحفظ وليس لذلك مسئلة العبد والامانة فان
 القتل لم يحصل بتسليم من المالك لان اثبات الادنى على دية
 وحيوة باطل لان العبد مبيع على اصل الحرية وحق الدم لم يفسد
 العبد بغير الدية على عاقلة الصبي لان دية العبد يقتل عندنا وعند
 الصبي وحطامه سواء او يقول ان من عان الصبي ابلان الاسوال فان
 ممكنة من ماله مع علمه بعادته فقد رضى بالادنى من قدم شعيرة
 الى دابة ولا شبهة ما ان كان مائة وثاني لان الولي انما ياذن له في التجارة
 اذ اعلم منه الحفظ ولا يلزم اذ اودع صبيًا عبدا فقتله لانه لم يجبه

باب
العد

تحالة الصبيان بقتل العبد فلم يكن اذاعته عند ارضاً بالقتل ولا بالقتل
اذن الاستهلال وسادس لصبي في استهلال مال منقعل لا ضمان عليه لذلك ان
كان الادن في مضمون طامه فان قبل الادن اذاعته عند الصبي ليس بالشر من الفاء
ماله في البرية ومن التي ماله في البرية فقد رضى باللاف ومع هذا الوالد متلف
بصحة فذلك ان اذاعه صبياً فليس الفاء في المال في البرية وضمانه ما لا
من ليس لمعن والاماحة لمز ليس لمعن لاسفل بها حكمه كالحال في الموضع كمن قال احدث
الان مال الواحد من الناس فان من احدث بعض ولو بالقتل فليس باللف لا يضمن لذلك
محصر الاستهلال او يقول ان المال كان معصوماً حقاً للمالك لانه كان مباحاً كالمال
فالمصلحة الناس جميعاً والعصمة بنت فيه للمالك سده عليه فاذا ازال ذلك عن
بالذاعه عند من لا يضمن له خلقاً عنه ان الحفظ عنه لان يد الصبي المحرور
لا يبيع خلقاً عنه لعدم الولاية عليه ويد الصبي يد ماله ليد الغير فهو يد
الصبي يد المالك عنه فهو والعصمة الضال واليد المالك عن اذ اللقمة الصبي يكون
متلفاً مالا غير معصوم ومن ائلف مالا غير معصوم لا يضمن عليه الضمان
كما ملان مال الحر وهو ان ما افترقاه بقتل الهذابة ولفاً بل ان يقول لاسلم
انه اذ ان يد لا الى خلف بل الى خلف وهو يد المودع ولا يضمن ان يد الصبي لا يضمن
خلقاً عن يد المالك ماله ما في الباب انه ليس من اهل وجوب الحفظ ولا يضمن انه
ليس من اهل وجوب الحفظ لان الظاهر في الصبي العاقل والغالب من حال الصبي العاقل
هو الحفظ ولهذا الودعة للصبي اليه المال يجوز ولا يضمن الوصي لانه لم يترك النظم
ولن سلمنا انه ان اذ المثل من غير خلق منقول بثبوت البدل بثبوت العصمة المستوط
استدا انما بعد ثبوت العصمة فلا يضمن ان دوام الدية شر والدوام العصمة لان دوام
الحكم مستغن عن دوام السبب من حال معصوماً مفعولاً من غير ان يجب الضمان

المحرر

المحرر الصحيح ما ملنا ان السلبط محرج العقل من ان يكون سبباً موجباً للضمان
لانه وضماناً له والسبب يعلم في سبب طرعة الخلاف لا محابنا **قوله** وعلى هذا الخلاف
الاوضاع يعني اذ ارض الصبي سبباً وسبباً اليه اذاعه او ناع منه سبباً وسبباً اليه كما ملنا
لا يضمن في قول في حنفية ومحمدية فالان يوسف **قوله** وهذا يدل على ان غير
العامل يضمن بالانفاق اي الذي ذكره في الحاح الصغير مدل على ذلك لانه وضع
المسألة في صبي عاقل كما دلت ذلك يدل ما ذكره في الحاح الاصل ارضاً لانه
وضعت في صبي ابن اثني عشرة سنة لان الغالب من حال الصبي في هذه السنين ان
يكون عاقل وهو الذي قاله صاحب الهداية هو مذهب محمد الاسلام وقد
ترتباً به وقال بعض مشايخنا ان الصبي اذ الممان عاقل لا يضمن في قوامه واليه
ذهب قاضي خا في شرح الجامع الصغير **قوله** وخلاف ما اذا احدث
غير الصبي ويد الصبي لانه سبب العصمة بالاصافة الى الصبي دون غيره يعني
ان المالك للودعة اذا كان غير الصبي المودع لغيرها لان عصمة الودعة اما
ستطقت وحق الصبي المودع فحسب ولم يستطع في حق غيره لان العصمة سقطت
بالسلبط ولم يجر السلبط في حق غيره لم يضمن عليه العاصر لسبب عصمة دمه
في حق من وجب له الضمان فحسب حتى في معصوم الدم في غير **قوله** قال وان
استهلك ما لا يضمن اذ قال محمد والجامع الصغير والصبي ليس به ان الاموال
لرطل بالموضمان وهذا ان غير الودعة دية انفاق ووالودعة اذ استهلك
خلاف سبق ارضاً وانما يضمن لان الصغير موجب التحريم والاقوال دون الاقوال فكان
مراخذنا ان اذ كان ما حاله لعدم قوله تعالى من اعدي عليكم فاعيدوا عليه
مثل ما اعتدى عليكم فقول عليه السلام على الدنيا اخذت حتى ترد لانه لا فضل في
الالة والحدث من الصبي وغيره لاننا ان الصبي دفع عنه القلم واحدث قلبك

من العبيد وغيره لا يقال ان الصبي رفع عنه القتل بالحدوث فذلك وجب عليه الضمان
لان رفع القتل يدل على رفع الامة ولا يلزم من رفع الامة نفي الضمان كما في النظم اذا
انقلب على شئ فالتة **باب القسامة**
فاما ان امر القاتل يؤول الى القسامة اذا لم يعرف قاتله فتدبر في بيانها لانه
محتاج اليها على ذلك المعدر من القسامة ضمان عن الامان الذي يخص من على
حسينه رجلا من اهل المحلة او الدار اذا وجد فيها قاتل لم يعرف قاتله فان لم يلع
الرجل حسين رجلا من اهل المحلة او الدار اذا وجد فيها قاتل لم يعرف قاتله فان لم يلع
عنا وسببها وجود قاتل لا يذرى قاتله في محلة او دار هو موضع تقرب من
القوية تحت سمع الصوت منه وشروطها ان يكون الذي يقسم رجلا بالغافلا
حرا حتى لا يحس القسامة على المرأة والصبي والمجنون والعبد ومن شرطها
ان يكون بالقتل نحو الضرب والخنق والحرارة فاذا لم يكن الاثر موجودا
فهو ميت لا قاتل ولا قسامة فيه ولا دية ومن شرطها ايضا ان يلع حسين لينا
فاما ذكرها ان يقول من يقسم بالله ما فعلت ولا علمت له قاتلا لان كنه الشئ ما
يقوم به ذلك الشئ لا قيام للقسامة الا بها وحكمها وجوب الدية على العاقلة في ثلاث
سنين عند نداء عند الشافعي اذا اطلقوا ابرياء اما اذا ابوا القسامة
فكلمت حتى يخلصوا او يقرروا واسترعتيها بقتل بالاحاديث الصالحة
لقد هذا ان شاء الله تعالى والاجماع ايضا **قوله** قاله واذا وجد القاتل في محلة
لا يعلم من قتله اسكف حسون رجلا منهم بخبرهم الولي بالله ما قتلنا ولا علمنا له
قاله او قال القدرى في محله وفيه فاذا اطلقوا قضى على اهل المحلة بالدية
فان اهل المحلة الاخرى في محله قال ابن سماعه وسبق من الوليد وعلى الجفد سمعنا
ابا يوسف قال في القاتل نرجل في محلة او دار رجل في المضر فان انا حسد قال

وذلك ان كانت به حياحة او اتر ضرب او اتر خنق قاله في القاتل وفيه
القسامة على عاقلة رتب الدار اذا وجد في الدار وعلى عاقلة المحلة اذا وجد في المحلة
يستمر كل رجل منهم بالله ما قتل ولا علمت له قاتلا ثم يقررون الدية في ثلاث سنين
على اهل الدار وان في كل سنة الثلث والدرج يحلفون حسون رجلا منهم بخبرهم من
العاقلة والى الدم فان يعضوا من الحسين كدرك عليهم الامان حتى يكمل حسنة
وليس يحلف منهم صبي لم يبلغ ولا اسير ولا عبد وحلف ما سوى ذلك من القسامة
والمحسور ان يكون لولي الدم فان المولى فيه وان كان مثالا لغيره اتروا لاجراح طين
في هذا قسامة ولا بد من القاتل وان كان اهل المحلة منهم القاتل والصالح فللمدار
في اسحلا فمهر الديرته تحتارون اهل الصلاح لا يحسبون حسين واذا واثان
تدوا عليهم الامان فليس لهم ذلك ولهم ان يحسروا من الماتين قسامة حسين
رجلا الى هذا نظر الدركي قال في الجلاب المال في حارسا المبرع واذا قيل جل فادعي ولاية
ان رجلا قتل عمدا او اوتوا لوت على قتله وحت لم القسامة واذا استموا فاقوا به
قاتله والوت شيان الشاهد وقول المحروح ذي عدد لان والى الماتين اهان
لعن الذي تولى معه سيفه وسهانه او اضر لوت بوجوب القسامة وفي سهانه النساء
او اثنان احداها انها لوت بوجوب القسامة والاخرى انها لا يوجبها ولذلك
سهانه الواحد الجماعة ان المبرنا عدولا وفي سهانه العدر روايت احداها
انه لوت وقيل لا يكون لوتا واذا وجد رجل يقول وجد نصره رجل معه
سيف او في مكان من المقتل وعلى اثار القتل فذلك لوت وقيل لا يكون لوتا
واذا وجد رجل يقول وجد نصره رجل معه سيف او في مكان من المقتل
وعلى اثار القتل فذلك لوت بوجوب القسامة لولاية والامان في القسامة بغير
علمها في سائر الحقوق وحلفا حالها في المسجد لا عظم بعد الصلوة عند اجتماع

الناس فيه وجلبت اليه ولدت المقدس تحت علمه مسامة في اعيان الاولاد
نجلت اليه من الكان القريب وسد ان المسامة بالمعنى دون المدعا عليه
مخلصون حينئذ ليسوا ولا يحقون الشوق بقسا ستم وهذا اذا كان عددهم ما بين
خمسين رجلا الى اقل من ذلك لا يقسم في العدل رجل واحد ولا يقسم فيه امرأة ولا جماعة النساء
واذا كان ولادة الدم الثرى خمس رجلا فعنها روايتان اطلاقها انه يقتصر على خمس منهم
مخلف حسن مسا والاختراهم مخلصون لهم وان زادت على الاعان على حسن
وان اكل المدعون للدم عن القسامة وردت الايمان على المدعا عليهم فتكلموا اخبروا احتر
مخلصون فان حال حبسهم توكروا على كل واحد منهم خلاصا به وحسب سبعة ولا حرق في الدم
مع البنين ولا يقتل بالقسامة الا رجل واحد يقتل بالافتراد والمنة الجماعة
بالواحد واذا اختلف ولادة الدم في الدعوى فقال بعضهم قتل عددا او قال بعضهم قتل خطا
امسوا اكلهم على قتله ووجب لهم دينه وان قال بعضهم قتل عددا وقال بعضهم لا علم لنا
بقتله فاسم من ادعى قتله حسن مسا واستحقوا الرضا بقدر من الدية لدا في الفجر
وقال الغزالي في وجوب مظنة القسامة قتل الحتر وحل اللوث بالقسامة في
الكاد الاطراف في العبد قولان واللوث قربة سنة حال تغلب والظن كالتشيل
في محله سنة عداف او قتل رجل على علمهم ضيقا او قتل رجل تغرق عنه جماعة
محزون او قتل وصف الخصم المقاتل او قتل في الصخرة او على راسه رجل معه
سباين وقول المخروج تقتلني فلان ليس بلوث وقول واحد من يقتل شهادة لوث وقول
جميع من يقتل ويأثمهم لوث والقياس ان قول واحد منهم لوث واما عدد من العبيبة
والسنة منهم خلاف وليفة القسامة ان يخلف المدعى حسن مسا متو اليه في مجلس واحد
بعد التحدير والتقليط ولو كان في مجلسين فوجها ن ولا ساط بالقسامة القصاص
في الحد بل الدية من الحاني ان ظف على العبد من العاقلة ان ظف على الخط فان نكل

عن

عن القسامة ونكل المدعا عليه عن اليمن في علمه من اليمن المردود قولان
وكذا اذا نكل عن اليمن مع الشاهد ونكاد الى اليمن المردود لدا في وحترهم وقاب
الحرق في اصحاب اجس حبل في محصن واذا وصل قتل بادعاء اوليائه على
قوم لا عداف بينهم ولم يكن لهم سنة لم يحكم لهم من ولا عترها وان كان بينهم
عداف ولوث وادعاه اوليائه على واحد منهم وانكر المدعا عليه ولم يكن الاوليا
لمنة حلف الاوليا حسن مسا على قاتله واستحقوا دية ان كانت الدعوى عذرا
فان لم يحلف الاوليا حلف المدعا عليه حسن مسا وروى فان لم يحلف المدعون ولم يروا
يمن المدعا عليه فداة الامام من بيت المال فان سجدت السنة العاقلة ان يخرج
قال في عند فلان فليس بموجب القسامة ما لم يكن لوث والنسب والحصان
لا يسمون اليه هنا لفظ الحرق ووجه قول الخصوم في الدية من الولي ما روى
مالك في سوطاه قال حدثني ابو ليلى عن عبد الملك بن عبد الرحمن بن سهران
الحنفلة انه احضر رجال من كسروا فوجه ان عبد الله بن سهل محصة
حرقا الى حبيبر من جهيل اصابتها فاني محصة فاحبر ان عبد الله بن سهل
قد قتل وطرح في فقيرو بيزاد عن فاني هو ذفقان لهم انهم والله قتلتم
قالوا والله ما قتلناهم اقبل حتى قدم على يوميه فذكر لهم ذلك ثم اقبل هو
وحوصة وهو اخو البتر منه وعبد الرحمن بن سهل يذهب محصة لسكلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبرو بد السن فكلهم حوصة ثم علم محصنة
فقال عليه السلام اما ان يدوا صاحبكم وانما ان يودنوا احب فقلت لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم وددت فليستوا انا والله ما قتلنا فقال عليه السلام لحوصة
وعبد الرحمن اكلتمون وسميتمون دم صاحبكم قالوا لا قال فحلف لهم هو وقالوا
لستوا المسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند فقلت لهم عانة مائة

حتى اذ كان عليهم الدار قال سهل بن ابي حمزة لقد رخصتني منها بانه حجة الاستدلال
ما حدث ان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بين الاوليا والاهل من قبلت حتى من شهد له
الظاهر بذييل المدعى عليه في سائر الخوف وفي سائرنا الظاهر سهل المدعى لانه اذا
كان هناك لو لم يثبت على ظن المستمع والراي انه صادق في قوله فيجب ان يثبت اليقين
وحجة وان كان دلالة فيها شبهة فلا يجب العوض في الحديث ونحوه والدين ولنا
ما روي الطحاوي في شرح الآثار ما سنان وقال حدثنا بوشنا سنان عن يحيى
بن سعيد بن مسهر عن سهل بن ابي حمزة قال وجد عبد الله بن سهل
قتيلا في قلب من قلب خبيبر فجا احب عبد الرحمن بن سهل وعلمه حورصة
ومحبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد هب عبد الرحمن ليتكلم فقال عليه السلام
الكثير الكثير فكلهم احب عندنا اما محبة او حورصة تعلم الكتب منها فان ما روي
الله اما وجدنا عبد الله بن سهل قتيلا في قلب من قلب خبيبر وذكر عدان اليهود
انهم قال قتيلا بكم يهود محسن منا انهم لم يقتلوه قال قلت فلف برص ما يماهم
وهم مشركون قال فمستم منكم محسنون انهم قتلوه قالوا لم يقتلوه فمستم منكم فمستم
رسول الله صلى الله عليه وسلم من عندنا وهذا نص في المدانة فمن المدعى عليهم
وقال الفرخي في محض حديث الهروي قال حدثنا جعفر بن سباع عن موسى بن داود عن
عمر بن سلمان عن خبيبر عن رباح بن ابي مسلم قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال الى وحدتي قتيلا في سبي وان فقال اجمع منهم خمسة فمستم منكم
فلما ولا علموا فاقولوا يا رسول الله ليس لي من اخي الا هذا قال بل مائة من الابل
ومعني حديث الحفيم انه كان على سبيل لا سبيل لاهلهم فانه قال انكم ترحمون وما حازن
لنقله تعالى في عالم الحاهلنة تبغون وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم
فتبركم لا تود محسن مننا بالله ما قتلنا وقالوا لئن فقبل انان ثم فنادى فقال

لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اهلون ويسحقون يعني ان اليهود وان كانوا كفارا
فليس عليهم فيما يدعون عليهم عسرا ما هم قال الطحاوي والدليل على حجة هذا ما روي
ما قد حاكم به عمرو بن الخطاب بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحصة اصحابه فلم يترك
عليه منهم من لم يترك ان يكون عند الانصار من ذلك علم ولا سيما مثل محبة فانه
قد كان حيا يومئذ سهل ان لا يحسروا بما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم قال الطحاوي
فما روي عن عمرو بن ذلك ما حدثنا سرزوق قال حدثنا وهب بن جبر قال حدثنا
شعبة عن الحكم عن الحارث بن الاذينة قال قال لعمر اما تدفع اموالنا عن ايماننا قال لا
وعقله وقال الطحاوي ايضا حدثنا هذ قال حدثنا ابو غسان قال حدثنا زهير
بن معاوية قال حدثنا ابو اسحاق عن الحارث بن الاذينة قال قال قتيلا قتيلا في وادعة
وحتى اخذ القتيلا في وادعة اقرب فقال عمرو بن الخطاب لو اذينة لقلت قتيلا
احلناكم يا الله ما قتلنا ولا نعلم قاتلا ثم اغرستوا فقال له الحارث خلف
ونقمنا قال نعم وقال الطحاوي ايضا حدثنا محمد بن حنيفة قال حدثنا يوسف بن
عبد الله قال حدثنا عثمن بن مطير عن ابي جبر عن السعبي عن الحارث الوادي قال
اصابوا املا من قريش فقتلوا في ذلك الى عمرو بن الخطاب وكتب عمر بن الخطاب
القريش فاما كان الله اذني لحذوا وحسين فامة فمستم منكم فمستم منكم فمستم منكم
قال الحارث فمستم منكم فمستم منكم فمستم منكم فمستم منكم فمستم منكم فمستم منكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وافق ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انك
لو يعطى الناس يدعواهم لا دعانا ناس فمستم منكم فمستم منكم فمستم منكم فمستم منكم
دواه بن عتبة بن مسوي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاسواق والدماء وحكم
فيما حكم واجله ميت بذلك ان حدثت سبيل هو على هذا المعنى وقال الطحاوي
ايضا حدثنا ابو بصير الرق حدثنا ابو معاوية الضرير عن ابي ريث عن الزهري

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالنسابة على المدعى عليهم فذل ذلك ان النسابة
على المدعى عليهم لا على المدعى على ما بين الزهري الذي شرح الآثار ولا من
المدعى قوله فلا يستحقها المال فالمدعى ثم مالك يمشك باستحقاق الاولياء القود
نفساً منهم بقوله عليه السلام تخلفون ويستحقون دم ما حكم وجوابه ما قاله
محمد بن الحسن في موطن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم اكلفون ويستحقون دم
ما حكمه يعني بالدية ليس بالقود بذكر على انه اذا دلت دوز القود **قول** في اول
الحدث اما ان يذوا صاحبكم واما ان يوذنوا الحذب وهذا لان الدم قد يمتنع
بالدية كما يستحق بالقود ولو كان المراء القود لقال اكلفون ويستحقون دم من اذ عنت
فلم يذوا على القود **قول** واللوت عندهما اي عند مالك والشافعي رحمهما
وليس اللوت عندهما قد اصبنا ما قال لو تاي شمر وطلبك بمقد ما حود
من قولهم لو تاي لادى ولوت نياية بالطين اي لطمها فتلوت **قول**
فان لم يكن الطاهر ساهداً فلهذه مذهبنا اي ان لم يوجد اللوت وهو
دليل طاهر على القتل مذهب مالك مثل مذهبنا غير انه لا يملكه بالسر بل
يردها على الولي يعني عندنا بالسر المدعى عليهم اذ لم يملك عددهم حمسين
وعند الحصر لا يرد بل يرد على الولي وبه نظر لان مذهب مالك والشافعي
ليس لك لا يفسد ان يمين الولي ان اوجد اللوت فان اكل الولي عن السر
محمدين يرد على المدعى عليهم وقد ستر نياية عن نيتهم **قول** والعصا لخاصها
ان لا يملك القصاص مع الشبهة **قول** وروى عن المسيب هو سعيد بن المسيب
وهو من اهل طقات التابعين لان في ذلك نظر لانه لم يذكر رواية في كتب الحديث
في هذا الباب مثل الموطا والصحيح والسني وشرح الآثار وعنده ذلك لم يرد اول
عن الزهري ذلك في شرح الآثار وقد مر ذكره انفاً **قول** وقوله يخبرهم الولي

اشارة الى ان خيار النكاح الحسن الى الولي اي قول العدوي في محضه يحرمهم
الولي اشارة الى ان خيار النكاح الى الولي الدم وانما كان الخيار بالنسبة لان الامان حق
له فكان الخيار بالنسبة ولان في احتياجه فائدة وهو انه يختار من نهمه بالقتل او
يختار صالحاً فيقتله الذين لا يخلعون على اللذبة ولهذا جعل الخيار بالنسبة دوز
السلطان لان الخلف حق الاولياء لكونه ذريعة الى حرهم وان كان اهل الحيلة
صالحون وطالحون يتخير الاولياء الصالحين اذا حبسوا ذلك وقد مر رواية اللوز
فيه وان كان نية القتل في الظاهر الشك لان الخلف لفائدة النكاح فكان
خلف الذي ستر عان عن اللذبة اولى لحصول العلم بالقتل عند نكاحه
ولكن اذا احتارهم الولي يخلف كل واحد منهم بالله ما قتل ولا علمت له قاتلا
ولا تقول بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا بل نطأ اسناد العقل الى الجماعة
لانه يجوز ان يكون قاتلا وصد ولفظ الجمع متى ان يكون قاتلا مع الجماعة
ولذلك في كتاب العلم لانه يجوز ان يكون هو عالماً بالقتل وصد وهو ينفق
ان يكون عرس عالماً مع **قول** ولو اختاروا منهم اعمى او مجنون او ولد
حار وهد من مسائل الاصل ذكرها نعتنا على مسألة المحض وذلك
لانها من محضه وليس لشهادة ولها اهلية السر فحلفان لان احتمال
العلم والقتل ثابت في حقهما خلاف اللعان حيث لا يجوز اللعان منهما لان
اللعان سبحانه وليس لهما اهلية اذا الشهاد **قول** فان اذ اطلقوا قضى
على اهل الحيلة بالدية ولا يستحق الولي ان يقات العدوي في محضه وقال
الشافعي اذا طلف المدعى عليهم بالقتل يوذوا الا ان الخلف يبرئ فلا محصة
شيء في سائر الدعوى ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الدية والنسابة
في حد سبيل من الرحمة وحدث زياد بن ابي مريم وقضى عمرو بن عبد الله

بالمسامة والدية ايضا خصوصاً الفجاءة رضي الله عنهم فحل محل الانعام حتى قالوا اللهم
 ما مضى عليهم الدية لا آمنوا الساتر عن الجوانب ولا ايماننا يدفع عن سوالنا فقال
 عمر اما انكم فالحق دمايكم واما سوالكم للوجود العتيل من اظهرهم وقول الخصم
 الحلف مبهر "ولما نحن بنقول بوجبه ولكن مبهر" فغاوحت لاجله الحلف
 وهو العاص لا عن غيره فما اذا كانت الدعوى على الشيء المدعى عليه على ذلك
 الشيء انقطع الخصومة عنه وهذا ما نحن فيه استخلف كل اصد منهم على القتل
 ما لم ينقطع الخصومة عن دعوى القتل فلم يحجب الخصم عن ذلك وجعله
 حتى احل لا لانه فانه بل لم يصحهم في صيانة المحلة عن مصاد القتل لانه لو لا
 بصرهم لما وقع هذا الامر والسبب في القتل هذا الطريق موجب للدية
 في المخرج الا ترى ان العاقلة توضحون بالدية وهم ما قتلوا او لم يقتلوا في
 صيانة ولهم عن ذلك حتى وقع مما وقع فالحق السبب بالباشرة في الحار الدية صيانة
 الدم عن الاهل ارفان قلت اذا لم يكن اليمين مبهره عن الدية فافادته قوله عليه
 السلام فيسئلونكم بغيركم فكمسبب عن انهم لم يسألوه قلت فالدية البشيرة عن
 المضاعف الذي وجب له لا بظنه لا البشيرة عن الدية بل دليل ما روينا ان النبي صلى الله
 عليه وسلم وعمر رضي الله عنهما جفا في الدية والمسامة **قوله** على ذاعة وهي بطن
 من هذا ان الذي ذكره الكلبي في جهمية النسب **قوله** ومن الى منهم المبرح حتى
 على ذلة نفسه لما على مسئلة المحض قال الدخ في محضه ومن الى منهم
 ان خلف جليس حتى حارب او يفسد فلو منه ما اقر به اي من نكل من الجسدين الذين
 احنا هم الولي عن اليمين جليس حتى يحلف او يفسد وذلك لان اليمين واحدا علمهم
 من نكل منع حيفا واحدا علمه ومنع الحق طمعه وجبه العالم الحبس فاذ اظن
 دفع القتل واذا اقر وجب موجب ما اقر به لان اقراره حجة عليه فان قلت

دفع لاجلهم محذور النكول فما حمله في النكول عن دعوى المال قلت اليمين في باب
 المسامة مستحقة لذاتها اعني انها نفس الحق وليست ببديل عن الدية لوطها
 لاصير الدم ولو كانت بديل لا عن غيرها بل جمع بين اليمين والدية فدللتها مستحقة
 لذاتها خلاف النكول عن اليمين في دعوى المال حيث عجب المال لان اليمين على
 بدل عن اصل حق المدعي واصل حقه في المال والدليل على ذلك ان اليمين لا تاتي
 المدعى عليه لوبدل المدعى يسقط اليمين في باب المسامة لم يسقط اليمين
 بذل الدية بل بحث اليمين المذكورة **قوله** هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الولي القتل
 على جميع اهل المحلة فلو اذا ادعى على البعض لا باعيا منهم والدعوى في العمد او
 الخطا اي وجوب المسامة والدية فما اذا كانت دعوى القتل على اهل
 المحلة جميعا او على بعضهم لا باعيا منهم سواء كانت الدعوى في العمد او الخطا لان
 البعض اذا لم يكن معينا لا يتميز عن البعض الاخر وما اذا ادعى على الجميع
 فما اذا ادعى على البعض بعينه انه قتل وله عمد او خطأ فان صاحب
 الهداية فدللت الخواص عن عيب المسامة والدية قال بذل عليه الا ان
 الخواص في الكتاب اني هاهنا بعد ذلك اشار به الى ما ذكره بقوله واذا وجد
 العتيل في محله لا يعلم من قتله استخلف جسون وطلعتهم الى اخره لانه
 اطلق وجوب المسامة والدية على اهل المحلة ولم يفسد الدعوى بالوقوف
 على المخرج او على البعض لا باعيا منهم او باعيا منهم واحاب في المسوط لذلك
 اعني انه اوجب المسامة والدية مما اذا كان الدعوى على البعض بعينه قال
 العدودي وهاهنا لم يثبت قال في الاصل اذا ادعى الولي على واحد من اهل
 المحلة بعينه فالمسامة والدية بحاله وقال ابو يوسف الدنيا سر ان تسقط
 المسامة الا ان ابركاهم لا تفرح حتى يفسد عن محمد ان المسامة يسقط وهو



رواه بن المبارك عن أبي حنيفة الرضا الفراء المصنف وجه القياس ان دعواؤه
على واحد منهم براءة لبقيةتهم فلم يجز احاد القسامة والدلالة من غير دعوى يجب
على واحد ولا ان القياس يوجب وجوب القسامة على اهل المحلة لاحتمال القتل من
غيرهم وانما ثبت القسامة بالنقض اذا كان الدعوى عليهم جميعا والمكاتب يثبت
الهم متى الحكم في السابق وهي اذا كان الدعوى على البعض بعينه على اصل القسامة فلم يثبت
وجه الاستحسان ووجوب القسامة والدلالة على اهل المحلة فيما اذا كان الدعوى على
البعض بعينه علمه فصل النص الوارد في باب القسامة متى دعوى ودعوى بتركة
القياس بالنقض وجوب القسامة وهذا خلاف ما اذا ادعى الولي القتل على واحد
من غير اهل المحلة لاحتمال القسامة منه بالنقض لان النص لم يرد باحاديها والقياس كما
فاسخ القسامة اصله الحكم ان كان الولي دية حليم بها والا لم يحلف المدعى عليه
بعضا واحد فان حلف بركي وان نكل بظن فان كان الدعوى في المال اعني في القتل خطأ
او في الطع خطأ ثبت المال وان كانت في العصاص فهو على احد ان مضى في باب
اليمين وحيث الدعوى من الحسنة وصاحبه ما به انه اذا ادعى فصاعدا على غيره
فجد استحسن لتولية الله السلام واليمين على من انكروا فان حلف عن اليمين فمادور النص
لزمه العصاص عند أبي حنيفة طاهرا لا يوجب يوسف ومحمد عند أبي حنيفة الا ان ثبت
على احدهم في معنى النكول فعند أبي حنيفة انه في معنى المذل والمذل ما كان
المنفرد من طريق الحكم الا ترى ان من ادن له رجل في قطع يده ففعل لم يلزمه عصاص
ولا ضمان كما لو استوفاه بحق فان اصح بذه جاز استيفاءه بالملوك والاول
وعلى قولها الملوك قائم مقام الاقتراد وليس يصح فيه ما قيل في افتقار الحكم
الحاكم والاقتراد حكمه ثابت بنفسه والعصاص لا يثبت ما قام مقام العبد متى
تعد استيفاء القصاص وجب المال لزم العهد المتكسر اذا عفا احد المتكسرين

وان نكل في النفس جرم حتى يقدر او تخلف او يموت جرمه عند أبي حنيفة ان
يقض منه ما سطر فما دون النفس وانما استحسن في اسقاط القصاص استعظاما
لحرمة النفس لانه تعالى به عالم بخلق بغيرها من تكرار الايمان ووجوب الاقرار
ولذلك افسرنا وانما قال بحبس لان اليمين قد يكون نفس الحق بل اجماع الدية
والقسامة في القتل الذي وجد في المحلة واذا جاز ان يكون نفس الحق
لمن اشنع من افعالها وتعدر الحكم بموجب نكوله وجب ان يحبس وعلى قولها لما تعدر
استيفاء العصاص وجب المال وما في القسامة من باب اليمين من جهة الدعوى **قوله**
سند من بعد ابي حنيفة كره من ادعى على واحد من غير اهل المحلة بعد
واقفين عند قوله وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم **قوله** قال فان
لم يحل اهل المحلة كبرت عليهم الايمان حتى يتم حسن منها او فان العبد ورك
في محض وذلك لان الحسن منها واحدا بالسنة فثبت فانها ما امكن وقد روي
عن عمر رضي الله عنه انه لما قضى في القسامة واقاه سعة وارتقون حلا فمرد
اليمين على رجل منهم حتى تمت المحسنة رضي بالله دواة الدعي في محضه فكان
الى ان اخرج قال حدثنا الحارث بن اذينة عن ابيه كان من حلف فاستوفاه الله
ما قبلنا ولا قبلنا فاملا وكانوا سعة وادعى رجل فاحد عمر منهم رجلا
حتى يموتوا حسن فقالوا انظروا ايماننا واموات قال عمر نعم فبم نبتل دم هذا
فان قيل اي يامه في المار اليمين من حلف مع مخالف اخرى وهو الطاهر
فليس لاحاطة الى بيان العاص لان الكوار ثبت بالسنة او يقول العاص
استعظاما لاسرار الدم ولهذا طلب انوار اليمين في العان ودلت على عند الشك
وعند ما يستعمل على معنى اليمين والسها نمر اذا كان العاص كاسا فلا يمس للول
ان يلو اليمين على بعضهم ريان على الحسن من ساله حصل اقامة السنة ولا

ضرور الى الزيادة **قوله** وانى اليه هل هذا ذكر صاحب الهداية واهل اللغة يكون
 واذا اى انما يدور الصلة **قوله** فالاولى انما هي على صبي ولا يحسن ان يبار
 العدور في محصر وتما فيه ولا اسوة ولا عتد وذلك لان اليه قول
 ولا حجة ليعول الصبي المحنون واما المرأة والعبد فانها ليسا من اهل المص
 وجوب القسامة على من نصر البقرة ولا ان هو لا اتباع في المحلة
 وليسوا اياصول **قوله** وان جلدت لا ولا اثر فيه فلا مسامة ولا ردة
 هذا القدر العدور في محصر وتما فيه ولذلك اذا كان الدم يسيل من
 دبره او انفه او فمه وان كان يخرج من عينييه او اذنه هو قتل الهنا في
 المحصر وصاحب الهداية لم يذكرونها الا في الغالبية من القتل
 لانه ذكر في البداية كما في العدور في محصر ولا صل فيه ان القتل لم
 حلت ما في سبب باسحق حي عانة فاذا وجد سبب قاتل عانة وجد
 من العيان يستدل به على انه قاتل الا فلا خروج الدم من موضع يخرج
 منه الدم عانة من غير ضرب لا يكون اثر القتل كما اذا خرج من فمه او اذنه
 لانه قد يكون ذلك من رعا فليصلح دليلا على وجود ضرب في المحل والاد
 ان يخرج من دبره لا يكون دليلا على القتل فانه قد يكون احله في البطن
 وقد يكون لاجل سبي عانة موافق ولذلك ان يخرج من لاطيل لا يكون ذلك
 دليلا على القتل لانه قد يكون ذلك لعرق العجر في الساطن او لمعق العجل
 او لضعف اللبد وقد يقع من سبب الخوف ايضا فاما اذا خرج الدم من اذنه
 او عينيه فان ذلك دلالة القتل ظاهر الان الدم لا يخرج منها عانة الا
 ضرب حاد فالحق الاسلام في شوح الزادات ودلالة القتل
 حرا حة توجد او هم يخرج من عينيه او اذنه او يصعد من جوفه الى فم

فاما ما يخرج من انفه او ذكره او دبره او من راسه الرنة فليس يصلح
 دليلا على القتل الهنا لفظه وعلى ما ذكره ينفى ان يكون الحواشي الدم
 الخارج من الفم على التفصيل **قوله** والقسامة اذا دهمها الله تعالى ان
 غرامة الدية اما لم يرم العبد اذا وجد قتل القتل واذا لم يوجد فلا
قوله والقسامة لاحتمال القتل يعني ان القسامة ايضا انما هي على
 اهل المحلة لاحتمال وقوع القتل منهم ومطهر ذلك بالقسامة فاذا لم يل
 القتل محتملا لعدم اثره فلا تجب القسامة **قوله** لم يحث عليه
 القسم اي يحث على العبد اليه **قوله** وقد ذكرناه في الشهيد
 يعني في كتاب الصلوات في باب الشهيد **قوله** ولو وجد بدن القاتل
 او الشتر من نصف البدن او المصنف ومعه الرأس في محلة تعاليها
 القسامة والدية وان نصفه مدسوقا بال طول او وجد اقل من المصنف
 ومعه الرأس ودين او رطله او راسه فلا شيء عليهم وهذا من متنايل
 الاصل ذكرها فتنوعا على مسألة المحصر وذلك لارواح
 القسامة على اهل المحلة وجوب الدية على عواقلهم ثبت بالنص
 بحال القسامة والرصد وكل البدن والشر البدن كل حكم وان
 لم يكن كالحقيقة فالحق الشئ البدن بالبدن في وجوب القسامة
 والدية يعطى لاسر الدم وما سواه ليس بكل اصلا لا حصه ولا حكم
 متى على اصل القسامة ولم يحث فيه القسامة والدية ولا بد ان وجد الاقل
 وجبر فيه القسامة والدية نعم اذا وجد الساق في محلة اخرى لم يرم
 القسامة والدية ايضا لانه اذا وجد القسامة والدية في الاقل فان
 وجوبها في الاكثر اول مستلزم القسامة والدية والملازم فيها ليس مستدوع

حلال ما اذا وحيت القسامة والدية في الاكثر او لاحد لا يلزم القسامة
 والدية في الاقل ثانيا اذا وجد في محلة اخرى لانه لا يلزم من الوجوب في الاكثر
 الوجوب في الاقل لان في الاكثر انما وجب ذلك لانه في معنى اكل حكم ولم يوجد
 هذا المعنى في الاقل **قول** تنكر القسامتان والديتان وكان ينبغي
 ان لا يلزمها بلوطا المشية لانه حسد يكون النكر من القسامتين والديتين
 وليس كذلك والله اراد بذلك ثبوت القسامة مكررا وثبوت الدية مكررا
 وكان من حق الحكم ان يقال تنكر القسامتين والدية **قول** والاضل فيه
 ان الاصل في وجوب القسامة والدية وعدم وجوبهما اذا وجد بعض العمل
 ان البعض اذا وجد اذا كان محال لو وجد باقي المدفوع فيه القسامة
 والدية لا يجريان في الموجد او لا وان كان الموجد او لا محال لو وجد الباقي
 لا يجريان في الباقي كجرمان في الموجد او لا والمعنى في وجوبهما وعدم وجوبهما
 بلور القسامة والدية وعدم ثبوتها **قول** وطاعة الحنابلة في هذا الى وجود
 بعض الميت تنسحب على هذا الاصل يعني اذا وجد احد الاكثر يقتل عليه والا
 فلا وانما تنسحب على الاصل المذكور لان طاعة الحنابلة لا تنكرها ان القسامة
 لا تنكره فان في الفتاوى الصغرى اذا وجد من الميت اقل من النصف
 والنسبة الراس لا يصل عليه وهذا اشار الى انه اذا كان معه الراس
 يصل عليه ولو وجد النصف مشقوقا نصفين مع كل نصف نصف من
 الراس لا يقتل ولا يصل عليه ولذا في القسامة اذا وجد الراس وصل
 عليه في المحلة لا تجزئ القسامة واذا وجد البدن كله الا الراس تجزئ الفتاوى
 لفظ الفتاوى الصغرى **قول** ولو وجد منهم خنث او سقطت يديه او
 الصرغ فلا شيء على اهل المحلة او لو وجد في المحلة وكان القسامان في مكانها

في القسامة والدية
 في القسامة والدية
 في القسامة والدية

واما ذكر بلفظ العقلة تناويل اشارة القوم او الجماعة او اهل المحلة وقد
 ذكر هذه المسئلة تفريعا ايضا فليس في الاسلام على الدين الاستسماح
 وشروح الكافي وان وجد بها حسن او سقطت يديه او سقطت يديه او سقطت يديه
 وان كان ثامنا او ثامنا او ثامنا او ثامنا او ثامنا او ثامنا او ثامنا او ثامنا
 لان الظاهر ان تمام الحلق يقتل فلو لم يسلط الظاهر او لم يسلط الظاهر
 وهو الاثر ولا يغالب الظاهر ويظهر يعلم حجة الدفع لا الاستسماح ولهذا لم
 يجب في عين الصبي والسيارة وذلك ان لم يعلم حجة سوى حكمة العدل ولم يجب
 ما وجب في السليم منها وان كان الظاهر سلامها لانا نسؤل انما لم يجب
 في الطرف قبل ان يعلم الصحة ما يجب في السليم لان الطرف اسلكها
 مسلك الاسوال وليس لها عظم النفوس فلم يجبها من العلم بالصحة من
 المضاعف والدية بخلاف الحنابلة فانفس من وجه عضو من وجه فاذا فعل
 تام الحلق دية اثر المصوب وجب بینه القسامة والدية بوطا للمفسر
 لان الظاهر انه قتل لوجود دالة القتل وهو الاثر اذا الظاهر
 من طاعن تمام الحلق ان يسلط حيا واسا اذا انقضت ميتا ولا اثر فيه
 ولا حية ميتا لان طاعن لا ينفوت حاله للغير فاذا وجد الدية ميتا
 ولا اثر فيه لا حية شيء فيه فلهذا **قول** فان واذا وجد الوكيل
 على ذابته يسوقها رجل فالدية على عاقلة دون اهل المحلة
 اي فان القتل دون شخصه وفان سمح الاسلام على الدين
 الاستسماح في مسوح الكافي واذا وجد القتل مسلما على ذابته
 يسوقها رجل او يهودها او هو رباها فهو على الدية مع الدابة لانه
 اقرب الناس اليه فلو لم يرد على صبياته واوقف على طاله فان لم

لمن معها احد فعلى اهل المحلة الذين دخلهم على الدابة لا فرق بين ان يكون
موصوعا على الدابة او مطروعا على الارض ولذلك الرجل يحمل نسبه
لوعليه الى هنا لفظه ولا سقاوت من ان يكون الدابة ملكا للسابق
او العايد او الراجح لان الرواية مطلقة في الاصل والحق في الخارج ومحصول
الطحاوي والعمري وعمرهما ذلك لان القتل في يده فكان احق من اهل المحلة
وازدوا هنا سؤالا وجوابا فقالوا اما الفرق بين هذه المسئلة على غير
الجمعة ومحدث او جبو القسامه والدنه على السابق والعايد مالكا
كما في الدابة اولم يكن في القتل اذ اوجله في الدار لم يوجب القسامه
والدنه على الشك بل على المالك فاجابوا اول بطريق المنع وثانيا بطريق
الاستلزام الاول فتاوا لا نسلم ان القسامه والدنه لاحق على مالك
الدابة مطلقا بل يجب عليه اذا كان مالك الدابة معروفا واما مع خوار
صاحب الحاب ههنا فما اذ لم يكن المالك معروفا ولا نعرف ذلك يقول
السابق والعايد فاذا لم يكن المالك معروفا فالظاهر انه هو المالك لان
البدل للمالك ولا يسمع قوله في دعواه ان الملك لبعض في الدار
ارضا اذ لم يكن مالها معروفا لا يعرف ذلك لا يقول له البدل لا يسمع
ذلك منه بل يجب القسامه والدنه على ذي اليد فلم يبق اذ فرق
بين الدابة والدار وهذا قول بعض المتأخرين واما الثاني فقالوا انما كان
الحواشي الدابة مطلقا على السابق والعايد لان العزم وهذا
الباب لم يصرف والبدل فان ذلك في الدابة لم يكن في الدابة بل يكون
القسامه والدنه على المالك وطهر الفرق **قوله** وان مرت دابة
بين قريتين وعلمها وتسل هو على اقرها ولفظها مجرد في اصل الحاح المصنف

الذي

واذا كان على الدابة مسل وهي غير بين القريتين كان على اقرها قال الحاكم
السهم والكا في واذا وحده للقتل بين قريتين او سكتين فانه يقاس ما بينهما
كان اقرب كان عليهم القسامه والدنه والاصل في ذلك ما روي عن عمر رضي
الله عنه انه كتب اليه في قتل واحد بين وادعة وارحب فكتب ان يقاس
بين القريتين فوجد الى وادعة اقرب فعصى عليه بالقسامه والدنه وقد
ترددت عند مسئلة اول الباب قالوا وهذا اذا كان حال سماع الصوت
منه لانه اذا قتل في موضع يسمعون صوته لو استغاث لم يسمعهم القوت
والنصر فاذا ائروا النصارى مع امكان النصارى مسبويا الى المصراع
وعادوا كما هم فلو لم يسمعوا من القسامه والدنه خلاف ما اذالم
ان يسمع الصوت منه حيث لا يحسن عليهم المصراع لعدم الدن على المصراع
لان القدرة لا تحقق بلا علم ولا محذور فالتلبيس بقدر العدم يستلزم
ان المصراع لا يحسن عليهم القسامه والدنه ولا يحسن على احد **قوله** بين
وادعة وارحب ههنايات من هذا ان من قول الله في الهاتمتين في امر
الحلافه يتوكلون لم يوردت ولا تراشه لقد شرت فيه بجيل وارحب
وبجيل حتى من ههنا ايضا يقولون لولا ان الحلافه مودعه لا تستترك
الناس لهم فيها **قوله** فان وان واحد القتل في دار انسان والقسامه
عليه او قال القدر في محصره ونماضه فيرو الدنه على عاقلته وذلك
لان صاحب الدار اخضع الدار من اهل المحلة فعلى ربح اهل المحلة
عشره اهل المحلة مع اهل المصراع كما لا يدخل اهل المصراع اهل المحلة
لذلك لا يدخل اهل المحلة مع صاحب الدار في القسامه واما وجوب
الدنه على عاقلته فلان الدنه يجب لاجل المصراع وروى صاحب الدار على عاقلته

لذا في شرح ان نصرة وقال العدو في تركها بالتقريب قال في الاصل ان او جد
القتيل في دار الرجل استراها فالقصاص تجب عليه وعلى قومه الدينية
احكام في ضرر يعقوب ان القصاص تجب عليه وعلى عاقلته وقال ابو يوسف
ليس على عاقلته قسامة قال وكان ابو الحسن يقول هو اعل وجه من ان كانت عاقلته
حاصرة دخلت في القسامة وان كانت عاقلته لم تدخل اما اذا كانت حاصرة
الهمة موجودة في حقهم والقاتل يجوز ان يكون فيهم فصاروا قاتل المحلة واما اذا
كانت غايبة ولا يظهرون قتلهم لم يجدوا في القسامة وليس لذلك الدينية لانها
تجوز للنصرة وذلك موجود في الغيبة وجوز الرواية الاخرى انهم لما دخلوا
الدين مع الغيبة فذلك في القسامة كالحاضر في القسامة **قوله** قال
ولا يدخل السكان مع المالك في القسامة عند ابي حنيفة او قال القدر
في محصر وهذا قول محمد ايضا وتول الى يوسف او لا قال ابن ابي السائب
والدين عليهم جميعا وهو قول ابو يوسف اخرا الذي ذكره شيخ الاسلام على
الدين الاسماحي في شوح الكافي وتول محمد في ذلك العاقل الطحاوي
وعن مع الى حنيفة ولا ادرك ان صاحب النافع لم يقل قول مع الى
يوسف قال الطحاوي في محصر والعامة على اهل الحطة لاهل السكان
ولا على المشركين الا ان لا يبقى اهل الحطة فلو ان القسامة والدين
على الدين حول ملكها لهم وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقد روي صاحب
الاملا عن ابي يوسف ان القسامة والدين على السكان دون المالكين لانها
لفظ الطحاوي وقال القدر في كتاب التقريب واما المالك والسكان فقال
ابو حنيفة ومحمد الدين على المالك وقال ابو يوسف عليها لهما ان المالك احص
بالنصرة من السكان الا ترى ان المالك يقصد صيانة محله والسكان يكون

تكون فيها في وقت وينتقل الى اخر وقت اخر فان المولى في السكان معنى
النصرة لم يزل منه العقل واللمزة ان اوجب القتل في سفهته الى الدية
على من لم يملك من مالك وراكب لان السفينة تنقل وتحوط فان الدية فيها
تبيوت اليد لا بالنصرة كالدابة ان اوجد عليها ميتا وهذا الزم المذا
العقل وان لم يكن في السفينة كالمزم سابق الدابة وقايدها ولا يوسف
ان النبي صلى الله عليه وسلم الزم اهل خيبر دية عبد الله بن مسعود وروى انوا سكان
خيبر لان خيبر كانت للسلطان لانهم افتحوها وكان اليهود عاقلين فيها ولما
وجد فيها القاتل جعل رسول النبي صلى الله عليه وسلم القسامة فيه على اليهود
السكان لاهل المالكين والحواري عن ذلك ان الطحاوي روى باسناد المسلمين
من بلان عن يحيى بن سعيد ان خيبر ومسد كانت ضلعا فان ذلك
كانت خيبر ملكا لليهود فقل ان القاتل كان قاتل الفتح وان سلما انه
كان بعد الفتح متول ان اليهود كان لهم املاك وهذا يحوزهم غرض الله
لما اجابهم لدا ان العدو في التقريب بياث انه عليه السلام اقرهم
على املاكهم وكان ما اخذ منه على وجه الخداج **قوله** هو عليهم اي
القسامة على السكان والملاك جميعا واما ذكر الضمير الرجوع الى الموتى على
تأويل القسم والحلف اراد بالسكان من سكن الارياك او الاستقارة
قوله لان ولاية التدبير تكون بالسكنى تكون بالملك وحق العلم ان دعاب
لان ولاية التدبير تكون بالملك يكون بالسكنى لان في المالك اتفاقا مدعى ان
نقاس السكنى عليه **قوله** قال وهو على اهل الحطة دون المسترس او المستعدوك
في غنص وقامه فيه وان من واحد منهم فذلك وقال القدر في كتاب التقريب
قال في الاصل ولو وجد القاتل في القتيلا بالرقبة ومهرها سكان واهل الحطة

ومشتدون فائدة على اهل الخطه وتقول الى حبيبه وحمل وقال ابو يوسف عليهم
 بجمعنا وادى بشر من الدبر عن ابي يوسف مثل قول الى حبيبه الى هنا لفظ التبر
 وقال يجمع الاسلام على الدين الاسمي بما في شرح الكافي وقال ابن ابي ليلى الدين
 السكان المستتر من اهل الخطه سوا وهو قول ابي يوسف لا يجوز انما ان اهل
 المحلة يدرهم الله لاجل النقصه ونقصه اهل الخطه غير نقصه المستترين
 فاذا بقي منهم من دخل في العقول لم يضم اليهم نوع آخر كما لا يضم اهل الدوان الى
 القبيلة وعاقلة الامر الى عاقلة الاب ولا يلزم اذا قل عددا القبيلة ان يضم
 اليها اقرب القبائل لان ذلك في حيز واحد الا ترى ان جميعهم يتوابعون لان
 اهل الخطه اخذ بالنقصه من المستترين وما كان اخذ هو اولى بالحاصل
 ان وجود القبيل والمحلة يوجب الله على اهل المحلة بكونه القسامة على
 ضاحي اهل المحلة وهذا حكم منتول من رسول الله صلى الله عليه وسلم واجابته وعلمه
 الجامع الا انه فان كان في المحلة اصحاب الخطه بذلك عليهم لان القبيل يثبت
 بهم بقصيرهم والحزب والحزب والراي والتدبير الى اهل الخطه فعلمهم منته
 فان باع اصحاب الخطه فلم انتقل الراي والدينه والحفظ الى المستترين فتزولا
 منزلتهم فان بقي من اهل الخطه واحدا فلذلك علمه خاصة لان الراي والتدبير
 والحفظ لله في العادة ولانه هو الاصل والمستترى بمنزلة الخلف عنه
 ولا يصح الخلف ما دام شئ من الاصل قائما ولا يوسف انهم تساووا
 في الملك والتصرف فوجب ان يساوا في الوقيل وهذا الشرع لان
 الملك موجود للمسلم والصبي والخنون والصرف موجود للمالك والاعمال
 فدل على ان المعتبر بالنقصه دون ما ذكره كذا الى المقديس والخطه المكان
 المحظوظا وادعى ذلك من العبارات والمراد من اهل الخطه اصحاب الاموال

الذي

القصة الدرس كانوا يملكونها حتى فتح الامام الملكة وممن بها من العالمين بخط
 خطه انييزا رصباهم وفي بعض النسخ وهو على اهل الخطه تناول المدبر راو حوب
 القسامة والدنة اي القسامة راجية عليهم والدة على عواقبهم **قوله** والولاية
 الى ولاية الحفظ **قوله** وقد استوى وانيه اي استوى اهل الخطه والمستترين
 في الملك لانهم مالكون جميعا وهذا ان احوال الملك من اهل الخطه حقيقا ولم يتوحد
 منهم مالك كان القسامة على المستترين **قوله** وانما ان صاحب الخطه هو
 المحقق منة الثقة هو المقارن يعني ان وجوب القسامة والدة باعتبار
 انهم يسبقون الى التقصير وترك النقصه وترك النقصه انما يكون بمنزلة الضيافة
 والضيافة في المحلة الى اصحاب الخطه وفي الدار الى الملاك لان اهل الخطه هم
 الدومنا والاصول عانة في ضمانة المحلة دون الدخيل كان الزام موجب
 النقصه عليهم اولى وقيل ابو حنيفة بنى ذلك على ما شاهد بالكونة
 اي شاهد من عاقبة اهل الكوفة ودمانه وهو ان صاحب الخطه في كل محلة
 كانوا هم الذين يقومون بتدبير المحلة وابو يوسف بنى على عانة زمانه
 ان المدرس الى الاشراف من اهل الخطه كانوا اولاد الدار في الحقة **قوله**
 قال وان بقي واحد منهم فلذلك يعني فان القدوة في ان بقي واحد من اهل الخطه
 فلذلك الحكم تجب القسامة عليه والدة على عاقبته **قوله** لما بينا اشارة
 الى قوله وانما ان صاحب الخطه هو المحقق بمصرعة السعة والى قوله ولانه
 اصيل والمستري دخيل **قوله** لان الولاية اسلمت اليهم اي الى المستترين
 وهذا على مذهبي الى حنيفة ومجمل لان المستترين لم يكن لهم ولاية مع وجود
 واحد من اهل الخطه عندها فاذا لم يبق احد منهم بان باع كلامه انتقلت
 الولاية الى المستترين **قوله** اذ طلعت لهم وهذا على مذهب ابو يوسف

لان الولاية كانت لاهل الخطة والمستترين جميعا عنده فاذا لم ينسحق احد خلاص
 الولاية للمستترين **قوله** لو زال من يتقدمهم سلق بقوله انتقلت اليهم وهو قوله
 او زاحمهم سلق بقوله خلصت لهم لفا واسترا فان سيجح الاسلام على الدرس
 الاسمي وان اباغ اهل الخطة جميعا حتى لا ينسحق منهم احد ثم وجد القليل في
 سلكهم من سلكهم او في مسجد من مساجدهم فالتسامة والدية على المستترين
 لانهم نزلوا امثلة اهل الخطة عند عدمهم وان وجد في دار واحد من المستترين
 فهو علمه وعلمه فله كان له ان رتب الدار لنفسه الى التقصير بترك النص
 واذا وجد قتيلا في دار فالتسامة على رتب الدار وعلى قومه ويدخل عاقلة في القسامة
 ان كانوا احرصوا وان كانوا غنييا فالتسامة على رتب الدار بذكره على الامان
 وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا تسامة على العاقلة وقد ستر
 قبل هذا بيان ان القسامة على رتب الدار والدية على قومه ان اوجد القليل في دار
 انسان واقامه المسئلة هي لان قلامه وقع بها اذا وجد القليل في الخطة
 ومهما اهل الخطة ومستترون فارجب التسامة والدية على اهل الخطة لا
 على المستترين عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فاذا لم يتيقروا احد منهم
 حينئذ اوجب ذلك على المستترين ان اوجد في الخطة ثم جبر قلامه الى بيان
 ان القليل اذا اوجد في دار واحد ولم ينسحق احد منهم من اهل الخطة فاعاقلة قتيلا
 ذلك فاذا لم يبق في دار انسان القليل في المسئلة ما دونها عن القريب فلهذا
 عند قوله وان وجد القليل في دار انسان فالتسامة عليه **قوله** لان رتب
 الدار احص من عمن ويدرس الصبر ويه على ما ويل الموضع **قوله** الحضور ان
 القوم الحضور وهي جمع حاضر لان فاعلا اذا كان صفة نحو جمع تل فقول القوم
 في جمع فاعله **قوله** فان وان وجد القليل في دار مستتره بصرفها له رجل ومشرقا

دحل

لرجل ولا اخر ما سقى فهو على رتب الرجال اي قال في الجامع الصغير وصورها فيه
 محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الدار تكون لثلاثة فقصر لواحد نصفها ولواحد عشرها
 ولا اخر ما سقى منها فوجد فيها مثل قال العقيل على رتب الرجال الى هنا فقط محمد
 في اصل الجامع الصغير وهي من الخواص وذلك لان هذا الحكم مضاف الى ولاية
 الحفظ والديرة صاحب العليل وصاحب اللبيرة سوا هذا المعنى فكانوا سوا
 في السببة الى التقصير ملون القوم وهو العقيل على عدد الدروس ولان القليل
 اذا وجد في الدار جعل اصحاب الدار كانوا جثوا عليه والنفس تقسم على عدد
 الجثاة ولا يعقبو مقدار الجثات ملون المعبر عدد الدروس **قوله**
 قال ومن استترى دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيلا هو على عاقلة الباع
 وان كان في البيع خيالا لا حقيقا هو على عاقلة الذي يده اي قال في الجامع الصغير
 وصورها فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يستترى الدار فلا يقبضها
 حتى يوجدها قتيلا وليس في الشرا خيار فالدية على عاقلة الباع ولذلك
 ان كان في البيع خيارا لاحدهما فالدية على عاقلة الذي الدار في يديه وقالت ابوبو
 يوسف ومحمد ان لم يكن في الشرا خيارا كان الدية على عاقلة المستترى وان
 كان فيه خيار فان الدية على عاقلة التي تصير الدار اليه الى هنا لوطا اصل
 الجامع الصغير والحاصل ان المعبر لو حرم الدية هو المد عند ابي حنيفة
 وعندهما المعبر هو اللبيرة فقال ابو حنيفة الدية على عاقلة الذي في يده الدار
 سوا كان في البيع خيارا ولم يكن في قول صاحب فيه ان كان الشرا بائنا فالدية
 على عاقلة المستترى سوا كانت الدار في يده او في يد الباع وان كان في الشرا
 خيار فالدية على الذي يكون الدار له وجه قولها ان هذا حتى يجب لاهل الدار
 فوجب ان يعبر فيه مالك الدار ملون على مالك الدار وعلى من يتيقروا مالك

في الدار المستترى على رتب الرجال

ولان النفاذ يجب على المشتري لان الغنم للمشتري وهو وجوبه الشفعة
فوجب ان يكون الخنزير عليه وهو العقل لان الخداج بالنقمان اما ان
كان في البيع خيار فوجوب الحناسة موقوفه لان حصول الملك موقوف
فوجب ان يتوقف وجوب الحناسة كما سوقت الملك فاما صدقة العطر
انها في العمد على من تحصل له الملك فيه ودخبه قول في حنفية ان العدة
على الخنزير يحصل باليد لا بالملك الا ان الملك سبب اليد فاذ اوجد الملك
لا حدها والبدل للاخر كان اعتبارا ابد اولي ولان وجود الفتيقيل يوجب
الضمان فوجب ان يحتمل من كانت الدار وضمانه لان الذي في ضمانه في قلم
الحناسة كما ملك الا ترى ان عبدا لو كان في ضمان رجل وجب ضمانه لكون
حامل الضمان على الذي العمد في ضمانه فكذا ملك هذا وهذا على امله سقيم
لان من امله ان يحصل الذي في ضمانه في حله الجنايات فملك من جميع الاوجه الا
تري ان كانت في رجل عصب عبدا لم يملك الغاصب في ضمانه كما ملك
حتى ان العمد لو جنى في مال الغاصب لم يملك هذا راو لو جنى على مولا لم يملك
مغنيوا فلهذا انك هذا انك انك الله وفان القدوري في هذه المسئلة
في باب التقريب وقال في رد المحتار على المشتري من الدار او اختار الفسخ
وان كان الخيار للبائع فالدية عليه اختار او فسخ لانه اعبر من ملك
الدار عند ظهور القتل فان كان الخيار للبائع فالملك له وان
كان للمشتري فالملك له والفسخ بعد ذلك او الاطراف سعلق بالملك بعد
كالمبيع المستأنف والخوان عن قياسها حيث لا عقل عليه لعدم الملك للمالك
البائع لم يتقوله ملك بعد البيع فنقول هذا الضمان ضمان ترك الخنزير والدية

على

على الخنزير بالمد فلو ان القادر على الخنزير له يد اصاله ويد المودع يد نيابة
وذا كيد الغاصب والمسدع والمستاجر ولا يقال اي نيابة في الغاصب فلنا
كلامنا في الدار والعصب في القارة لا يحقق على مذهب الى حنفية والى يوسف
فصار يد امانة ولا يقال يد عكس المودع حتى لا يحصل العقل
وان كان له يد اذ اوجد القتل في الدار المرهونة بل يجب على امانك لانا
نقول عن الرهن امانة وان كانت مالهية مضمونة فصار يد في الدار والمد
المودع يد نيابة على انا نقول قالوا لا رواة فيه **قوله** هو يد منخون
عليه اي المسع وهو الدار في يد المشتري مضمون على المشتري بالقيمة فان
المعصوب فانه مضمون بالقيمة فمعتمد يد المشتري فلو ان الدية على
العاقلة المشتري الذي في يد الدار لان العدة على المعصوب **قوله**
اذ به وفي بعض النسخها اي باليد وتذكر الضمير على ما يدل العوض **قوله**
فان ومي كان في يد دار فوجد فيها قتل لم يعقله العاقلة حتى يشهد
الشهود انما الذي في يدك وصورتها في الجامع الصغير مجرد عن يعقوب
عن الى حنفية رضي الله عنه في الدار في يد الرجل فوجد فيها قتل قال
لا يعقله العاقلة حتى يشهد الشهود انما له فان اخذ الاسلام الردول
في شرحه يد به اذا انكرت العاقلة ان يكون الدار له وقالوا هي وديعه
في ذلك فالتقول قولهم الا ان يقيم بينة على الملك لما عرفت ان الطاهر
حجة الدفع لا للاسحقاق وقد اختلفنا الى الاستحقاق ههنا فوجب
اثباته بالبينة فمن طلب شفعة بالجوار في دار بيعت فانكر للمشتري
الدار التي في يد المدعي ملكا له فانه لا يستحق الشفعة بدينه عليها حتى
يقوم البينة على الملك فلهذا ههنا ولا يلزم ابا حنيفة انه يعنبر بالبدل

استحقاق الدية حتى مات في الدار المسعة في يد البايع يوجد فيها قتيلا
الدية تجب على عاقلة البايع لانه يعتبر بد الملك لا يحسد الدفلم يتسبها
بد الملك الا باليقينة وهذه المسئلة من خواص الجاح الصغير **قوله** قال
وان وجد قتيلا في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين
ايما في القدر في محصره وقال شيخ الاسلام عاى الدار الاستسما
وتخرج الكافي ولو وجد القتيلا في سفينة فالقسامة على الدارين
السفينة من الركاب وغيرهم من الذين هم فيها والدية عليهم ولا على
صاحب السفينة بخلاف ما اذا وجد القتيلا في دار ومساكن
فانه تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة لانه صاحب
الدار قادر على صيانته لقربه منها اذا كان في ذلك المصروا صاحب
السفينة لا يقدرون على صيانته لقودهم من السفينة الا بركانه
لا يدرى ان هو قتل في قدر على صيانة سالم يفتن عليه في الدار
حتى لو كان صاحب السفينة معهم ينبغي ان يجب عليه في الدار لدا
تخرج الكافي قال صاحب الهداية وهذا على ما رو عن ابي يوسف
ظاهر الى وجوب القسامة على من في السفينة من الركاب والملاحين
على ما رو عن ابي يوسف انه اوجب القسامة على السكان والملاحين
وجد في الدار وهم لم يرحبها على السكان وفي سفينة السفينة
اوجبها على من فيها سواء كان مالكا للسفينة او اكلها فيها وذلك
لان السفينة في ايدىهم وكان من فيها احصها من غيرها فكان ناهيا
على رواية ابي يوسف ولها فرق بين مسئلة الدار ومسئلة السفينة
والفرق ان السفينة مما تنقل وتحول فاعتبر فيها البدن والملك

فكان

فكان ضمان الدية بها بثبوت اليد لا بالنصرة كما كدانه اذا وجد عليها قتل
يلزم القتل سابقا وقايدتها الا تركه انه يلزم المداو وان لم يكن في السفينة
بخلاف الدار والمحلة لانها لا تنقل ولا تحول فاعتبر فيها الملك لان ملك الدار
احص بالصحة من السكان وقد مر الموقوف من عند قوله ولا يدخل الملاك
مع السكان **قوله** واللفظ يشمل اربابها اي لفظ العدو واليه وهو
قوله على من فيها تشمل عموم ارباب السفينة اذا كانوا مسلحين وقال شيخ
الاسلام خواهره ان قال بعض المشايخ انما يجب على ارباب اذا لم يكن
للسفينة مالك معروف فاذا كان لها مالك معروف فان القسامة
على مالك السفينة ومنهم من يقول بحسب الحال على الدارين
السفينة في ايدىهم ومثل هذا الموصيل مروي الالة **قوله** المالك
ولذلك وغيره المالك سواء ارباب السفينة في وجوب القسامة على من
فيها وغيره ما لها سواء ارباب الحكم في العجلة اذا وجد فيها قتيلا
تجب القسامة والدية على من فيها من مالك العجلة وعمره **قوله** قالوا ان
وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها اي قات العدو واليه وفي بعض
وذلك لانهم احص بالمصرف فيه وهو منصرف من غيره فكان وجود
القتيل لهم لوجوه في محلتهم **قوله** وان وجد في المسجد الجاح او الشارع
الا عظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هذا لفظ القدر ايضا
وذلك لان هذه المواضع لا يحصرها طائفة من المسلمين بل يعلق بها حق
جماعتهم فادرجب لاطرافها يكون في بيت المال وكذلك الحرم في مسجد جماعة
باون لامة المسلمين في السوق لا يربى الى ما قال في تخرج الكافي ولو وجد في
سوق المسلمين او في مسجد جماعة لم يربى على بيت المال لان هذا الموضع في

الناس عامة ولا يكون في السوق احد في اللباس ولا في مسجد ما عندهم حتى يكون
محفوفين بحفظهم وهذا موضع من المصنوع والمضرب محفوظ بحفظ السلطان او
عامة الناس قبلون الدية في مالهم وما لهم من بيت المال ولا نسامة فيه لان الناس
انما يجرون في موضع يعرف قايده او يتوهم وجوده من عرف قايده وهذا لا يكون
في سوق المسلمين اذ اذنه سوقا نائبا عن الحال اما الاسواق التي يكون
الحال محفوظا على اهل المحلة فكلون النسامة والدية عليهم ولذا اذا كان
في السوق النائي عن الحال من نسكهم في النائي او كان لاحد فيها دار مملوكة
تكون النسامة والدية عليه لانه يترتب صيانة ذلك الموضع وان كان
في دار رطخا قسمة في السوق فعلى عاقلته الدية والنسامة عليه لانه داخل
حت صيانته فلو ان الموصوف بالمتصرف هو من سوجب المصنوع عليه
لذا في شرح الكافي قال في شرح الطحاوي ولو وجد الرطل قتيلا في سوق
المسلمين او مسجد الحام فالدية على بيت المال وليس فيه نسامة هكذا
ذكر في الاصل وهذا اذا ذكر الطحاوي ايضا وفسر في الدرر فقال
انما يكون الدية على بيت المال اذا وجد في السوق التي هي للمسلمين او لخاصة
المسلمين فاشاء ان كان مالكها حيا فمحم على اربابها النسامة وعلى
عاقلته الدية ولو وجد في دار الوقف او في الارض الموقوفة فان كان الموم
معلوما من النسامة والدية على الارباب ولو كان الوقف على المسجد
فهو كما لو وجد في المسجد فمحم على اهل المحلة النسامة والدية الى هذا لوط
شرح الطحاوي **قوله** وان كان الحشود العامة يعني اذا وجد القتيل
في مكان الدية على بيت المال ولا نسامة فيه كما اذا وجد في الشارع الاعظم
قوله كالسوارع العامة التي تليق فيها اى لينة السوق والسوارع

العامة

العامة ومعنى قوله فعند ان يوسف بحث على السكان اى تحت النسامة
على من في السوق المملوكة سواء كانوا املاك او غير ملاك على ما عرفت من مذهبه
والشارع هو الطريق الذي يتسرع فيه الناس على الاسناد المجازي وهو
من توطئة متسرع الطريق اذ اتي في المعرب **قوله** ولو وجد في السجن
فالدية على بيت المال وعلى قول ابو يوسف الدية والنسامة على اهل السجن ذكر
تفريقا على مسئلة المختص قال الاخرى في مختصره قال ابو حنيفة في القتل بوجد
في السجن لا يعرف من قتله الدية على بيت المال وقال ابو يوسف على اهل السجن
النسامة والدية الى هذا لفظ الاخرى ثم ذكر الاخرى قول محمد بن حنيفة
ولذا العدوي ذكر قولهم في حنيفة في جها بالصدقة فقال قال ابو
حنيفة ومحمد اذا وجد العسل في السجن فالدية على بيت المال وقال ابو
يوسف على اهل السجن انما ان يد المال تباينة على السجن فالدية نصوته
ومن فيه لا نصرة له ولا تصرف وانما هو مقتو فلا سلطان له حله وما لم يتر
الانما يكون في بيت المال لان السجن لمضام المسلمين فالحوام فغنيمة
لهم قلدا غنمهم عليهم ولا يلايوسف ان الطاهر ان القتل حصل من اهل
السجن فوجب ان يختص الضمان بهم فان القدور وعلى هذا اصله في
اعتبار السان دون المالك وهذا معنى قول صاحب الهداية قالوا وهذه
فردعة المالك والساكن **قوله** بنى الى السجن **قوله** فاذا كان غنمه يعود
اليهم فعنونه برحه عليهم اى اذا كان غنم السجن وهو نفعه يعود
الى المسلمين فعنونه السجن يرجع على المسلمين ارضا لان القدم بالغنم
قوله قال وان وجد في بئرته ليس يغنمها عما في هو هذا على
العدوي في مختصره وذلك لان هذه البقرة ليس لاحد عليها يد ولا هو

اخص بها لم يعلق بها حكم فاما اذا كان يرد بها عمارة مصداقاً فذلك فعلهم
 القسامة والدلة واعتمدها في القرب ان يكون تحت سماع منه الصوت لان
 الصوت اذا سمي منه فالغوث يلقى تلك السقعة من الغارة في الغالب فتعلق بها الحكم
 لا يثبت حينئذ اهل الغارة الى التقصير وان لم يبلغ الصوت لا يلقى الغوث فلا
 يجب ان يثبت نسبة التقصير وقال الكرخي في مختصره وقال محمد وان اوجد الفصل
 وفلان من الارض فطوى في ذلك المكان فان كان ملكا لافسان فالقسامة على ذلك
 الرجل الذي يملك ذلك الموضع وعلى قبيله وعلمهم الدلة وان كان ذلك الموضع لأملاك
 له وكان موضعاً يسمع فيه الصوت في مضمون الاضمار فعلى اقرب القبائل في ذلك
 الموضع من المضر القسامة والدلة وان كان ذلك الموضع لا يسمع فيه الصوت وليس
 ملك لاخذ فان دمه هدر **قوله** وان وجد بين قريتين كان على اقربهما هذا
 لفظ القدرى وأشار بقوله وقد يتناهى الى ما ذكر عند قوله وان مرت دابة
 من قريتين عليها قتييل وان كان الحول على ما اذا كان يبلغ الصوت اليه **قوله**
 وان وجد في وسط القريتين يسكنها كما هو هدر وهذا لفظ القدرى
 ومحمد وقال الكرخي في مختصره واذا وجد القتييل في نحو جوار صغير مماضي
 فيه بالسمعة للشوكة فعلى ما قلنا ارباب الشهر قال في بعض نسخي وان
 وجد في مثل الفوات او دجلة تحوي به الما فلا قسامة فيه ولا دلة على اخذ
 وان وجد محبوساً في موضع من دجلة او الفوات فعلى اقرب القريتين من ذلك الموضع
 من حيث يسمع الصوت القسامة والدلة الى هذا لفظ الكرخي فعن هذا عرفت ان
 قتييل الفوات في محض القدرى واختصاره عن مضمون صغير قلنا ان هذا الوسط
 احتراز عن ان يكون محبوساً في مثل الفوات وقال في الحامع الصغير ثم عن
 لغوث عن الجسفة والقتييل يسكن من القريتين كان على اقربهما الى هذا لفظ

محمد رحمه الله واصلة ان القسامة والدلة اما تسترعت على جماعة شيوخ الى
 التقصير فيما بينهم من الحفظ وليس الفوات بدخول في ولاية احد ولا الموضع
 احد بل هو بمنزلة المفان التي لا تدخل في ولاية احد فلا يستقيم نسبته الى
 احد فوجب ان يكون هدرًا اما الدابة فلا تنفك عن الولاية والحفظ وتأمين
 القريتين منسوب الى اهلها لا محالة وعلى اهل القريتين حفظه فان اوجد قتييل
 على الدابة في حدودهم نسب ذلك الى تقصيرهم بما بينهم وانما وجب ان يجعل
 على اثرهما لما روي ان عمر حاكم لذلك وقتييل وجد بين قريتين وادعة
 وارحب فجعل ذلك على وادعة لقريتهما وقال شيخ الاسلام خواجه ران
 وشرحه الاصل هذا اذا كان موضع ابيات المأوى دار الشرك لانه
 اذا كان كذلك بلحل هذا قتييل دار الشرك واما اذا كان موضع ابيات
 المأوى دار الاسلام فوجب الدلة في بيت المال لان موضع ابيات المأوى بيد
 المسلمين فستوا كما ان قتييل مكان ابيات او مكان احد دون ذلك
 فهو قتييل المسلمين فوجب الدلة في بيت المال فان قول هذا الذي ذكره خواجه
 ران ليس بشيء لانه خلاف ما نص عليه محمد والاصل والحامع الصغير حيث
 اهدر الدم ولم يوجب شيئاً فتييل عمر بن القريتين في ذلك روى الطحاوي
 والكرخي في مختصرهما ولم يسمروا موضع ابيات المأوى الاصل لان القسامة
 والدلة اما تخيان حيث يخيان على الجماعة للتقصير التقصير اليهم بما بينهم
 من الحفظ وليس الفوات دجلة في ولاية احد بل يكتفي بحفظه لا سيما على احد
 فلم يستقيم نسبته التقصير الى احد فصار كما لمفان العيلة التي لا يسمع
 الصوت فيها ولا يلتفت اذن الى موضع ابيات المأوى ولو كان في موضع ابيات
 المأوى دار الاسلام اثر في وجود الدلة لانه قتييل المسلمين لوجب الدلة اذا وجد

على معنى انه افام بهم على سبيل الاستظهار بهم والاستناد اليهم واما ظهورهم
فقد زيدت منه الالف والنون على ظهوره على التثنية للتاكيد وكان معنى
التثنية ان ظهورهم قد اتمه واخره وانهم يملكون من جانبهم هذا اصلهم
حتى استعمل في الاقامة بين القوم مطلقا وان لم يكن ملوكا في الالف مع الزاى
قول للرب الذي رويته اشارة الى ما ذكره في اوابل باب القسامة بقوله البية
على المدعى والهمز على من انكر **قول** ولو وجد قتيلا في معسكر اقاموا بقله من الارض
لاملك لاحد فيها فان وجد في جبانة او قسقاط فقل من يشكها الله والقسامة
وان كان خارجا من القسقاط فقل اقربه الاجنبية وهذا من مسائل الاصل
ذكرها تنريفا على مسئلة المختصين بكتاب عسكر بعضكم عسكر اذ اهابت
العسكر لادان دوان الارب العسكر هو الجند وكان من حق الجند ان يعاقب
وعسكر اقاموا انفرادا او نزلا او سكنوا اياها لان المعسكر يقع الكاف متول
العسكر الا ان يقال اذا دبر العسكر المبيتا والفظ الاخرى وقال محمد بن قتيلا يوجد
في العسكر في فلاة من الارض ليس في ملك احد انه ان وجد في جبانة او قسقاط
فقل من سكن ذلك الجبانة او القسقاط القسامة والدرة على عواقلهم او وجد
خارجا من القسقاط والجبانة فقل اقرب الاجنبية منه القسامة والدرة الى هنا
لوطه في محسن وجملة الكلام فيه ما قال شيخ الاسلام علاي الدرس الاسمي
في شرح الكافي واذا وجد القتيلا في العسكر والعسكر في ارض فلاة فهو على القسامة
الذين وجدوا رحالهم لا يتم ان انزلوا او فلاة صار كل قبيلة في محلة على حدة فلو
صامت ذلك الموضع عليهم هذا ان انزلوا قبيلة اما ان انزلوا مختلطين
على اقرب اهل الاجنبية اليه على من في الجبانة حتى لا يصير له ومعرفة اليه
في منع فم يختص فان كان العسكر في ملك رجل فقل عاقله ان الارض القسامة

القسامة والدرة لان صاحب الملك اقدر على القسامة بمنزله وارحامه للرجل
ومها ساكن وان كان العسكر في فلاة من الارض فوجد قتيلا في قسقاط او قسامة
فقل القسامة بلور عليه الايمان وعلى عاقلته الدرة لانه عاقله دار وجد فيها
قتيل في المحلة فان القسامة تجب على صاحب الدار والدرة على عاقلته لان امر
القسامة اليه فلهذا هنا ولو وجد القتيلا من القبيلتين من العسكر فقلهما
جميعا القسامة والدرة ان كان القتيلا الهامسا والاهما في فلاة القسامة على
السوا اختاره قتيلا من المحلتين وان كان اهل العسكر قد لقوا عدوهم فلا
قسامة في القتيلا لان الظاهر ان هذا قتيلا العدو ولذا اوضح الكافي والجنا
الجمعة من الصوف والقسقاط الخمسة العظيمة قال ابن الجني في سورة الدوان
المتنبي في قامة النون اخبرني ابو بكر محمد بن الحسن عن ابي العباس احمد بن يحيى
قال قال لي بعض بطلان الكافي يقول العرب يستن قينة من ادم ومطلة من عمر
وجان من نون ويجاذ من برة دحمة من شجرة وقينة واقنة من حمر
وان كان القوم لقوا قتلا فقلوا قتلا لا ووجد قتيلا من المحلتين فلا
قسامة ولادة وهذه المسئلة ذكرت تنريفا على مسئلة المختصين ايضا وهي
من مسائل الاصل وقال الكافي في مختص وان كان القوم لقوا قتلا فقلوا
ولا قسامة ولادة وقتيل وجد من اظهرهم ذلك روي بشور عن ابي يوسف
قال قال ابو حنيفة اذا وجد القتيلا في عسكر المسلمين بعد ما لقوا عدوهم
فكان منهم قتال لاهامة فيه ولادة ولدت قال ابو يوسف وفات
هذا من قسامة العدو واذ لم يلقوا القوا عدوا فقلوا قتلا لا قسامة
قال في ذلك هو على ارباب الارض التي فيها العسكر فان لم يكن لها مالك فقل عاقله
اقرب الاجنبية والقسامة اليه القسامة والدرة الى هنا لفظ الذي وجدته

وقوله قتالاً فيه وجوه محتمل ان يكون معقولاً به على ازان معنى المضد
لنقول لفلان في مجلس الاسير الضربة او الاضرار ان حصل له ذلك ان
حصل لهم القتال من العدو ومحتمل ان يكون حالاً من صدر الجمع على ازان اسم
الفاعل من المضد اي مقابلين يعني لقتل العدو ومقابلين والمفعول به محذوف
ومحتمل ان يمنع قتالاً بمعنى متقابلين معقولاً به ايضاً صفة لمحذوف قائم مقام
اي لقتل العدو ومقابلين مقابلوا مقاتلة ومحذوفان منع عسراً اي لقتل العدو
من حيث المقاتلة لان في لقتلهم انهما محذوفان يكون ذلك سبيل الصلح او
سبيل العداوة او المقاتلة ومحذوفان منع معقولاً به اي لقتل العدو ولاجل المقاتلة
والحاصل ان القتال اذا سبق بين مسلمين من العدو ثم دخل المسلم من
المسلمين فلامسامة فيه ولا لانه لانه الظاهر انه من قتل العدو **وقوله** فعل
ما يشاء اشارة الى ان الدليل اذا وجد في المضد بطلان فان وجد في الجنا
هو على ما كانه وان وجد خارج الجنا فعل اقرب الاحتمال **وقوله** ودر در ماه اشار
الى ما ذكره عند قوله ولا يدخل السكان مع الملائكة في العسامة عند ابي حمزة
وهو قول محمد وقال ابو يوسف هو علمهم جميعاً **وقوله** والواحد المستخلف
قوله فلان استخلف بالله ما سلمته ولا علمت له ما لا عسوفلان اي قال للدور
في محض يعني لا يسطر العن عنه بقوله قتله فان عانة ما في الباب ان فلان
صار مستثنى عن عمنه حيث قال ما قتله هو وهذا لا ينبغي ان يكون المقدر
مقدراً في القتل او يكون غير مشوب كما معناه فاذا كان ذلك مستخلف على ما قتله
ولا يعرف له قال غير فلان **وقوله** قال وان شهد اشخاص من اهل الحلة على
رجل من غيرهم انه قتل لم يقبل شهادتهم اي بات العدو في محض وهذا
الذي ذكره قول ابي حمزة وقال ابو يوسف ومحمد يقبل شهادتهما لان الاولى

اذني

الاستحقاق مضاف الى السبب الحادث لا الى الصواب فاما اذا صار وارثا
لسبب القرابة لكن امتنع عما كان على السبب عمله من ذلك الوقت ولهذا
لو اقر لاحق لم قال هو ابن بنت منه ورطل اقران فان اقر لا جينية
لم تزوجها لم يرطل اقران وهي مسئلة القدرين وقد مررت وهاهنا
الاقرار ودور وصاها الجامع الصغير لو ان المريض اقر لابنه يدين وهو
نصف الى او عند غير اسم الابن او اعق بعد ثم مات المرحل فالقرار
باطل لانه حتى اقر كان سبب الهممة بينهما قائما وهو القرابة التي
طارت بها وارثا في ثاني الحال وليس هذا كالدخول لاسم امرأة تزوجها
لان سبب الهممة لم يكن قائما وقت الاقرار وعند ذلك الاقرار صحيح لانه
وقت الاقرار لم يكن وارثا وقد مر في كتاب الاقرار بعض هذا يعرف
ان ما ذكره بعضهم وسوجه فهو منه لا يصح نقله وهو انه قال لو اقر
لانه يدين وانتهى عند ثم اعق ثم مات الابن وهو من ورثته فاقران
بالدخول جائز لان سبب العقد لم يزل فلهذا الاقرار حصل من المريض في
المعنى للمول والمول حتى منه **قوله** الا ان يحضرها الورثة استثنى
من قوله ولا يجوز لوارثه **قوله** ويروى هذا الاستثناء بما رويناه في
قوله الا ان يحضرها الورثة في الحديث الدور وساه وبعض الروايات
افنى روى لا وصية لوارث الا ان يحضرها الورثة وفيه نظرية **قوله** ولو
اقر بعض ردد بعض بخور على المحيتر فقد حصته دلة على سبيل
المصير قال الامام في محضر فان اقر بعض الورثة ما كان موقفا على
اقرارهم ردد بعضهم فان ذلك محرز على المحيتر منهم فقد حقه مما اقر
ونصيبه خاصة وسئل ما في انصب الراد من الهنا لفظه رحمه الله

وذلك لان له ولاية على نفسه دون غيره قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر
 والكافر للمسلم اوقات العدم في محضه واراد ما كان في نفسه الذي لان الحر لا يجوز له
 الوصية على ما يرضى من الوصية والارث تحت لا حرى التوارث من المسلم والدر
 ويجوز الوصية بينهما وذلك لان الارث ولاية بطريق الخلافة لان ما كان للحر
 كان للوارث ولا ولاية مع اختلاف الدين وانما الوصية فملك مستدا لهذا لا يرد
 الموصي به بالغيب ولا يصير مفزورا انما اشتراه الموصي بخلاف الوارث والاصل فيه
 قوله تعالى لانها تم الله عن الدين لم يقاوم في الدين ولم يحرم من دينه ان يرضى
 ويسقطوا الله ان الله يحب المتسطين وذلك لانهم ان المرحوم من دينه ولم يرد
 فهذا بتر منهم فالعدل معهم ان يترفع عنهم ايضا كحسن المعاشرة والصلابة بالمال
 لذي الدين والوصية لهم بالمال من البتة فكانت جائزة ولان من اهل دار الاسلام
 بخاروصيته للمسلم له كالمسلم فان العتية او اللت في كتابت الوصايا وورد
 عن مصعب بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما اوصيت
 ثلث ما خلفا لا خيها وهو يهودي فان ذلك لمحضرة الصحابة فلم يسلوا عليها وانما
 جواز وصية الكافر للمسلم فلا من جاز وصية المسلم له جاز وصية المسلم للمسلم
قوله وفي الجامع الصغير الوصية لاهل الحرب باطلا والاصل منه قوله تعالى
 انما نهاكم الله عن الدين في الدين واحرم حرم من دينه وظاهره اهل الحرب
 ان يولوه ومن تولوكم فاولئك هم الظالمون قالوا في ستر ورجع الجامع الصغير في السيرة
 الكبرى ما يدل على الجواز فوجهه الموقوف من الروايات انه لا ينبغي ان يفعل وان
 جاز لانه اهل الملك اما وصية الحر للمسلم او للمسلم له كله فذلك جائز ويجوز
 سانه في باب وصية الدم وقال في محضر الاستدراك ان وصي المسلم للحر لا يرضى الوصية
 مع اختلاف الدين خلافا للشافعي لقوله تعالى انما نهاكم الله عن الدين في الدين

الاية ولان في دفع الوصية اليهم بقوة لهم على حر ما وركبتهم ما لهم اصرار
 بالمسلمين مصادر كما لو اوصى بالسلامة والعقد كالمسلم ولان من لا يجوز له الوصية بالغير
 المسلم لا يجوز الوصية له بالمال قالوا في **قوله** قال وقبول الوصية بعد الموت فان
 قبلها الموصي في حال الحيوة او ردّها فذلك باطل اذ قال الفقيه في محضه اعلم
 ان قبول الموصي له شرط لا فان للملك في الموصي به حتى لا يملك قبل القبول الا في مسألة
 واحدة سبقت في هذا بيانها وعند زينو القبول ليس بشرط كالمسألة في سبقت
 البحث معه بعد هذا ان القبول لما كان شرطا عندنا اعتبر ذلك بعد موت
 الموصي حتى اذا قبل الموصي له او رد في حيوة الموصي فذلك باطل وذلك لان
 الوصية تملك سعلت بالموت الا ترى انه لو اوصى بثلث غنمه او ثلث ماله
 اسحق الموصي له بثلث ما يوجد في ملك الموصي عند الموت ولا يفتقر ما كان
 في ملكه وقت الوصية واذا كان عقد الوصية سعلت عند الموت كانت
 القبول بعد ذلك وما وجد من القبول والرد قبل الموت لا يعتد به
 لانه قبل الاجاب وقال الدرر في محضه قبول الموصي له وركه انما بالموت
 بعد موت الموصي ولا يسطر الى رد ولا الى اجازته قبل الموت واذا قبل الموصي
 له بعد موت الموصي ملك ما اوصى به اذا كان قد رالت فانه يعمل بعد
 الموت فالوصية موقوفة على قبوله لا يصير في ملكه حتى يقبل وهي حارضة
 ملك الموصي بموته ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصي له حتى يقبل او لموت
 الموصي له يملك ما اوصى له لو رتته من بعده وموته لقبوله عند احيائها ان
 حسمه وان يوسف ومحمد رحمهم الله وحملوا ان ذلك كمنه له السع اذا كان الخيار فيه
 للمستترى دون البايع وفي مات المستتر في الملك فان السع يملك السلمة
 موزونة عن المستترى الى هاتين ط الدخلى بتمه الله **قوله** فان دلست ان يوصي

الانسان يدون الثلث اركان العدد و في محصر قال صاحب الهداية سوا كانت
الورثة اعيان او قصص او ذلك لان المصلي للهداية لم اجاز الوصية بالثلث لسفود
مع انه استعمل حيث قال الثلث والثلث فليس فقله ان الاستصحاب في الوصية
عادون الثلث وان كان الثلث جازا اذا كان الاخير والمعنى منه انه اذا نقص عن
الثلث في الوصية كان ما نقص صلة للترتيب **قوله** ثم الوصية ما قل من الثلث
اولى ام ترجحوا قالوا اذا كانت الورثة ممتزة او التولية قلنا لم يترك الوصية اول
لقولنا السلام لان تدع وملك اغنيا خبير من ان مدغمهم عالمه سلفون انما
ولان فيه صدقة على الترتيب هو افضل لقوله عليه السلام اوصل الصدقة على ذلك
الرحم الكاسح رواه الاواب الانصار في مسند احمد والكاظم هو الذي ينفرد به
في نسخة وهو الحاضر ولان فيه رعاية الحقين جمعاً حق الوصية وحق التولية وانه لان
الوارث فقير ايضا فكل من ترك الوصية عليهم افع في حق الموصي لانه يحصل التواب
والانذار الاجاب بعدم الوصية لهم ولو اوصى حصل له التواب ولان سائر
الاقارب ودفع الاذى عنهم واجب فاما اذا كانت الورثة اغنيا او التولية
كثيرا فان سكا اوصى ان سائر كل واحد منها خبير من وجه اطها
صدقة والاخير صلة وبعدهم قالوا الوصية افضل الى الثلث لانه حصل
به تدارك ما قصص وحيوة والتدارك انما يقع بالصدقة ومعنى الصدقة
بالوضع عند الاجانب اهل اوقاف في مشوخ الطحاوي لا افضل لمن كان له
مال فليقل ان لا يوصي بشيء اذا كانت له ورثة لان الوصية صلة للاخيار
ولولم يوص فانه يلو صلة لا قربا به هذا اول والا فضل لمن كان له مال كثير
ان لا تجاوز الثلث فما لا مقصية فيه ونقل في خلاصة الفتاوى عن الامام الفضل
اذا كانت الورثة صغار افشرك الوصية افضل قال هذا الذي هو عن ابو يوسف

وان كانوا بالغين كانوا اوصوا ولا يستغنون شلثي التركة مترك الوصية
افضل وان كانوا اغنيا واستغنون بالثلثين فالوصية افضل وقد استغنا
عن الخيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة اربعة الاف في الموضع الذي اراد ان
يوصي يعني ان يترك بالقرابة فان كانوا اغنيا فبالخير **قوله** والاول
اولى الصدقة على الاخيار افضل **قوله** فان والموصاه عليه بالقبول
او قال القدر في محصره ونما فيه الا في مسألة واحدة وهو ان يموت
الموصي بموت الموصى له قبل القبول يدخل الموصي به في ملك ورثته الى هنا
لقول القدر ولعند زكي لا يورث من ملك الموصاه على قبول الموصاه وهو
احد قول الشافعي لان الوصية اخذت الميراث وان كل واحد منهما يتعلق
بملك به بالموت ثم الميراث يكون بلا قبول من الوارث ولذا الوصية تسمى
بلا قبول الموصاه كما يقع خلاف الميراث فانه يثبت للوارث سبيل الخلاف
بلونه قاما مقام الميراث ولهذا مرر الوارث بالغيب ما استمره المورث
من غير رضاه بالغيب ويكون الوارث معذور كما استمره المورث
وليس كذلك الوصية ولانه عقل يشوع فلا يبد من القبول كالحمة وان
احد الاهلك ان يلزم غيب ملكا في تبي الارصاه الا تترك له لو اوصى له بثلث
تراب في دار فله الموصى له من غير رضاه لحيوة صرة لا يفعل الموصي لانه
نقله من يديه وهو لا يجوز وليس يثبت الملك في الوصية كنبوة في الميراث
وليس لهذا المورث ان يمنع الوارث عن الارث الا اذا منع مانع شرعي
مخو الرق والقفل والموصي ان منع الموصي له عن الوصية لان رجوعه عن بيع فاما
كان ذلك لم يلزم من عدم استنوا القبول في الميراث علم استنوا
والوصية لان الميراث يدخل في ملك الوارث بلا اختيار منه سدا او في

الوصية للموصي له الخيار وهذا ترد بالرد فلما اردت بالرد دفعت على البيع
والهبة ثم القبول كما قال في شرح الطحاوي على ضربين فيقول بالشرح وبقول
بالدليل فالشرح ان يقول بعد موت الموصي قلت والدليل ان موت الموصي لم قبل
القبول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولا لا الوهبة وتكون ذلك مسترانا
لو رتبته **قوله** فان الاوصية واحدة وهوان موت الموصي عن موت الموصي له
قبل القبول فدخل الموصي به وبذلك رتبته اي بان العذر في محصر وهذا
استثناء من قوله والموصي على ذلك بالقبول يعني في المسئلة المستثناة تلك
بذوق القبول قالوا وهذا الاستحسان والعاسر ان يطل الوصية
لان تمامها موثوق على القبول وقد فات القبول بالموت فطلت الوصية
كما يطل الحجاب البيع موت المستوي قبل قبوله وجب الاستحسان ان الوصية
قد تمت من جهة الموصي فاما لا لحقة الفسخ ووقفت على خيار الموصي له ان يشا
قبل ان يشا رد وصار كالبيع المشروط فنه الخيار للمستوي فاما المستوي
والملك قبل الاجارة فان البيع يتم ويكون السلف مورد منه عن المستوي
فلذا انها لو الوصية مورد منه عن الموصي له ويكون موته بلا رد لقوله دالة
قوله قال ومن اوصى وعليه دين فخرجت طائفة لم يحجر الوصية اي فان العذر
في محصره فقام لفظه فيه الا ان بسوية الغرض ما من الدين وذلك لان الدين
مقدم على الوصية بالاخاء وان كانت الوصية مقدمة عليه في الذكر وقوله
يعاني من بعد وصية وصيها او دين وانما قدم الدين عليها لانه اهم لانه في حق
والوصية بتسريح والا هم بقوله وذكر في التفسير عن علي رضي الله عنه انه قال
انكم تقررون بحاج الله تعالى الوصية قبل الدين والى سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول الدين قبل الوصية ومعناه ان في الالة تقدرها وما خيرا

ثم اجمعا مقدما على الميراث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين
يعني ان الورثة لا يرثون الا بعد هذين فلما كان الدين مقدما على الوصية لم يحجر
الوصية فلهذا كانت او كنية مع اطاعة الدين الا ان بسوية الغرض ما من الدين
الدين فحينئذ يحجور وصيته والثلث او في الشئ منه على بعد احوال الورثة او عدمهم
لعدم مانع وهو الدين وهذا معنى قوله فيقول الوصية على الحد المستوعب
واورد الرجاء في تفسيره في الالة المذكورة سواء الاجوابا فقال بان ما
قابل لم قال او دين وهذا كان من بعد وصية يوصي به ودين الجواب وهذا
ان او تاتي للاباحة فتاتي لواحد واحد على الانفراد وتضم الجماعة
فتقول جالس الحسن او السعي والمعنى جالس كل واحد من هؤلاء وهو افضل
انك ليس فان طالست الحسن فانت مصيبك ولو قلت جالس الرطلين طالست
واحد منها وتزلت الاحتراس غير متبع ما اثيرت به فلو كان من بعد وصية
يوصي بها ومن احمل اللفظ ان يكون هذا اذا اجمعت الوصية والدين
فان انفرد كان حلهما فاذا كانت او دلت على ان احدهما ان كان
فالمراتب بعد ذلك ان كان طائفة من الورثة او قال في الكشف
فان قلت لم قدمت الوصية على الدين والدين مقدم عليها في السوية
قلت لما كانت الوصية مشبهة للميراث فلو كان ما حوون من غير
عصر كان اخراجها مما يشق على الورثة ومغالطهم ولا تطيب انفسهم بها
فكان اذا واهم طمينة للفقير طحلا في الدين فان نفوسهم مطمينة الى
اداره فلهذا قدمت على الدين بعثا على وجوبها والمساودة الى
اخراجها مع الدين ولذلك جئ بكلمة او للسوية منهم في الوجوب
قوله قال ولا يصح وصية العبي او فان العذر في محصر وقال ان
الغلاب المصور المالك في وصية العبي الممنوع جاز وقال الغزالي ان

وجميع ولا يقع الوصية من المحبوس والعبي الذي لا يملك في العبي للمير قولان وحسب
قول مالك ما حدث في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن عمرو بن سلمة الزرق
أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب إن ههنا علامة إذا علمت بحسب من عثمان وداره
بالشام وهو دوماً وليس ههنا إلا أنه عمه فقال عمرو فلو صرنا
فأوصي بها لقال لها يترجئتم قال عمرو بن سلمة ففعلت ذلك المال يسلم
الفاوانة عمر التي أوصي لها هي أم عمرو بن سلمة وإن هذا الصنف نافع لأنه لو لم
يوصى بزوج عزملة ولا ثياب عليه في الأخت وهذا نافع لا يحصل له قيل
عمر فوجبت أن يعتبر أهلته القاصرة في تنفيذ مثله قياساً على من
الطلوع وصال المطلوع ولا يلزم التناهي عدم اعتبار أسلافه وقول الحجة
والصدق عندك لأنه نفع لمن خصه من جهة غيره فلا حاجة إلى اعتبار الأهل
القاصرة في ذلك ولنا أن الوصية بتزويج محض بالاجماع والعبي ليس من أهل
المتزوج وهذا الملك المتزوج ماله وطال الحصة بالاجماع بالحجة أو الصدقة فلهذا لا
تملك بطريق الوصية أصلاً قياساً على الاعتناق ولا شك في كونها بتزويجاً لا
الوصية إزالة المال للغير بعد الموت بلا عوض يستلزم لها هراً ولا يغني
بالميتزوج بالمال الأهدأ أو الجواب عن قول الخصم أنه لو لم يوصى بزوج عزملة المال
ولا ثياب وبالوصية ثياب قلنا لا شك أنه لا يحصل له الثواب لأن ترك المال
على الوارث سبب الثواب سبب الخير لا تركه إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم
لأن تدع ورثتك أحب من أن تدعهم عامة يتلفون الناس والناس
على الوارث إزالة إلى من اختار الشئ فكان أولى من إزالة إلى من اختار
نفسه واختار باهليته قاصرة لا يعتد في مقابلة اختيار الشئ وفي
الجواب عن حديث عمر بن الخطاب جواز المصالح قال بعضهم يحمل أنه إنما أوصى في
تجهيز نفسه وإقامة مرضاهم نفسه ومثل ذلك يصح من الصبر عند أوقات

بعضهم

بعضهم كان هو مذكراً وأما سمي غلاماً بجاز القرب فحمل بالبلوغ لأنه لم
يخلص عليه زمان كثير من وقت بلوغه وسما زطو عندي لأنه صريح الراوي
بأنه أوصى لأنه عمه قال فليست سمي ذلك وصية بجهيز نفسه وليست قال
يحمل أنه كان أدرك لكن سمي غلاماً بجاز لأنه صح في رواية الحديث أنه كان غلاماً
لم يحتمل والحواشي الصحيحة أن نقول من أدرك عصر الصحابة من التابعين لسعيد
من المستبب والحسن والسعي والخفي بعد خلافه في اجماع الصحابة حتى لا يسم
الاجماع مع خلافه وهذا أقوال أبو حنيفة رضي الله عنه لا يستباح اجماع الصحابة
في الاستعارة لأن إبراهيم الخفي كان يكرهه وهو من أدرك عصر الصحابة ولا يثبت
الاجماع بدون قوله لأنه إذا ذكر سمي الأعمى السحري في أصوله وفضل طاق التابعين
بأنه بالقياس من عمر ورواهنا في كتبهم عن السعي والخفي والحسن أنهم قالوا
لا يجوز وصية المراهق من أجل الاحتجاج بالاجماع لأنه لا اجماع للصحة مع خلافهم
بقولهم قلبي الصحابي وهو ليس واجب عند الخصم ولقد يحج به على من وعده
لا يجوز عليه مما ذكر بالقياس على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الرضوي
عن من ذهب إلى أن بالقياس على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الرضوي وما نخصه
مما ذكر بالقياس ولا نقله والله أعلم وقال شيخ الإسلام علي الدر الأسدي
وسرح الثاني ولذلك أن أوصى غير أدرك ثم مات لم يقبض وصيته وإن صار
إهلاً لأنه وقع تصرفه باطلا لعدم الأهلية فلا سؤ وقت ولذلك المحذور
ولذلك المحذور ولذلك إذا قال الصبي إذا أدركت ثم مات فقلني لفلان خلاف
العبدية أقال أن يثبت ثم فقلني لفلان لأن العبد من أهل الوصية
لكن منع تغلق خو الغير بلسنه فإذا أضافه إلى حالة لا حق لأحد فيها في الكتابة
وأمواله صح فاما الصبي فليس من أهل الوصية لخل في شرط الأهلية فلا يعتبر
تصرفه مضافاً ومنجراً **قوله** إذا وصية يفاع أو مافع وهو الذي رافق المحل

اي قاربة يقال تحملهم يبيع ويافع ويبيع وقد يافع بفتح ايماء اذا احتل
وسبب الجمع ايماء والبيع قطع من الجبل والغلظة تنفع عما حو لها
لكا في الخمس **قوله** في نيل الشئ الى القربة وهي ما ستر به الله تعالى
قوله ولو لم تنفذ سقي على عين اي لو لم ينفذ الوصية يبقى المال على غير
الصبي ولو نفذت سقي ماله على نفسه حيث يكون له الشئ بالوصية ماله
فكانت الوصية اول من تركها **قوله** ولما انبتت ذكر الضمير الرجوع الى
الوصية على تاول الاوصيا **قوله** والاثم محمول على انه كان في عهد الحاكم
حازا او كانت وصيته في خمس وهذا جواب عما يسكن الخضم عند غير
وكنه ليس بجواب مقنع وقد مر بيانه انما **قوله** والمغشوق النفع
والضرر الرضا او مضاف التصرفات لا الى ما سبق محال الحال يعني ان الوصية
في دفعها فيها ضرر لغيره والملك عن الموصي وما كان في وصفه ضرر ليس بضرر
في حق الصبي الا ترى ان الطلاق والعقاق لا يمان من الصبي لانه ضرر لغيره والملك
وان كان قد نفعان معا بحسب اتفاق الحال كما اذا كانت المهرلة ذميمة
الوجه مخلفة باطلاق دونه لا ملك طلاقها حتى يتزوج اخوها المضاف
لها في صفاتها وان كان حصل له نفع في اخوها وكذا لا ملك ان يعق عليه
وان كان حصل له نفع من ارتفاع مونة النفقة واللسوء ولذا الوصية
لا تنفع من الصبي لوجود الضرر ووضعها وان كان حصل نفع النوا
باتفاق الحال **قوله** قال ولا يصح وصية المكاتب وان ترك وقال قال
العدول في محصره ووجه لان مال المكاتب لا يحتمل التبرع ولهذا
لا يصح عتقه وهبته فاذا لم يحتمل ماله التبرع لم يصح وصيته لانها تبرع
لغيره والملك لا يحضر **قوله** وتدل على قول في حصة لاصح وعندهما

نصح

صح رد المال مكاتب يقول كل مملوك املك فيما استقبل هو حر من قس ملك
والخلاف فيها معذور وعون في موضعه يعني ما يصح اعتاق المكاتب عندهما وان
المسئلة يصح وصية المكاتب ايضا عندهما ان اترك وقال لانه يعق في احد
جنود من اجرة احمونه وعندنا الى حصة لا يعق ما ملكه بعد الحق في ملك
المسئلة لذلك هنا لا ينفذ وصيته وان ترك وقال تلك المسئلة شهيرة
في الخلاف وفي اصل العتاق وفي ما يله الخلف وملك العبد والمكاتب من ايمان
الحام قال محمد في الحام ان العبد والمكاتب اذا قال كل مملوك املكه فمسا
استقبل هو حر يعق من مملك مملوكا لا يعق عندنا الى حصة وعندنا الى
يوسف ومحمد يعق من السبع ابو المعنى السفي في شرح الحام ههنا مسائل
لانه اذا قال كل مملوك املكه اذا عتقت هو حر يعق من مملك عندنا
عتق بالاجماع لم يعلقه العتق بالملك الحاصل له بعد العتق وهذا الملك
يصلح للاعتاق وقرى من هذا ومن الصبي ان قال كل عبيد املكه بعد
البلوغ فهو حر فيبلغ ملك عندنا لا يعق لان الصبي ليس من اهل التصرف
ولم يعلقه بغيره تجسيرا او بغيره لا بعد ام اهله والعبد من اهل التصرف
لونه عاملا بالغا الا ان يتجسر بغيره لم يصح لغيره شرط وهو الملك فاذا
علق ملك بغير شرط له صح والتاينة وله كل عند املكه فهو حر يعق
ملك عندنا لا يعق لان هذا انصرف الى المملوك في الحال وله في الخلاف
ملك وقوله املك من مملوك كماله بطريق الاصاله والتاينة قوله كل مملوك
املكه فما استقبل هو حر وهو على الخلاف الذي مرر وهما يقولان يصح
قوله املك فما استقبل الكل بالملك الى اخره عن ثمان في الحر عملا ما طلاق
وهو يقول العبد والمكاتب نوع ملك فيعلق ما علقه هذا الملك القائم بالحال

لعدم ما روي في تعيينه ولا يعلق باليسر ثبات الالمام على الاضافة اليه
والعلمت الاضافة الا ترى ان قوله املك يزود قوله فيما استقبل في
المسئلة الثانية متعلق به ولا يجعل قوله املك عبارة عن الاستقبال
وان كان اللفظ موضوعا له ايضا لانعدام دليل تغيير الحالة وتعلم الاضافة
الى اليسر ثباته وعلل القدر في وجوب التصريح بالحق في حصة ان العبد له
ملك بصفاته حال الرق على وجه الحق ان قال السيد الله عليه السلام من باع عبدا
وله مال فماله للبائع ويقال دابة للعبد وثوبه وله ملك في المستقبل
اليه على الحقيقة وهو ما بعد الحرية ومن اضله ان اللفظ لا يحمل على الحقيقة
والجاز فوجب حمله على احدها فاعتبار الحال او لا يملكهم ولا يملكه كوزان
ملك في المستقبل ومحوه ان لا يملك اذا جعلت الممنوع على حال الرق لم ينعق
فما ملكه حال الحرية بها ان حمل اللفظ على الحقيقة او على حاله على الجار ولا ما اذا
جملنا على ما بعد العو مجعنا الممنوع اذا جعلنا على الحال اطلقا الممنوع على كلامهم
على الصحة او لا لان عتاق العتق **قول** قال وكوز الوصية للمملوك والمملوك
اذا وضع لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية اي فان العدة في الوصية
اعلم ان الوصية للمملوك تقع لانه من اهل اسحقا والحقوق وهذا السحق
المسرات والوصية تحت الميثاق لانها تملك مضاف الى ما بعد الموت
فليس فيها ايضا ولكن يستوي ان يعلم وجوه وقت الوصية ما رددت
لاقل من ستة اشهر من وقت موت الموصي على ما ذهب اليه او الستة اشهر
نكت الوصايا والامام الاسمي في شرح الطحاوي في شرح ما ذهب اليه
الطحاوي في شرح الاسلام على الدين الاسمي في شرح الكافي فاما اذا ولدت
لستة اشهر او لاكثر فلا وصية له لاحتمال الرجوع في القدم حينئذ ولا

المحل

يجعل مستحقا بالملك وقد فرفروا من الهبة الحمل حيث لا يجوز من الوصية
للمملوك حيث لا يجوز لان الهبة تملك محض ولا ولاية لاحد على الحمل في ان ملكه
شتما والوصية فيها معنى الاستحقاق حيث جعله الموصي طهفة في
بعض ماله وهو يبيع لذلك بذليل خلافة في الادب ولذا الوصية للمملوك
انما جازت لوجود وقت الوصية لان الكلام فيما اذا علم وجوه بولان
لاقل من ستة اشهر وجملة الكلام فيه ما دار الامام الاسمي في شرح
الطحاوي اما الوصية للمملوك اذا اوصى له قبل ما في رطن جارية ولم يولد
الولد من المولى او اوصى له ما في رطن دابة اذا علم انه ثبات موجود في الرطن
وقت الوصية فان الوصية جازت ومعرفة ذلك بان حات لاقل من ستة
اشهر من موت الموصي وذكر الطحاوي انه يعتبر المدة من وقت الوصية
ولو ولدت ولدت الستة اشهر بعد موت الموصي ولا يشترط ان الوصية
باطلة الخوازان يكون الولد جامع هذا الا اذا كانت الحارة في
العدة محسدة لاجل ثبوت النسب فيكون المولى ولد له وحق
الوصية يعتبر الى سنتين وان لم يكن في العدة لمزيد يعتبر لاقل من
سنة اشهر في الحارة والدابة سواء ولو اوصى بالحارة لانه انما في
رطنها لا حوزا له كوزا اذا ولدت ولذا لا تستوي ستة اشهر بعد
موت الموصي ولستة اشهر محسدة لا يجوز الوصية في الولد ولا ما يكون
للموصي له الحارة واما الوصية للمملوك اذا اوصى بثلث ماله ما في رطن دابة
فانه يجوز اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت موت الموصي وذكر
الطحاوي انه يعتبر من وقت الوصية ولذا اذا اوصى بثلث ماله ما في رطن
دابة فلا ينفق عليها فانه كوز الوصية اذا قبل ذلك صاحبها

استخلاف

ويعتبر منه المدد على ما ذكرنا ولو اقر كما في بطن فلانة فذلك على ملته او حبه
ووجه يجوز بالاجماع وفي وجه لا يجوز بالاجماع وفي وجه اختلفوا فيه فاما الوجه
الذي يجوز بالاجماع فهو ما اذا اقرب بالمكان من السبب كما اذا اقول كما في
بطن فلانة على الف ذخير لا في قد استهدكت ماله او سوقت او عقت
هذا كله سبب صحيح يجوز اقرا به واما الوجه الذي لا يجوز بالاجماع فهو
كما اذا قال كما في بطن فلانة على الف ذخير لما ان قد استقوضت منه
هذا لا يجوز لانه اطل وطلسه واما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو كما اذا
قال كما في بطن فلانة على الف ذخير مطلقا هذا الاقراء باطل لان الاقراء
المطلق محل على المدانة وذلك محال من الولد الذي لم يولد بعد وهذا
عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد هذا الاقراء صحيح كذا اوضح
الطحاوي وقد استقر الاقراء للمحل بوجهه الملاية واما الاقراء **قوله**
واما ما اوسع اي ما بالوصية والدليل على سعة ما بها ان الوصية يصح في
غير الموصود الا تترك الى ما قال الدرعي في محصله وفي رخصته له يعمر مستان
وهو يخرج من ملته ثم مات فان ابا حنيفة قال في ذلك ان كان فيه
غرة فليس له الا تلك الغرة وان لم يكن فيه غرة فلا غرة ابدا من الملت
وان اوصى له بغيره فلا غلة ابدا من الملت لان الغلة على اليد والتمتع
على العائمة بعينها ليس له غرة فان كان المستان لسر له ما راعوه وصى
بغلة لرجل ابدا او غرة غرة او ليس فيه غرة فهو سوا الملت الممنوعة التي
فيه وملت ما يستقبل من غرة الى هذا لفظ الدرعي حجة الله **قوله** قال
ومن اوصى بحارة الاجلها صحة الوصية والاستئذان اي بان العدة في
محصنة يعني يكون الحارة للموصي له بها وتكون الحمل للورثة وذلك لان لفظ الحارة

تناول

تناول الحمل لغته لانه لا يعم منها فان اكان لدن صح افراد الام
بالاصح باسمننا الحمل واستحقاق الموصي له الحمل عند اطلاق
الوصية بالحارة اعني عند عدم اسمننا الحمل على طريق السعة
لام لا باعتبار ان الحارة تناوله لغته ولان ما صح ان ما العقد
صح اسمننا وبيع افراد الحمل بالوصية فصيح اسمننا وما لا يصح
افراد لا يصح اسمننا وفي شئ حارة الاجلها **قوله** ودرست
البيع اي في ما البيع القاسد **قوله** فان وجوز للموصي الرجوع عن الوصية
اي بان العدة رد في محصله وذلك لان الوصية تتبع فحوز الرجوع فيه
كما في الهبة بل بالطريق الاول لان الهبة تمت بالقبض والوصية لا تتم
الا بالقبول بعد موت الموصي فاذا جاز الرجوع في الهبة مع تمامها للموت
بشرعا فلا يجوز الرجوع في الوصية قبل التمام بالطريق الاول لانه لا
الزام على المستوع واليه ان اشار بقوله وقد حقت في كتاب
الهبة ولان عقد الوصية لا يتم الا بقبول الموصي له والقبول موقوف
على موت الموصي فقبل موته يكون اوصى محمدا ايجاب بلا قبول
وابطال الا كان قبل القبول صحيح كما في البيع **قوله** قال اذا اصرح بالرجوع
او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا اي بان العدة رد في محصله اما صرح
الرجوع لقوله رجعت عن الوصية فهو صحيح كما قلنا ان الوصية تتبع افع
القبول فمما موقوف على الموت ولا ادلالة الرجوع لان الدلالة على
عمل الصريح وهذا كان الثابت بالدلالة كالنائب صرحا فاذا فعل
الموصي ما يدل على الابطال قام مقامه قوله اطلت وصي في البيع المستوفى
فيه الحسار للمستوي اذا فعل المستوي ما يدل على ابطال خياره وقا

السبح ابو الحسن الكرخي رحمه الله قال في الاصل اذا اوصى رجل لرجل شيئا
 ثم قطع وخاطه شيئا او بطن ثم غزله او بعزل ثم سبحة او محمل ثم صنع
 منها انا او شيئا او بعضه بغير ما كان منها خاتما او غير ذلك او سوت
 ثم لسته او بذار لا يتا فيها ثم بنى فيها هذا كله رجوع ولو اوصى بطن
 ثم حشابه او بطنه ثم بطنها قبا او رطاه ثم ظهر بها توبا او اوصى
 بنوب او بعد ثم باع ثم اشتراه ثم مات وهو عند هذا رجوع وقد
 بطل الوصية ولذلك لو اوصى شيئا ثم دحها او بغيره من قبضه لم يحل هذا
 كله رجوع في الوصية ولو اوصى له شوب ثم غزله او بذار ثم حشبه او
 هذه هي هذه البنية رجوع في الوصية من قبل انه لم يغير الدار عن حالها
 الى هذا لفظ الكرخي رحمه الله في الاصل في قوله ان كل فعل يوقعه انسان
 في ملك الغير انقطع به حق المالك فاذا فعل الموصي شيئا في الفعل بعد
 الوصية كان ذلك رجوعا منه بمن عصب شيئا ودحها وشواها او طهرها
 او حطه فطهرها او حادها فاحطه شيئا او صنفه او عمل به شيئا منقطع
 حق المعصوب منه فاذا فعل الموصي ذلك بعد الوصية كان رجوعا وال
 هذا اشار بقوله وقد عدنا هذه الافعال من جهة الغضب لان بطلان
 حق المالك عليه منع من بطلان حق الموصي بالوصية فاذا كان هذا الفعل
 يسقط حق المالك فلا يسقط الوصية او لو فعل فعل يوجب ربا في الموصي
 به عت لا يملك عيبها او لا يسخى عليه نقضها كان رجوعا لا يملك
 تسليم العيب الموصي بها الا تسليم ملك الزمان ولا يجب ذلك عليه بذلك
 على الرجوع كما اذا سوت الموصي به سمن او بنى شيئا في الدار الموصي بها ولا
 اذا اوصى بطن ثم حشابه او بنوب لم يحل طهارة او رطاه لانه لا يجب عليه

نقذ

نقذ ذلك لكونه تصرفا في ملكه وهذا اطلاق تخصيص الدار وهدم بناها
 حيث لا يكون رجوعا لان البناء بيع والتخصيص رتبة ولذا لو غسب الموصي
 الموصي به لانه ازالة الوسخ وكل تصرف او جت زوال ملك الموصي هو رجوع كما
 اذا باع الموصي ثم اشتراه لان البيع ارجت زوال الملك فحال ان يقع الوصية
 منها واذا دح الموصي لها كان حثرت الذبح رجوعا وكان يبنى ان لا
 يطل الوصية لانه نقصان كما اذا قطع ثوبا ولم يخطه او هدم بنا دار ولكن
 نقول بطل الوصية لان الذبح دليل على استيفاءه على ملكه فكان دليل
 الرجوع لانه تصرف لا يفتيه عادة الوقت الموت لان الموصي لما سبق عار
 الوقت الموت فصار من حال الوجه دلالة الرجوع قال في الحفة ولو
 اوصى بغيره ثم نقضه وحلله قبا يكون رجوعا ولو لم يخط قبا ولكن
 نقص البقيس فيه اختلاف المشايخ **قوله** فكان مبررا الى ان غسب
 الثوب الموصي به تقديرا للوصية لانه يراد به ان يكون الموصي به على انظف حال
 ولا زاد به استبقاؤه على ملكه نفسه الا ترى ان قوله تعالى ولا تهمسوا
 الحديث منه يعنون قال الامام الاسيحي في شرح الطحاوي الوصية على
 اربعة اوجه في وجه محتمل النسخ من جهة القول والفعل جميعا ووجه لا
 محتمل النسخ من جهة القول والفعل جميعا ووجه محتمل النسخ من جهة القول
 ولا محتمل من جهة الفعل ووجه محتمل النسخ من جهة القول ولا محتمل من جهة
 القول ما لا يحمي النسخ من جهة القول والفعل جميعا هو الوصية العن
 لرجل ومخبر من جهة القول ان يقول فبطل الوصية ورجعت عن ملك الوصية
 واما من جهة الفعل فهو ان يبعه او يعنفه او حرجه من ماله او حبه
 من الرجوع واما الوجه الذي لا محتمل النسخ من جهة القول والفعل جميعا هو التدبير

واما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالقول ولا يجوز بالفعل فهو الوصية ببيع ماله
او ثلث ماله لو رجع عنه بالقول جاز ولو اخرجته عن ملكه بالبيع والهيبة لم يطل
الوصية وسفل الوصية من ثلث الباقي واما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه من جهة
الفعل ولا يجوز من جهة القول فهو التدبير المقتضي نحو ان يقول ان مت
من مرضي اذ افات حر بعد موتي لو رجع منه باقوله لم يصح ولو رجع بالفعل
فما اذا باعته وما رجعوا يعني اذا باعته لم يستمر فلو اشتراه عاد الى
الحال الا ان لا زاد له القصة ابواللث في كتاب نكحت الوصايا **قوله** قال ابو محمد
الوصية لم تكن رجوعا اي فان العبد روي في محضه اعلم ان القدر الذي لم يذكره الخ
وهذه المسئلة في المختصر ولم يذكر الخلاف في ثبوتها ولكن محل الجور
رجوعا في كتاب الوصايا ولم يجعله رجوعا في الجامع الكبير فعن هذا اختلف
المشايخ فيه منهم من قال في المسئلة روايتان ومنهم من قال ما ذكر في
الجامع جواب القياس وما ذكر في الوصايا جواب الاستحسان لئلا يكره
البيع او المعنى النسخ في سوح الجامع الكبير ومنهم من قال ان الفرق بينهما
وضع المسئلة لان في كتاب الوصايا تحدد وصا رجوعا وفي مسئلة الجامع لم
يحل ولكن امر الشهود بان يذكروا انما اذ امرهم بالذبح لا يكون رجوعا
لذا ذكر القصة ابواللث في كتاب نكحت الوصايا في القصة والصحيح ان
يقال ان في المسئلة اختلفا لانه اذ كان المولى بن منصور انه قال
سالت ابا يوسف عن رجل اوصى لرجل بوصية ثم جحد قال يكون رجوعا
وسالت محمد فقال لا يكون رجوعا فثبت ان الذي قال في الوصايا قول
يوسف والذي قال في الجامع قول محمد في هذا لفظ الفقهاء وجملة القول فيه

كان

قال الدرختي في محصره قال يغلق عن ابي يوسف في توازن قال ابو يوسف
رجل اوصى بوصية ثم عرضت عليه من القدر فقال لا اعرف هذه الوصية
او قال لم اوص هذه الوصية فان جحد الرجوع منه في الوصية قال يغلق
وسالت محمد عن ذلك فقال لا يكون الرجوع رجوعا وقال محمد في الاصل من
رجل اوصى لرجل بعد ثم اوصى به لآخر في المسائل التي وردت فيها ولو لم
يوص به لآخر ولكن جحد الوصية للاول او قال لم اوص له بهذا الرجوع ولم
يصف محمد القول بالرجوع فقال ولذلك لو قيل له اوصيت لفلان بعد ذلك
فلان فقال لا هذا الرجوع فان لو قيل له اوصيت لفلان بعد ذلك
فلان قال لا ولكن اوصيت له فلانة كما رجوعا عن العبد وموصي له
بالاثة وقال في الجامع الكبير في رجل اوصى لرجل ثلث ماله ثم قال بعد
ذلك اسهذ والى لم اوص لفلان ثلث ماله بل ان هذا امته رجوعا
ثم وصيت لفلان القدر الذي رجع الله وجهه ما ذكر في الجامع وهو العاشر
ان قوله لم اوص به لذي محض لانه قد كانت اوصى الذبح على اسعول
حكم محقق وكونه بعد من قوله ان لا امرأته لم اتزوجك وكونه الطلاق
لا يصح لانه لذي محض محقق وكونه وعلمه من قوله ولان الجور في الوصية لا
يحقق لان رجوعها بالموت ولم يجزئ الحال تدريس الموصي لو قيل في
الموت جاز في قوله بعد الوفاة فلا يثبت ان رجوعها بعد الموت ولم يجزئ في الحال
قال الموصي صادق في مقابلة انه لم يوص له يعني لم يوجب له الوصية بعد ولا رجوع
الوصية في لفظ فاما معنى ان الوصية لم يكن واقعة واسف الوصية
في الحال لم تكن ضرورة فغيرها في الماضي ضمنا وما ثبت من ضمن شي الخالص اذا
لست المفضل ولا يثبت المنصون لانه لذي محض ما في جهة ايضا وهو

الرجوع

الاستيفاء في الحال لانه سأل ذلك وكانت الوصية ماسة في الحال فلما لم يزل
الحجود ليس رجوع لان المحجود عبارة عن اتيانها في الماضي واطالها في الحال
والحجود عبارة عن غيرها فضلا في الماضي والحال جميعا فاذا كان الرجوع اتيانها
الماضي والحجود نفيا في الماضي لا يكون الحجود رجوعا لما فاة بين الاثبات والنفي
ووجه ما ذكره في الوصايا وهو الاستحسان وهو ان الحجود وان كان له ما يخص
الا انه صلح عامة عن الفسخ لان من الحجود الفسخ موافقة في المعنى الخاص فان الحجود
ما ينفي العقد في الماضي والمستقبل والفسخ مما ينفي العقد في المستقبل فالحال
بهما موافقة في المعنى الخاص فان بعد العمل بحقه محققا كونه عن الفسخ
ومما روي له او صرح به من قوله فسخ وصية فلان ولو نص على ذلك لم يرد
الموصي بان الرجوع من الوصية لان ما كذا كذا لا امرأة لم يرد ذلك لانه لا يمكن
محلها من الفسخ لان النكاح لا يحتمل الفسخ الا ترى انها لو تفاسخا لفسخ العقد
ان محققا من الطلاق لانه ليس بينهما مناسبة لان الحجود ينفي العقد والطلاق
مما لا ينفي النكاح وانما يدعى ذلك النكاح لا النكاح ولهذا الاستسقاء في طريق ان
اذا كان بعد الدخول بخلاف ما لو قال لا نكاح بيني وبينك او لست باسرة لا يحتمل
الطلاق بان يرد لست لي باسرة لا يظلمك لانه لو صرح بذلك استقام قلنا
اذا اصر ولا رجوع والوصية محققا رجوعا عنها لان كل من لم ينشئ لست
براض بزوجته وراية لا اترك ان حجود الموكلة بحصول الزوج وحجود
المستأجرة الفسخ واقالة وحجود المودع فسخ للعقد المودعة فلهذا لم ينشئ
ولان الحجود لو لم يحل عمل الرجوع كان له ما وجب له من المصلحة على الصحة او لست
ولان الحاجد ناف الوصية في الماضي والحال جميعا ونفي الوصية في الحال يصح فانه
المنع كان اولى وهذا معنى قوله في المتن لان الرجوع نفي في الحال والحجود

نفي

نفي في الماضي والحال فاول ان يكون رجوعا **قوله** ولو قال كل وصية او وصيت
لها فلان هو حرام وربما لا يكون رجوعا وهذه المسئلة مع ما عدها الى
الماضي من مسائل الحاجد الامير الامسئلة تاحية الوصية وطلب مذكرة في محضر
الرجوع وقد ذكرها صاحب الهداية في كتابه على سبيل التفرع ولو قال كل
وصية او وصيت لها فلان هي باطلة بلوت رجوعا وقرن صاحب الهداية
من المسلمين بان الوصية تستدعي بقا الاصل يعني ان وصف الوصية
بانها حرام او ربنا يقتضي كون اصل الوصية باقيا لانه لا وجود للوصية
مذون قيامها بالموصوف فلما افترض الوصية بقا الاصل لم يكن الوصية
بالحرمة او الربا بل ليشد الرجوع بخلاف قوله هي باطلة لان الباطل هو
المضمحل المتلاشي مكان قوله هي باطلة دليل الرجوع وقرن ان سروج
الحاجد الامير وجه اخر وهو ان قوله هي باطلة وصف للوصية بما يصف بعد
الرجوع لان الوصية بعد الرجوع والفسخ توصف بكونها باطلة الا ترى ان الموصي
يقول وصية فلان باطلة لا لي احدث عنها وصح هذا الوصف وانما يصح اذا بطلت
بالرجوع عنها اما قوله هي حرام علمه او هي ربا وصف الوصية بما لا توصف
لا قبل الرجوع ولا بعد اما قبل الرجوع فظاهر لانها ليست بحرام ولا ربا وانما
بعد الرجوع فلان الوصية لا توصف بكونها حراما او ربا فلما هذا الوصف
ومما روي له ما لو قال كل وصية او وصيت بها فلان هي ربح **قوله** ولو قال
اخذتها لا يكون رجوعا لان التا حية للبر للفقير فان الرجوع في محضر
من سئم عن محمد لو ان رجلا اوصى بوصايا الى رجل فقيل له انك سئمتها
فاخبر الوصية فقال قد اخبرتها فليس هذا رجوع عن الوصية الا ترى انك
لو كنت لرجل علمه من قد تزلت عليك دني كان تركا ولو قلت قد اخبرتك

لم يكن ركا الى هذا لفظ الموصي **وله** ولو قال العبد الذي اوصت به فلان
هو فلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشبهة بخلاف ما ان اوصى بالرجل
ثم اوصى بالآخر اي يكون العبد من الموصي كما انصفنا قال العبد ابو الهيثم في كتابه
الوصايا واذا اوصى بالرجل بعينه وهو يخرج من تلك ثم اوصى بذلك العبد لآخر فهو
يصفي لان الوصية اسرها المسانيد رجوعا ان كانت حقان في المسانيد وفي واصل
الامر ان الشفعة تحت لاشئ ولا تشر في دار واحدة وبجانب المصاحف في مصر ولعل
لا شيء يكون كل واحد منهما الحق على الحال فذلك كما يجب لكل واحد منهما حق الوصية
وفي جميع العبد الا انه لما تصانق حقهما جعل القاضي العبد بينهما لصهر فان الاصل
وهذه المسائل ان الموصي ان اضاف الوصية الثانية الى الموصي به لا يكون رجوعا
بل الوصية اهما جميعا والوانه اضاف الوصية الثانية الى الوصية الاولى يكون رجوعا
وهو ان يقول العبد الذي اوصت به فلان قد اوصت به فلان صا ذلك رجوعا
لان جعل الوصية الاولى للثانية الى العبد لم يكن رجوعا وهو ان يقول اوصت
بفلان العبد هذا الرجل لرجل آخر لا يكون رجوعا لانه يجوز ان يجمع حقان في عي
واحد ولو انه قال العبد الذي اوصيت به فلان وقد اوصت به فلان لا يكون
رجوعا لان الواد للعطف والعطف انما يكون بعد الموقوف عليه فان
اوصى لثاني بعد تقدير الاول لا يكون رجوعا وان بقيت اهما جميعا ولو قال العبد
الذي اوصت به فلان قد اوصت به فلان يكون رجوعا لان الفاعل للموصي
كونه للعطف فقد وصل الوصية الثانية بالوصية الاولى وجعل تلك الوصية
لثاني مصدر رجوعا كما قالوا وبار المصارفة ان ادفع الى رجل مالا مضاربة فقال
خذ هذا المالا مضاربة واعمل بالوصية فله ان يعمل في غير الوصية ولو قال خذ هذا
المال فاعمل بالوصية لم ير ان يعمل في غيرها لان الفاعل للموصي والواد للعطف فلهذا

هنا

هنا ولذا ان اقال هو فلان وادى يكون رجوعا عن الاول قال في الحاشية الكبير
ولو قال فل وصية اوصيت بها فلان في فلان وادى فهو رجوع وهو للوارث ان
اجازها الورثة وان لم يجز فهو ميراث وذلك لانه لما قال في فلان وادى نقل جميع ذلك
الى ورثته وضح النقل لان الوصية للوارث صحيح الا انها تنفذ على اجازة الورثة فكانت
الوصية للوارث بثلث ثمانية كالموصية للاجنبي لما زاد على الثلث فلما صح النقل كان رجوعا
عن الوصية لفلان ووصية للوارث فان اجاز وصية الوارث جازت ولم تكن للورثة
وان لم يجز رابت وتكون ميراثا للورثة وهذا معنى قوله وقد ذكرنا في احوال
الارضا للوارث يعني ان اجاز الوصية جازت والارثت **وله** ولو كان فلان
الاحر ميتا حتى اوصى فالوصية الاولى على حالها يعني لو قال فل وصية اوصت بها
فلان في فلان الاحر وكان فلان الاحر حتى اوصى له ميتا لم يصح الرجوع
لان لم يصح النقل عن الوصية الاولى لان الوصية كانت باطلة فصار كما لو لم يوص له
بعد الوصية الاولى **وله** ولو كان فلان جني قات ذلك جني مات قبل
موت الموصي هو للورثة اي لورثة الموصي يعني اذا كان فلان الاحر جني حتى
اوصى جني حتى اوصى له بفتح النقل عن الوصية الاولى ثم ان مات الموصي له الثاني
قبل موت الموصي يصل الوصية الثانية ايضا غنوه قبل الموصي فان اطلقت الوصيات
جميعا الاولى برجوع الموصي عنها والثانية بتوحيه الموصي له الثاني قبل موت الموصي

باب الوصية بثلث المال

ما كان المعسر في الوصية هو ثلث المال عند عدم اجازة الورثة رجوعا
الباب بيا الوصية بثلث المال لان فيه مسئلة الاصل الواحد بالثلث والآخر بالثلث
ايضا ومسئلة الاصل الواحد بالثلث والآخر بالثلث ومسئلة الاصل الواحد بجميع

المال ولا خير بالثلاث وما شابه ذلك فيكون الوصية زائدة على الثلث لا محالة فإن
 من أوصى لرجل بثلث ماله ولا خير بثلث ماله ولم يحجز الورثة فالثلث بينهما أي قال القدر
 في نصيبه وإنما يبدى بقوله ولم يحجز الورثة لأنه إذا أجاز الورثة بضرب كل واحد من الموصين
 لهما بوصيته فيكون لهما الثلثان والثلث للورثة فإذا العدمت الأجازة كان الثلث بينهما
 نصفين والثلثان للورثة لانهما لهما نصيبا وسبب الاستحقاق لانه ليس واحد
 منهما أحق بثلث المال من الآخر والفقهاء في سبب الاستحقاق يوجب التساوي
 في نفس الاستحقاق لأن ثبوت الحكم بقدر ثبوت العلة فيكون ثلث المال بينهما
 نصفين لانه هو محل الوصية وهو قابل للتشريك **قوله** فإن أوصى لأحدهما بالثلث
 ولا خير بالثلاثين فالثلث بينهما لا ثالث وهو في الفرض القدر في محضه وذلك
 لأن ثلث المال يصيق عن حق الموصي لهما لأن حقهما يزيد على الثلث يسدس وكل
 واحد منهما يدل بسبب صحيح فيقسمان على قدر حقهما فيكون لصاحب الثلث سهم
 ولصاحب الثلث سهمين والاصل عندنا حنفية أن من يدل بسبب صحيح يقرب
 جميع حقه كما صاحب العول الموصى بالثلث فادونه وغرما الثلث إذا كانت الثلثة
 عن دونه وكل من لا يدل بسبب صحيح فانه يضرب بقدر ما نصيبه حالة
 المراجعة كما في مسألة الدعوى إذا ادعى ثلثان وأزاف يداخير أحدهما جميعها
 والآخر نصفها وإفادنا المسئلة لمضاجبة الجميع بثلثة أرباعها ولصاحب المصنف
 ربعها عندنا حنفية وقال أبو يوسف ومحمد للدار بينهما إلاما ولدان في الموصى له
 بالثلثين الثلث لا يضرب عندنا حنفية بجميع حقه وقال أبو يوسف ومحمد بصر
 كل واحد منهم بجميع حقه كما صاحب العول والفرق بين السبب الصحيح وغير الصحيح
 على قولنا حنفية أن كل من يدعي سبب به الاستحقاق من غير انضمام معنى آخر
 إليه فهو سبب صحيح وما لا يتعلق به الاستحقاق إلا بمعنى ينضم إليه ليس صحيحا

الآخر أن الدعوى لا سبب بها الاستحقاق إلا بالانضمام معنى آخر لهما إما الوار أو
 منه أو حكم حاكم فإذا كان كذلك انقسمت الدار عند المنازعة على الدعوى
 فقال أبو حنيفة لا دعوى لمدعى المصنف في المصنف الآخر مسلم ذلك مدعى الجميع
 وفي المصنف الآخر استوى دعواهما كان بينهما فكان لمدعى الجميع ثلثه أرباعه ولمدعى
 المصنف الربع وعندهما ضرب كل واحد بجميع دعواه لأن الأسباب كلها سواء
 فإخذ مدعى الجميع أنيب في مدعى المصنف سهمها كان إلاما صرفوا إلى حنفية
 أن السبب الذي لا يتعلق به الاستحقاق بنفسه أصعب من السبب الذي
 يتعلق به الاستحقاق بنفسه يدل على أن الحصة والوصية التي لا تتعلق
 بالاستحقاق يعقدان أصعب من السبع الذي يتعلق بالاستحقاق فيعقد موصونا
 بينهما في المصانة لسوينا من السبب أصعب والعول وهذا الأصح وجوه
 فلو كان كل واحد منهما لرافعة واستحق جمع ما يدعيه فإذا أجازا ضرب
 بما يدعيه كما صاحب العول ودرست بيان هذا في دعوى قبيل المنارع بالاند
قوله وإن أوصى لأحدهما بجميع ماله ولا خير بثلث ماله ولم يحجز الورثة فالثلث
 بينهما على أربعة عندهما وقال أبو حنيفة الثلث بينهما نصفان ولا يضرب أبو حنيفة
 للموصى ما زاد على الثلث إلا في الحجابة والسفاعة والدرهم المسئلة وهذا الفرق
 القدر في محضه وإنما قبل جميع إجازة الورثة لأنه إذا أجاز الورثة يكون لصاحب
 الجميع خمسة ولصاحب الثلث سهم واحد عندنا حنفية وفي قولنا أبو يوسف ومحمد
 لصاحب الجميع ثلثة أرباعه ولصاحب الثلث ربعه والاصل في حنفية المسائل
 أن الدسمة عندنا حنفية عند اجتماع الوصايا في العول بطريق المنارعة وعند
 أبو يوسف ومحمد بطريق العول والمضاربة والاصل أحراز الموصى له بالثلث من
 الثلث لا يضرب في الثلث بالثمن بالثلث عند علم إجازة الورثة عند

الى خمسة وما لا يضرب وجهه فلهما في الاصل الاول ان سهام الوصية تشبه
 سهام الورثة ثم السمة من الورثة عند التزاحم بطريق القول فلهذا هنا وجه
 قول الى خمسة ان حق احدى الورثة في العنق وحق الاخر في بعض العنق وصاحب المعض لا
 يطلع من اجماع صاحب الكا فيهما ورا المعض لانه لا حق له فيه ولا يشبه هذا سهام
 الورثة لان حقهم والعنق حق خلاصة ثم يسمون التركة بناء على حق الخلاصة والانعكاس
 فلهذا اما هذا الذي قد ثبت في العنق استدا ما عاين الموصي مع التزاحم في المال ابدا
 فجاز ان يعتبر فيه حكم المسالمة والمنازعة وجبه قولهما في الاصل الثاني ان الوصية
 اخت الميراث والوارث يضرب كل من التركة فلهذا اهدى الاول خمسة ان الورث
 له كضرب بما يستحق وهو لا يستحق ما وذا الثلث الا باحارة الورثة فلا وحل
 الاجازة ثم يقول اصعب وصيتان في المال اصلها بالجميع والاحرى بالثلث
 ولاندعي صاحب الثلث اكثر من الثلث فسل ما زاد عكس له صاحب الجميع واستوت
 منازعتهم في الثلث فسلون سهام نصفين مضى المال على سمة اسهم خمسة لصاحب
 الجميع وسهم لصاحب الثلث فان لم تجز الورثة فالثالث سهمان نصفان لان صاحب الجميع
 لا يضرب بالتزاحم من الثلث عند الا في مواضع ثلثة في الوصية بالمجاناة والوصية بالعنق
 والالف المرسلة وسيجي ثمان الثلثة بعهدهن اقاما على قول ابو يوسف ومحمد
 فالسمة بطريق القول والمضاربة يضرب صاحب الجميع بالجميع والاحد بالملك فجل
 الثلث سهمان والجميع ثلثة فقسر المال بينهما ارباعا عند الاجازة وعدمها جميعا
 لان المذهب عندها ان الموصي له كالميراث من الثلث يضرب به في الثلث وهذا الخلاف
 في حقوق اجتماع في المال فرق الثلث اثنا ان اصعب في الثلث فانه يفسر الثلث
 بينهم بطريق القول بالاجماع لثبته بحقوق الورثة لانه لا يقف على اجازة اهل باب
 والمختلف قال الحسن بن زياد ما قاله ابو يوسف فيمنح لانه نصيب الموصي له بالثلث عند

الاجازة مثل ما نصبت عند عدم الاجازة فانه نصبت عند عدم الاجازة
 ربع الثلث والآن لذلك بل يجب ان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثني عشر بينهما
 نصفان لان الاجازة في قدر الثلث ساقطة العبرة بقية ثمانية اسهم وهو الثلث
 وطاح الجميع مدعى كله وصاحب الثلث لا يدعي من ذلك الاسهم ثمانية بقول حق في
 الثلث وذلك اربعة وقد وصل الى سهمان من حق في سهمين فلا منازعة لهما ورا
 الشهمين ذلك ستة فمعطى الموصي له بالجميع ستة اسهم بلامنازعة على سهمان
 فلا استوت منازعتهم لهما فبقسمان فصب كل واحد منهما سهم وصار للموصي له
 بالثلث ثلثة اسهم من اثني عشر سهمهما وذلك ربع الكل فافادوا الاجازة في حق صاحب
 الثلث وقال في شرح الطحاوري الاصل عند الى خمسة ان الموصي له بالثلث من الثلث
 لا يضرب بالثلث من الثلث الا في بلاد متوافقة في الوصية بالعنق وفي المجاناة وفي الهم
 المرسلة واذا كانت الوصية اقل من الثلث او الدبح او السلاس ونحوه فليضرب
 بجميع وصيته عند الى خمسة وعند ثمانية وضرب بجميع وصيته في المواضع كلها
 وتفسر الوصية بالعنق وهو انه اذا اوصى بعنق هذا من العبد من وصية احدى
 الف وقيمة الاحر الفان ليس له مال غير هذين العبد من فان اطارق الورثة
 فلهما بعقبتان معا وان لم يحيزوا فافانها بعقبتان من الثلث وثلث مائة الف
 فالثلث سهمان على قدر وصيتهما ثلث الالف للذي قيمته الف وتسع في الباقي وثلثها
 للذي قيمته الف وتسع في الباقي ولذلك في المجاناة اذا كان له عدا ان قيمة احدى الف
 ومائة وقيمة الاخر ستمائة فافان يباع احدى من فلان مائة والاخر مائة من
 فلان الاخر فلهما حصص المجاناة لاصحاب الف وللاخر عشرين وذلك كله
 وقالة الميراث فان خرج ذلك من الثلث جاز ان لم يخرج من الثلث ولا اجازة الوصية
 جاز ان يحا بها ثلث الثلث وذلك الثلث سهمان على قدر وصيتهما يضرب لهما ثلثة

فيه بالف والاخر بمسألة ولذلك في الدرهم المسألة كما اذا اوصى له بالف درهم والاخر
بالدين وملك ماله الف درهم فان الملك يكون بينهما الاثنا كل واحد منهما نصيب جميع
وصيته وانما يضرب الموصالة وهذه المواضع المتفاوتة يخرج وصيته لان الوصية
في مخرجها جهة الخوازان يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الملك ولا يترك
فما اذا اوصى له بدين ماله والاخر ملك ماله او بجميع ماله لان اللفظ في مخرجه لم يقع
لان ملكه وماله لو كثر او خرج له مال آخر تدخل في ملك الوصية ولا يخرج من الملك
وقال الصنف بالدين وكما بملك الوضائيا رجل اوصى له بدين ماله والاخر ملك
ماله فقد اعلو وجهين اما ان يحيز الورثة او لم يحيزه افاذا جازوا فطاح النصف
نصف المال والاخر الملك وبقي الورثة سندس المال واما ان لم يحيزه افاذا قول ال
حصة رضي الله عنه الملك بينهما نصفان وقول ابو يوسف ومحمد صاحب المصنف
نصف بالنصف وصاحب الملك يضرب بالملك فالنصف بالملك يخرج من شدة
النصف بركة والملك بينهما فلهذا كانت حصة اسهم بقسم الملك بينهما على خمسة اسهم
وهو قوله ابو حنيفة والشافعي واما مذهب الحنفية ان الملك بينهما نصفان لان الوصية
لصاحب النصف فما زاد على الملك باطل لانه اوصى له بما ملك وما لا يملك فوصيته بما
ملك جائز وما لا يملك باطله وما زاد على اوصى له بدين ماله والاخر ماله درهم
الف من ماله الف من ماله الف وملك ماله الف درهم جعل الاثنتي بينهما وقوله
حنيفة لان وصيته بالالف من ماله جائز ما طلة فلهذا كانت حصة ما كثر من
ملك ماله باطله وصار كانه اوصى بهذا الملك وهكذا بالملك واما ابو يوسف ومحمد
بقولهم ان في زيادة معينين معنى الاستحقاق على الورثة بالشر من الملك ومعنى
التفضيل لاحدهما على الآخر مطلق معنى الاستحقاق وبقي معنى التفضيل والتفضيل
لنصف اقل الرضا على البعض جائز الا ترى انه لو اوصى لاحدهما بالملك والاخر بالدين

فالمثل لا يسمع اما حقيقا فيضرب كل واحد منهما في الملك بقدر وصيته فلهذا كان
ههنا والخواص لا يسمع حقيقا انه يجوز التفضيل اذا صح ذكر الوفاك فاما لم يسمع ذكر
الديان على الملك لا يسمع الفصل فان قيل لو اوصى له بالف درهم والاخر الفين وملك
ماله الف درهم قسم الالف بينهما الاثنا في قولهم جميعا قيل له هذا لا يشبه ذكر الالف
والالفين لان ذكر الالف والالفين لم يذكر فاسد لانه يجوز ان يملك المال قبل ماله
حتى يحصل لاحدهما الف والاخر الفان فاما لم يكن يجوز الجاه فاسد اقسام على مقدار
وصيتهما واثابتهما فنسبة ما زاد على الملك باطل لانه لا يملك الاثر من ملك ماله
واذا لم يحيز الورثة كما يعلم بوضوح من الملك فان قيل اذا اوصى بعدد ثممة
الشر من الملك لم لا يضرب بذلك كله ويخرج كلامه لم يكن فاسدا لانه يحمل ان
ملك المال حتى يخرج العبد من الملك قيل له يخرج كانه لم يكن فاسدا الا لانه لما
ما كفت اسحق عليه الورثة فما زاد على الملك لان حقه قد وجب وذلك الغنى
وفى ذكر الالف والالفين لم يوجد الاستحقاق وقال في ملك الرضا بانصار كل اوصى له بدين
نصف ماله والاخر بملك ماله والاخر بدين نصف ماله ايضا على وجهين اما ان يحيز الورثة
او لم يحيزه افاذا كانت الورثة قسم المال بينهم وصاحب النصف يضرب بالنصف والاخر
بالمثل والاخر بالدين يحتاج الى حساب له نصف ملك وربع وذلك يخرج من
اشي عشر وصاحب النصف يضرب بالنصف والاخر بدين نصف ماله وربع وصاحب الربع
يضرب بالربع وذلك ثلثة فكون ثلثة عشر تنهما فيقسم المال بينهما على ثلثة عشر
وان لم يحيز الورثة قسم المال بينهما على ثلثة عشر تنهما وهذا قول ابو يوسف ومحمد وهو
قول ابي حنيفة واما قول الحنفية قال لم يحيز الورثة قسم الملك بينهما وصاحب النصف
يضرب بالملك ولا يضرب بالشر من ذلك وصاحب الملك يضرب بالملك
وصاحب الربع يضرب بالربع فيقسم الملك على اربعة عشر تنهما وان اجازت الورثة لم يذكر

جوابه في كتاب الوضايا ولكن ذكر في كتاب العشر والدين مسئلة تخرج هذه المسئلة على
 قياس تلك المسئلة على اختلاف الروايتين في رواية ابو يوسف بخلاف ما روينا في
 حديث الحسن عنه فانما الدرهم عشرة اوبوسف فالصاحب النصف باخذ السدس
 بلا منازعة والسدس من صاحب النصف لصاحب الثلث نصفان فاحل الحساب
 من اثني عشر لصاحب الثلث لا دعوى له في الشئ اربعة اسهم وصاحب النصف يدعي النصف
 وذلك ستة ففصل على صاحب الثلث سهمان فادفع السهمين لصاحب النصف بلا منازعة
 فلن هناك عشرة اسهم فصاحب الربع لا تدعي الشئ لثمة وصاحب الثلث يدعي الثلث
 وهو اربعة ففصل كل واحد منهما على صاحب الربع سهم فوطي كل واحد منهما سهم
 لان المال تسعة فبقى هناك ثمانية اسهم منهم اربعة لا يستقيم فاضرب ثمة في
 اثني عشر بصير ستة وثلاثين فالسدس لصاحب النصف بلا منازعة وذلك
 ستة وصاحب الثلث وصاحب النصف وذلك ان فصل كل واحد منهما على صاحب
 الربع اسهم سهم وقد صار السهم مضروباً في ثمة لكل واحد منهما ثمة وذلك ان
 هناك ثمانية مضروباً في ثمة وذلك اربعة وعشرون منهم اربعة لا تسلك واحد
 منهم ثمانية ففصل لصاحب النصف سبعة عشر ولصاحب الثلث اربعة عشر
 ولصاحب الربع ثمانية وامّا في قول الحنفية في خروج كل الحسن ان صاحب
 النصف باخذ السدس بلا منازعة وهو سهمان من اثني عشر كما روينا ابو يوسف
 وقع من دعوى صاحب النصف الثلث ودعوى صاحب الثلث الثلث ودعوى صاحب
 الربع قد اجمعت دعاهم في الثلث والربع وصاحب النصف مضروب بالثلث فذهب
 اربعة وصاحب الثلث اربعة وصاحب الربع ثلثة بذلك اكل عشر وقد بقي سن
 المال عشرة وعشر على اكل عشر لا يستقيم فاضرب اكل عشر في اربعة عشر وصار مائة
 واسم ولا من وقد اخطانا صاحب النصف سهمين مضروب في اكل عشر فذلك

اسان وعشرون وفق هناك مائة وعشرون منهم على اكل عشر لصاحب النصف اربعون
 ولصاحب الثلث اربعون ولصاحب الربع ثلاثون والباقي يعلم في كتاب الوضايا
 وما في العدد في كتاب القريب قال ابو حنيفة ان اوصى لرجل نصف ماله ولاخ
 ثلثه ولاخ جميعه فاجاز ذلك الوارث فلصاحب الجميع خمسة وعشرون منها من ستة
 وثلاثين سهماً من جميع المال وذلك ثلثا المال وسدس سدسه ولصاحب النصف سبعة
 اسهم وذلك سدس المال سدس سدسه ولصاحب الثلث ثلثا سدس المال وهو
 اربعة اسهم وذلك لان يحتاج الى مال له سدس وللسدس نصف وله ثلث الثلث
 ثلث فاضرب اثني عشر في ثلثة يكون ستة وثلاثين فليسلم لصاحب الجميع نصف
 المال بلا منازعة وذلك ثمانية عشر سهماً وفي ثمانية عشر سهماً وستة اسهم
 لا منازعة فيها لصاحب الثلث فلو لم يكن صاحب الجميع وصاحب النصف فبقولت
 المال اثني عشر سهماً اربعة اسهم فيها واما على قولنا لصاحب الجميع نصف
 جميع المال ستة وصاحب النصف ثلثة وصاحب الثلث سهمين فذلك اكل عشر
 منهم وقال في شرح الخيازي ومن اوصى لرجل ربع ماله ولاخ نصف ماله فاجازت
 الورثة نصف المال يكون للذكر اوصى له بالنصف والربع للذي اوصى له بالربع وفي
 الربع يكون من الورثة على فراض الله تعالى ولو لم تجز الورثة فانما يجوز الورثة من الثلث
 فلو لم يكن مال منهم على سبعة اسهم اربعة اسهم للوصي له بالنصف وثلثة اسهم من
 للوصي له بالربع وهذا عند الحنفية وعند صاحبيه يسهمون على ثلثة اسهم سهمان
 للوصي له بالنصف وسهم للوصي له بالربع واما يقسم على سبعة اسهم عمدة لان من مذهب
 الاوصى له بالنصف لا يضرب له الا بالثلث والوصي له بالربع يضرب له بالربع فاجتنبنا الى
 حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر الثلث من ذلك اربعة والربع ثلثة ففصل
 على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال اربعة عشر وجميع المال اكل عشر ففصل المال

احدا وعشرين سبعة من ذلك الموصى له بالربع والثلث للموصى له بالربع
 وعندنا بقسم المال على ثلثة اسهم لان الموصى له بالربع يصير جميع وصيته عندنا والموصى
 له بالربع يصير بالربع والربع مثل نصف النصف فعمل كل ربع سهمان فالنصف يكون
 سهمين والربع سهمان ملون ثلثة يقسم الثلث بينهما على ثلثة سهام للموصى له بالربع
 سهم للموصى له بالربع وهذه المسألة وان لم يذكر في الهدية ذلك رتبنا هنا تشجيلا
 للمخاطر وتكثير القوائد **قول** ولا يصير او حصة الموصى له بما زاد على الثلث
 بقا صرنا له في ماله سهم او جعل فعل هذا الموصى قوله في المختصر على حذف
 المفعول الى لا جعل له شيئا فيه ولا عطفه ذاك في المغرب وذكرنا ايضا ضرب
 في الجيرة ولسهم اذا استمر في ماله واخذ منها نصيبا وقال الفقهاء فلان يصير في الثلث
 اي اخذ منه شيئا يحكم ماله من الثلث **قول** لهما في الخلافه اي في المسئلة الخلافه فيها
 وهي مسئلة الاتصال اذ جميع ماله ولاخذ بالثلث **قول** ان الموصى قصد شيئا
 الاستحقاق والتفصيل الى اخره بيان ان عرض الموصى من اصابه بالجميع الواجب بالثلث
 لآخر شيان احدهما هو الاستحقاق على الورثة فيما زاد على الثلث والاخر تفصيل بعض
 اهل الوصايا على المعض فاشنع الاستحقاق مانع وهو حق الورثة ولا مانع من التفصيل
 فثبت التفصيل بضرر صاحب الاثر في الثلث بقدر نصيبه كما في الصور الثلاثة
 من الحماة والسعاية والدراهم المرسله اي المطلقه لان الارشاك والاطلاق واحدا
 في اللغة وفقره الارش في محض ذلك بقوله الوصايا المرسله ما كان وصيته بشي غير
 عينه ولا يكون منسوبها الى خبر من المال وهو ان يقول قد اوصيت لعمر مائة
 درهم ولزيد مائة دينار وما كان في معنى هذا فاننا حقيقه كان يصير لاهل
 هذه الوصايا في الثلث جميع ما سمي بكل واحد منهم وان جاز وقد روي في الثلث
 الى هنا لفظ الارش رحمه الله **قول** وله ان الوصية وقعت خيرا المستر مع لانه لا يملك

ذلك اذ الموصى الورثة فان الميراث الاستحقاق والزيادة على الثلث ليست
 بالتفصيل ايضا لانه ساعد على الاستحقاق بات في ضمنه فاذا اسفي المتضمن
 اسفي ما في ضمنه فالجباة الثلثة في ضمن البيع اذ ارجع البيع صحت واذا بطل بطلت
 وقد ذكرنا قبل هذا ان ابا حنيفة قال كل من ادلى بسبب صحيح بضرر مجمع
 دعواه ومن لم يدل بسبب صحيح لم يضر بجمعها وما جبه الجميع لا بدل السبب
 الاثر انه لا يسخى وصيته اذ الا باحازة من جهة غيره الموصى فصار كالوصية
 تلك مال الغير واسر لذلك الموصى له بالثلث لان سببته على الانفراد لا يفي
 به من غير اجازة ولا حكم وجميع الاحوال ومما رافا صاحب القول والدون خلاف
 مواضع الاجماع من الحماة والسعاية والدراهم المرسله لان الوصية له محكمة
 في مخرجها لانها نفاذ في الجاه من غير اجازة الورثة لانه يجوز ان يثبت مالا
 قبل الموت يخرج هذه الوصايا من الثلث وليس كذلك ان الوصى جميع المال الواجب
 ولاخذ بالثلث لان ماله وان اشتر لا يخرج ذلك من الثلث فعلم ان الوصية لم يصح
 في مخرجه ولا نقال رد عمل ما قلتم في الوصية المرسله الوصية بعض من التركة مثل
 عبد او فرس او ثوب متعلقة تزد على الثلث حيث لا يصير في الموصى له
 بالثلث من الثلث وان كان محتمل ان يخرج من الثلث اصابا بان يبيع ماله بالاكساب
 لان حق الورثة يتعلق بعين التركة لانه لما مات استحق عليه الورثة فيما زاد على
 الثلث من ذلك العين وكان الوصية متعلقة بعين ما يتعلق به حق الورثة طاهرا
 قبل ان يظهر زمان في المال ويحول لم يلاق الوصية حق الورثة طاهرا لانه وقع مال
 مرسل لا محل عينه ولقد اذا اهلكت تنفذ الوصية فما استفاد بعد ذلك فلم
 تكن الوصية متعلقة بعين ما يتعلق به حق الورثة فكانت الوصية في مخرجها محكمة
 ولهذا ضرب الموصى في الثلث بما زاد على الثلث وقال في الحقة واحقوا في حشر

وما يما انه بصرف ما سمي له وان جازت عن الثلث في العتق الموقوف في المرض وفي العتق
المعلق موت الموصي وهو التدبير والمعاملة في المرض وفي الوصية بالاعتاق بعد الموت
والوصية المرسلة وهي الوصية التي يعبر عنها ولا يكون ملبسوها الى جوار من المال المحور
الوصية لعل ان يلف درهم **قوله** قال وان اوصى بصيب ابنه فالوصية باطله وان اوصى
بمثل نصيب ابنه جاز وان القدر في محصور وروى الحسن بن زياد عن زكريا بن ابي
اوصى بنصيب ابنه محذور في مخرج الاقطع ولنا ان نصيب الابن هو ما سمي له من
الارث فكانه اوصى له بما سمي له بعد موته فلا يصح ولا الوصية بعتك بثلث
الغير فلا يصح الا اوصى له ما زاد وجهه قول اضرانه اوصى بالملك في الحال او بالبيع
للان في الثاني وذلك لان منع صحة الوصية اصله الوصية بثلث المال ما اذا اوصى
بمثل نصيب ابنه جاز ولو كان ذلك وصية بنصف المال اذا كان له من واحد فان
اجازة جاز والا كان له الثلث قال مالك يكون له وصية بجميع المال لا يشرح الاقطع
وجه قوله انه اوصى له بثلث نصيب ابنه ومثل الشيء غير هذا انقص ابنا القريب
وابنا مثله للموصي وجه قول مالك ان الابن يستحق جميع المال ومثله هو الجمع بانه
اوصى له ابتداء بجمع ماله فيقف على اجازة الوارث بمجمل القول فيه ما قاله الايام
الاسبيكي لا يخلو اما ان يوصى له بثلث نصيب ابنته وله ابن او ابنة فانه لا يصح
الوصية لان نصيب ابنه او نصيب ابنته بثلث بصر الكتاب فاذا اوصى لرجل
بنصيب ابنه فقد زاد لعبير ما فرض الله في كتابه فلا يصح ولو اوصى بنصيب ابنه او
بنصيب ابنته وليس له انزول ابنة فان الوصية محذور لانه ليس فيه تعيين ما فرض الله
وقامه فلا يجوز بيع ولو اوصى بثلث نصيب ابنه او ابنته وله ابن او ابنة فانه محذور
الوصية لان مثل الشيء من لا عينه فقد رخصت الابن غير ان اراد عليه مثله
لم يوطى الموصي وان كان المثل محتاج الى اجازة الورثة وان كان ثلث الوارث

منه

منه فانه محذور من غير اجازة نحو ما اذا اوصى بثلث نصيب ابنه وله ابن واحد صار
موصاه بنصف جميع المال لان مثل الابن كالابن ولو كان له ابنان كان المال بينهما
نصفين كذلك فهنا يكون المال بينهما نصفين نصف للابن ونصف للموصي ان اجاز
الابن وادله بجزء الابن للموصي الثلث وان كان له ابنان فالأصل ان يكون سهم ابائهما ولا
يحتاج الى الاجازة ولو اوصى بثلث نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون نصيب
المال ايضا ان اجازت الابنة وان لم تجز فله الثلث ولو كانت له اثنتان
والمسألة كما كان للموصي ثلث المال لان الاثنين يثلث المال لكل واحد بثلث
بمثل نصيب احوالها يكون بثلث نصيب ابنته او بثلث نصيب ابنته ولو اوصى بنصيب
ابن لو كان فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اوصى بنصيب ابنه بثلث نصيب المال
ان اجازت الورثة ولو اوصى بثلث نصيب ابنه بعد موته فلا بد ان يقد نصيب
ذلك الابن حتى يكون له مثل ونصيب ذلك الابن سهم ومثله يكون سهم
الابن وقد اوصى له سهم من ثلثه اسهم في الحاصل لدا في شرح الطحاوي
فنظر الى الحال او نظير رقة الحال الوصية لا الى ما بعد الموت والمال في حال
الوصية مال الموصي فلم يكن وصية بمال الغير **قوله** وجوابه ما قلنا اشار به الى
قوله لان نصيب الابن ما نصيبه بعد الموت وكان وصية حال الغير **قوله**
قال ولما وصى سهم من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص عن السدس سهم له
السدس ولا زاد عليه اي قال القدر في محصور قال في شرح الاقطع هذا
الذي ذكره قول الى حنيفة وزفر عن ابن حنيفة رواية اخوى ان له اخس سهام
الورثة الا ان يكون اكثر من السدس فكون له السدس وقال ابو يوسف فله اقل
سهام الورثة الا ان يكون اكثر من الثلث يكون له الثلث وقال محمد بن يعقوب
عن ابن حنيفة رضي الله عنه قال اذا اوصى لرجل سهم من ماله ثم تموت فله مثل نصيب

الورثة الآن يكون ذلك السدس فيكون له السدس فان ابا يوسف ومحمد لمثل
 نصيب احد الورثة الا ان يكون الثلث من الثلث ولا يجوز له الا الثلث الا ان يستلم الورثة الى هنا
 لفظ محمد رحمه الله في اصل الجامع الصغير وقال القدر في كتاب الترتيب فاما حنفية
 اذا وصى سهم من ماله فانه يتراد على سهام الورثة احسن انصباهم معطى الموصى له مالم
 يحاوذ السدس فان جاوز لم يزد عليه هذا رواية الاصل في الجامع الصغير مالم
 ينقص من السدس الى هنا لفظ القريب وقال الشيخ ابو حنيفة الطحاوي في حنيفة
 ومن وصى رجل سهم من ماله كان با حنفية كان معقول ان كانت الفريضة اقل من
 ستة اسهم كان له السدس وان كان له الفريضة الثلث من ستة اسهم كان له فاحس
 سهام الورثة وقال ابو يوسف ومحمد لمثل احسن سهام الورثة في هذه الوصية كلها مالم
 يجاوز ذلك الثلث فانه ان جاوز الثلث جاز له منه الثلث ولم يجز له سواه قال ابو حنيفة
 هو كما قال ابو يوسف ومحمد الى هنا لفظ الطحاوي وقال الاسام الاسمي في شرح الطحاوي
 ولما وصى سهم من ماله عند حنفية ينظر الى السدس جمع المالك الى احسن سهام
 الورثة اهما كانا اقل فله ذلك وبيان هذا اذا كانت الفريضة من اربعة او
 من خمسة فالسدس اقل من احسن سهام الورثة فيعطى اياه ولو كانت الفريضة اقل
 من ستة فلا يعطى له السدس اما لو طرأ احسن سهام الورثة وعند ابو يوسف ومحمد يعطى
 احسن سهام الورثة محمد يعطى له الثلث ولا يعطى الا احسن الفريضة لا يكون للثمن
 من الثلث وكذلك هذا الاختلاف فمن اقر بينهم من داره لفلان عند حنفية
 يقع ذلك على سدس داره وعندهما البيان ان المقتدر لذلك لو اعتق سهمي
 من عنده عند حنفية اعتق سدسهما وعندهما يعطى كله لان الفريضة عندهما
 لا يجزى كذا في شرح الطحاوي قال في حشر الاسلام المزدور في شرح الجامع الصغير
 وخالفه ان السهم اسم السدس عند حنفية رضي الله عنه وعندهما اسم الحشر

حققة الورثة من غير تقدير بالسدس فقد اجمعوا انه من جملة ما يجب
 للورثة لان السهم اسم لما يجب للورثة بالاجماع غير اختلاف العددي في التقدير
 وقال ابو حنيفة هو مقدار ما بالسدس وقال السيرافي رحمه الله فاما كان مقدرا
 به عند حنفية تناولت الوصية مثل حق احدهم لكنه لا يتراد على السدس
 لانه قد علمنا انه لا يتراد الزمان وقد تناول الامثل الى هنا لفظ حشر الاسلام
 وجه قولها ان الوصية اخت الميراث الميراث محصور لسهام الميراث فلهذا
 الوصية تصرف الى السهم المعروف في الميراث لان الاقل سبع مائة الكونه
 بعضا الا ان يتراد الامثل من الاصل على الثلث مثل رجل هلك وترك
 اخا وعمما ومثلا امرأة تزوجت زوجها واخا واوصى اصدقاها لرجل سهم
 من ماله فلو وصى بالفضل فلا يستل الفضل على الميراث الا بالاجازة والى
 حنفية ما روي محمد في الاصل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه سئل
 عن رجل وصى سهم من ماله فقال له السدس وقال الفقهاء بالبيت او عين
 ايا من معاونة في قرة انه قال السهم وكلام العرب هو السدس وكذا
 في هذه تلك الرضايا ولان السهم ما رجع الى ما يستحقه اصحاب الفريضة وجب
 صرفه الى اخذ ذلك العدد محترجا وهو الستة وهذا لان الاعداد ثلثة انواع
 زائد ناقص ومعتدل فالزائد الذي يزيد اجزاؤه على حصة والناقص
 الذي ينقص اجزاؤه عن حصة والمعتدل الذي لا يزيد اجزاؤه ولا ينقص
 عن حصة وظهر الاول الادوية والعشر وظهر الثاني التماسه واحزاه
 الثمن المصنف والاني عشر بخلاف اصله ايضا لان نصفه وربعه سدس
 ينقص عن اصله ونصفه وربعه ثلثه يزيد عليه واما الستة فانما يخرج منها ثلث
 النصف والثلث والسدس وثلثه مثل اصله لا يزيد ولا ينقص فلهذا صار على

فوقل اجزاها وهو السدس واورد العقبه او اللت في كتابك الوصايا
سواء اوجوا باقلا فان قيل افا ان اجد سهام المواريث اقل من السدس لم
لا يعطى له السدس ايضا قيل له لانه احتمال ان الموصي ازيد بالسهم اقسام
الورثة واحتمال انه ازيد به السهم الذي هو معروف عند اهل اللغة ثم في الاقل
احاطة بيقين وفي الاكثر شك فعطى الاقل ما لم يبين الاكثر فان كانت
السدس هو الاقل صار كانه اوصى له بالسدس لانه لا يزداد ذلك المقدار يقين فيه
وان كان اقسام الورثة اقل في الاقل احاطة بيقين وصار كانه اوصى له
بذلك المقدار اذ قالوا او سروح الحامع الصغير وهذا في عدمه اما في عرفنا فالسهم
والجزء سواء لانه لا يزداد به نصيب الورثة ولا السدس **قول** فان
امسا قال السهم في اللغة عبارة عن السدس هو ايا من معوية بقرعة وبه
صرح الفقهاء ابو اللت في كتابك الوصايا والعدد ورد في المصنف في شرح
الاسلام في شرح الحامع الصغير وكان ايا من معوية بقرعة من ايا من ولاه
عمر بن عبد العزيز وقتا الضرورة وماتت سنة خمس وعشرين ومائة وكان
لا يابس جلابية محبة كذا ذكر العاصي وهو تاجر السابعي وهو المستشهد
بالزك في المثل السابق في قولهم اذن من ايا من وذلك معروف في كتب
الاشيا كالمتفقين وغيره وقد استدل المدعي على نواذره كما سماها
هنا ذكر ايا من **قول** قال ولو اوصى بخير من ماله قيل الورثة اعطوا
سهم اى فان العدود في حصص وذلك لان الخير اسم عام يقع على
العقيد والكتبة وكان المراد منه محولا ولكن الجملة في الوصية لا تمنع عنها
والورثة قائمون مقام الموصي فاقسم ببيانهم مقام مائة فكان لهم ان
يعطوا اما شأوا فان العقبه او اللت في كتابك الوصايا واذا اوصى

بخير

بخير من ماله او بطائفة من ماله او بعض ماله او ببقية من ماله فالورثة
ان يعطوا اما شأوا والان للفظ يصلح للعقيد والكتبة لانها خير من عشرين
وخير من مائة وخير من ثلثه فاذا لم يقع على شيء معلوم والبيان ان الورثة
ولذلك ان اوصى بخير من ماله وبه صرح الطحاوي في محصره وفات العقبه
او اللت واذا اوصى بسهم من ماله وله ابنتان وامرأة وابوان فله ثلث
اسهم من ثلثين سهمها لان الموات يصير على سبعة وعشرين سهمها
للبنين الثلثان ستة عشر وللأم من الثلثان ثمانية وللورثة الثمن
ثلثه فعالت بثلث اسهم فيوزاد على ذلك مثل اقل سهام الورثة وادل
سهامهم سهم المرأة فيوزاد على سبعة وعشرين مثل سهمها بثلثه فيصير
ثلثين وهذا في قولهم جميعا وانما يظهر الاختلاف اذا زاد نصيب الموصي
له على السدس لانه في كتابك الوصايا وفات العقبه ارضا ولو كان له عشرين
وعشرين شاة فله سهم واحد من احدى ولا يزداد على كل من سهمين وكل ثمانية
سهم عشرين فذلك بلا نزاع ويزاد على ذلك مثل سهم احدى النساء
فصير احدا وبلايين وفات ايضا ولو ماتت امرأة ولها ابنتان وابوان
وزوج واوصت لاسهم من ماله فان الميراث على خمسة عشر للسدس
ثمانية وللأم من اربعة وللزوج بثلثه ثم زاد على ذلك اقل سهام الورثة وهو
سهم احدى الامهات وهو سهمان فذلك سبعة عشر وفي الباب حصة على
الصف وهو ثمانية اسهم ونصف وقال ايضا ولو تولدت زوجا واخوين
فالمزوج النصف والاخوين النصف فاحول الموات من اربعة الزوج ثلثان
ولكل اخ سهم ثم يزداد عليه مثل نصيب اخ الاخوين سهم واحد فيصير
للموصي الخمس وهذا قول ابو يوسف في خبره اما ابو حنيفة فلا يزداد على السدس

قول ومن قال سُدس مالى فلان ثم قال ذلك المجلس او مجلس اخر له ثلث
 مالى واجازت الورقة فله ثلث المال ودخل السُدس فيه ومن قال سُدس مالى
 فلان ثم قال ذلك المجلس او رعين سُدس مالى فلان فله سُدس واحد
 ولفظ محمد بن اضل الحامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يقول
 سُدس مالى فلان وصية ثم قال في مجلسه سُدس مالى فلان قال ليرثه
 الاسدس فاحد ولذلك ان قال ذلك في مجلسين مختلفين فان قال
 سُدس مالى فلان وصية ثم قال ذلك المجلس ثلث مالى فلان وصية
 فاجاز الورقة فله الثلث حاشية ليرثه عن وكذا ان قال هذا في
 مجلسين مختلفين الى هنا لفظ محمد بن حمزة الله وهذه من الجواهر والمزاد من
 فلان واللة الثانية هو فلان في الكرة الاولى واصل ذلك ان المعرفة اذا
 اعدت معرفة كان الثاني عن الاول واللة اذا اعدت بده كان الامة
 عن الاولى وهو الاصل الا اذا دل الدليل على خلافه الاسرى الى قوله تعالى
 كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول قال تعالى لا حا ولا
 عليه باربع شهدا فان لم ياتوا بالشهادة ورؤى عن بن عباس وقوله تعالى
 فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا للزبيل عسر واحد ليس شرب
 ثم لما نحن فيه لما عترف للسُدس بالاضافة ثم اعان بالاضافة ايضا كان
 الثاني عن الاول لانه اعيد معرفة وهذا لا يسكل اذا قال ذلك في مجلس
 واحد ان سُدس واحد الان الكلام الثاني خرج مخرج التكرار الا ترى
 ان رجلا لو اقول لرجل عانة درهم ومجلس واحد سوار الاخر عليه الامانة وحلة
 فذلك ههنا فان قيل ما الفرق بين هذا وبين رجل طلق امراته في
 مجلس واحد سوار ان يقع عليها كل قول تطلبية قبل الفرق بينهما ان

الطلاق استند الاقناع والاقناع الثاني غير الاول واما الاقرار فهو خبر
 يحتمل انه اذا اذ به اقرا الخبر ويحتمل انه اذا اذ به اقرا الاول الاقرار
 الاول له سبب قائم بمصرت الية وقياسه ان المطلق لو اقر في مجلس
 واحد سوار انه طلق زوجته امس لا يكون الا بطلقة واحدة فذلك حال
 الاقرار والوصية واما اذا اقر بالسُدس في مجلسين مختلفين لا يكون الاسدس
 واحد لان الوصية وجوبها بعد الموت لا ترى ان يقول الوصية ورددتها لا يعتبر
 حال حيي الموصي وانما يعتبر ان بعد موته واذا ثبت ان وجوب الوصية بعد
 الموت يستوي فيه المجلس وغير المجلس واما اذا اوصى له بالسُدس ثم الت
 يكون له الثلث فحسب لان الثلث مخصص للسُدس يحتمل على انه زاد في وصيته
 على السُدس فان ثبت برده على ما ذكر من لا يمتد في اعانة الية بمعرفة
 او بكرة قوله تعالى انا انزلنا الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من
 الكتاب لان المراد من الكتاب الاول القرآن والثاني غير القرآن من
 التوراة وغيرها فتنافض قولكم ان المعرفة اذا اعدت معروفة كانت
 الثانية عن الاولى ولذلك قوله تعالى في سورة الروم الله الذي خلقكم من
 ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وسبب لان
 المراد من الضعف الثاني هو المراد من الضعف الاول وهو ضعف الطفولية
 ولذا المراد من القوة الاولى وهو قوة السببية فتنافض قولكم ان
 البكرة اذا اعدت بكرة كانت الثانية غير الاولى وان لا يسلم
 الساقض لاننا الاصل ما قلنا ونحن على ذلك لما بنا من الدليل ولكن
 الاصل قد يتوكل اذا دل الدليل على خلافه الا ترى ان الحقيقة تتوكل وان كانت
 اضلا اذا دل دليل المجاز في الامتنين الواردين قد ذلك الدليل على ترك ما

ما قلنا من الاصل لانه لو كان المراد من الكتاب الثاني هو الاول لكان المصدق
 والمصدق واحد او ذلك لا يجوز وفي الالة دليل على انها غير الالة فان
 مصداقها يتبين من الكتاب فلو كان الكتاب واحد لكان مصداقها لنفسه
 وله الالة الثانية دلالة على ذلك في الالة الاولى لانه لا يستتبع
 على انه ادنى لانه الالة رطقت كما في قوله تعالى على حوله الاسان
 من طالع لكان من ضعف الوجود من قوة المصعد والمصعد الذي قبل
 قوة السبيبة هو ضعف الطفو لانه كان المراد من المصعد الثاني
 هو الاول والقوة التي قبل ضعف السبحوحة والسر هي قوة السحاب
 فكان المراد من القوة الثانية هي الاولى وكان القصة احوالها في ذلك
 تلك الوضائيا واذا قال الرجل ثلث دار فلان وسدس دار فلان
 اربع دار فلان عمات كان معنى القياس ان يكون هذا ما لا
 وفي الاستحسان يجوز ويكون وصية بمعنى يكون وصية بلا ذكر الوصية اذا
 كان القول في الموضع وجه القياس ان طاهر كلامه الهمة والهمة لا يصح الا
 بالقبض الا ترى انه لو قال عمدي هذا فلان كان ذلك همة ولا يجوز
 الا بالقبض فلهذا كانت همتا ووجه الاستحسان ان ذلك الموضع الرابع
 بجري في باب الوصية والاحال حال الوصية اذا كان الرجل مريضا واذا كان
 المحال حال الوصية ههنا كلامه الى الوصية تحية بالهيته كلامه ولو قال
 عمدي هذا فلان او ذاري هذه فلان ههنا همة ولا يملك على الوصية
 الا ان يذكر الوصية ويوضح فيه بالقياس لانه ليس في كلامه دليل الوصية
 وكان القصة ارضا اذا قال فلان سدس داري اربع داري او ذاري او ذاري او ذاري
 في دارك او ذاري درهم في مالي هو اقرار لانه اقر له بالسيرة ولو قال فلان درهم

من مالي او ذاري من دارك يكون همة لان من كلمة امانة فاذا ابان وسلم ايجاز
 وان لم يسلم الله لم يجوز ان كان هذا القول على ان الوصية يكون وصية
 والاستحسان وليس لقوله في دارك لانه اذا قال من دارك وقد اضاف
 جميع الدار الى نفسه فلا يطلع ان يكون اقرارا واذا قال ذاري في دارك وطاهر
 كلامه للسيرة معروفة كلامه للسيرة لانه في كتاب ملك الوصايا وانما اكدت
 هذه المسائل ليس بالموارد **قوله** فان ومن اوصى بثلث دار همة او ثلث
 غنة فلهذا كانت ذلك وفي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله وله جميع ما
 بقى فان العذر في ذلك صرح ومعنى قوله وهو يخرج من ثلث ماله الى الملك
 الباقي بعد هلاك الثلث يخرج من ثلث غنة مال الموصي قال محمد بن الحارث
 المصنف عن يعقوب بن ابي حنيفة في الرجل يوصي الرجل بثلث ثلثه درهم
 فملك درهمان من ثلث الدرهم وسبق درهم وذلك الدرهم يخرج من الملك
 ما يكون له الدرهم كله وكذلك اذا اوصى بثلث ثياب له من صنف واحد
 فملك ثلثها وفي الملك فله الملك الباقي كله وان اوصى بثلث ثلثه من رقيقه
 فملك ثلثان وفي رطل لم يملك الا ثلثه ولذلك الدرد والمخلفه الى هذا
 اصل الحارث المصنف وقال زفر الموصي بثلث الدرهم الباقي لا يخرج وعلى
 هذا الاختلاف كل ما كان من جنس واحد فلو كان ثلثه اثواب من صنف
 واحد فادعى رجل بثلث هذه الاثواب الثلثة او كان له ثلثه فادعى بثلثها
 لرجل فملك ثلثان وفي واحد فعندنا للموصي جميع الثوب الباقي وجميع
 الثابة الباقية وعمدة له ثلث الثوب الباقي وثلث الثابة الباقية ولذلك
 المكيل وكذلك الموزون ولو كانت السيرة في اخبار مختلفة ما كان ثلثه
 ايل وقت وعظم فادعى بثلث هذه الامناف لرجل فملك مستقر وفي

صنف واحد اعني في الابل او في البقر او في الغنم فلموصي له تلك الباقى
وقوله جميعا وجه قول زفران الموصي لما مات بقى المال مشترك بين الورثة
والموصي له والمال المشترك اذا هلك بعضه هلك على السوية وما بقى يبقى على
السوية فلو ان هبتا الذي هلك هلك الابل والدرهم بقى ابلان ويقول زفر
ماخذ وهو القياس وجه قول الحنفية وصاحبه ان التركة لما كانت واحدا حق
الموصي في الثلث المصنوع في الثلث الشايع لان ما حمل القسمة فتسمية الجبر
من الجملة وسمي القدر من ذلك سواء الاسرى ان العتق من عسرة اقضية والفقير
منها سواء اولوا ذلك لم يلحقا في حق الاجبار في القسمة بل للقاضي ان يقرر
نصيب الموصي له من هذه الدارهم الثلثة مع عينة الموصي له ولو امتنع احد الورثة
بحسب القاضي على ذلك ولو كان حق الموصي له في الثلث الشايع لم يلحقا في ولاية
الجبر على القسمة وولاية الافراد اما مع عينية بعض الميركا فكانت الوصية بثلاث
ثلثة درهم كالوصية بالدرهم ولو كانت الوصية باسم الدرهم كانت الوصية بثلثها ان كان
الدرهم خرج من الثلث فلو كانت هبتا مثاله من باع فصدرا من الخطبة هلك جميع
الخطبة الا بصدرا او احدا انصرف السع الى الصدرا الباقي حتى يوصى بالباقي بصلته
الى المستر في تلك الوصية قال الفقهاء ابو الليث وشرح الحاج احمد وروى الفقهاء
انه لو استحق الدرهمان بقى الدرهم والدرهم الباقي للموصي له فلو انك اذا هلك
الدرهمان بقى الدرهم قال لذلك الثياب من صنف واحد وان لم يكن الثياب
امتلا مساوية ولهذا ضمن بالقيمة لا بالمثل ولو باع احد الاثواب المثلثة لاصح
ولكنه الحق الاثواب اذا كانت من جنس واحد وباب الوصية بالامتثال المتساوية
لان القسمة من باب القضا والمفاوت من الثياب في الجنس الواحد يعقل فكان للقاضي
ان يخطها بالامتثال المتساوية بخلاف السع لان السع ليس من باب القضا بخلاف
الاملاك لان ضمان المقدوات مقيد بالمثل والقضا بالقيمة اقرب الى المماثلة

لان فيه مماثلة من حيث المالملة والتقوم فمماثل القيمة المثلثة معنى على كل حال والثوب
لا مماثل المثلثة معنى على كل حال وقد عايناه في الصورة وقد لا مماثلة والصورة
تكون للمعنى ارجح فكان القضا بالقيمة اولى فاما اذا كانت الوصية بثلاث
الاخماس لمختلف بحق الموصي له في المشاع دون المصنوع حتى لا يكون للقاضي ولاية
الافراد والجبر على القسمة ولا يكون القضا ثلثها كانه ضاوا واحدا فكانت
وصية ثلث كل واحد منكم والدور المختلفة كالاخماس المختلفة للثمة
التفاوت من الدار من في المنفعة في الضيق والسعة وقرب الماء وبقول
والامن وحسن الخمران وهو ذلك فكانت محلفة بالاخماس المحلثة
فكان للموصي له ثلث الباقي ولذلك الرقبة الثلثة من جنس واحد فتركة
الاخماس المحلثة للثمة الثمانية ولهذا لا يصح التوكيل لتراعيه
عينه اذ المسمى بمن في الاخماس المختلفة هكذا الجواب محمد في الجامع الصغير
في الدور والرقبة بخلاف ثلث هذا قول الحنفية فاما على قولها فالدور
حس واحد ولذلك الرقبة حلت واحدا فلو كان للموصي له العبد الباقي والدراهم
لا للقاضي ان يقسم قسمة واحدة لجميع نصيب كل واحد منهم في عهد باعنا
القيمة لا اتحاد الجنس الى هذا ما لا يفهمه ابو الليث وخبر الاسلم وقاضي طر
ومل المدكر في الجامع الصغير قول الحل لان عندها لا يحج على القاضي
القسمة بل بخوزلة القسمة وبخوزلة ان لم يل الى مذهب الحنفية فقبل
القسمة لم يكن الرقيق ملحقا بالامثال المتساوية وصار نظير الاخماس
المختلفة اذا هلك اشان منها كان للموصي له ثلث الباقي بالاجماع فلو انك
وقال الفقهاء ابو الليث واما ثلث الرصا الاصل وهذه السئلة بل اذا
اوصى لرجل بثلثي ثلث الثمن واستحق الثلثان ومعنى الثلثان كان السبي

الشئ ما يحتمل الصفة انصرفت الوصف الى الساق وان كان الشئ ما لا يحتمل الصفة
 ليس من الباقي الاثمة ومثال ذلك ان اوصى بثلث القنم او بثلث الثياب
 من جنس واحد او من جنسين من الحمل والوزن هلك المثلثان فالباقي كله له لانه لو لم يهلك
 شئ واسعدوا الى القاضى كان القاضى ان يحل هذا الباقي للوصى فلهذا بعد
 هلاك المثلثين كان يحل ذلك المثلث واما اذا اوصى بثلث ثياب مختلفة
 او ذواب مختلفة هلك المثلثان وبقي الثلث ليس له من الباقي الاثمة لانه لو لم
 يهلك شئ واسعدوا الى القاضى لم يكن القاضى ان يدفع هذا الباقي اليه فلهذا
 بعد هلاك المثلثين لم يحل له ان يدفع اليه لانه لا يملك له من الوصية الاثمة ولو
 كان اوصى بثلث العبد هلك المثلثان وبقي الثلث في قول الى حصة له بثلث
 الباقي وفي قول الى يوسف ومحمد الباقي كله له لان من اصل الى حصة له لانه
 قسمه الرقيق لانه عتقه عتقه احباس بحصصه واما يوسف ومحمد برمان
 ذلك ولذلك اذا اوصى بثلث ذور مختلفة فاستحق الدار ان يوصى
 ذوا واحدة فحصل هذا الاختلاف لان من اصل الى حصة انه لا يرد جمع
 الاصل في ذوا واحدة واما برمان ذلك ولوانه استحق المثلثان مضافا
 وبقي الثلث فالباقي كله له في قولهم جميعا لانه في كل ثلث الوصايا **قوله** قال
 ولو اوصى بثلث ثياب هلك المثلثان وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث باقى
 من ثلثه لم يستحق الاثمة ما بقي من الثياب اي فان العبد ورر في حصص
 وهذا الدور في الثياب المختلفة الاحباس فاذا كانت ثلث من جنس
 واحد كان جميع التوبط الباقي اذا كان يخرج من الثلث كالدراهم
 الباقي وقد مر البيان مستوفى في قول هذا **قوله** ولذا الكمل
 والموزون فموزونها ان يمتزله الدراهم فموزونها جميع الباقي **قوله** وتل

ساق
 لانه لم يرد

هذا

هذا اقوالا حصة ووجه اي هذا الجواب في الرقيق والدور المختلفة اذا بقي
 واحد وهو ان لا يكون له الاثمة الباقي هو قول الى حصة خاصة وعندها
 له جميع الباقي وقيل هو قولهم جميعا وقد مر ساقه في قول هذا **قوله** والاول
 استنبه للفقهاء المذكورين الذي قيل ان ذلك الجواب ليس الى حصة ووجه استنبه
 لما مر الى حصة رضي الله عنه للفقهاء المذكورين وهو انه لا يرى الحرج على القسمة في الرقيق
 والدور المختلفة لانه يحل احاسا مختلفة فموزون عتقه للرقيق له بثلث الباقي
 وعندها له جميع الباقي لانها محلة من حصة واحدة **قوله** ويدور ذلك بعد
 الجمع اي ويدور الاحكام بعد جمع نصيب كل واحد في العبد الواحد والدار
 الواحد معا فاما مستوفى في قول هذا وهو ان قيل القسمة لا يكون الرقيق
 ملحقا بالاثمة المتساوية عندها ايضا فيصير له احباسا مختلفة فموزون
 للرقيق له عندها ايضا بثلث الباقي من الرقيق والاختلاف في الجواب ساقه ان
 القاضى يحوز له ان يقسم الدور والعبد ممتعة واحدة اذا اراد ان يباع المصلحة وذلك
 بان زاهم مقارن ما قيل ان يرى ذلك ولا يجوز قاربها في انفسها متساوية
 فانه ما في الباب التفاوت فكان الاصل فيه ان لا يخرج من اصل الشركاء
 في عين منقحة وذهب شيخ الاسلام على الدين الاسلامي في حارة القيس
 والدين الى ان هذا قول الكل في العبد والدور جميعا **قوله** قال ومن
 اوصى بثلث الف درهم وله مال عين ودين فان خرج الالف من ثلث العين دفع
 الى الموصى له اي قال العبد ورر في حصصه وقامه منه وان لم يخرج دفع اليه
 بثلث العين وكل ما خرج من الدين اقل بثلث حتى يستوفى الالف وذلك
 لان الموصى له يستوفى الدين والاصل في الشركاء ان يوفى كل واحد
 من غير ان ينفذ في حصة الاخر فاذا خرج الالف من ثلث العين دفع الالف

من العين الى الموصى له لانه لا يلزم التجنس وحق له ان يصل الثلث من العين الى الورثة وان لم يخرج الالف الموصى به من ثلث العين لم يدفع جميع الالف الى الموصى له من العين لانه يلزم حينئذ التجنس في حق الورثة لمزية التفضل على الذين لان الدين ليس كان مطلقا وانما يصير مالا واسطة الاستيفاء لان الدين وصف ثابت في الدية فاذا كان كذلك كان الدين في معنى التنازل وهذا الوصف ان لا مال له وله دين على الناس لا تحت وكان العباس على هذا ان لا يأخذ الموصى له ثلث الدين لانه يقول لما لتقلب مالا عند الاستيفاء دخل تحت الوصية كالفاضل اذا اقلب مالا بعض بعض الشركاء ان الموصى له الورثة يشبه وان لم يكن له حق في نفس العوض وقال الحاكم السهري في باب الوصية بالعين والدين على الاجنبي من المال ان اذا كان للرجل مائة درهم عين ومائة درهم على اجنبي ومن فاضل لرجل ثلث ماله فانه يأخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك اخذ ثلثه حتى يخرج الدين كله واذا اوصى لرجل ثلث ماله ولا أحد ثلث العين اقتسم ثلث المائة العين حصص لانها في استحقاق ثلث المائة انش على السوا التنازل الوصية اياه على السوا فاذا اخرج من الدين خمسون درهما فتمت الى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة انصاف ثلث العين سهمان من ثلث العين والباقي يسوم من صاحب ثلث المال الورثة على ثلث عشورهما وذلك لان الوصية اخلاها معلقة بالعين ووصية الاخيرة معلقة بالدين وصية معلقة بغيره بالعين يكون حقه في ثلث العين وهو ثلثة وثلاثون وثلث درهم ووصية الاخيرة في ثلث المال الموصى له ثلث مائة وخمسين عند خروج الخمسين من الدين فبين ان حقه في ثلث هذه المائة وهو خمسون فاحول تنازل ما من الخفين بينهما وهو ستة عشر وثلثا درهم وثلثه وثلاثون وثلث درهم بينهما والموصى له ثلثه اسهم في حق صاحب العين في ثلثه وثلاثون وثلثه وحق صاحب ثلث المال في جمع الخمسين

فلذا اقتسمنا الخمسين الذي هو الثلث بينهما اجاسا سهمان للموصى له ثلث المائة العين وذلك عشرون درهما كله في المائة العين لان وصية مقيمة ومالية وهو ما به ولا يكون من الورثة والموصى له ثلث المال على ثلاثة عشر سهم لانه سريك الورثة فيسهم ذلك بينهم على قدر الحقوق حق الورثة في عشره انهم وحق الموصى له ثلث المال وثلثه اسهم وهو ثلاثون والاصل فيه ان الوصية المرسلة تكون شائعة في المال لانه سريك الورثة وحق الموصى له في الوصية المقيمة تنفذ بما قيد الموصى به بقدر حقه على حق الورثة بشرط ان لا يزيد على الثلث لانه اذا ذكر شيخ الاسلام علاؤه الاسماء في شرح الكافي الذي هو مبسوطه **وله** وانما تعدل النظر بما ذكرناه الى النظر في حق الموصى له والورثة بانها كل ذرة حقه من غير تجنس وحق الاخذ وهو لا يتخص الموصى له بالعين اذا لم يخرج الثلث من العين **وله** فان ومن اوصى لرجل ثلث ماله فاذا عمر وميت فالثلث كله لورثته ان كان للرجل ورثة فخص قال الحاكم السهري والكافي في اوصى بثلثه لفلان وفلان اوصى بثلثه وثلثه من مائة الموصى به مات احدهما كان الباقي نصف الثلث ونصف الثلث لورثة الميت منها وما لم يسخ الاسلام على الدين الاسماء في شرح الكافي وهذا على وجه ثلثه اما ان كان فلان حيا يوم الوصية ومات بعد موت الموصى او ماله اذ كان متا بزم الوصية فان كان حيا بعد موت الموصى فالحايات حصصا وقرنا كما لانه مضاف الوصية اليها في الاسحقاق وحقها لموت الموصى وصار نصيب الميت وثلثه عند موت الموصى ميراثا عنه ولورثته وان مات قبل موت الموصى بطلت حصته ولا اخذ نصف الثلث لانه مضاف اليها لانها من اهل الاسحقاق الوصية بغير مصلح في حق من مات منها قبل ان يعلق حصته في حق الاخذ وان كان فلان ميتا يوم الوصية فان مات الموصى فان فلان وثلثه وثلثه في حق نصف الوصية ولا شيء للميت لان من كل خمسة فله على كل واحد منهما نصف الوصية فاذا بطل نصيب الميت لكونه في الاصفه واما اذا قال لفلان وثلثه وثلثه مات فلو صفة كلها للميت لان الاضافة الى

المست منهما لغو فصار كما اذا اوصى لزيد وجدا او سمار فان الفقيه ابو الليث في كتاب
تلك الوصايا وروي عن ابو يوسف انه قال ان كان الموصي علم بموت احد الوصية كلها
لمحي وان لم يعلم بموته فليصف الوصية لان الموصي اذا لم يعلم بموت احد الوصية
سواء الوصية فلا يستلحق الموصي نصف الوصية وقال في شرح الطحاوي ولو قال اوص
ثلث مالي لعمرو ولزيدان كان نصيبهما ينظر ان كان زيد وقت الموت فقبر
قالست منهما وان لم يكن فقبروا او مات قبل ذلك بطلت حصته واستقلت الى
الورثة ولم ير نصف الثلث ولذلك لو قال اوصيت سلت مالي لفلان وقلات
اخرا ان كان في الدار ينظر ان كان في الدار قالست منهما نصفين وان لم يكن بطلت
حصته وعادت الورثة الممت وفي نصف الثلث الاخر ولو قال اوصيت ثلث
مالي لفلان ولعقبة قال الثلث كله لفلان لان الاضافة الى العقب لا تنفع لانها لا
تحتج بان ثابدا لان العقب يكون بعده **قوله** وان قال ثلث مالي بين زيد وعمرو
وزيديت كان لعمرو ونصف الثلث وهذا من مسائل المختصرين انما انما قال
في شرح الطحاوي لو اوصى بثلث مالي لفلان ولواحد من ورثتي فانا جاز سائر الورثة
بطلت الوصية وحق الوارث وفي نصف الثلث لعمري ولا يكون صحيح الثلث الا لاجبي
لان اضافة الوارث له محاجة الاثرى لو اوصى بثلث مالي لفلان سائر الورثة
سهما نصفين فلو لم يكن ذلك وقال فيه ايضا ولو ارث الموصي اقربا لواحد من ورثتي
ولاجبي كما اذا امتر لها مال ربه ونصا دقا فماتت بالسنة فان هذا الاقرار
باطل وحقها جميعا اما وحق الوارث فلا يسكل لان ذلك وصية ولا وصية لوارث
ولذلك وحق الاجبي لان الاقرار واحد فلو قلنا يجوز وحق الاجبي للوارث
انما اخذ منه نصف ما قسمه له ان رجع بذلك في السنة ثم للوارث ان اخذ
مورثي حواء الاقرار كما حجة لان الاقرار اقرار واحد فان اطل في نصفه
بطل وقوله وان اطل الاقرار انقسم السنة بين الورثة كما اصابته الوارث المقتولة

من

من ذلك بغير منه ومن الاجبي ان تمام الاقرار وما زاد على ذلك يكون للوارث
لان من زعمهما ان هذا الاقرار دين على الميت والدين مقدم على الميراث هذا اذا
تصادفما ولو انكر الاجبي التسوية مع الوارث وقال كان في حصة جهة على الميراث ولا ادرك
اكان للوارث لم لا الوارث بحد فتره او كذبها فالأقرار باطل ايضا عند الجميع
وابو يوسف ما ذكرنا انه لما رطل وحقا طرها بطل وحق الاقرار لان الاقرار اقرار
واحد وعند محمد لما انكر الاجبي شركة الوارث او كذبها فان الاقرار وحق الاجبي
صحيح ويكون له حصة ثم لما بطل الاقرار عندهما كان المال سوا ثلث الورثة الميت
فما اصابته الوارث المقتولة فانه ينظر ان كانا متصافين فقد ذكرنا حواجة
وان كانا متباينين فان ما اصابته الوارث المقتولة فانه ينظر ان كانا متصافين
المقتولة فانه ينظر ان كانا متصافين فانه ينظر ان كانا متصافين فانه ينظر ان كانا متصافين
الا حجة كذبه وهو بطل فانه ما اصابته الاجبي لانه لما صدقة الوارث فقد
اقراره كان له على الميت حصة فانه مقدم على الميراث الا انه ادعى الشركة فيه
وهو كذبه والشركة قال قول قول للاجبي وما خذ ملك الجسعة كلها لاذن شرح
الطحاوي للاتمام الاسمي في رجة الله **قوله** قال ومن اوصى بثلث ماله ولا مال له
والثب ما لا استحق الموصي له ثلث ماله عند الموت او فان القدر في محقق
وذلك لان الوصية عقد مضاف الى ما بعد الموت لانه ثلثك بعد الموت وهو را
لغيبته القبول والرد بعد الموت فكان وجود المال عند الموت شرطا لاقتله
والمضاف الى الشرط كما لو جع عند وصاء كانه فان عند الموت ثلث مالي
لفلان فاستحق ثلث ماله في تلك الحال ولا يصير ما قبله **قوله** كما من
الشارة الى قوله لان الوصية عقد استتلاف مضاف الى ما بعد الموت
قوله ولو اوصى بثلث غنمه فذلك الغنم قبل سنة او لم يكن له غير الاصل
فالوصية بالملك وهذا من مسائل الاصل ذكرها بصري على مسئلة المحصر
وذلك لما ذكرنا ان الوصية احاب بعد الموت معصية قيام ما اوصى به بعد الموت

قال فله جارية وليس في السبي جارية يعطى له قدر ماله جارية فدل ان ذكر الشاة
مطلقا ومعنى المالك سواء اذ لم يكن له غيره في الحال ولذا قال في حاشية
من مال او ثوب من مالي **قوله** ولو قال شاة من غنمي ولا غنمي له فالوصية ماطلة وهذه
من مسائل الاصل ذكرها تفصيلا ايضا فان الحاكم السهردي والكافي والوقاية شاه عن
او عن من حرطت غنم مات وليس له غنم ولا حرطه فالوصية ماطلة فان روي الكافي
لانه لما اضافة الى الغنم علمنا ان مراد الوصية عن الشاة لانه قوله جارية
من الغنم وانه يطلع جوار الغنم بصورة ومعناه وصية الوصية لشيء معدوم
ولا جوار الغنم بصورة ومعناه وصية الوصية لشيء معدوم ولا جوار له عند
الموت ايضا فلا يصح حلاق ما اضاف الى مطلق المالك **قوله** وعلى هذا يخرج ليس
من المسائل فان لرحي في حاشية قال جماعة عن ابى يوسف ورواية الاوصى
الرجل فقال لزيد شاة من غنمي او قال بخله من نخلي او قال جارية من حوارك
ولم يقل في شيء من ذلك من غنمي هذا ولا حوارك هو لا ولا نخلي هذا فان الوصية
في هذا نوع يوم يموت الوصى ولا يقع يوم يتيسر ولو ماتت غنمة ملك او ما عساه
فانتهى ما كانها او ماتت حواره فاستوى غيرهن او باع النخل فاستوى
غنى قال الوصى له خله من نخله يوم يموت لان الوصية وقعت يوم ماتت
وليس للموت ان يعطى عموه وان كان يعطونه من ذلك اي ذلك شاة فان ذلك
الغنم قبل ان يموت الوصى او ولدت الحوار من سل الوصية لمقت الاولاد
الامهات عن ما في المصحف ان الموت ان يعطى ان شاة وامر الاولاد وان شاة
من الامهات من قبل ان الوصية انما وقعت يوم ماتت على شاة من غنمي
وعلى جارية من حواره ولم يقل الوصى هذه موصى لشيء غيره فان اختار
الزينة ان يعطى شاة من غنمي ولها ولد وله شاة يعزى الوصى فان ولدها
بينهما ولذلك صورها ولها ان اختاروا ان يعزوا لها اليه فتعزوا بها الوالد

قال شيخ الاسلام علاي الدين الاسيحي في شرح الكافي ولم يذكر في كتابه اذ لم يذكر له
غنم فاستفاد ثم مات هل يصح الوصية اخذت منها فيه فان والصح انه
يصح لانه يعتبر قيامه عند الموت ويؤخذ قبل ذلك ففضل الا ترى ان الحكم فيه
هذا لو كان ذلك المالك فلذا ابا اسم السوء يعني لو اوصى الرجل بثلث ماله لم يقل فله ثلث
المالك والسر ما لا اخر كان ثلث ما التسمية للموصى له والمالك المسمى بالجنس والعتمة
اسم النوع فبما ذكر باسم الجنس يعتبر الموجود وقت الموت قلدا فيما ذكر باسم النوع
لان الوصية وجوبها وقت الموت وقال بعضهم اذا كان له غنم فملك فاستفاد
غنم اخر بطلت وصيته لانه اضاف الى مال خاص وصار متمولا المعين قال النقي ابو
السنن حاشية كانت الوصايا هذا القول ليس صحيحا عندنا لانه اضاف الوصية الى
غنم من مال وليس له غنم اعطى غنمة شاة ذرية لغيره ايضا قال الحاكم والكافي
ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم فذلك حار يعطى له غنمة شاة وذلك لانه لما
اضافة الى المال وصية لا وصية الى المالك علمنا ان مراد الوصية بالمال الشاة لا بغيره
ماله موجود في مطلق المالك قال شيخ الاسلام علاي الدين في شرح ولم يذكر في الكتاب
انه لو اوصى بشاة ولم يقل من ماله ما فاحكم وقد اخذت منها فيه مشايخنا بعضهم
قالوا لا يصح لان الشاة اسم للصورة والمعنى انما صرفنا الاسم الى المعنى بدلالة
الاضافة الى مطلق المالك ولم يوجد هذه الصورة والمعنى انما صرفنا الاسم الى المعنى بدلالة
توطؤ المولى المراد مطلق المالك فمعطى له شاة او غنمة شاة فيصير لقوله شاة
من مالي ولا يصح لقوله شاة من غنمي او قال من حوارك من حوارك حيث لا تمت له الوصية
اذ لم يكن له غنم او حرطه لانه اضاف الوصية الى غنمة او الى حرطه والهدا
القول ذهب الفقهاء الى ان كانت الوصايا وقد ذكر في السيرة الكبيد
مسئلة تولد هذا الوجه وهو ان الامام اذا انفصل سرية وقال من قتل
فسيلا فله جارية من السبي وفي السبي حوار يعطى لمن يملكه الحاربه ولو

والصوف والشرايين الرصصة وحت له بها يوم مات الموصي فلما اوصى الذي للثمة
 من ماله الموصي والصوف واللبس ليس له من ذلك شيء قال ابو الحسن يعني اذا كان
 الموصي مجنونا قبل الموت واللبس يملو ثوبا قبل الموت عمر قال الموصي ولو كان قد
 اوصى له ثمة من غنمى هذه او قال قد اوصى له ثمة من ثمنه من ثمنه هذا او قال قد
 اوصى له ما حوى جاريته هاتين فهذا انما هو على هذه الغنم باعتبارها وعلى الثمن
 بعينه وعلى الجوارى باعتبارهن لو مونت الغنم والجوارى وما على الثمن بطلت وصية
 فان ولدت الغنم او ولدت الجوارى في حياة الموصي فم اذا الورثة بعد الموت ان
 يعطون من الاولاد لم يكن لهم ذلك لان الوصية على الغنم باعتبارها وعلى الجوارى
 باعتبارهن وعلى الثمن بطلت فان اعطوا ثمة او جارية او ثمة اتبع الحارة ولها
 والنساء ولها والكلية غيرها ولا يتبعها ما كان قبل موت الموصي من قبل ان
 انما وجب له ذلك بالموت على ذلك الشيء بعينه فان كان الورثة فلا يستعملون
 الاولاد والفقير شيئا وان كان بعد موت الموصي فانه يلزمهم ذلك بغير
 يفتى اذا اختاروا دفع شيء من ذلك وقال كان له ولد بعد الموت او من قد
 استعملها عن مومن وان قال قد اوصى ما حوى جوارى هو لا او ثمة من
 غنمى هذه فولدت الغنم والجوارى بعد الموت للورثة ان يعطوا الجوارى ثما
 ولم الغنم شيئا وان كان اعطوا بغيره وله فان ارادوا ان يعطوا من
 الاولاد دون الامهات لم يكن لهم ذلك وان مونت الامهات لهما الا واحدة
 كان حقه في هذه الواحدة خاصة عليهم ان يدفعوها فان كان لها ولد معها
 ولذلك ان كانت ثمة يتبعها غيرها فان مونت الامهات كلها واخرى الثمن
 كله وقد بقي له ثمة فان على الورثة ان يدفعوا اليه اى ثمة الثمن ثلثوا ذلك
 اثنى الثمن ودموت سهم وادى الاولاد شيئا ولا يصلح وصية الى هذا لفظ
 الموصي حجة الله في محض **وله** فان ومن اوصى ثلث ماله لامهات اولاد و

بلا ولا وصية او المساكين ولهم ثمة سهم من خمسة اسهم او قال محمد في الجامع الصغير
 وللفظ مجزؤه عن بقية عن ابن حنيفة ويرى اوصى ثلث ماله لامهات اولاد له ثلاث
 والفقير او المساكين قال يقسم الثلث على خمسة اسهم لامهات اولاد له ثمة سهم
 والفقير اسهم والمساكين سهم الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير ولم يذكر فيه
 الجوارى من احيائها وقال الصدر السعدي رحمه الله في سراج الجامع المعتمد ذكر
 عن محمد بن عيسى هذا الكتاب انه يقسم على سبعة اسهم سهمان الفقير او سهمان المساكين
 والثلاثة اثنى وجه قول محمد ان الفقير اجمع فله ذلك المساكين واسم الجمع في باب الميراث
 يساوي الاثنين فصاعدا الا بذكر الميراث لانه احوه فلا يسهل السدس ويح
 الاثنان منهم وضاعدا الام من الثلث الى السدس فكل من الامن لهما حصة الجمع
 فاما كان الاثنان حصة الجمع والميراث كان لهما حصة الجمع في الوصية ايضا لان الوصية
 تحت الميراث لا وكل واحد منهما يحصل به الثلث بعد الموت من الفقير والمسكين
 معاينة بدليل العطف وقوله تعالى اما الصدقات للفقير او المساكين لا
 العطف بمعنى المعاينة لان الشيء لا يعطف على نفسه فكل الفقير اسهمان والمسكين
 سهمان وامهات الاولاد بعشر من عدد رؤسهن وهن ثمة ملون لهن ثمة
 اسهم وهذا لا عدد هت محصور بخلاف الفقير او المساكين ملون لهن سبعة
 ولاى حنيفة وان يوسف ان لا وصية اذوت بلام التعريف ولذلك المساكين
 ولام المعروف بما اذبه الحسن ان الميراث يملو روال الحسنة واول الاذن مع
 احتمال لكل الاثر في قوله تعالى لا يحل ان النساء يعقدن ولدت من حلف لا
 يتزوج النساء حتى تنكح امرأة واحدة ولذلك من حلف لا يكمل النكاح
 بملهم واحد ولذلك من حلف لا يستوي الثياب يقع على الواحد فيعبر عن كل
 فرد من الفقير او المساكين واحد وامهات الاولاد ثمة فيقسم الثلث على خمسة

اسهم وعلى هذا الواضح ثلث ماله لفلان والمساكين يكون نصفه لفلان ونصفه
 للمساكين وعند محمد بن يقطين ثلث ثلثه لفلان وثلثا لفلان **قوله** للمساكين
 وادناه والمساكين احتجوا به عن فضل الزكاة لانهم اريدوا بالجمع الواحد والجمع
 من اصحابنا كما وقوله تعالى انا الصدقات الفقراء والمساكين وقد روي عن ابي
 يوسف انه جعل الفقير والمساكين واحدا اقاله الكرخي في محصره قال في سماعه
 سمعت ابا يوسف في رجل اوصى بثلث ماله للبايعين والفقير والمساكين قال
 وهذا قول في حصة الثلث للمساكين وهو الصواب الذي في الرمانه اذا كان
 محتاجا والفقير وهو المحتاج الذي لا يطوف بالابواب والمساكين وهو الذي
 يسأل ويطوف وقال ابو يوسف هو على خبرين الفقير والمساكين واحد والبايع
 واحد وقال في هذه المسئلة عن ابي يوسف هو في قياس قول الحنفية
 على ثلث البايعين سهمهم والفقير سهمهم والمساكين سهمهم وفي قول ابي الصبر
 صاحب الزمانه سهمهم والفقير والمساكين سهمهم الى هنا لفظ الكرخي في محصره
قوله قال ولو اوصى بثلث لفلان والمساكين ونصفه لفلان ونصفه للمساكين
 عندهما وعند محمد بن ثلث لفلان وثلثا للمساكين اى قال محمد بن الحارث القمي
 وهذا بناء على ما في المسئلة المتقدمة وهو ان الجمع في ما بالمساكين يتناول
 الاثنين فيكون للمساكين ثلث الثلث عند محمد بن ثلث لفلان ونصفه
 للفقير والفقير لفلان وادناه الواحد فيكون النصف من الثلث للمساكين
 قال في سماعه السرخسي واصل هذا انما اذا اوصى بثلثه للمساكين عند الحنفية
 والابو يوسف لو كان يوصي الجميع الى مسكين واحد وعند محمد بن ثلث لفلان
 الا الى مسكين واحد **قوله** قال في رجل اوصى لرجل مائة درهم ولاخو مائة درهم
 لاخو قد اسركك مائة درهم لفلان قال في الحارث القمي وهو محمد بن يعقوب

في الزمانه

عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل يوصي للرجل مائة درهم ثم يوصي لآخر مائة
 درهم ومبينين مائة درهم او يوصي لآخر مائة درهم ثم يوصي لآخر مائة
 كل مائة منهما الى هنا لفظ ابي حنيفة الصفي ودون ذلك لان السيرة تقتضي
 المساواة لقوله تعالى وان كانوا النعمى ذلك وهم شركاء في الثلث
 ويستوي في الثلث الدور والامانة جميعا فكذا هنا كما اضاف الشريك اليها
 وجب ان يساوى كل واحد منهما ودونك لا يكون الا ما لم يجعل له ثلث مائة
 بل كل واحد منهما يصير له مثل ما في كل واحد منهما وقال في صور ومحمد
 ان كان اوصى لرجل مائة درهم ولاخو مائة درهم قال لاخو قد اسركك مائة
 اوصى لهما كان له نصف كل مائة بخلاف المسئلة الاولى قال في حجة الاسلام
 البيهقي في شرح الحارث الصفي وهذا قول حنفية عموما انما لم يحوطوا
 فصاعدا الى حنفية وليس هذا الاول لان في الفصل الاول ما كان
 التسوية من كل وجه منهم جميعا وفي الفصل الثاني لا يملن التسوية سهم
 جميعا فانصرف الى التسوية مع كل واحد منهما لا تعلقا اوصى لهما مائة مائة
 ولاخو مائة مائة لم تجب المساواة فيما بينهما فلي قال في الشايع اسركك مائة
 في وصيتهما علم انه اذا ادى المساواة مع كل واحد منهما فله انما خذ
 من كل واحد منهما نصفه ولذلك لو اوصى لهما مائة مائة ولاخو
 بمائة اخرى وصيتهما سواء كان له نصف كل واحد منهما لان القول
 بالاستواء على الاحتجاج غير ممكن وقال في حنفية ابو الليث في قياس
 قول ابو يوسف ومحمد بن ثلث من كل واحد منهما وفي ما روي في حنفية من كل
 واحد منهما نصفها لانه لا يرى قسمة الرقيق فصاعدا ومحمد بن ثلث في حنفية
 والابو يوسف ومحمد بن ثلث قسمة الرقيق فصاعدا كانه اوصى بالثلاثة والالف

لهذا انه اشرك ما شاء من كذا اقال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير
وهذه المسائل من الخواص **قول** علاما للفظ اي بقوله اشركك **قول**
قال ومن فأت لفلان على دينه وصدق معناه اقال ذلك لورثته فان
صدق ال الملك اي قال الجامع الصغير وصورة فيه محمد عن يعقوب عن
ابي حنيفة في الرجل يوصي الوفاة بقول لورثته ان لفلان علي ديني
فصدق فيما قال ثم موث قال يصدق فيما منه ومن الملك قال
صاحب الهداية وهذا استحسان وفي القياس لا يصدق وجه القياس
انه اقرب من مجهول لا يعرف قدره ولا يمكن الحكم به الا بالبيان وامر بالمصدق
بخالف للشرح لانه استصدق المدعي من غير حجة فلا يعتد وجه
الاستحسان ان المقتصد بهذا الكلام تقدم فلان على الورثة
وهو ما لك لذلك في الملك بطريق الوصية وهذا الالة كذا يعرف اصل
الحق دون مقدار فيسعي في مجلس دينة عند محول ذلك وصية
بلون تقدم بها الى الموصي له بقدرها ما شاء كما قال اذا حكم فلان
واذعي في مالي ما اعطيت ما شاء ولو قال هذا صح كالملة وتكون اتفاق من الملك
لا غير فكذا هذا الالة وصية والوصية جوازها في الملك قال في الجامع الصغير
فان كان وصي ح ذلك بوصيا غزول الملك لا يحار الوصايا والمسلمان الورثة
وقيل لا يحار الملك اقرب واليه ما شئتم وقيل للورثة اقرب واليه ما شئتم
فتوخذ اصحاب الوصايا تلت ما اقربوا الورثة سلمي ما اقربوا وذلك لان
حق اصحاب الوصايا معلوم وهو الملك وحق الورثة ايضا معلوم وهو المسلمان
ما احق هذا الرجل ليس يدن معلوم ولا وصية معلومة لكنه ديني حق
المستوفى وصية وحق التفتيد فاذا اذنا الملك والمسلمين فلما ان في التولية

دنا ما اتقان المصيبين ووصيب الموصي له وفي وصية الورثة وهو موقوف لكل
ورث بالبيان ثم توخذ اصحاب الوصايا تلت ما اقرت والان ما ياخذ
الرجل وصية وحقهم وما فضل من الملك بلون لهم وموخذ الورثة بشلي
ما اقربوا وما فضل من التلذين بلون للورثة لان الدين المقرب صناد
مقتضا فلم يبق للمقتول بالدين حق في الوصية والميراث حتى اذا قال الموصي
له ان الدين مائة تعطي المقول بدين محمول لملك المائة مما في يد الموصي فان
فضل شي يكون له والا فلا وان قال الورثة الدين ثمانية تعطي المقول بدين
محمول ثلثا ذلك وهو الما بيان مما في يد الورثة فان فضل شي يكون
لهم والا فلا وفي الاقرب فائدة اخرى وفي ان احد الوصيين يدنو او عرف
الحق والوصية والاحد الذ واجح ويجوز ان يختلفوا على الفضل ان اذعي
الخصم ذلك وبعد الاقرب اذ يصح اقربا كل طرف في ذلك فلا نزاع قالوا وعلى كل
طرف من الموصي له والورثة التمن على العالم ان اذعي المقول بالدين بان على ذلك
لانه التمن على ما جرى دينة ومن غير لا يمكن فعل نفسه فلا خلاف على البيات
قول قال ومن اوصي لاجني فلو اذنه فلا جني نصف الوصية وبطل وصية الوارث
اذا قال في الجامع الصغير وصورة فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي
الله عنه انه قال اذا اوصي لوارث ولا جني بوصية طارت وصية الاجنبي
وبطلت وصية الوارث الى هنا ففضل الجامع الصغير وذلك لان الاقرب
انما تصرف واستدا ايجاز في حق من يستحقه ولا يهجم وحق من لا
يستحقه ولا يسل حق احداهما سلكا ان حق الاخولان التولية بينهما من حكم
الاجاب وقد تعذر الاجاب وحق احداهما ولا يلزم من ذلك ان تنقد والا حار
وحق الاخر لانه استدا تصرف وعلى هذا اذا اوصي للقاتل والاجنبي خلاف

ما اذا اوصى لم يمت تحت كل الوصية المحي لان الميت ليس باهل للوصية
لانه لا يمتلك مالكا وحلان ما اقول الميراث الوارثه والاجنبى بعين او دين محمد
الاجنبى متساوية الوارثه او ذ الوارثه الا افراد لم يصح نصب الاجنبى عند اى
حسنة والى يوسف وقال محمد يصح نصب الاجنبى والى محمد بن النضر لم يصح في
قولهم لان الاقر ليس بملك مستد ابل هو ابل جابر عن عائشة فيستدعى محمدا
به والمحتمل به هو الدار المستور ولا سبيل الى ابياته بالانه متساو لان الوارثه
الوارثه فيه متساوية ولا سبيل الى ابياته فلا استسواء لانه يصير خلاف
ما اخبر به المفسر فاذ لم يصح المحتمل به وهو متساوية العلة لم يصح الخبر وهو
متساوية الحكم الحكم لانه بناء على ذلك وجه قول محمد ان الاقر او الاجنبى صح
والا سطرل بشركة الوارثه فاذ محمد بشركة الوارثه لم يحصل التسوية وفي
الاقر او ما اذ اصدته فقد ابدت السيرة بعبقده فيصير مستحقا لمكان
نفسه قال الحاكم الشهيد في الكافي واذا اوصى الرجل بعينه لبعض ورثته
والاجنبى حازت حصته الاجنبى ورجل حصته الوارثه ولذلك الوصية للقاتل
والاجنبى وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسمينى جازي في شرح الكافي ومن الناس
من قال بغيره فالوصية كله الى الاجنبى لان القاتل والوارث لا يضل مستحقا
فضاء كما لو اوصى لم يمت فالى الصحيح ما فات في الكتاب لان الوصية للوارث
او القاتل ليس باطل ولهذا يجوز ما جازة الورثة فاذ اضاف اليهما انقسم
عليهما ثم بطل بالرد وحق اظهره وفي حق الاجنبى حصته كما اذا اوصى
لاخيه بنين بعد ثم رد احدى او مات لم يمتل حق الاخر كذا اهداوه هذا
خلاف ما اذا اقر الوارثه واجنبى به لا يصح وحق الاجنبى ايضا لان الصحة لحق
الاجنبى يورث الى الفساد والثاني لانه لو صح وحق الاجنبى لشاركه الوارثه ثم لم

وحصته ثم يشاؤكم ثم بطل حصته فلا يزال هكذا الى ان يمتل كله وفي الاصل
وهو الاصل الثاني هذا لان حصته احدى امتان عن الاخوة بقا وطلان
اعني بقا الوصية صحاح في حق الاجنبى ورجل الوارث **قول** قال ومن
كان له بنت او اب جليل ووسط وددى فافضى لكل واحد من اجل فضل فضاع ثوب
الابدان اياها هو الوارثه محمد ذلك فالوصية باطلة اى قال في الحامع الصغير
وصورتها فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اوصى لثلاثة نفر فقال فلان
هذا الثوب الجليل وفلان رجل اخر هذا الثوب الوسط وفلان رجل اخر
هذا الثوب الردي فمات الموصى فماتت واحدة من الثلاثة الاثواب لا يدرى
ايها هلك والورثة محمد فان الوصية باطلة الا ان يقول الورثة قد سلمنا
هذه الثوبين مسمومة على قتل رؤسائهم فاذ اقالوا ذلك فالصاحب
الجليل تلقى هذا الجليل والصاحب الاوسط تلقى هذا الاوسط الهما لفظ
اصل الحامع الصغير قالوا في شروح الحامع الاصغر الموات هذا الورثة
محمد ورجل اخر كل واحد منهم بعينه ويقولون حق كل واحد منهم باطل
ولا يدرى من بطل حقه ومن لم يحقه وانما بطلت الوصية لان الموصى له جاز
محمولا وجماله الموصى له يمنع حصة الوصية فالوارث لا يحد من الرطبة بل لا
فان قالت الورثة سلمنا لكم هذه الثوبين فاقسموها بينكم لم يصح لان الوصية
كانت صححة وانما بطلت بماله طارئة توجب مسازعة وهي تحمل الزوال
بالاستلزام من الورثة فاذ اسلموا تحت الوصايا وعادت الى الصحة فلهما صاحب
الجليل تلقا الجليل الردي وقى واصحاب الردي تلقا الردي وقى واصحاب
الوسط طلع كل واحد من الثوبين الباقيين لان صاحب الردي لا يمتل في
الحمد سطرل لاجل هذا في اما وسط او حديد في الواقع ولا حتى اصحاب الردي فيهما

وصاحب الجيد لا حق له في الرد بيقين لان الرد الباقى اما وسط او ردى
 في الواقع ولا حق لصاحب الجيد فيها وانما المسكحل حق صاحب الوسط لان الور
 الهاك ان كان ارفع من حد من الباقيين فالحق صاحب الوسط في الجيد الباقى
 وان كان ردى من الباقيين كان حقه في الرد الباقى لا في وسطه في الواقع
 فترد حقه في التوبين فعلق هذا من و بالآخر هرة وحق صاحب الجيد
 وصاحب الرد لا شرود فلهذا جعل لكل واحد منهما حق معين في اخذ
 التوبين فجعل لصاحب الوسط ثلث كل واحد من التوبين اذ كل واحد من
 التوبين في حال تناحفة محتمل ان يكون وسطا فلم تعين حقه في احد التوبين
 بل انصرف حقه فيهما فاخذ ملك كل واحد منهما **قوله** وحصل المقصود اى
 جهالة المشتري تمنع حصول مقصود الموصى وهو انما غرضه **قوله** قال
 لان سلم التوبين من الورثة اى قال في جامع الصغير وهذا استثناء من
 قوله فان وصية باطلة او البيان مترسبون **قوله** قال واذا كانت الدارين
 رجلين اوصى احدهما ببيت ائمنه لرجل فانها تقسم فان وقع البيت في نصيب
 الموصى فهو للموصى له عند اى حصة والى يوسف وعند محمد يصفى للموصى له وان
 وقع في نصيب الآخر للموصى له مثل ذرع البيت وهذا عند اى حصة والى
 يوسف وقال محمد مثل ذرع نصف البيت اى له محمد والى جامع الصغير عن
 يعقوب عن اى حصة في دارين اوصى احدهما ببيت ائمنه لرجل ثم مات
 قال انا قسمت الدارين فان وقع البيت ونقص البيت كان البيت لصاحب الوصية
 وان وقع في نصيب الآخر كان لصاحب الوصية مثل ذرع البيت كله فاما
 اصحاب الموصى الميت وقول اى حصة والى يوسف وقال محمد له نصف البيت ان
 وقع في نصيب اى اوصى به وان وقع في نصيب الآخر كان له مثل نصيب ذره الى

هنا لفظ اصل الجامع الصغير وجه قول محمد انه اوصى بملكه واما لملكه لا البيت
 مسترك بيت ومن صاحبه مستند الوصية بملكه وهو نصيبه ولا سند فيما
 لا ملكه وهو نصيب صاحبه فاما ما في الباب انه ملك البيت بعد القسمة اذ وقع
 البيت في نصيبه ولكن القسمة مبادلة لانه اخذ البيت بدل ما كان نصيبه مما في يد
 صاحبه فلا سند الوصية السابقة بالملك الحادث بعد الوصية في الموصى به سيما
 اذا اوصى ملك الغير بملكه توجه من الرجوع حيث لا يقع الوصية فكذلك ههنا
 ثم اذا وقع البيت في نصيب الموصى باخذ الموصى له نصف البيت لانه قد رما ملك
 الصاق في عين الميت وان وقع البيت في نصيب صاحبه باخذ الموصى له نصيب
 الموصى مقدار ذرع نصيب الميت تنفيل الوصية في ذل الموصى به عند اى
 الاصل كما اذا قتل العبد الموصى به حط تنفيل الوصية في ذل اى لان
 ما اذا باع الموصى العبد حيث لا ساق الوصية ثمة لان البيع دليل الرجوع
 فسطل الوصية اضلا ولا تبطل بالبيعة لانه ليس دليل الرجوع ووجه قواى
 ان احاب الوصية في الميت تناول ملك الموصى على الاحتمال لان الحال متردد
 وقت الاصابة من ان يقع هذا الميت في نصيبه ومن ان يقع في نصيب
 شركه فتوقف حكم الوصية على القسمة فكل ذلك وصية ما استقر ملكه
 بالقسمة لان ملك الموصى على اعتبار القسمة هو الملك التام الكامل المنفع
 لان الانتفاع بالمشاع فاصير والطاهر ان الموصى قصد الايقاع بالملك
 الكامل انتفاعه فصار كان الموصى قال هذا البيت لفلان اوقع في شئى وان لم
 يقع في شئى فله مثل ذلك ولو انه اوقع بذلك فله مثل ذلك اذ لم يقع في
 شئى فلهذا احقنا بحقيقة ان القسمة اقرار ونعني بذلك انها واحدة
 لان معنى المبادلة والاستيلاء المتفاوتة غالب والاجرة اقررت متفاوتة

فاجتنب الى الفضا او الرضا للمحق بما لا يتفاوت احداً او وكما الحق بذلك بالشرع
 او الفضا الذي هو واجب لصورة تلك المنفعة بقى وقت شبهة المبالغة
 فوجب العمل بالمشبهة بما يخص السيرة لا غير وهو بيع المراجعة حتى لم يكن له
 ان ينفقه مراجعة ولو كان اصل الفضة اذ اصاب البيت غير حق الموصي له اذ وقع
 ويصيب الموصي بحج انفا ذ الوصية وذلك اذا المبيع في نصيبه كما غير حقه
 فيجب له مثل ذاعا ر البيت حقه ما وقع في نصيب الموصي لان مثل ذاعا ر البيت
 عوض البيت اذ ان سزا ذ الموصي من الوصية بالبيت المشترك بينه وبين صاحبه
 التقدير به ذاعا ر على ان يكون الموصي له من ملكه ذلك القدر يحصل له من
 وهو نصيب الوصية لان مقصود لا يحصل ان في اليد به الملك بعينه لانه ذاعا ر
 يقع بعد الفضة ويصيب صاحبه ولكن ان اوقع البيت في نصيب الموصي معن البيت
 لتنفيذ الوصية لوجود معنى التقدير والملك بعينه جميعاً ولو اوقع في نصيب
 صاحبه بحج مثل ذاعا ر لانه لا مكان معنى التقدير وتعد الملك بعينه اذ ان
 الموصي اذ اذ ذاك ملك البيت التقدير به على اعتبار احدى الجهتين وهي ما اذ اوقع
 البيت في نصيب سركه والملك بعينه على اعتبار الجهة الاخرى وهي ما
 اذ اوقع نصيبه كما اذا اعلن عتاق اولد وطلق المرأة باولاد تلك الامة
 فقال اذا ولدت فلا تحاول فله ولد هو حراً وانت طالق يكون المراد ذاعا ر
 الطلاق مطلق الولد حتى تطلق المرأة بولاية الولد كانه حراً او مثلاً لان مطلق
 الولد يطلع جبر الطلاق في جبر العتاق لان المراد ولد احياً لان الميت ليس
 محل العتاق حتى اذا ولدت ميتاً ولد حراً يعتق الحي عند ان حقه خلافاً
 وقد عرف في المختصر ان اوقع الميت في نصيب غيره الموصي والدار مائة ذاعا ر
 والبيت منها عشرة اذرع يقسم نصيب الموصي وهو خمسة اذرع والدار مائة ذاعا ر

اشي

والورثة على عشرة اسهم عند حمل تسعة اسهم منها للورثة وسهم الموصي له لا يجزى
 كل خمسة اذرع منهما خمسة اذرع نصف البيت وهو الموصي له والمان من نصف الدار
 وهو خمسة اذرعون ذاعا للورثة وعند ما يقسم نصيب الموصي من الموصي له
 والورثة على اذرع عشرهما فالوصي له يقضي بالمسنة والورثة خمسة اذرعون
 فيحصل كل خمسة سهماً يقضي واحد عشرهما الموصي له سهمان والورثة تسعة اذرعون
 لحزب الاسلام البند دى وغيره في شرح الجامع الصغير سائة ان الاخرى كما هو
 متساو للبيت وهو عشرة اذرع من الدار فاذا رفعت الفضة من المائة سقى
 لسفون من السريكين اذرعاً من خمسة اذرعون للورثة الموصي له عشرة اذرعون
 له اذ اصبحت الرحمة والاربعين نصيب خمسة وخمسين يحصل كل خمسة سهماً
 نصيب واحد عشرهما وهذا بيان كلهم وان لم ينظر لانه على هذا التقدير
 كان ينبغي ان يكون نصيب سركه الموصي خمسة اذرعون ذاعا يستقص اذن
 من نصيب خمسة اذرع لان نصيبه من جميع الدار خمسة اذرعون ذاعا كما قد
 نقص الرحمة فلا يجوز لانه حديد بل ان ملك الموصي ملك سركه فلا يسل
 ذلك وارضا اذا كان الموصي له سهمان من اذرعون يستقص نصيبه لا محالة لان
 سهمان من اذرعون اقل من سهم من خمسة اذرعون ذاعا حق الورثة انفس
 اسهم لان لهم ما ورا ذرا البيت من نصيب الموصي ونصيب خمسة اذرعون ذاعا
 واذفع الموصي له عشرة من نصيبه فسقى اربعون ذراعاً واخمس اذرعاً
 وقال بعض المتأخرين يقسم نصيب الموصي من الموصي له والورثة على خمسة اسهم
 عندها فالعشر اذرع الموصي له والاربعون ذراعاً للورثة فيحصل كل عشرة
 سهماً وهذه القسمة اصح عندى **ول** لان الرصية سطل لا تقدر على البيع
 على ما يشاء اشارة الى ما ذكره قبل ان باب الرصية ثلث المال عند قوله اذا صرح

بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً **قوله** لان عوصة كما ذكرنا في اشارة
 القول تنقل الوصية في يد لها **قوله** ولهذا حجة على العسمة منه ارجاع لقوله
 واما المقصود الاخر اذ ذلك لان في الدار الواحدة المحلقة البيوت قسم قسم
 واحدة لان في قسمها ضرراً بخلاف الدور حيث يتم كل واحدة على حدة
 لا تتم واحدة عندا حصة خلافاً لما قد ستر في القسم **قوله** ولو كان مكان
 الوصية اقرب من محل الحل في معنى لو كان الدار من ستر لكن فاقترأ هذا
 يعني لو اقرأ في قسم الدار او لان وقع الميت في نصيب المقترس الى المقدر له وان
 وقع في نصيب الشريك بضر المقدر له مما وقع وبذلك المقترس على دفع الميت ولذا ان
 لواقع بطريق اخر يطغى معلوم لكذا في الشامل وعند مخرج بضر المقدر له نصف دفع
 الميت وبذلك الاخلاق في مسئلة الاقرار بان قول محمد بن لقمان ما جعل في الاسلام
 في شرح الحاح الصغير عدم الخلاف هو الاصح لان من ستر ما لا ملكه من ملكه محظوظ
 لان من اوصى بما لا ملكه من ملكه يوجب من الوصية لا سفل وصية فيه **قوله** قال ومن
 اوصى من مال رجل لا خبراً له يعني ما جاز ما حال بعد موت الموصي فان لفعه
 هو جاز له ان يمنع اوصاؤه في الحاح الصغير وذلك لان العتد الموقوف في الحقة
 الا جاز ما مضى الى الخبز فاذا اصبغ اليه صار ذلك هبة منه والهبة
 لا تتم الا بالتسليم فان سعة بعد الاطاعة كان له ذلك لا يستخرج خلاف من
 اوصى بالشئ من الميت فاجازت الوثنية حيث يجوز بغير تسليم لان الوصية في محرمها
 صحيحة لا تصرف في مال نفسه الا ان تعاق حق الوثنية حاله فان ما تعاق النفاذ
 في الزمالة على الميت لما اجازوا اسقطوا حقهم فنقدت وصيته في حاله فان لا
 وارث له أصلاً وقد ستر في اويله الوصايا ان كل ما طار ما كان الوثنية
 بمقتلكه المجاز له من قبل الموصي عند ما خلاها للثان **قوله** قال واذا
 افترس الانسان تركه الاب القاطن اقترأ هذا لرجل ان الاب اوصى له ثلث ثلث

فان المتروك عليه ثلث ما يملكه اي قال في الحاح الصغير وصورها في اصل الحاح
 الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل وترك الفين واربين ما خذ كل
 واحد من الوارثين القاطن غاب احدهما فاقترأ هذا لرجل ان الميت اوصى له ثلث
 ما لا يملكه من ثلث ما يملكه فاقترأ هذا لرجل ان الميت اوصى له ثلث
 ان ما خذ نصف ما يملكه قال في القريب وقال الطحاوي سمعت من ابي عمير ان يقول
 سمعت من سماعة روى عن ابي يوسف انه ياحل من اوصى نصف ما يملكه ولذا ان
 روى الحسن بن علي وهو القاسم لان في رعي المقتر ان المال بينهما اثلاثا وبصير الموصي
 له ونصف كل واحد من الاثنين سواء فلما انكر احدهما او عاب حبل كان نصيب
 لم يكن فيقسم الباقي بغير سهمين لان نصيبهما سواء الا ترى انه لو اقام السنة
 والاحد غاب ثلث ما لا يملكه من ثلث ما يملكه ولذا ان قال العقبه
 ابو الميت في شرح وجه الاستحسان ان الوصية نفاذ ما في الميت ولو اخل
 منه نصف ما يملكه فاما قولنا الاخر لرجل اخر مثل ذلك فذا خذ نصف ما في
 فنقسم الوصية الثلثين لثلاث واذا كان يورث الى اربعة اوجب ان لا يخذ الا
 ثلث ما يملكه وليس كذلك لان البقية يجوز علمها جميعاً ولا يورث الى الزيادة
 على الثلث ولان المقتر اقول الحق شايع في الشوكه نصفه بما يملكه ونصفه بما في
 يد الاحد ولا يجوز ما خذ المقدر له من ثلث ما في يديه فلا يورث الثلث من ذلك
 لان الموصي له شريك في الوارث لا يملك له شي الا وان يسلم للوارث منعه وهذا
 لان ما لو اقر احد الاسمين بدنه فانه يرضى للمقدر لكل الدين من نصيب المقدر
 لان الدين ليس بجزء شايع بل هو مقدم على الميراث الا ترى ان نصيب
 الغائب يعمل كما قاله ولو كان هذا لكان حق الموصي له في ثلث المال وحق العقب
 وقوله فلذلك في مسئلة **قوله** قال ومن اوصى لرجل بما دونه فولدت بعد موت الموصي

سابع

ولان دفع الاقرار بالدين على سبيل الفاقة دون سبيل الرضا وهذا يعتبر
 من جميع المال لا يسلط الدين على الوصية فانما تلك مضاف الى الموت والمراة
 عند الموت وادثة ولا ورثة للوارث الحديث فانما الهبة وان كان دفعها على حال
 لانها لم تضاف الى ما بعد الموت لاني في حكم الوصية حكما لانها تبتزغ الاثر كان من
 هبة عندا في مرض موته لا جبري وهو جميع ماله وسلمته له صح ذلك وما رطل في الوصية
 له ثم اذا مات من ذلك المرض وجب الفسخ في السلمين حق الورثة وفي كل حق المقر ما وفاء
 الهبة فلم يلقن بالموت فصار حكمها حكم الوصية وعند دفعه يطل اقرارها بالدين
 حدود الزوجية كالهبة والوصية وجوابه ان الاقرار يعتبر بحال ما قلنا وعند وجود
 الاقرار ايجابية بخلاف الوصية فانها لا تعتبر للحال بل عند الموت والموت حينئذ
 والله كالوصية حكما لما بينا انما وقد مر محو من هذا الى كتاب الاقرار وباراد
 المرض **قوله** لا يسلط الدين على الاقرار بسبب الدين يعني ان الدين لا
 يمنع صحة الاقرار سواء كان الاقرار في الهبة او في المرض الا ان الثاني وهو الاقرار
 الواقع في المرض موقوف عند ما نحن الاقرار الواقع في الهبة حتى ان المال نصرت انما الاقرار
 به حالة المرض والا فلا وعند ان يسلط الاقرار بالدين يستويان وهو ما ذهب
 الشافعي وقد مر ذلك في باب اقرار المريض **قوله** قال واذا اقر المريض
 لانه يدين والله نصراني او ذهب له او وصي له فاستلم الاثر قبل موته رطل ذلك
 كله انما في الحامع الصغير ولما اصل الحامع الصغير وقال في المرض اقر لانه
 وهو نصراني يدين او ذهب له هبة فقبضها او وصي له وصية ثم استلم الاثر ثم مات
 الرجل فادركه ماله ما قلنا ذلك لو كان الابن عند اقامته في هذا الزمان فاقابل
 الحامع الصغير اما بطلان الهبة والوصية فانك في المسئلة الاولى واما الاقرار فانما
 يطل لان الابن وان لم يكن مستحقا للوراثة وقت وجود الاقرار للفن اوردته واستحقاق

ن

الارث

الارث مانع لهبة الاقرار لكن لما كان سبب الارث وهو الهبة فاما وقت الاقرار يطل
 الاقرار وهذا لان الحال ليس حال استحقاق الارث حتى يعتبر اهلية الاستحقاق
 لوراثة الهبة بل اعتبر لوراثة الهبة نفس السبب وهو الهبة وهي فاقته وقت الاقرار
 الاثر ان الابن لو كان مستحقا وقت الاقرار لم يصح الاقرار وان لم يكن استحقاق
 الارث ثابتا قبل الموت فعلم ان نفس السبب هو المقدم بحال ما قلنا ان
 المسئلة الاولى اذا اقر لاحد غيره ثم تزوجها حيث لا يطل الاقرار لان سبب الارث
 وهو الزوجية لم يكن قائما وقت الاقرار فيوزان مسئلتنا هذه من تلك المسئلة ان لو كانت
 له امراة نصرانية فاقتر بها من مرضه ثم استلمت قبل موته لاربع الاقرار وتظهر
 مسئلتنا هذه من امره لاجبه وله ابن ثم هلك الابن ثم هلك المقر والاخ المقر لوراثة
 من الاقرار للاخ لقيام سبب الارث وهو الاخوة وقت الاقرار واما اذا كان
 الابن عبدا او مكاتب فاعترف ثم مات الاجرة فلا شك ان الوصية له باطلة لاني
 تلك مضاف الى ما بعد الموت والابن حينئذ وارث ولا وصية للوارث واما
 الهبة فقال فخر الدين قاضي في شرحه للحامع الصغير ذكر في بعض الروايات
 انها صح لانه عند الملك في الحال وقت الهبة هو ووليها كانت هبة للمولى
 فتصح له في عاقبة الروايات الهبة لمصلحة الوصية وانه وما الاقرار بعد ذلك
 المدد الشهيد وعن في مشروح الحامع الصغير منقول لا يخرج كتاب الاقرار ان كان
 على المدد من ادع الاقرار لان الاقرار يكون للعتد وهو ائنه فلا يصح الاقرار
 لان الملك المولى لا يملك ما في يده وان لم يكن على العدد من يصح الاقرار لان الاقرار
 يكون للمولاة ومولاة اجنبي يصح الاقرار له وهذا لان المولى يملك ما في يده **قوله**
 فان المقر والمخلوع والاسير والمستول اذا طاول ذلك فلم يخف منه الموت
 هبة من جميع المال اراد في الحامع الصغير وصودها في اصل الحامع الصغير من غير
 اعتور عن اي حصة في المخلوع والمفتد والاسير والمستول اذا طاول ذلك به

فما دحل لا تخاف منه الموت ان دية صاحبه جازية من راس المال وان فعل ذلك اول
 ما اصابته فموتى الملك الى ان لا يفرط في دفعه انما اذا انقضى ذلك خرج من عداد المرضى
 وضاد ذلك طبعا من طباعه حيث لا يستغل بالداواة فكل رجله حكم الا انها معتبرة
 بصرفه من جميع المال ونفع اقتران الوارث فان ما رصا حشر من بعد ذلك كان
 ذلك لغيره حدود المرض والمرض صاحب فرائس في اول ما دنت تلك الغلة وان في
 اية ذلك حكم المرض بصرفه في ملك المال ولا يصح اقتران الوارث الا لو كان
 يستغل بالداواة ويخاف منه الهلاك ومسئلة المسلول من الخواص القابح دها
 الحشر الحرة من احدى سقاي اليد بسلامة الشئ الاخر والسيل عبارة عن اجتماع
 المدة في الصفة ونفقتها وقال في الصحاح الشدة في الضم السيل يقال اسئلة الله وهو
 مسلول وهو من السؤا وقال الزمخشري في مقدمته سئل هو مسلول ففعل هذا
 لا يكون من السؤا وتفسير الطبري ان الذي سئل انثيا او تزعت خصيا لا
 ناسب في هذا اللفظ لان الكلام فيما اذا ارتكبا اول المرض لم يخفى منه الموت والذي
 تزعت خصيا بعد احوال الرمان لا يسمى السيل مريضاً اصلاً والتسلل فساد
 واليد تقولون في الدعا لا تسلل ولا تسلل يقال تسلت بدة تسلل وذل اسئل والله اعلم

باب العتق في المرض

ما كان الاعيان في المرض في معنى الوصية لو فوجده تشرعاً في زمان يعلق حتى الورثة ذلك
 وكذا الرضايا ولكن احر ذلك عما هو صريح في الوصية للكون الصريح هو الاصل في الدلالة
قوله فالذين اعتق عبد او مرسنة او مابع وكأني اذ وهب فذلك كله جاز وهو معتبر
 من الملك ويضرب به اصحاب الرضايا اذ ان العبد في محرقه وفي بعض نسخ
 العبد في الوصية مكان قوله جاز وراى في نسخة ثقة مكتوبة في بارخ سنة

عمر

خمس وعشرين حسنة فذلك كله وصية تعتبر من الملك والمراد من قوله وصية
 اعتبار العتق الواقع في المرض او بيع الحباية الواقع فيه او الهبة الواقعة فيه من الملك
 كما اعتبار الوصية من الملك وليس سريان ان كل واحد من الاسماء المذكورة وقع وصية
 حقيقة لان حقيقة الوصية ايجاب تلك مضاف الى ما بعد الموت وليس ذلك على
 منها حكم الوصية واعتبار الملك سماً وصية على هذا انما استدل المرض الحية على
 نفسه في ذمت له في حكم الوصية يعتبر من الملك وهو كالصان والحالة كما انه لهم
 في ايجابه على نفسه في ذمته كما أنهم في الهبة غير طرماً او جبة بعد الموت فهو من الملك
 وان كان الايجاب واقعاً في الصحة لانه يملك حال يعلق حتى الورثة فيه المال بكون
 المعبر فيه حال عقد المصروف وان كان محتمل يعتبر من جميع المال وان كان
 مريضاً من الملك وقالوا كل مرض مح منه وقد نصرت فيه ان تصرفه تصرف
 الاحمال لانه لما به من مرضه يبين ان مرضه لم يكن سبباً في تصرفه حيث
 لم يكن حق احد من عقلاً ماله **قوله** وصرفت به مع اصحاب الوصايا او بصرف بالملك
 كل واحد من هؤلاء المدة وهو العبد المعتق في من عتق الموت والمستشفى من المرض
 الذي باع بالحباية والموهوب له مع سائر اصحاب الوصايا والمراد من ضمهم للملك
 مع اصحاب الوصايا استحقاقهم في الملك كما في سائر الوصايا فانهم يستحقون الملك
 لا يعتبر وليس المراد انهم اسادون اصحاب الوصايا والملك وكما هو ثم لان العتق
 المنفرد في المرض مقدم على الوصية ما كان في الملك الا برأى ما ذكره الشيخ او حوض
 الطحاوي وعص من اوصى بموصايا في مرضه واعتق عبداً له بدر كالعتاق
 فاخرج من الملك فان فصل شيء كان لا قبل الوصايا وان لم يزل شيء فلا شيء
 الرضايا لظنه الله وذلك لما حدث ابو بكر الرازي في ترجمته للحضر عن عبد الله بن
 من قاتل فاحد ثنا بشير بن موسى قال حدثنا ابو عبد الرحمن المقرئ عن جهم قال
 حدثنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيك قال مضى السنة ان يبدل ائمة العتاق



والوصية وانما كان العتق مما لا يحق الفسخ وسائر الوصايا بالحق الفسخ صارت العتق
 الكفر بما وصي اجتمع امران لا يمكن اجازتهما حقا واطرها ففسخ هو الآخر لا يفسخ
 فالذي لا يفسخ اولى بالتباعد وما يفسخ اولى بالاطلاق لا امر ان جعل الواعق عند
 رجل يبرأ من وبعده اخر فاجاز الامر من جاز العتق ورجل البيع ولذلك لو كان له
 لعتق عبده والآخر يبيعه واوقف الامر من حيث كان العتق يفسخ البيع ثم العتق المعلوم
 مقدما على سائر الوصايا ان كان منفذا في المرض او مطلقا بالموت مثل ان يقول
 ان حدث لي حدث فتر هذا المرحوم فاتي من ذلك المرض هو حر فاما اذا اوصى في
 عبده بعد موته بوقت ولا يبرأ ما العتق يكون هو وصاير الوصايا بسوا الارز
 الزمان الفسخ هو الذي يفسخ الوصايا ان كان الوصايا من جاز العتق بعد موته
 واوصى لاخر بالالف فالتباعد بالحق ولا يفسد ما العتق لان الوصية بالعتق
 تحتمل النقص والرد فصار حكمه حكم سائر الوصايا الا ان كان له لو ظهر على الموت
 فان العتق يفسخ وسقط الوصية وهو الوصية تحتاج الى الانفاذ كما يحتاج سائر
 الاوصياء اما لو كان العتق اولى من سائر الوصايا ان كان العتق في المرض او اضافة
 الى الموت فيعتق بوجه بغير انفاذ الوصية فذلك العتق لا يحتمل النقص والرد
 فاما هذه الوصية فهي وصاير الوصايا بسوا ان يكون هي اولى بالبدانة من غيرها
 ولو قال هو حر او يبرأ او يسير او يسير الوصايا بسوا ان يكون هي اولى
 بالبدانة لان العتق اذا ما خرج عن الموت لا يعتق الا باعتاق الوصية وودعت
 فيها سائر المواريث فصار حكمها حكم سائر الوصايا لا سيما تحتمل النقص والرد
 وتحتاج الى انفاذ الوصية الى هنا فطالع الفسخ كما به **قوله** كالضمان والكفالة لما كان
 الضمان اعم من الكفالة حصل التعاير بينهم فوظف الكفالة عليه الا ان كان من باب
 لاخر طالع امر انك على هذا فحلها كصح وكار الالف على الاحب في خلاصة المأوك
 ولان رجلا قال للزوج اظهرها على عبدي هذا او النحر هذه او دار هذه فظهرها

على

على هذا انما جاز ولا حاجة الى قبول المرفة لان العاقد الاجنبى غير فان ولو قال
 الاجنبى للزوج اظهرها على عبدي هذا فقال الزوج جعلت من الخلع من غير ان يقول
 الخاطبة فبنت وانما الخلع يقبوله الاجنبى لزمه عن المبدل ان كان مما سعت
قوله فان كان جاني غير عتق وصاق الملت عنهما فاطلها به اولى عند الى حنيفه
 وان اعتق غير جاني فمما سرت او لا العتق اولى في المسلمين اولى في القذور في خصوص
 وفان في المختلف المرفوض اذا باع عبدا او اسلمه في يمينه فاحسن واعتق عند
 ان يذبحا للحياة بكراتها وسعى العتق في القية ولو ذبحا بالحق غير بالحياة تحاشا
 والمستمر في الخيار ولا العتق اولى بتقديم او با حرو ومله الكلام هنا ما ذكره الرافعي
 في مختصره قال وما ذكرت من هذه الوصايا فان منها لم يحاوز في قوله الملت
 فان كل واحد من احيائها يصرف بقدر نصيبه من الملت فلو كان الملت منهم
 على ذلك لا يثبت ان بعضهم على بعض الا ان يكون عتقا موثقا في المرض او موثقا
 ثبوت المرض او الحياة في بيع وقع في المرض فانه سدا لكل قبل كل وصية ثم ينفك
 اهل الوصايا بعد ذلك فان من الملت فلو كان منهم على قدر وصايرهم فان
 صان الملت عن العتق والحياة فان اما حنيفه قال ان كانت الحياة قبل العتق
 يذبح بالحياة قبل العتق وان كان العتق قبل الحياة تحاشا جميعا صاحب
 الحياة والعتق فان لم يبق شي بعد فها دخل ما بقي من الوصايا وان بقي من الملت
 من نصيبه او اقية على قدر وصايرهم وقال ابو حنيفة اذا اعتق وطنا سدا يذبح
 بالحياة الا ان ينفذ العتق رواه ابو علي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف ويحمد يثبت ابا العتق قبل الحياة تقدم العتق او ماخر فان لم
 يبق شي من الملت بطلت الوصايا بالاقية وان بقي من الملت شي فنصارى اهل الوصايا
 بالاقية فيه على قدر وصايرهم وكان لكل واحد منهم قدر ما يخصه وصية من ذلك الا انها

لنقل الدخول بغير الله وقال القصة الوالت في مختلف الروايات وفي آية نكت الوصايا وذكر
عن زرارة قال ان بدا بالحياة في اول وان بدا بالعق فالتحق اول لان البداية تدل
على العتاة فكان اول ما اخبره وذكر العدة في كتابه بالتقريب قول زرارة مثل قول
الحنيفة ويجوز ان يكون عنه روايان وقاب الفقيه ايضا في كتاب الوصايا وذكر عن
عنه ان قال دخلت على سحر بن عياث المروزي فقلت لم قال اني جئت من الحجاز
اولي فقال لا ادري فقلت له اقاله بتحتنا اني جازا قال لا فقلت بشئ راسه
ساعة فجاء بكلمة انجبت بكان النكته فخرجت من عنده ودخلت على
سفيان بن سخجان واخبرته بالنكته فتعجب من تلك النكته واخرجتني فلما
مضت على ذلك قلت له تسببت النكته وقد كنت على سفيان بن سخجان فقلت
النكته التي قالها ابشر في وقت كذا قال تسببت بها ثم دخلت ارضا على البشير فقلت
النكته التي قلتها في وقت كذا افعال تسببت بها فقد ذهبت النكته وبعت المسئلة
بغير نكته وقد ضل صاحبها الى هذا لفظ الفقيه في كتابه وجه موافق وهو قول
الشافعي ايضا ما رواه في المسئلة المدققة من حديث محمد بن المستب
قال مضت السنة ان يند ابنا لعتات في الوصية ولا للعق لالحقة الفسخ والحياة
لحق الفسخ فكان ما لا يلحق الفسخ اولى بالمقدم وهذا لان الحياة حصلت في البيع
والبيع عقد ضمان لان البيع مضمون عليه مطالب بتسليم المبيع وصارت
الحياة مترتبة لان لوجوب المطالبة به والعق يتسرع والضمان والتسرع اذا اجتمعا
كان الضمان اولى فاما اذا اعتنق اولا لم يجزى فالعق ومع وقال اليسار لانه في الورثة
بعدة مثلا ما اوصى به وصار هذا اعتنق موسى واعناق موسى سوان به الضمان
والحياة ايضا عقد ضمان فبنا وبنا في الضمان فلما استوى يا قسم ذلك هما نصير
ولان كل واحد من العق والحياة يساوي الاخر في انه لا يلحق الفسخ من جهة الموصي

والحياة

والحياة مترتبة اخرى ليست للعق وهي انها تتعلق استحقاتها بعقد معاوضة ثم
اذا قدم العق كان له مترتبة السبق لان الانسان يقدم عند موته ما هو الاخير
فكان لكل واحد منهما متربتان فبنا وبنا اذا قدمت الحياة حصل لها مترتبة السبق
لان الانسان يقدم عند موته ايضا مع المترتبة لم سبق للعق الامتنة واطة
وهي انه لا يلحق الفسخ فكانت الحياة اولى ولان الحياة حق لا دمي تبست عوض فصار
مثل الدين يسره الموصي فيكون اولى من العق اذا بدا بها اذ كان مخير مخير
المعاوضة الامرية ان من افترس كان مصداقا على الورثة وجعل في الحكم
كانه ملك يد لا لولا ذلك لما جاز امر ان الامن الملك كذلك الحياة لما اشبهت
الدين في هذا الوجه وجب ان يساويها على العق اذا بدا بها فان قيل فالجواب
الدين للحياة ليس ياراه عوض فليس له هو قد جعل الدين عوضا للعقد
والجواب يخرج المعاوضة ولذلك الدين المقتضى به محذور ان لا يكون بدلا من شيء الا ان كان
الجواب يخرج ما فيه عوضا كان اولى فذلك الحياة فان قيل العق لا يلحق
الفسخ والبيع يلحق الفسخ فكان العق اولى بالمقدم فليس الا ان لا يقدم لجان الفسخ
في التقديم لانه مضمون بالدين فانه يلحق الفسخ ومع هذا تقدم على العق للدين
لا يلحق الفسخ فان قيل لو كانت الحياة مترتبة الدين جازت على الورثة ولم يزل
من الملك فما ان الدين ليس من الملك فليس افترسها من هذا الوجه لا يخرج الجمع
بينهما ووجوب البداية بالحياة على العق الا يرى ان العق في الموضع يعتبر من الملك
ومع هذا تقدم لتأخره على الوصية لما لا فذلك الحياة لما تأخرت بسببها
بالدين من الوجه الذي كان مقدما على العق اذا بدا بها فان قيل القصة
في الموضع لا يرجع ومع هذا السبق في معنى العق فبنا وبنا لان الحياة لذلك قلنا
بهم الرجوع في القصة بعد الموت اذ لم يخرج من الملك ولا يصح في الحياة بالعق

والحياة

فان قيل العتق لا يلحقه الفسخ والحماية بل هو من قبيل العتق اولى فبالحماية
لا يلحق فسخها من جهة الميت ومن جهة الورثة من قبيل ان المستترك اذا بقول انا زيدا
والنفس الرقابة التي العتق والامانة لا يسهل ان يفسخها وانما يقع فسخها من جهة المستترك
فيسد ذلك بطلان حتمهم في الفسخ على تالكها فاما وقوع الفسخ من جهة المستترك فلا
اعتبار به لان الحماية ما وقعت من قبيل المستترك وهو الموصى له بل من قبيل الموصى له
له الفسخ **قول** اذا لم يكن فيها ما حارز الثلث مثل ان يوصى بالربع والثلث
قول والعقود المعلق موت الموصى كالتدبير الصحيح وانما قيل التدبير لانها اذا
لم يكن صحيحا كما اذا كان مثلا هو حر بعد موت من يوصى او شفهيا لا بد من مقدما على ما
الوصايا بل هو وسائر الوصايا سواء اقدمت ام لم تزل او التدبير الصحيح مثل
ان يقول الرجل لرجلي ائت حرة بعد موتي او ائت خيرا اذا مت او ان يوصى
في حديث فكذا اكله فاحد وهو مدبر ولدك لو قال ائت حرة بعد موتي فان يوصى له
دون التدبير لم يكن مدبرا اولئك لو قال ائت حرة في حديث من مرض هذا اولى
هذه الامة حر لم يكن مدبرا اولئك لو قال ائت حرة بعد موتي وان يوصى له
او رجوع من سبقه من مات لم يعتق لئلا ذكر الحاح السهم في **قول** والحماية
في البيع بالرفع من طرف على قوله الا العتق الموقوف في المرض **قول** وعن يمينه وغير
العتق المذكور ذكرناه في الفسخ والرد ذكره هو العتق الموقوف في المرض والعتق المعلق
لموت الموصى وهو التدبير الصحيح وارااد غير ذلك سائر الوصايا بالمال **قول**
نسوي فيه من سواها اي نسوي فيما بقى من الثلث من سوي الموصى المذكور والرد
حوتيه **قول** لانه لا وجب التقدم في النسوي لان المصلي في الرد لا يوجب التقدم
كما اذا وصي لفلان ولفلان فلان بالثلث لا يكون المبدأ وبالذكر مقيد ما عمل
غيره بل يكون الثلث بينهما اطلاقا فلما نحن فيه لا يكون الحماية اولى بالتقدم في

الرد

الذكر **قول** فان تبرعا معناه لا يصيب غنمه وتذكر الضمير الواجع الى الحماية
على ما قبل المذكور يعني ان صيغة عقد البيع بالحماية معاوضة لا يتبرع ولا في البيع
حاصل من حيث المعنى من حيث ان يبارع عوض المال حتى يباع بالغنم الفاحش ولا في اللعان
فانه يتبرع صيغة ومعنى لانه انما يبارع ليس في معاوضة عوض المال كما في الحماية
اكثر في الدليل عليه ما ذكره من ان الامة المسترخية في شرح الكافي ان سبب الحماية
التجارة فان البيع بالحماية يصح من العبد المأذون والاصبي المأذون والممرض
لجنة المحرر النكاح فاما العتق فيتبرع بغيره ولم يوصى بصريحه فاعلم ان التبرعات
من هذه الوجوه كانت بالحماية اقوى **قول** وعلى هذا فان الوصية اي على
الاصل المذكور من جهة الى حصة فان الوصية اذا جازى عن اعم من حال في قسم
الثلث من الحماية لتساويها في وقوعها في ضمن عقد المعاوضة ثم ما اصاب
الحماية الاخيرة من نصف الثلث قسم بينهما ومن العتق المتقدم عليها لانه حصل له
الاستواء عليها لانه حصل له الاستواء مع الحماية في المدة مقدسه عليها وان
اعتق اولاهم جازى عن اعم من قسم الثلث من العتق الاول والحماية بصغر لان العتق
ما تقدمها زاجمها ثم ما اصاب العتق الاول من نصف الثلث كان ذلك من
العتق لتمامها **قول** قال ومن اوصى بان يعتق عنه هذه المائة عبدا فملك
منها درهم لم يعتق عنه فالتق عتقا الى حصة وان كانت وصية بخرم عنه
فما بقى من حيث يبلغ ان لم يملك منها شي ونفى من جهة يرد على الورثة وقال
يعتق عنه ما بقى اذ قال في جامع الصغير وقال العتق بالثلث في حلق الرواية
وان اوصى الرض ان يعتق عنه ثمانية دراهم وثلث ماله اقل من مائة فانه لا
يستتر في رطلت الوصية في قول الى حصة وفي قولها المستتر في عتق ثلث ماله
ويعتق وقال الفقهاء ايضا ولذلك الخلاف فمن ادعى ان العتق نسبة عنه من جميع

وكانت ان البيع بالحماية
انما كان في المصلحة
والعتق من المصلحة
وكانت ان البيع بالحماية

ماله فالوصية في قول الـ حنفية باحالة ويجوز في قولهم ان كانت
 بالحق يجوز ان كانت تلك ماله بالانفاق الى هذا في الفقه ووجه الله والتمس في
 الرقبة التي لا تنفذ الا في حق الامم السحر في شراح الك في وجهه لو ان
 نوع فربما قصد به الموصي المقرب الى الله تعالى ولهذا صح الوصية من غير بعض التسمية
 الحق مقصود للموصي فوجب تنفيذ الوصية ما امكن ان او اوصى بان يحرق هذه
 المائة فذلك منها درهم يحرق عنه ما بقي من الموصي لرجل هذه المائة فذلك منها
 درهم بصرف الباقي اليه فذلك ههنا ولا يقال الوصية اذا كانت لمستحق لا يجوز
 صرفها لغيره يستحق اخرا لان المستحق لم يتبدل لار الغشوق الله تعالى ولم يبدل
 ولهذا كانت الشهادة على الحق عند كل حال لا دعوى في الامم لان العسحق
 الله تعالى عندها فلم يكن العبد موصي له بل الموصي له صاحب التسرع وصار قول الـ حنفية
 ان هذه وصية لعبدك شريكة الى الموصي صرح بذلك وصار الموصي له عبدا
 فتمت مائة اقل من ذلك فلو استوى عبد فتمت اقل من المائة فاعتق بغيره من ذلك
 صرف وصية لمستحق الرقيق لان من تمت دور المائة عشر من تمت مائة فكان
 ذلك سعيا لوصية لغيره من اوصيها الموصي بحل الوصية بالحق فانه حق الله تعالى
 وهو لم يتبدل ولذا ان المسئلة التي قاسا عليها لان المستحق لم يتبدل لم يبدل
 التي مائة للموصي غرض صحيح وهو المقرب باعتناق فضل الرقاب على ما روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اي الرقاب افضل فقال غلاما غنا وانفسها
 عندها قل وقال لحزن الاسلام السردوي في شرح الحامع الصمد وهذا دفع لمسئلة
 الغنى فان الغنى عند الـ حنفية حق المملوك فذلك لم يقبل الشهادة عند كل
 عتق العبد من غير دعوى فانها حجة الهداية وهذا الشبهة اذ لو كان هذا الخللان
 في عتق الفسخة نكر اعل ان العتق حق الله تعالى اوصى المملوك هو الاشبهة بالصواب

وادى

وذكر الفقيه ابو الليث في كتاب نكت الوصايا الفوق لاني حنفية من الوصية بالرقبة
 والوصية بالحق ان الوصية بالرقبة لا تسمى بالحق لانه لا يملكه ان يحرق عنه مائة درهم
 بغير ذبابة ولا نقصان لانهم اذا اخرجوا رجلا فزجما بوزل نفقته واما ينقص
 فلما لم يكن ان يقدروا فلا يعتبر بقدره واما في الرقبة فيمكن ان يشترط في
 مائة درهم بغير ذبابة ولا نقصان فوجب ان يراعى شرطه قال الفقيه ابو الليث
 فيه واما في العتق الحلال او حصر يقول هذه المسئلة فرع لمسئلة كتاب التسمية
 فان من اضل الى حنفية انه لا يورث فسخة الرقيق ومجمله غنوله احسان حنيفة
 وعند الـ يوسف ومحمد غنوله حنيفة اصلها او هي بان يفتق عبد عتقه فتمت
 مائة درهم فلو اعتق عبدا فتمت اقل من ذلك تكون ذلك العتق من غير حنيفة
 الذي اوصى به الموصي فلا يجوز ان يصرف وصية الـ حنيفة عند ههنا كان العبد
 كمالا حنفا واحدا فالعبد الذي تمت مائة اقل من مائة درهم من حنيفة العتق الذي
 تمت مائة درهم في رصوف الوصية اليه اذ في كتاب نكت الوصايا فاما ان المر
 ههنا من المائة شئ يحرقها فان بقي منها شئ وتعمل الورثة الا ان يكون الموصي
 جعل الفضل للمدعي يحرق عنه فليكون له **قوله** قال ومن ترك ابنين ومائة درهم
 وعبد افتمه مائة وقد كان عتقه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم ينع في
 شئ اذ قال في الحامع الصغير وذلك لان الالتحاق في مرض الموت وان كان
 في حله الوصية والوصية بالتسليم الثلث لا يجوز حقا الورثة اللهم كما جازوا
 العتق سلك ما زاد على الثلث للعتق وهو الشدس لان العبد نصف مال
 والزيد على الثلث من المصروف هو الشدس لانهم اسقطوا اخفهم وصار كما اذا
 اوصى لرجل نصف ماله فاجاز الورثة سلك ذلك الموصي له فذلك ههنا **قوله**
 قال ومن اوصى بعتق عبده ثم مات جنى العبد حنيفة ودفع بها طلبة الوصية

او قال في الجامع الصغير اعلم ان العبد اذا احتج بحسنة خطا فحله الدفع او الفداء
ثم هكذا العبد الموصى له بعقبة اذا احتج بحسنة فقدمت الموصى كانا الوارثة بالخيار
ان شاء او دفعه بالخساسة وان شاء او فذوق فان دفعوه بطلت الوصية لان الدفع
يطلب حق المالك لو كان حيا فذلك سطل حق من سلق الملك من جهة وهو الموصى له
الاثر ان الموصى لو باع او بيع بعد موته بسبب الدين ان الوصية سطل وذلك
هو صالح الاركال لان حق اوليا الحسنة مقدم على حق المالك فذلك مقدم على
من سلق الملك من المالك وان اختاروا الفداء كانت الدية عليهم في مالهم لا لزائم
وجازت الوصية لطهارت العبد ما بعد عن الحسنة فصارتا **قوله** لم يجز الا
ان ملكه في ما استثنى من قوله ما ان حق في الحسنة مقدم على ان ملك العبد
بان مع ان حق الولي مقدم واغايروا ذلك بالمدفع فالم يدفع يبقى حتى لو كان العبد
وارث محرم من الوارث لا يعتق عليه كما اذا كان العبد ارضا لاسراة الموصى مثله
والفاسل ملكه في ان لا يستعنى عن حاجته لانت الحلافة **قوله** ظاهر عن الحسنة
هو ما طار الملهة من الطهارة **قوله** فان روى وصي ثلث ماله لاحد فان الموصى
له والوارث ان الميثا اعتق هذا العبد فقال الموصى لما عتقه في العتوقات
الوارث اعسفة في المرض فالقول قول الوارث ولا تولى الموصى له الا ان يفضل
من الثلث سوى او يقوم له البينة ان العتق في الصحة او قال في الجامع الصغير وذلك لان
عرض الوارث من هذا الكلام ان لا تولى الموصى له الا ان يفضل على جهة العبد من
الثلث سوى مملوك الفاضل للموصى له لان العتق في المرض مقدم على ما روى وصايا
لقوة لانه لا يحتمل الرد والمقتض وعرض الموصى له ان العتق لم يكن وصية بل كان
منفذا من جميع المال ولو ثلث ما سوى العبد من الثلث والوارث ملوك ذلك اي ملوك
استحقاق الموصى له الثلث سوى العبد لانه يقول العتق كان في المرض وهو مقدم

على الرصة فيما كان الوارث منكوا ان القول قوله لان القول قول المنكر مع
اليمين فاذا كان القول قول الوارث كان الثلث مستحقا بالعتق فان فصل
منه الى تمام الثلث هو الموصى له وان لم يفضل ولا تولى الموصى له الا ان اقام
البينة ان العتق كان في الصحة ولم يكن وصية فحينئذ يكون ثلث المال للموصى له
ولو اوجب ان يستحق الوارث ان لم يقسم سنة للموصى له بالثلث ولان المواريث
تضاف الى مواريث الاوقات ايا حصل التارخ واقرب الاوقات طال المرض فضاف
العتق للحادث اليه لم يقن الاقرب لم يسن انه من قبل **قوله** فان من ترك
عبد اقال للوارث اعتقني اقول في الصحة وقال رجل لولي العتق درهم
فقال صدقتها فان العبد سعى في فمته عند ان خيفته وقال لا تقن ولا
سعى في سواي وقال في الجامع الصغير وصوتها في محمد عن يعقوب عن ابي
حسبة رضي الله عنه في رجل مات وترك اثنا عشر عبدا افاقا
العتق اعتقني اقول في صحة وقال رجل لي على اسكن الف درهم قال لا
صدقتها قال سعى العبد في فمته وقال ابو يوسف ومحمد الغلام حر ولا
يسعى في فمته ومجعل كان حتى كله لانه اقر به معا الى هذا لفظ اصل الحال
الصغير لهما ان العتق في الصحة والدين ظهر امعا صدقوا الا ان في
ظهور امعا استثنوا ولم يدفع اصداهما الا حرة فحقل كل واحد منهما حقا فثبت
العتق في الصحة والعتق اذا ثبت في الصحة لا وجب السعاية وان كان المعتق
مدونا ولا ان الملم سوى حتى اخر يقص في الدين بطل الدين وانما لم يدفع اصداهما
الاخر لان كل واحد منهما لو انشرد كان ادلى من صاحبه لاذالا الفقهاء والابن
ولا وحسنة وجها ان اصداهما ان الدين اقوى من الافرار بالمعتق يدفع الاقوى الا صدقة
والدين على ذلك ان الدين يصح من اصداهما لان الثلث حسب وانه لا يعتق وصية من المرض

والاقرار بالعق في المرض يصح من الملت لا غير واسناد الاقرار بالعق الى
الصحة انما يصح اذا لم يوجد المانع من الاسناد وقد وجد المانع وهو ان تغفل
الدين فانه تمنع الاسناد الى حالة الصحة فافتصر العق على حالة المرض فعلى
هذا فان سبق ان سئل العق امثله الا انه بعد وقوعه لا يحتمل الفسخ
يفسخ من حيث المعنى بالحاجب السعانة على العبد وسقط به الدين ولا
يفسخ من حيث الصوة ولان الدين اسبق لانه لا مانع من اسناد الدين
الى حالة الصحة لان الاقرار بالدين يصح من راس المال من الصحيح والمريض
واسناد العق الى حالة الصحة لا يمكن لان الدين يمنع ان يقع العق بجانبا
جزم وجب السعانة عليه واقرار الوارث منسوخا اقرارا كالمريض ونوارث
المريض اقر في مرضه انما اعتق هذا العبد في صحة واقرب من كان الدين
اولي فكذا اذا اقر الوارث **قوله** وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وله
الف درهم فقال رجل لي ثل الميت الف درهم فقال اخر كان له عند
الف درهم ودينعة بعدة الدينعة اموى وعندها سوا اعلم ان
صاحب الهداية جعل الدينعة اقوى عند ائتماره وجعل الدين
والدينعة سوا عند صاحبه وورد الخلاف على هذا الوجه فطر
عندي لان الحكم اصل صاحبه له دلالة الخلاف على علس هذا الا
يولد ان الحاكم السهم دفان في محضر الكافي ولو قال له رجل هذه الالف
تربها ابوك ودينعة لو قال اخر لي على ابوك الف درهم فقال صدقتها
فان ابا حنيفة قال لالف بينهما نصفان وقال ابو يوسف ومحمد صاحب الدينعة
اولها ذكره في باب اقرار الوارث بالدين والترك ان الفقه ابا الليث
السهرسري في كتابه في الرواية وكتاب الاقرار فقال ولو قال له رجل

هذا

هذا الالف الذي تربها ابوك ودينعة لي وقال اخر لي على ابوك دينار الف
درهم فقال الان صدقتها فان يقول الى حنيفة الالف بينهما نصفان
وعنده صاحب الدينعة اولى وقال القدر في كتابه في الفقه قال ابو
حنيفة اذا مات الرجل وترك الف فقال رجل لو ارثته لعل الميت الف درهم
وقال اخر هذه الالف ودينعة لي فقال الوارث صدقتها فالالف بينهما
وقال اهول صاحب الدينعة وكذلك في نسخة الاسلام السهرسري في العبد
السهرسري في شرح الجامع الصغير فقال الدينعة اولى عندهما وعند
الحنيفة هاهنا سوا اولئك ذكر الامام نجم الدين ابو حفص عمر السفي
في كتاب المحصر وعلما بالدين العالم في الخلاف فقال لو قال له رجل هذه
الالف التي تربها ابوك ودينعة لي فقال اخر لي على ابوك الف درهم
فقال صدقتها فالالف بينهما نصفان وقال صاحب الدينعة اخرها
واللائق في المطبوعة في كتاب الاقرار في باب الحنيفة خلافا لصاحبه
لو تركت الالف وهذا يدعي ذنبا وذاك قال هذا مودعي والاس
قد صدق وهذا مع الاستوى واعطيا من اودعا ومن الفقه وجه الخلاف
في خلاف الرواية فقال وحاول قول الحنيفة ان صاحب الدين ادرعي
الدين فقد ادعى حقا في الدينعة مستقولا الى العين فصارت عين العين
وصاحب الدينعة يدعي العين ايضا فاذا كان كذلك فكل واحد منهما يدعي
العين وصدقتها الوارث فيه فصارت مستوية بين الحق في دين العين كان
بينهما وجه فلو ان صاحب الدين يدعي حقا في الدين استقل الى العين
وصاحب العين يدعي العين فاذا صدقتها فقد صبت حق صاحب الدينعة
الى العين قبل بئس حق صاحب الدين فيه فكان ادلى به والله اعلم

فصل

توحيه هذا الفصل في مختصر الكرخي باب الوصايا اذا
ضاق عنها الملك وقد قدم بان العنق في المرض على هذا الفصل لقوت
لان العنق لا يلحق الفسخ **قوله** فالاول من اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قد مر في
منها قدمها الموصي واخرها مثل الحج والزكاة والنفقات فان العبد
في مختصره وانما فيه وما ليس يتوجب قدم منه ما قدمه الموصي بالسيعة
او الحسن الكرخي في مختصره قال هشام عن محمد بن عبد الله عن ابي جعفر عن ابي جعفر
محمد بن ابي ان كل شيء كان حصة لله في وحيه من الحج والصدقة والعنق وعمره ذلك
فاوصى به رجل فكان الملك لا يسلخ ذلك كله فان كان كله يطوعا بدي بالاول فالاول
بما يظن به حتى ياتي على اخره او بعض الملك يسلط ما بقي ولذلك ان كان
الوصايا كلها فرضية بدي بالاول فالاول حتى يكون اليه من على الاخر وان كان
بعض فرضية وبعضه بطوعا بدي باله فرضية وان اخرها وان كان بعضه بطوعا
وبعضه فرضية على نفسه بدي بالذي اوجبه على نفسه وان كان قد
اخره في مطلقه قال هشام الى هنا قوله لم يجمعها وقال محمد بن نفسه وان كان
بعضه فرضية وبعضه سنيا اوجبه على نفسه وبعضه بطوعا بدي بالفرضية
وان كان اخرها في مطلقه غنى بالذي اوجبه على نفسه وان كان اخره في
مطلقه وسع على المطوع اخر ذلك وان كان اوصى به هذا الوصايا لانس
بعضه فخاصوا جميعا في الملك فاعطى كل انسان حقه على قدر ما اصابه من
جميع ما اصاب هذه الاشياء لها نصيب به كما وصفت لك فان كان فيه
عقوب بنات بدي به قبل هذا وان كان قال اعطوهوا يعني اجمعوا
فلاننا نخاصوا قال الحسن وان استدا بالبر ارض بدي بالاول فالاول
منه في اللفظ ولذلك ان ابد اما الواجب بدي بالاول فالاول منه في اللفظ

وان كان المطوع اذ اختم اليه بدي بالاول فالاول منه في لفظ الموصي فان سرت
سماعة عن محمد بن نوادة سمعت محمد بن ابي اوصى بجاهة فتل وجاهة ايمان
وبعدته وطره وجاهة بدي بدي عنه وبندور قال ابد الشك في القتل بدي
وهان الممن ان بلغ الملك ذلك وان لم يبلغ بديا بما اداه منها وان بلغ
الملك ووصل عنها جعلت صدقة المطوع عندها لانه اجب عهده من
الاضاحي لانه لم يخلط احد في صدقة الفطر وقد اختلفوا في الاضاحي
فراه بعضهم واجبا على الغني ولم يرضهم فان وصل الملك عن صدقة الفطر
جعلت ما سئل في الزكاة والى هذا لفظ السمع الى الحسن الكرخي في مختصره اعلم ان السمع
ابا الحسن الكرخي لم يقدم بعض الفرائض على البعض بل قال بديا ما بديا به الموصي
واخذ علماءنا واهلهم ولكن الشيخ ابو جعفر قدم في مختصره الركن على الحج والفرضية
قال في شرح الاقطع وهذا هو الرواية عن ابي جعفر وفي رواية اخرى
بقدم الحج وقال العبد بدي في حجاب المهرت وعن ابي يوسف في الاسئلة ان الركن
والحج خاصان وقال بن سجع عن ابي يوسف ان الركن والحج سواهما ركن وقال
الركن اوجب لذي المهرت ثم رجع الى ما قال في المتن بقوله انما يقدم
الفرائض وان اخرها الموصي في مطلقه لان اسود المسلمين بحوله على الصحة
ما ملكت والحج على الصحة في بعض الفرائض لان الفرضية هي الاهم والاول
من السوا في ولا يخل على ان الموصي يستغل بالنافلة وضيع الفرضية لذلك
قدمت الفرائض وهذا الان من شأن المومن تأدية الفرضية من
النافلة وان تساوت الفرائض في القوة بديا بديا به الموصي لان الانسان لما
يتذكر ما هو الاهم ثم تقدم الركن والحج على الكفارات لكونها حقا فيها
من الوعد ما لم يات في الكفارات لتقوله تعالى والذين امنوا واداءوا الفضة

وروي البخاري بسناده الى الصريفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اباه الله
ما لا يلوذ زكاة مثل له يوم القيمة شجاعا افزع له زببتان يطوقه يوم القيمة ثم
ناخذ به زبنتيه يعني شديفيه ثم يقول انا مالك انا كنزك ثم تلا ولا تحسن الدين
يحلون تمامها الله الالة والافرع الذي لا يستغنى على رزائه كثرته سميته والربط
زبدان في شديفيه ونقال بقطبان سوادان فوق عينيه وقال تعالى ومنه
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين اروي
لمن حج وادعى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من مات ولم يحج فليمت يهوديا او نصرانيا
ثم هاء الفتن والظهار والتمني مقدمة على صدقة الوطر لان هاء الله تعالى في كل
وجوب هذه العبادات ولم يك على وجوب صدقة الفطر ثم صدقة الفطر مقدمة
لاتفاق الامة على وجوبها على الاحكام لاختلافهم في وجوبها على هذا القياس يقدم
بعض الواجبات فان في محضة الفقهاء قالوا بقدم الحج والزكاة على الكفارات المألوفة
في القرآن ثم هذه الكفارات مقدمة على صدقة الفطر والوطر مقدمة على
كفارة الوطر لانها ثبتت بحبر الواط وهي مقدمة على المذود وهو مقدم على
الاحكام والواجبات كلها مقدمة على النوافل اما ان كان مع الوصايا المائية
لحق الله تعالى الوصية للادمي فان الموصي له ضرب مع الوصايا القرب ويحل له حصة
من جهات القرب بفرقة بالصرب ولا يحفل لها حصة واحدة فان قال قلت مالي
الحج والزكاة والكفارات ولزيت يتقسم على الربعة اسهم لان كل حصة غير الاخرى
ولا تقدم الفرض على حق الادمي لخاصة العبد اليه ثم انما يصرف الثلث الى الحج
الفرض والزكاة والكفارات اذا اوصى بها فاما ما يدون الوصية فلا يصرف الثلث
اليها بل يسقط عندنا حلها للنساء مع عمل ما سوى الزكاة واذا اوصى بعشرين
الثلث اسحق حق الورثة ماله في مرض الموت ثم وجه الدواة التي رويت ان الزكاة

مقدمة

مقدمة على الحج ان كل واحد منهما منصوب عليه في القرآن ولكن الزكاة تتعلق بها
حق العديف كانت اقوى لان المستحق بالزكاة تجزى من المال واد الزكاة ماله اذا
الحج بالبدن وكانت الزكاة في تعلفها ماله اقوى من الحج ولهذا يسقط الزكاة لهلاك
الماله ولان بالكل الصدق وسائر النعماء رضى الله عنهم فالتوا اصل الزكاة على شئ الزكاة
وصار لها هذه المزية فكانت اول المقدم من الحج لان الامام لا مدخل في اجتناب الناس
على الحج ووجه الرواية الاخرى ان الحج فرض الغنى وهو يتعلق بماله والبدن جميعا
والزكاة بماله وحده فكان الحج اقوى وقال سمس الامة الشرحي في شرح الكافي قال قيل
اذا كانت الرقبة كمالا لاسلامه فينبغي ان تقدم على الوصية لان ذلك ليس
بفرض الحج وهو مقدمة فلما هذا اذا تحدد المستحق فاما عند احلاف المسلمين
فلا يعتبر قوة الوصية وقال الامام الاسمينان في كتاب الزكاة في شرح الطحاوي
ثم الوصايا لا تخلوا اما ان يكون كمالا لله تعالى او كمالا للعباد وما كان لله تعالى فلا خلوا
اما ان يكون فرائض الزكاة والحج والصوم والصلوة او كلها واجبات كالنكاحات
والندور وصدقة الفطر او كله تطوعا كوصية الحج التطوع او الصدقة على الفقرا
او المسجد وناسبه ذلك اوجع هذه الوصايا كلها فان كانت ماله يحمل جمع
ما اوصى به فانه سجد وماله كلها سملت ماله وان كان سملت ماله لا يحمل جمع
فانما جازت الورثة فذلك وان لم تجز الورثة فانه ينظر ان كانت وصايا كلها
للعاد فاهم بصادقون سملت سهم بالحصص فان كانت وصايا كلها لله تعالى
فانه سطران كان لها فرائض يدا ما بدا به وان كانت كلها واجبات فانه
سدا ما بدا به ايضا ولذلك ان كانت كلها تطوعا وان كان بعضها مراض
وبعضها واجبات وبعضها تطوع فانه سدا ما بقراض اولاد وان اخوها ثم الواجبات
ثم بالنوافل وان جمع هذه الوصايا كلها فاهم بصادقون في سملت موصياهم

فاما اصاب العباد فهو طهر ولا يقدم بعضهم على بعض وما كان الله يجمع ذلك كله
 فيبذلها بالفوا من غير الواجبات ثم بالطوع هذا اذا لم يكن في الوصية عين
 منفعة ولا حيااة متجزة فان كان عين منفعة او حيااة متجزة فان في قول
 الرخصة ان كانت الحيااة متقدمة على العتق بصرف الثلث كله الى الحيااة ثم
 الى العتق ثم الى سائر الوصايا وان كان العتق متقدما بصرف الفضل الى سائر
 الوصايا وعندها الحيااة وسائر الاوصياء سواء وانما تصرف الى العتق فان فضل
 منه يوصف الى سائر الوصايا والحيااة كذا في شرح الطحاوي وقال الامام الاسكفاني
 ارضان كتاب الوصايا من شرح الطحاوي واذا اوصى الرجل بوصايا فان حادها
 من الثلث ان يبلغ الثلث لم حثافتها ونعت وان لم يبلغ ثلثه بقسم الثلث منهم
 فالوجه في ذلك ان يجمع الوصايا كلها ثم يظفر اليها والى الثلث والى ثلثه من
 الوصايا فان كان الفضل مثل نصف الوصايا بعض من كل وصية نصفها وان
 كان النصفان مثل ثلثها من كل وصية ثلثها نحو ما اذا بلغت الوصايا الف
 درهم لآخرهم مائة والآخر مائتان والآخر ثلثمائة والآخر اربعمائة وثلثها خمسة
 فالفصلان من خمسة الى اربعة الوصايا مثل يصرها خمسة من كل وصية
 ربعها لآخر ثلثه خمسون ولصاحب المائتين مائة وعلى هذا القياس **قوله**
 وفي رواية عنه ان عن ابي يوسف يقدم الحج وهو قول محمد بن حنبل صاحب الهداية تقدم
 الحج على الزكاة قول محمد بن القاسم في شرح محمد بن الحسن في تفسير الامم السرخسي
 وشرح الكافي في تفسير الامم السرخسي في الهامة وصاحب الفقه والشيخ ابو نصر في شرح
 الاقطع جعلوا تقدم الزكاة على الحج قول محمد بن حنبل وقال بعضهم في شرحه ان هاتين العمل
 تقدم على كفارة النمس والظهار ثم هاتين تقدم على كفارة الظهار وعلى ان
 كفارة القتل اقوى بشرط الاستلام معها وكفارة النمس اقوى من كفارة الظهار

لأنها

لأنها وجبت لهتك حرمة اسم الله تعالى وكفارة الظهار وجبت باحباب حرمة على
 نفسه ولنا فيه نظر لانه خلاف المصنوع من الرواية لانه لا تقدم الفوا على بعض
 على بعض ولذلك الواجبات لا تقدم بعضها على بعض وكذا المصنوع بل سدا لما لا
 الموصى ولم يرض انكره على ذلك والمعنى في تقدم الزكاة والحج على الكفارات درنا
 وهو الوعيد وستل ذلك لم يوصل في سائر الكفارات **قوله** لما سئل انما الى
 قوله لان الظاهر ان يعتدى بالاهتم **قوله** صرح بذلك اي بالمقدم وصرحه
 به ان يقول ابد او بما مذات **قوله** قالوا ان مما اذا كان مع الوصايا الثابتة
 الى الله تعالى حوالا الى الموصى يصر ببيع الوصايا في العتق ودرنا ان عين
 التحفة قبل هذا **قوله** قال ومن اوصى بحجة للمسلم احواله من بلد من بلد
 راكم اي قاله العبد وركى في محصره فمانه فيه فان لم تبلغ الوصية النفقة احواله
 عنه من حيث يبلغ وذلك لان الواجب على الموصى ان يحج من بلده لانه لسترا
 من الزاد والراحلة ما لم يمس من بلده مصروف الوصية الى ما اوجب الله عليه وقد
 اوجبه تعالى من بلده ولا يجوز حج عنه من بلده ارضا لان المعصود من سدد الوصية
 بالحج اذا ما على الموصى وانما وجب عليه ان يحج راكم لان الموصى لم يكن عليه الحج اذا لم
 تقدر على الحج الواجبة وانما يجب عليه ان اقتدر على الواجبة فان اوجب الحج على الموصى
 راكم لم يركم الا ان اعلل الذي حج عنه ذلك راكم ما ان النفقة الواجبة في كفارة
 الوصايا وذكره هشام بن محمد انه قال لو ان اسانا قال انا حج من منزله لهذا المار
 ما سينا لا على له ذلك وحج من حيث يبلغ اركا لان الحج المعروف ان يكون راكم
 بالوصية انصرف الى الحج المعروف فاما ان المبلغ النفقة ذلك قالوا فالحق
 ان لا حج عنه لان الموصى امر بالحج عنه لصفه لم يوصل الى الا انه جازا الحج عنه من
 مبلغ النفقة لان الموصى قد قصد هذه الوصية الثواب فيجب تنفيذ وصيته

لما امكن ولا يمكن سفيل الوصية وسئلنا الامر حيث يبلغ النفقة فكان
 سئلها بعد الامكان اول من ارادها بالكلية وقد سأل عن قول الى
 حنيفة والفصل المقدم من ما ان اوصى بان يعين عنه هذه المائة عبدا
 فهاك منها درهم انه لا يعين عنه بما بقي من الوصية بالحج سئلته ماله وملكه
 لا لله حيث يحج من حيث يلقى وهو ان المسحوق يبدل في الاول ولم يبدل في
 الثاني **قوله** قال ومن خرج من بلد حاجا فمات في الطريق واوصى ان يحج عنه
 حج عنه من بلد عند ان حنيفة اراد ان القدور في محصره وقول فيقول
 الى حنيفة ذلك القدور في الطريق وقيل في كتاب الحج وقال ابو يوسف ومحمد يحج من حيث
 مات وقال الفقيه ابو الليث السمرقندي في كتاب بيت الوصايا ولو انه خرج الى بلد
 هو اقرب المسئلة فمات واوصى بان يحج عنه فان كان حيا فانه يحج من حيث
 اوصى وان الفقيه ولم يذكر ههنا الشئ من ذلك يعني في كتاب الامتثال فذكر في كتاب
 الدرر ان القياس ان يحج من منزله والاستحسان يحج من حيث مات وذلك في
 موضع اخر ان قول الى حنيفة يحج من منزله وقول صاحبنا من حيث مات مذهب
 ان الذي قال ههنا جواب الاستحسان وهو قول ابو يوسف ومحمد انهما
 الفقيه رحمه الله وقال الدرر في وصايا العرب ولزلك الخلاف في الحائض
 عن المسئلة اذ ماتت في بعض الطريق وقال سمس الامة الشريفة في شرح الكافي ان خروج
 من بلد اجماع فمات في الطريق يحج عنه من حيث مات وفي الجامع الصغير قال عندنا
 حنيفة يحج عنه من بلد ومحمد يحج عنه من حيث مات وفي الجامع الكبير ذكر ان
 المسئلة القياس والاستحسان في القياس يحج عنه من حيث مات الى هذا لفظ
 سمس الامة رحمه الله وجه الاستحسان ان الميت يتكبر بذلك المقدار بالخروج الى
 الله تعالى وقد حصل له الثواب قال يعلى بن مخرج من ماله ما جاز الى الله وسوله
 ثم يرد له الموت فقد رجع احب على الله فلا يجوز ان يطأ ذلك المقدار من الخروج وقد

في حنيفة
 في حنيفة
 في حنيفة

كان

كان وصية بالوصية اقام ذلك الخروج فوجب اقام ذلك بالا حجاج من ذلك
 الموضع وفي اعتبار هذا الطريق يحصل مقصوده وفي الاخذ بالقياس تصويت
 مقصوده لان الذي يحج عنه من بلد وما مات في بعض الطريق ايضا فحاج الى الحج
 اخر عنه من بلد ايضا معنى بذلك ماله اضلا ولا يحصل المقصود وهذا
 خلاف ما اذا خرج للعبادة فان سفره ذلك ليس لا بالحج فوجب الاحتجاج من
 منزله لان الوصية مصر في الحج المعروف من منزله ووجه القياس وهو قول الى
 حنيفة ومنه ان لمات قبل اتمام العمل صار خروجه لغير الحج ولو انه خرج لغير الحج
 ما اذا خرج تاجرا فمات في بعض الطريق يحج من منزله فذلك ههنا وهذا ان
 الخروج بعد الموت قبل اتمام الحج انقطع فانفسخ بدليل قوله عليه السلام اذ مات
 من ادم انقطع عمله الا من ثلاث علم يسع به بعد موته وولد صالح يدعو له ومثله
 جارية بعد موته والخروج للحج ليس من الثلاث الا ترى ان المصطلح اذ مات
 قبل الفروع من الصلوة اسقط صلاته ولان المقصود بالخروج اقامة
 العبادة فلما تقسم العبادة بذلك الخروج انتقض ذلك الخروج الا ترى انه لو اخرج
 بالحج ومات واوصى بحج استيناف الاحرام لانه لما مات قبل اتمامه لم يفسد
 ذلك الاحرام فذلك الخروج ولان الوصية تنصرف الى الحج التي اوجبه
 الله تعالى وتلك الحج التي وجبت من بلد فوجب ان يودى على الوجه الذي وجبت
 وقال في كتاب بيت الوصايا فان كان للميت اوطان شتى فان كان مات في بعض
 الاوطان يحج من ذلك الوطن وان مات في السفر يحج من اقرب الاوطان الى مسكنه
 لان ذلك المقدار حاطة وثقينة والزمان سلك **قوله** على ما مرنا
 اشارة الى قوله لان الواجب لله الحج من بلد والله اعلم بالصواب

باب الوصية للاقارب وغيرهم

لما كان هذا الباب مستمرا على الوصايا بالقوم مخصوصين خوة ذكر أعني الأواب
 المتقدمة لقله فأيديته لأن ما تقدم لا يخص موتادون فمهم فكل يوم فأيديته
 تقديم ذكره الأول **ول** قال ومن أوصى بغيره أئمة المتلاميذ عن عند أبي
 حنيفة رضي الله عنه أن قال العبد رزق محض لم يدر العبد رزق خلاف الرزق
 ومحمد بن زيد ذكر في القريب فقال قال محمد في الأسماء أن أوصى بغيره فأيديته
 للملحقين قدس الأواب أو بعدت عند الحنفية وقال لمن محمد بن محمد في
 الجماعة والدعوة وذكر من شجاع عن أبي يوسف اعتبار أهل الحلة الذين يطلون
 في مسجد وأصله قال وهذا أقول إلى حنيفة وذكر البشير عن أبي يوسف أن
 الحجاز الذين معهم محلة واحدة وأن نفقوا في مسجد من متقاربين فإن تناعدوا
 وكان واحد أعظمهما حاقا فحل أهل مسجد جبر أن دون الآخر وإن كان
 والمضرب قبيل فالجبر أن الأخاذ دون القبيل إلى هائل الفصد
 وقال الشيخ أبو الحسن الرحمن في محض قال في الأسماء قال أبو حنيفة إذا وصى
 فعادته ما إلى جبره أن فلو وصية لحرارة الملاصقين لداره فكل دار كانت
 تليق فلو وصية تجمع من فيها من السكان فغيرهم عند أفاضل أو أحارار
 لساكنوا أو لا ينفقهم بالسوية دمة كانوا أو مسلمين بالسوية قدس
 الأواب أو بعدت إذا كانوا أمثال رقتين الدار وقال أبو يوسف في هائل
 هؤلاء الذين ذكر أبو حنيفة ولفظهم من الجبر أن من أهل الحلة عن بعضهم مسجد
 وجماعة واحدة ودعوة واحدة فهو لا جبره في كلام الناس في مثلك منهم
 بالسوية الأئمة والدور فيه سواء المسلم والكافر في ذلك كله سواء قال في
 الزيادة أن عن أبي حنيفة إذا أوصى الرجل بثلث ماله لغيره أنه فالقياس في هذا
 أن يكون الثلث للسكان وغيرهم من سكن تلك الدور التي يجب لأهلها الشفعة
 ومن كان منهم له دار من تلك الدور وليس ساكن فيها فليس من جبره أنه قال محمد

وأنا أنا قال في ستمسكنا أنا جعل الوصية لحرارة الملازقين من السكان
 ممن ملك تلك الدور وغيرهم ممن لا يملكها ومن محمد مسجد تلك الحلة الذين لهم
 الوصية من الملازقين وغيرهم والسكان ممن في تلك الحلة وغيرهم سواء الوصية
 الأقربون والأبعدون والكاتب والمسلم والصبي والمحرقة وذلك سواء وليس
 للمالك والمدينين وأما الأولاد وذلك مني فاما المكاتبون أنهم في الوصية
 سواء إذا كانوا أسكنا في الحلة ولم يذكروا عن أبي حنيفة في ذلك شيئا إلى هنا
 لفظ الدرر في حجة الله وقوله في قوله في حنيفة أن الجار هو الملازق إذا كان
 سواء كان في الدار أو مالكا ذكره الفقيه أبو اللست في محله الرواية وقال
 وجبرهم وإذا أوصى بغيره أعطي أربعون جارا من أربعة حوائط أي كل
 حائط أربعون جنة قول الشافعي ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حق الجوار
 أربعون دارا هكذا وهكذا وهكذا وهكذا أقال العلماء أنه يجب لأربعون
 ودارية مطعون ووجه قولها وهو الاستحسان أن الموصي قصد ترو من
 خالطه وقرب منه وهذا المعنى يستوي الملاحق وعن لازل
 واجل عن جمهور مسجد واحد يسمى صاحب جارا أعرف وجب حل الاسم
 عليه يوده ما روي عن علي بن أبي حمزة أنه قال لأصلوة لجار المسجد لا في
 المسجد لأنه لم يرد به الملازق دون غيره فصار أهل المسجد كلهم جارا له فلا
 دخلوا تحت اسم الجار استحق لهم الوصية ووجه قول أبي حنيفة أن الجار هو
 الملاصق عنهما ومن بعد لا يسمى جارا أقالوا يجب حل الاسم على الجميع يوده
 قوله عليه السلام الجار هو من جاوره سكا فاستحق الوصية كل من كان له
 الصفة قال القدر في كتاب التفرقة وقد قال هلال الراي أن الجار من
 اسم المندري لا يروى عن علي رضي الله عنه أنه قال لأصلوة لجار المسجد لا في

في المسجد فقتل له ومن جاز المسجد قال من سمع المنادي فان وهذا ليس لانه
لوجاز اعتبار الوصية بهذا الحواديد الجاز في الشفعة **قوله** لاطلاقه اي لاطلاق
اسم الجاز على الملوك وغيره **قوله** فان ومن اوصى لامهات فالوصية لكل درهم
محمود من امرأة او فاك القدودي في محصره وقال الشيخ ابو الحسن الدرعي رحمه الله
وقال في الامثلة اذا قال اوصيت ثلث مالى لاصهارى فهو على كل درهم محرم
من روجه ومن روجه الله ومن روجه ابنه وروحه وكل درهم محرم منه فهو
حمقا امهات ولا يدخل في ذلك الروجه لنفسها امرأة ولا اسراة الله ولا
امرأة احبها اما يكون الاصهار كل درهم محرم من روجه احبها واسبه والله الى
هنا لفظ الدرعي رحمه الله قال الشيخ ابو نصر البغدادي في شرح الدروري
والاضل في ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لما احتسب صفته وتزوجها اعتزل
من ملك من درهم محرم منها الزمانا وكانوا يسمون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم
وقال في الصحاح الاصهار اهل بيت المرأة وقال في محل اللغة قال الخليل لا يقال
لاهل بيت المرأة الا الاضطرار وقال في نحو الاسلام الدروري في شرح الزمادات
واما الصهر فقد سئل عن الخنثى لكن الغالب ما دونه محمد رحمه الله فالعالم من
عدى ولو كنت مهر لابن مزاوان فتزيت ركباني الى المعروف والعظم الرحب
ولكن مهر لال محمد وقال بنو العباس والحال كلاب سمي نفسه مهر او كانا
امرأة العباسي قال في نحو الاسلام منه ومن شرطه هذا الاسم ان يموت
الموصى وهن نسائ او في هذه منه من طلق رجعي فاما بعد البيهقونية فمفعول
المصاهرة وانما يسمى يوم الموت يعني ان المرأة اذا كانت اوجة الموصى
يوم موت الموصى باسم القبر فيروا اذا كانت مبانة يوم موته لا يستحقونها
لاوطاع المصاهرة بالامانة وعدم الانقطاع مما لم تكن مبانة وذكر الاسماء

نحو الدر عن النسي في بطنه لحاب الزمادات بنتين اسمان على معنى الصهر
والخنثى فقال اصهار من يوصى افارب عرسه ويؤول ذاك بباين وحرام
اختانه اذ واج كل محارم ومحارم الاذواج بالارحام **قوله** وهو ان
المفسر احتيارا محمد وانما يتد هذا التفسير لان الصهر محرم في اللغة
بمعنى الخنثى ايضا وقول محمد حجة في اللغة استشهد بقوله ابو عبد الله
عنه لحدثت مع انه مولى بدارقيا عن الخليل **قوله** فان ولو اوصى لاختانه
فالوصية لكل زوج ذات رحم محرم منه او فاك القدودي في محصره فلا صاحب
الهداية وكذا محارم الاذواج غير فان هذا في عرفهم في عرفنا لا ينافي
الاذواج المحارم انما قال هذا في عرفهم بعد ان كان ذلك محارم الاذواج
لان ان رواية الزمادات في المدونة على عرفهم لا على عرفنا لان
اذا واج المحارم لا يسمون اختا في عرفهم لسمي الكل اختا اما ان لا يدل
في الجملة حسن الرجل المتزوج بابنته او ما ختمه والجمع اختان والخنثى المقتد
وقال الشيخ ابو الحسن الدروري في الزمادات اذا اوصى الرجل لاختانه
ثلث ماله ثم مات فالاختان اذ واج البنات والاحوات والعمات والحالات
وكل امرأة ذات رحم محرم للموصى بوجهها من اختانه وكل درهم محرم من روجه
من ذكر او انثى هو ايضا من اختانه ولا يكون الاختان الا اذ واج ذوات
الرحم المحرم ومن قال من مسلم من ذوات الرحم الحريم ولا يكون الاختان ما كان
من قبل نكاح الموصى وقال محمد في املاية اذا قال اوصيت لاختان ثلث
مالي فاختانه زوج كل ذات رحم محرم منه وكل درهم محرم من روجه فهو
اختانه فان كانت له اخت وبنات اخت وخالة وكل واحد منهن زوج
ولزوج كل واحد منهن ارحام فكلهم حمقا اختانه والثلث منهم بالمستوية

الانثى والذكر منه سوا أم الزوج وحده وغير ذلك سوا الالهة لفظ الكرخي
رحمة الله **قول** تان ومن اوصى لاقر بآية في الاقرب فالأقرب من كل ذكر رحم
محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد والابن فصاعدا اي قال الهود
ومحصره ونعم لفظه فيه فاذا اوصى بذلك وله عمان وظالان فالوصية لعينه
عند الحنفية واذا كان له عم وظالان فلعلم النصف والخالف النصف وقال
ابو يوسف ومحمد الوصية لكل من نسب الى الموصى الا اوصى ابيه في الاسلام
الى الهة لفظ الهود كرحمة الله ومن السخ او الحسن الكرخي في محصره واذا اوصى
الرجل فقال ذلك سالي لزوج قرابتي فانما با حصة قال الوصية لقرايته من دون
الرحم المحرم الاقرب فالأقرب منهم وقال ابو يوسف ومحمد الوصية لجميع قرابته
من قبل الرجال والنساء الى اوصى ابيه في الاسلام من الطرفين جميعا يستوزر
الثلاث الاثر منهم والابعد والذكر والانثى منه سوا وقالوا جميعا اذا قال
الذكر قد اوصى فهو لا يورث منهم فصاعدا او اذا قال لذي قرابتي فهو لواحد
وصاعدا فان مات الموصى له عمان وظالان فالثالث على قول ابي حنيفة للرحم
وفي قول ابو يوسف ومحمد هو بينهم سوا يستوزرون فيه قبلون الثلث بينهم
اربعا لكل واحد منهم الربع وقال ابو حنيفة ان كان له عم وظالان فلعلم
نصف الثلث والنصف للخالفين وان كان له عم وحده لم يكن له عين من ذوالرحم
المحرم نصف النصف للعم ونصف الثلث ودخل ورثة الموصى قال ابو يوسف
ومحمد الثلث من العلم ومن وجد من القرابة كان دارم محرم اوله لم يستوزر
فيه فان لم يكن من قرابته من قبل الرجال والنساء الا عم واحد كان النصف
الثلث وبقي الثلث ودخل ورثة الموصى فان كان الموصى اوصى لذي قرابته
واوعد الى حنفية لكل ذي رحم محرم ايضا الاقرب فالأقرب فان لم يكن له

الاوحد كان له جميع الثلث ولذلك قال ابو يوسف انه اذا قال لذي
قرابته فوجد من قرابته واحدا له رحم قريبا كان او بعدا الى اوصى ابيه
له في الاسلام فهو لذلك الواحد لا يورثون ان ذكروا على الانثى فصاعدا
ودخل الواحد الا انهم يحلوه من يستحق من القرابة على ما سرت لك
ولا يدخل في القسوة ابنة والد والولد ذكر ولا انثى وان كان من لا يورث قال
محمد لان الله تعالى قال الوصية للوالدين والافرن بالمعروف حقا على المعسر
فاخرج الوالد من القرابة وجعلما اقرب من القرابة فخرج الوالدان
من قرابة الولد فذلك يخرج الولد من قرابة الولد فلا يستحق قسوة الاقرب
الى الوالد من الوالد اليه او لها سوا اما ما عدا ذلك من جد او جدة من
قبل ابا وام او ولد من ذكر او انثى من لا يورث هو من القرابة الذين مع اسم
الوصية الى الهة لفظ الكرخي في محصره وقال في المختلف قال ابو حنيفة اذا
اوصى لاذن بآية يسترط فيه حسن شوارط وهو تونة دارم محرم واسرط صاعدا
وذلك بما سوا الوالد والولد من لا يورث والاقرب فالأقرب فالأقرب
بعمه وابناء اوصى ابيه في الاسلام دخل تحت المحرم وغير المحرم فيه سوا
وانفقوا على اشتراط القولية لان الاسم له وان لا يكون وارثا لقوله عليه
السلام لا وصية للوارث وان تعبير الانسان فصاعدا لانه اسم الجمع والمثنى
كالجمع في باب الوصية لانها اخت الموات وفي الموات كذلك ولا يدخل الوالد
والولد لانها لا تمنح قريبا عرقا واختلوا في شرطين احدها المحرمية
بالرحم شرط عنده وعندهما الرحم بل في الثاني انه يسترط الاقرب فالأقرب
وهما سويان من الاقرب والابعد الى الهة لفظ المختلف وقال الشافعي
لصرف الى جميع اقربا به من قبل ابيه وامه القرب منهم والبعده سوا

لذي يشرح الاقطع وهل يدخل فيها الجيد وولد الولد فان والزيادة ان يدخل
 ولم يذكر فيه خلافاً ودون الحديث عن الحنفية ان الجيد وولد الولد لا يدخلان
 في الوصية وكذا اردو عن يوسف لان الجيد بمنزلة الاب وولد الولد بمنزلة الولد
 كذا قال شمس الامة السرخسي في شرح الكافي اذا اعتبر ابو حنيفة رضي الله عنه
 كل ذي رحم محرم لان الله تعالى امر بصله الرحم ونهى عن قطعها الرحم والمحلى الوعد
 المتدبر لمن سعى في وطءه وهو قوله عز وجل ان تفسدوا في الارض وسطوا
 ارحامكم اولئك الذين لعنهم الله وقال تعالى ان الله باشر بالعدل والاحسان
 واستادى الصبر فان اكان ماموا واصلية الرحم فالطاهر انه وصدا بالوصية
 صلة الرحم فانصرفت الوصية الى من يجب عليه صلته وانما يجب عليه صلته
 رحم محرم ولا يجب عليه صلته بغيره الا ترى انه لا يجب عليه بغيره اذا كانوا
 معسرين ويجب عليه نفقة ذي الرحم المحرم فثبت ان الوصية انصرفت اليهم
 ولان سنة ومن ذى الرحم المحرم من الخصومة فالسنة ومن سائر
 التوابات وهو ان لا يجوز المناكحة بينهما ولو ملكه بحق ولو هبة
 لا يرجع ولو كان مفسراً او حرة عليه نفقته فاذا كان بينهما من الخصومة
 ما ليس بينهما سائر التوابات انصرفت الوصية اليه دون غيره وانما اعتبر
 الاقرب فالأقرب لا كل من كان اقرب اليه كان اشبه بهذا الوجه لان الله
 تعالى يدب الى اقرب الاقرب فقال الوصية للوالدين والافراد فالظاهر
 انه قصد الاقرب حتى يكون اشبه به كما ان الله تعالى في مكان الاقرب اولى كما
 في العصبات وذوي الارحام في المصوات والاقرب في السفعة وقال في
 كتابك الامام في قولنا الى يوسف الاول كل ذي رحم محرم فيه سواء في
 قوله الاخوة هو قول محمد وذو رحم محرم وعن من القرائة سواء في كل من محرم

واياه اوصى اب في الاسلام دخل في الوصية وفي قول يوسف بن خالد السهمي
 كل من محرم واما بنته اباً في الاسلام دخل في الوصية وقال بعضهم كل من محرم
 اربعة ابناء وقال بعضهم كل من محرم من اقربا به دخل فيه ولا موت وقتا وجه
 قولنا يوسف الاول ان كل ذي رحم محرم في وجوب الصلة سواء وليس احد منهم
 اولى من الاخر الا بانه لو اوصى لاختوة ولم احوه بعضهم من الاقرب بعضهم من الام
 وبعضهم من الار والام دخلوا اهلهم في الوصية ولا يعتبر بينهم الاقرب فالاقرب
 فذلك ههنا وجه قوله الاخوة ان لفظ القربانية في الاعداد والبراهين لا
 من الاقربين الا ترى ان الرجل لا يقول لاحبه هو قربي فلما كان هذا اللفظ
 في الاعداد والبراهين لا دخلوا فيه الا ترى ان قوله تعالى وادرسه بترك
 الاقربين لما نزل جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم زهاسمعا في نفسا فان
 لهم ان يدبركم بين يدي عذاب شديد وكان فيهم ذو رحم محرم وعمرهم
 فسئل انه يدخل في الوصية الجميع الا انه لا يمكن ان يدخل به جميع اولاد آدم
 فيجعل الحد من محرم واما اوصى اب في الاسلام لا ينادى في الاسلام
 صارت المعروفة باهل الاسلام وكان قبل ذلك يعرف بقبائل الحامية
 ووجه قول السهمي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حل له الصدقة ولا الاخذ
 من اقربا به وكان سواهم لا حل لهم اخذ الصدقة وهاسم كان لا
 السات لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 زهاسم بن عبد مناف ووجه من اعتبروا الاربعة ابناء ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقطر سهم ذي القربى بن عبد مناف وعبد مناف فان الار الرابع
 فاذا عرفت هذا فان كان للموصي عخان وخالان والوارث غيرهم فالتكليف
 دون الخالين في قولنا الى حنيفة لانه يعتبر الاقرب فالاقرب والعمان اقرب

من الحالين لان قرابتهما من قبل الاب والابن ينسب الى ابيه الارث
 ان الولاية للعم دون الخال في باب النكاح ثبتت انما اقرب من طريق الحكم
 وان كان غما واحدا او خالين كان العم المصنف والمصنف الباقي للحالين لان العم
 الواحد لا يقع عليه اسم الجماعة ولا يجوز ان يستوجب جميع الوصية فاذا رغب
 اليه المصنف وتوفي المصنف صرف الى الحالين لانهما اقرب اليه بعد العم وهما
 مستحقان اسم القرابة فاذا اخل العم المصنف فاحقق في المصنف الباقي
 كما يترك الاخاليين وفي قول ابو يوسف ومحمد النعمان سوا وددان
 الوحنفة اذا اوصى لذي قرابته فكان له عم استحق جميع الثلث لان الفقهاء
 تناول الواحد والخالين انما اذا اوصى لذي قرابته اولا قاربه او لانسائه
 اولادهم اولادهم اولا قاربه سوا ذكوره وانما ذوات **قوله** على ما اختلف
 فيه المشايخ اى اختلف المشايخ في اوصى بغير الاسلام من هو قال بعضهم هو
 اولادهم اولا قاربه من لا يشترط الاسلام بل يستلزم ان يكون الاسلام
 مثل رجل من العلوية اوصى لاقربائه من شرط الاسلام اعتبر الاتصال
 بعلى دون اوطالب ومن لم يشترطه اشترك فيه على قوله اولاد اوطالب
 وهذا النسب ولا يدخل فيه اولاد عبد المطلب لانه لم يدر ان الاسلام
 كذا قال نحو الاسلام البكرى في شرح الزمانيات **قوله** ما يورث
 المسلمين قامت به اولاد القريب اسماء من قامت القرابة به **قوله**
 فينتظم حقيقة مواضع الخلاف في شمل اسم القريب حقيقة مواضع
 الخلاف وهي ذوالرحم غير المحرم والرحم الابعد **قوله** ولا يدخل فيه قرابة
 الولاد اى لا يدخل في الوصية على ذي قرابته الوالد والولاء لانه اقرب من
 القرابة الا ان كان من سمي والده مريضا كان غامقا هو فايدل عليه قوله تعالى

الوصية للوالدين والافرن عطف الاقر من على الوالدين والعطف بعض
 المغاير ولا يكون الوالد قريبا فالمرتب الوالد قريبا لا يكون الولد قريبا
 ايضا لانه يلزم من قرب احدهما الى الآخر قرب الاخر اليه والا لا بد من
 اضلال **قوله** قال ومن اوصى لاقاربه وله عمان وكان فلو وصية له عند
 حصة الى قال القدوري في محصره وقد بيناه وما بعدة قبل هذا **قوله**
 ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث اى تمام اوصى لاقاربه وكان له عم واحد
 ولم يكن هو وارثا كان له نصف الثلث والنصف الباقي يرد على الورثة لانه لا
 بد من اعتبار معنى المحرم وهو الاثنان **قوله** اولاد نسائه هي جميع النسب
 كالانصاف في جمع النقيب **قوله** في جمع ما ذكرناه، يعني بشرطه حسن شرط
 عند اى حصة وقد ترددت وعندنا لا يشترط الرحم المحرم والاقرب
 فالاقرب **قوله** قال ومن اوصى لاهل فلان من على وصية عند اى حصة
 وقالنا من اوصى لاهل فلان من على وصية عند اى حصة وقالنا من اوصى
 لان عانة المصنف ان يدور لفلان اذا كان المسئلة مسئلة القدوري
 او الحاج العبر او كانت مدعوة في المدالة وهذا مع ما بعدنا الى قوله
 ومن اوصى لولد فلان لست من تلك الجملة وكل هذه المسائل مدونة في
 محضر الارشاد في الدرر في محصره قال محمد في املاية قال ابو حنيفة ان اوصى
 فقال لست لاهل فلان فان هذا على زوجة فلان حصة وقال ابو يوسف
 ومحمد هذا على جميع من يورثه فلان من نصيبه غريبا كان او عن الرحم
 واليتم في جميع والولد اذا كان يورثه فلان كان كسوا قد اعترل عنه او كانت نسائه
 قد تزوجت فليست من اهل انا اهل من ضمنهم نفقته وهو في حياته وفان في
 الزناقات اذا اوصى لاهل فلان واهله قاله في هذا ان الوصية للذرية

خاصة دون من سواها وكما سمي من جعل الوصية لمجمل من يقول ممن يحرمهم من قوله
 ودان من الاحرار ولا يدخل في ذلك ماله ولا وارث للموصي ولا يدخل في ذلك
 الموصي لاهله فيمنع هذه الوصية لم يرد قول الى حصة والزاد ان الهنا
 لفظ الدخ في حجة الله وحده وانما ان اسم الاهل يطلق على كل من يقوله ووصيته
 بعينه كدليل قوله تعالى ووصية يوسف واستوراها هلك اجمعين وقوله تعالى
 فحناء واهله الا اسراة فجعل على الجمل لان المالك لا يدخلون لاهلهم
 خدم الاهل مع لهم ولا يقال للمالك اهل المولى ايضا وان كان له اهل يلدن
 دخلوا اجمعوا دون حصة الاسلام وشرح الزاد ان حصة من الال
 مراد به الوجه في المعروف يقال من تاهل ببلدة فقههم اي تروح وقول صاحب
 الهداية وغيره في الاحتجاج لاني حصة قوله وسار ما هله في رطل لا يلم
 بزوج في الالة الوجة خاصة لانه تعالى قال فلما نفى موسى الاجل وسار ما هله
 الس من جانب الطور نارا قال لاهله امكشوا الان في انه خاطبهم بحطاب
 الجمع والانه في سورة القصص في ذلك خاطب في سورة طه فان قيل
 انك حدثت موسى اذ راى نارا فقال لاهله امكشوا **قوله** ولو اوصى لال
 فلان فهو لاهل بيته بالدرج في محصره ولو قال فلان وصيت بثلث مالي
 لال فلان كان بمنزلة قوله لاهل بيت فلان ولا يدخل احد من نوايه الام
 ونش من هذه الوصية الهنا لفظ الدخ في حجة الله وقال الدخ اي يغنا ولو
 اوصى بثلث ماله لاهل بيته او لحصته فهذا على نبي امية الالب الذي يفسون
 الله تعالى في الاسلام من ذوي الرحم المحرم وغيرهم من الارث على ما وصفت لك
 وان كان ابو او ولد على غير دينه وهو ولد له لصلبه دخلوا في الوصية لانهم
 من اهل بيته الهنا لفظ الدخ وقال تسمى الالة السحر في شرح الكافي

اذا

اذا اوصى لاهل بيته فان كان الموصي من اولاد العباس فكل من كان له نسبه
 الى العباس من قبل الاب دخل فيه سواء كان ذكرا او انثى بعد ان يكونوا منسوبة
 اليه من قبل الابا ومن كان نسبه اليه من قبل الام لا يدخل فيه لانه لا يسمى
 من اهل بيته وانما يسمى من اهل بيت اخو من ولد الوصية لجنس فلان واحتجوا
 بحصته لان الحصة اهل البيت سواء قال في حصة الاسلام في شرح الزاد ان
 ولذلك الملة موصى لاهل بيتها وحصتها لم يدخل فيه ولها الا ان يكون من
 بني عامها **قوله** لان الانسان يتجنس بآبيه لان الحصة عيان عن النسب
 والنسب الى الابا الا ترى ان امهم ولد السبي عليه السلام كان هاشميا وان كان
 ولد من مارية وكذلك الخلفاء ولدوا من الاماء جميعا الا ما شذ وكثروا
 عباسيين صالحين للخلافة **قوله** ولو اوصى لاسم من فلان او لعمامتهم
 او لزمناهم او لاسمهم ان كانوا موقفا محصورين دخل في الوصية اعنائهم
 وفقوا وهم ذلهم واما هم والاسم اسم لمن كان دون الملوغ ولا ابل لمولى الخلية
 السلام لا يسمي بعد حلاله وراه على في السنن في ما يوصى به قال في حصة الفقهاء
 ولو اوصى لاسم من فلان فانه يقع على **قوله** ولو اوصى لاسم من فلان فانه يقع
 كل امرأة لا زوج لها لكانت او ثيبا وعند محمد يقع على الثيب لا غير
 والارملة كل امرأة محتاجة ارملة من زوجها وما لها من الوصايا موعات
 فالوصية لفقير محصور يقع على عدد رؤسهم على السواء ذلهم وانشاء غنيم
 وقصيرهم معهم وليس لهم فاما اذا كان لاخصي عددهم هو على ماله اوصى
 لاهل الحاجة نصا بان قال لفقير او لاسم من فلان فانه يقع لان
 الحق فيه ليعال والفقير امصار فيصا حاشي علمه فحقه الثاني ان يرد
 اسما لا يرد على الحاجة لا عرفا ولا لغة لقوله اوصيت لبي فلان او لاسم من

هذا القول يا شهيد اوست سنة طائفة هذا وقال هذا القول بعد ذلك وقال
سماعة عن ابي يوسف سمعت يقول في رجل اوصى كهول اهل بيته قال الكهل ان
يلاسن سنة فصاعدا الى مائة او اكثر وان قال طيخة اهل بيتي فالشيخ ابن
اربعين سنة فصاعدا وان قال غلام اهل بيتي فان اقل من خمس عشرة سنة الا
ان يكون منهم قدام احلهم في اقل من ذلك قال ابو الحسن ان هذا القول للدور
ابن سماعة انه اجمع عمة وروى عنه ابن سماعة قوله احل قال سمعت ابا يوسف
قال في رجل اوصى بثلث ماله لكهول اهل بيته قال هو لا يثبت الا لاربعين
وقال الشيخ ما زاد على الحسين وان لم يثبت واذا زاد على الاربعين وكانت
شبهة الاكثر فهو صحيح وان كان السواد الاكثر فليس بشيء والثابت اذا
احل له ثلث قال ابو عبد الله احسبه الى مائة سنة وقال عمر بن الخطاب
عز وجل القلام بما كان من اقل من خمس عشرة سنة والسبب في الفتيان اذ بلغوا
الحسن سنة وفوق ذلك والاهول اذ بلغوا الاربعين ما من الحسين
الى الحسين الا ان يكون السبب قد علت علمه بكونه شيئا وان لم يبلغ
الحسن الا انه لا يكون هذا حتى يبلغ الاربعين فلذلك لا يكون شيئا حتى يحل
الهالف الاخر في خمسة **قوله** ان كانوا قوماً مخصوصين قال الفقيه ابو
اللت السمرقندي في كتاب الوصايا احلفوا ان يقدروا الاحصاء او عز
الى يوسف انه قال ان ارادوا على المائة فانهم لا يحصون وان كانوا امة او اقل
فانهم من حصون واجتمع ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع منهم خيبر وجعل لكل
مائة سهم فاداعط كل مائة سهم كان ذلك سنة صحيحة وقد روي في ذلك
في ملك خاص وقال بعضهم اذا كانوا احرار لا يمكن ان يقدروا الا ان يوصواهم
مت او ولد فيهم مولود وهم قوم لا يحصون وقال بعضهم اذا كانوا احرار لا يمكن

الناظر

الناظر اليهم لا يعرف عددهم وحيث ان التكاليف في حياتهم وقال بعضهم لا
توقف في ذلك وقتا ولا موقوت الى احبها الحاكم وقال من قدر في
الاحصاء هو احق وراى ان هذا قول محمد الهالف في الفقه وكما
قوله وفي الوصية الفقراء والمساكين يجب ان يوصى اليهم منهم اعتبار المعنى
الجمع واوله انسان اقل الجمع انسان في الوصايا ولم يذكر صاحب الهداية فيه
الحلان مستحق ان يكون هذا على قول محمد لان الفقيه ما الذي ذكره في الوصايا
في الحلان اذا قال لفقير ابن فلان فانه يجوز وذلك لانه وصي بالوصية المعروفة
الى الله تعالى فان كانوا احرصون يدفع الى جميع فقراهم لانه يصير لغيره السمعة
وان كانوا احرصون جاز ان يدفع الى بعضهم دون بعض ثم في قول الفقيه وال
يوسف جاز ان يدفع كله الى فقير واحد وفي قول محمد لا يجوز الا ان يدفع الى
اسمى وصاعدا اما مذهب الحنفية واليوسف هو ان الحلال ان يوصى الى
الحسين الحسين يتناول الواحد والاكثر لا يركب في قول الله تعالى انما الطرقات
للفقراء والمساكين فلو دفع الى مسكين واحد جاز ولو دفع الى رجل وقال عبدي
حدا من زوج النساء فتزوج امرأة واحدة عتق العبد وكذلك هي ان يوصى
الى الحسين والحسين يقع على الواحد والاكثر واما مذهب محمد فهو ان الوصية
اخر الميراث واما كل الجماعة في باب الميراث انسان وصاعدا الا ان يقول
الله تعالى فان كان له اخوة فلا تهم السدس فوقع ذلك الامر على الاسمين
وصاعدا لذلك ههنا ولذلك ذكر الحلان في محمد في الرواية وشرح الثاني
وعبر ذلك **قوله** ولو اوصى لمن كان مدخل فمهم لاننا في قول الحنفية
اول قوله وهو قولنا لان جميع الدور يتناول الاناس ثم رجع وقال يتناول
الدور خاصة قال الدرعي في محصة فان يشرع في يوسف في رجل اوصى بثلث

لني فلان رجل من الناس تعرف بان باحقيقة قال في ذلك مولود حمق الذكر
 والابن فيه سوا اخر رجوع عن ذلك فقال هو المذكور دون الانيات قال الاسر كما لك
 لانقول للملوك هذه من بني فلان اذ البت تنسبها اليها فاما ان النسب بها
 الى قبيلة فالك تقول هي من بني فلان فليستهم وقال شمس الامة السرخس
 في شرح الكافي اذا اومى بثلثة بني فلان بهذا الحكايا اما ان يكون الانيات
 قبيلة مثل غيم وكلب او لا يكون قبيلة بل انا خاصة فان كان قبيلة فدخل
 فيه المذكور والانيات لان المراد النسبة والمراد بقولنا من بني فلان
 كما تقول الرجل لانه لا حقيقة لهذه النسبة وانما ينسب اليها مجازا مساو
 لحسن من ينسب اليها حقيقة كانا ومجانا الاسر انه يدخل فيه خلفه والولد
 وهذا اذا كانوا الحصون فان كانوا الحصون فالوصية باطلة لان في القبيلة
 اعتبا وفقر الوصية للاعتبا صلة والصلة للجهل باطل وهذا في الفقه
 ابو الليث في محلف الرواية حيث قال اذا اوصى لبني فلان فان كان فلان
 اب القبيلة جازت الوصية ويدخل فيه البنون والنات اذا كانوا حصون
 لانهم اذا كانوا الحصون لم يوصى لمعلم وصية الوصية وان كانوا الحصون
 لم يوصى لمعلم فلم زال هذا لفظ الفقه وذكر في الحنفية خلاف هذا حيث
 صح الوصية اذا كان لا حصص على هذه ايضا قال ولو اوصى لبني فلان ان كانوا
 حصصا على هذه ايضا قال ولو اوصى لبني فلان ان كانوا الحصون لم يوصى
 وبني القبيلة فانما يوصى الى جميع القبيلة ويدخل فيهم الخلف والموالي
 بسبب الولاء والعقاة لان هذا المنزلة اصدق وله ان يوصى الى واحد
 او اكثر عند ابي يوسف لانه اسم حسن وعند محمد يوصى الى الابن لان اسم الحسن
 في الوصية يقع على الابن والذكر والابن في سوا الانيات اسم القبيلة لذي الحنفية

فاما

فاما اذا كان فلان اب صليب قال الفقه وكذا بكت الوصايا فان كانوا
 كلهم ذكورا وانما اختلفوا فيه فمن قول الحنفية الذي روي عنه ابو يوسف وهو
 قول الحنفية الذي روي عنه يوسف بن خالد السلمي دخل فيه المذكور والانيات
 جميعا فاما ما ذهب اليه الحنفية وابي يوسف ان السن جماعة الان يقع هذا
 اللفظ على المذكور دون الانيات لانه يمكن ان يوصى بالكلام الى الحقيقة فيستغني
 عن المجاز وحقيقة هذا اللفظ المذكور دون الانيات لا يترجم ان الاولاد لو
 كانوا كلهم انا لا يسمي لهم والمعنى في ذلك انه حق الوصية للسن لا للبنات
 فذلك ههنا ولذلك اذا كان فلان حيدا لا يدخل فيه الا الذكور لان
 النسبة الى الجد محذورة الحقيقة لان ستر من الناس ينسب الى الجد الا
 ترى ان من انزل الى سبيل ينسب الى الجد ولذلك ابو بصير سلام وهو امة حلة
 البت لان الانسان قد ينسب الى الجد ما رجم بالصلب والحدسوا
 واما مذهب محمد بن النيات اذا اختلفت بالسن على اسم الذكر والانيات
 الاسر انه يقال بنون وان كان اصدقاها انما فذلك ههنا لسمون يمين
 وان كان بعضهم انا لا يترجم الى قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء
 فعبر على الاخوة والاحوات اسم الاخوة وقال في الحنفية واما ان المراد فلان
 فذلك الصليب فان الوصية للذكر من اولاد السن عند ابي حنيفة وعند محمد
 يدخل الكل وهل يدخل بنو البنات عند ابي حنيفة وروي الحسن ايم جلال
 وروي في السرا المبراهم لا يدخلون ولو كان له ابن واحد وبنو ابن فلان
 المصف والساق للورثة دون بني البين وعند محمد لا ينسب المصف والساق
 لبني البين وان كان له ابنان وبنو ابن فالحل للاسرين لان الاسر في الوصية
 مقوله الجميع ولو كان له ابن واحد وبنات فالمصف للساق والساق للورثة عند

الى حنيفة وعندهما المصنف للامم والساقي للنبات ولولا ذلك لكانت سنواين
 فلا شيء لهم بل للموتنة عندة وعندهما الكل على السواء ولو اوصى لولد فلان فانه
 يدخل فيه الذكر والانثى على السواء ويدخل فيه الحنفى الذى يولد لافضل من سنة
 اشهر ولا يدخل ولد الولد مادام الصلى حيا فان كان مات وبنو الابن لى
 للنبات لا غير ولو كان ولد واحد فالحال له لان اسم الولد وقع على الواحد كذا فى الحنفية
قوله خلاف ما اذا كان بنو فلان اسم قبيلة او تحدث سنواين الذكر
 والانثى لانه ليس بمواريثا اعيا نعم ان هو محترق الانثى كبنى آدم فاس
 الذكر والمحصن واذا قال لى فلان وبنو فلان او لى فلانة فالحق فى دخل
 سواهم في الوصية موال الموالاة الذين اسلموا على ايديهم ووالوهم وموال العتاقة
 وطفاهم واعلادهم معهم وان كان اوصى لى فلان وبنو فلان وبنو ابى فلانة
 ولا حدة بن الوصية لى فلان من العرب خاصة دون الموال ودون كل من
 الرهنا فظا الذكر ارحم الله والحمد لله اسم لى مالى قبيلة فالحق لهم ولا يكون على
 الناصر وقتال وان عديد لى فلان اوصى منهم والحمد لله لى فلانة
 اقل من الرظن وبكائه مما قال صاحب الكتاب الشعب الطبقة الاولى من
 الطبقات الست التى عليها العرب وهى الشعب والقبيلة والعجزة والرظن
 والفرد والفضيلة فالشعب جمع القبائل والفرد جمع العجزة والعجزة جمع
 الرظن والرظن جمع الافراد والحمد لله لى فلان حذرة شعوب وكثيرة
 قبيلة وهى خمس عشرة عشيرة وقبلى رظن وهما شمس خند والقبائل فصيلة وسميت
 الشعوب لان القبائل شجعت منها **قوله** واذا اوصى لولد فلان بالوصية
 منهم الذكر والانثى فيه سواها فان العدة روى في محصن وذلك لان اسم الولد
 يتناول كل واحد من الذكر والانثى على الاضداد فبيننا لهم على الاحتماع فلما

لساوى الذكر والانثى تناول الاسم مساويا في الاسم حقا لانه ليس في اللفظ
 ما يدل على التفضيل فان الوصية ابوالثبوت واما تلك الوصايا ولو اوصى
 لولد فلان ولى لى فلان ولد صلب فالوصية لولد فلان ولان ولد الولد يسمى ولدا
 على طريق المجاز فلو صرنت الوصية لى فلان فلام الموصى ولو لم يصرف لى فلان
 الموصى والعاقلة بقصد بكلامه مانع ولا يقصد بكلامه ما لا يصح فاذا كان
 هكذا دخل ولد الولد في الوصية اذ لم يكن له ولد الصلب ولو كان له ولد واحد
 من ولد الصلب فالوصية كلها له لانه يستحق اسم الولد وليس لولد الولد لانه
 اذ لم يكن صرف الكلام الى الحقيقة لا يصرف الى المجاز ولا يكون لولد الصلب شى
 لان ولد الصلب ليس من ولده لانه يسبب الى قوم الاب ولا يستلزم الامم
 فاذا لم يكن من ولد لا يدخل فيه وقولنا ذكره من الامة الشريفة في شرح التامى
 حيث قال ولو كان له ولد واحد ذكر او انثى لجميع الوصية له لانه هو المستحق
 للاسم على الحقيقة فلا يصرف الى المجاز وذكر الكرخى في محصن حال ذلك
 حيث قال وان قال قد اوصيت بلى فلان لولد فلان وله ولد لى فلانة
 ذكر وانثى كانا لى فلان بعد ان يكونوا اسر وصاعدا لم يكن لولد ذلك
 شى وان كان صلبه واحدا وله ولد ولد كان للذى لصلبه نصف الثلث ودره
 كانا وانثى وكانا مائى لولد ولان من سفل منهم ومن تربى بالسوية الذكر
 والانثى منه سوا هذا كله على قياس قول الحنفية وزفر الى يوسف
 الرهنا فظا الذكر في محصن وقال العدة روى في مجاز القريب روى الحسن بن
 الوصية رضى الله عنه فمن اوصى لولد فلان انه يدخل الوصية الولد وولد الولد
 لان الاسم يتناولهم وقد تم ذلك من ظاهر قوله تعالى وصيكم الله في اولادكم
 ثم قال العدة روى في الصحيح ان لا بد من اوصى ولدا الصلة لان الاسم حقيقة فمنهم

بحار في ذلك الولد ومن اضله ان الاسم لا يحل على الحقيقة والمجاز ثم قال وقد قال
ابو حنيفة فمن اوصى لولد فلان وله اولاد بنات انهم لا يدخلون في الوصية
وروى الحسن عنه اخوه لهم في الوصية مثل اولاد البنين ثم قال وذكر الطحاوي
عن الحنفية عن محمد بن ابي النعمان بن مهران في الوصية الذي يبنى فلان وقد ذكر في السيرة
ان بنات لا يدخلون في الامانة اذا كان للرجل ولد ثم قال وذكر الحنفية عن
ابو حنيفة فمن اوصى لولد فلان ثلث ماله ان الثلث للذكر دون الاناث وذكر
في نسخة عن ابو يوسف عن الحنفية مثل ذلك وقال محمد بن عبد الله بن داود الساجي
ثم قال القدوري وذكر الانصارى عن احمد بن حنبل وروى عن ولد البنات مدخلون في
الوصية الاولاد وجه الرواية الاول ان ولد البنات لا ينسبون الى الجد وانما ينسبون
الى ابيهم وانهم يولدون لفلان فيفيد من نسب اليه بالولادة وقد ينسب الشيعي
ذلك فاجاب انه لولد البنات وانما ينسبون اليها بنات بنات بنات بنات
الرجال الا باعدهم ورواية الحسن ان ولد البنات ينسبون الى جدهم وهذا
قال في الحسن والحسين انهما ابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم واولاده وهما حكام
على بني عمو وكرها من الامنة السرخسي في سوح السيرة الكبرى في ان الحاجة
التي به ذات يوم فادخل عليه وهم يفتاه فقال له لمصر ان عليا بن ابي طالب
يضا على ان العلوية من ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يملك فتا قوله
علي بن ابي طالب واندغ انما واسمهم وقوله علي بن ابي طالب واسمهم
ذات داود وسليمان وابوب يوسف وموسى وهرون ولذلك يحد
الحسن وروى ما يحيى وعيسى والياس كل من القاصدين ثم قال فعسى من ذرية نوح
من قبل الاب ومن قبل الام فهذه الحاج ذكره بن حنبل وقال كان سمعت هذه الامانة
الان وذكر الواحد في اسباب نزول القرآن عن النبي قال انما اولاد الحسن والحسين

وهذان

ونسوانا فاطمة وافئسنا على من اطلق جوابه ان ذلك نوع من الجواز ولا
مانع منه بل قول علي ما كان من انا احد من رجالكم ومن كان وليكم
حقيقة كنت لباله حقيقة **قوله** ومن اوصى لورثته فلا من فالوصية منهم للذكر
مثل حظ الاسمين هذا القيد القدر في محض وذلك لانه لما وصيهم بورثته
ولان ذلك على تفضيل البعض على البعض كما في الميراث فلذلك على التفضيل كما
في الميراث كان للذكر مثل حظ الانثيين **قوله** ومن اوصى لمواليه ولقوله سوال
اعنتهم وسوال اعنتهم فالوصية باطلة وهذه من مسائل الحنفية الكبار ذكرها
تفصيلا على مسألة القدوري قال محمد بن الحنفية وان اوصى الرجل ثلث ماله
لمواليه وله سوال اعنتهم وسوال اعنتهم فالوصية باطلة حتى يبين لاي الفريقين
اوصى ولمواليه قبل البنات لا سفاد وصيته وقال الشيخ ابو المعين النسفي
في شرح الحنفية هذا الذي في الكتاب واصل القول اني اوصيت ومحمد بنهما الله
قال الشيخ ابو المعين وحكي السبع الاسماء اوصى الصغار عن القاصدين الى الصغار
التي سألوا في مال كان ابوهم بل الزجاجة يقول روى عن ابن حنيفة ان الوصية تجازي
ولكن سأل من الفريقين الاعلى منهما والاسفل ثم قال ابو المعين وروى عن ابو يوسف
في الامانة روايات في رواية ان الوصية جائزة للموالي الذين اعنتهم الموصي
وروى هشام بن محمد انه قال الوصية باطلة الى ان يضطج على ان الثلث منهم فاذا
اضطج على ذلك جازت الوصية وكان الثلث بين الفريقين لئلا ذكر الشيخ ابو
المعين وقال الشيخ ابو الحسن الارمني في محققه وان اوصى رجل لمواليه وله سوال
اعنتهم وسوال اعنتهم ولم يبين الفريقين اذ فالوصية باطلة عندنا في
حنفية واليوسف ومحمد بنهما الله وقال في التقريب ولذلك ذكر الانصارى
عن الحنفية وذكره وقال في شرح الاقطع وقال الشافعي في بعض نسخ الوصية لهم

جميعا وذلك في موضع آخر انه توقف حتى يصطحا الوجه رواية الى سهل الاسم
 متناول الفرع من جملة الاعلى والاسفل بخود ان يكون غرضه بيان النعمة في حق
 المولى الاسفل وشكر النعمة في حق المولى الاعلى ولا متافاة فمتا واما كما اذا
 ادعى الاخوة وهم متفرقون لاي وامر ولا بد ولا يم فالوصية لهم جميعا ولا يكون البعض
 اولى من البعض لتناول الاسم اياهم على السواء فذلك هو المتناول الاسم على السواء
 وجه ظاهر الرواية ان المولى المذكور يد ذبه المنعم وهو الذي اعنته ويراد به المنعم عليه
 وهو المقتضى واللفظ الواحد اذا تناول امره اختلف الحدود فان مشترك
 كاسم المشترك ولا عموم للمشارك في موضع الاثبات ولا ترجيح للبعض على البعض
 ففي قول المولى انه لا بد ان المراد اياها وليس كذلك الحق لان الاسم يقع على
 معنى واحد وهو الاشتباك الى احد الامرين فامكن حمل اللفظ على الجمع ولذلك الظاهر
 لانه اسم للقبول وذلك نعم ولا يلزم حمل ما ذكرناه ان كان له معتن وسؤال موالاه لان
 اطلاق الاسم يخص بالعنافة وسؤال الموالاة سناوكة الاسم بالفتيد ويقال متولى
 موالاة فوجب حمل اللفظ على اطلاقه ولا يقال ان اسم المولى متناول المعنى
 والناحية وان العموم مع هذا هو او محط اليه وله سوا عم حارت الوصية للمعنيين
 وذلك لان المولى اذا اضيف الى الانسان اقتضى الولادون النصرة والعموم ومن
 حكم اللفظ ان يحمل على اطلاقه ولا يلزم على هذا اذا اختلف المولى الى ان كان له حمل
 على الاعلى والاسفل لانه نفي والمشارك عموم في معنى النفي وهو ما روي عن
 بعض ان الوصية جازية والى المولى الاعلى ان التعارض قد تحقق وترجح جهة
 المقتضى المنعم على المقتضى المنعم عليه لان الوصية له شكر النعمة وهو واجب والوصية
 للمقتضى المنعم عليه بيان انعام وتربية الصبيعية وهذا ليس بواجب بل هو من مكارم
 الاخلاق وهو سبيل الى الخير والصلح في غلو وتبعية الواجب على المندوب اليه ولا يظن

بالعقل الاستغفار بالمدن وباليه والاعراض عن الواجب لاستحقاقه اللامنة
 والى على ترك الواجب دون ترك المندوب اليه فانصرف مطلق كلامه الى هذا
 وجه الرواية التي قال فيها ان الوصية تقع وصرف ذلك الى المولى الاسفل
 لان المتعارفين من الناس انهم لا يمتثلون لمقتضىهم ولا يتقربون بمصالحهم ولا يبتعدون
 فيه نظام اموره وصالح اسباب معيشته لا يوجد في ذلك حق من اهتمام
 لكون المولى الاعلى موسرا ولون الاسفل فقيرا معشرا في لائم الاعلى منصرف
 مطلق الامر الى ما هو المتعارف ان الظاهر هو خصوص حالة الموت فان الناس
 يستعملون في هذه الحالة ما هو قربة لكونه في حق امره والآخر وينبأ دورا الى
 فيه فكان رقبته وذلك في الاستدلال بالفتير الذي خص عن ذلك العبودية ولا
 ماله يتبعين ولا على الاصطناع مكان من له من الاسواق الفاضلة عن
 الحاجة ما صرف الى اعتناق عبده فكان الراجح الظاهر هذا القول وجب
 والمصير الى اثبات التعارض والعنا المقصود مع امكان التوجيه لغيره لغيره
 جواب هذا من العلمين ان كل واحد من الامر من معصود ولا توقف لاحد من
 العباد على ما في قلبه من من المقصود والمراد مكان الاحتياط في التوقف عند
 التردد ولا الوقع على ما لا يمتنع محتمل والقول بحدوث الملك مع الشك
 والتردد في ثبوت النسب مخالف للاصول وجه رواية هشام ان رطل الله
 قبل الاصطلاح لما كان الجهالة اذ لا يدرك من المستحق الثلث فقد زالت
 الجهالة بالاصطلاح لان بعضه يصل الى المستحق وبعضه الى غير المستحق برضا
 المستحق مع الرخصة كما لو امتد فقال لاحد هذين الرطلين على الف درهم كان
 الامر اذ فاسد اللهمالة ثم اذا اصطالحا امكن الامر ارجاء الروايات فلهذا
 جوابه ان الامر استدامت ولا يصح الملك من المجهول بل لغوا فلا يصح ملك

لأحد الضريقتين فيبقى المال على مالك الموصي واسفل عونه إلى ورثته فلا يكون للموئل عليه سبيل
 وأنا مطلقا لخل من الأمر إرفاقه ليس بشكك بل هو احتمال عن كون ملكه للقرلة
 كان من زعم المقران ملك أحدهما وليس كذلك إذا اضطررنا كان فيه وصول الحق إلى مالك
 والغير مالك بالذمة فيؤمّر بالتمليك **قوله** ويدخل في هذه الوصية من عتق في
 الفقه والمريض ولا يدخل مدبره وأمهات أولاد أي يدخل فيما إذا أوصى لمواليه المعتق
 والمهر والمهر من جهة قال في الحاشية الكسرة ولا يدخل مدبره وأمهات أولادهم مواليه
 بعد الموت لأنهم يعقوب بعد الموت والوصية تناولت من كان له مولى عند موته ولا
 ولاهم في الحال ولا وقت الموت الذي هو أو أن عمل الوصية وانما تمت بعد الموت فإنه
 ثبت الموت ثم العتق ثم الولاء والوصية تناولت المولى وقت الموت وقال الشيخ أبو المعز
 الشافعي في شرح الطحاوي روي عن أبي يوسف أنهم يدطون تحت الوصية لأنهم من جهة مواليه
 حيث وجد سبب استحقاق الولاء على الدوام وهو التدبير والاستئجار
 ويدخل فيه عند قال لولا أن لم أصرك فانت حر أي يدخل في الوصية ماله
 في الحاشية الصغير ولو كان قال لعبد له أن لم أصرك فانت حر فانت قبل أن يضره
 عن قبل موته ودخل في الوصية لأنه من مواليه لأنه يعقوب في آخر حياته الحق
 عدم الضرب على الحالة وتوخي الحاشية من حصوله في ماله من ثمن عقبة الموت
 ثم ينفذ الوصية فيكون مولى له وقت نفوذ الوصية وأجوبها **قوله** ولو كان له
 مولى أو ولد مولى أو مولى المولاة تدخل فيها موقوفه وأولادهم دون مولى المولاة
 وهذا مسألة الحاشية الصغير أيضا ما لا يدخل في محصوره قال أبو يوسف ولو كان للموئل
 من العزب وله مولى عتاقه ومولى أسلم أو على يدية والوه لهم في الوصية ثم كانوا
 لتناول الاسم أباهم على السواء ثم انما جازت هذه الوصية لأن الموصي لم يعلم لأن الموصي
 ليس له المولى الأسفلون على المسئلة الأولى وانما دخلت أولاد المولى في الوصية

العاس

لأنهم مواليه أيضا بطريق الحقيقة لأن ولا أباهم بدت باعتاق الموصي أباهم
 فكانوا مواليه حقيقة ولأولاد المولى ثبت أيضا لعين ذلك الاعتاق لا سبب
 أحدهما أو مواليه أيضا حقيقة وهذا الأخوز نف ولا أولاد المولى عنه ولا يصح
 أن يقال ليس هو أبوه إلى له كما لا يجوز أن يوصي ولا معتقة بخلاف ما إذا أوصى
 بغيره فإن أولادهم ولهم أن يوصي وأولاد صلب يكون الوصية لهم دون أولادهم
 لأنهم أولاد بطريق الحجاز ولهذا يصح النفي بأن يقال ليس هو ولا ولد إنما هو أولاد
 وله وقال الغتالي في شرح الحاشية ولو كان له مولى أعقبه ومولى المولاة فالعقبة
 هو الاستئجار لأنه بائنه سبب ولا الكل في الاستئجار مولى العتاق أو
 لأنه أنوى ثم قال وحكي عن الحسن الرضائي أن الوصية باطلة لأن الاسم تناول كل
 نوع بطريق الحقيقة والاصح كما في الجملة **قوله** والاعتاق لا يرفع مكان الاسم لما حق
 هذا جواب إشكال مقدّم بأن يقال لما كان الجهة مختلفة في المعصر ومولى المولاة
 في أحدهما الاتقام وفي الآخر عقد الاستئجار كان معنى أن يتطل الوصية بما جاز
 عنه بذلك يعني انما يتطل الوصية أن الموصي لا يحد الموصي وقد دخل
 لأن الاعتاق لا يرفع لا يحمل الفسخ ولا المولاة لا يحمل الفسخ فكان اسم المولى الحق
 أحسن من مولى المولاة **قوله** ولا يدخل فيهم مولى المولى أي لا يدخل مولى المولاة في
 الوصية للمولى لأن مولى المولى ليس هو الموصي حقيقة لأن موله حقيقة هو الذي
 بائنه عتاقه وإنما اضيقوا إليه بطريق التشبيك مجازا لأنه بائنه سبب ما هو سبب
 ولأنهم وهو اعتاقه للمولى الأولاد ولهذا يصح نفي الاسم عنهم بأن يقال هو ليس هو مولى
 وإنما هم مولى مواليه ولللفظ إذا عمل حقيقة لا تصرف في الحجاز **قوله** وخلاف
 ما إذا لم يكن له مولى ولا أولاد المولى عن إذا لم يكن الموصي مولى أعقبه ولا أولادهم
 يكون الوصية لمولى المولى وذلك لأنه لما عذر العمل حقيقة اللفظ عمل الحجاز صيانة

عن اللفظ ان اوصى بشئ فادى لانه صرف الى الشيء ذنبه حال وجوده دينيه وبصرف الهم
 حال عدمه فلهذا اهتمت **قوله** ولو كان له معقن واحد من مولى المولى فالنصف لمعقنه
 والباقي للورثة قال تعالى في شرح الجامع فان كان من مولى المولى من اولادهم اثنان
 استحقا جميع الثلث لان الامتناع في باب الوصية كافي للمراث وان كان واحدا فله النصف
 الثلث لانه نصف ادى الجمع والنصف الاخر صرف الى الورثة الموصى لا الى مولى المولى
 لتقدير الجمع من الحقيقة والمجاز فان لم يكن احد من المولى ولا من اولادهم فحينئذ صرف
 الى مولى المولى **قوله** ولا يدخل فيه مولى الوفا اعظمهم ائمة قال في الجامع الذي ولو
 ان رطله اوصى بثلث ماله لمولى له وليس له مولى اعظمهم ولا مولى مولى له وانما له مولى له
 او مولى ابنه لا يكون له من الوصية شئ وذلك لان مولى الاب لا ينسب مولى له لا لغيره
 الحقيقة ولا بطريق المجاز لانه لم يباشره ولا هم ولا سبب لذلك فانه لم يعقن من عظمهم
 فلم يكونوا مولى له لا حقيقة ولا مجازا لم يدخلوا تحت اللفظ وانما قام الرجل مقام الاب
 او الابن ولا هم بطريق التعصيب لانه اعتبارا به اعظمهم فان السبب هو المعقن المستثنى
 وشرح الجامع الا ان ينص على ذلك في الوصية فتصح لانه لا ينقص عليه فقد سماه باسمه الخاص
 فيصرف الوصية اليه باسمه لا باسم المولى **قوله** خلاف معقن البعض بربط بقوله ولا يدخل
 فيه مولى الوفا اعظمهم ائمة يعني ان معقن البعض يدخل تحت الوصية للمولى لانه تولاه حقيقة
 خلاف مولى الابن لانهم ليسوا مولى له اصله ولكن ينبغي ان يكون قد اعلى مدبرها
 لانه معقن البعض عند الحصة كالمكاتب والمكاتب لا يدخل تحت الوصية للمولى
 فلهذا معقن البعض بغير هذا غير بعضهم لفظ الكتاب والخلاف معقن البعض يعني ان
 معقن البعض يدخل تحت الوصية للمولى ان لم يكن المولى ولا اولادهم لان لا معقن للمعقن
 بل يستلزم الموصى محاربا خلاف معقن الابن فانه لا يملك اليه لاحصاء ولا محاربا والله اعلم

باب الوصية بالشككي والخدمة والنفقة

لما فرغ من بيان احكام الوصايا التي تتعلق بالايمان شروح في بيان احكام الوصايا
 التي تتعلق بالمنافع وهي الاعراض واخرها عن الاعيان لان الاعيان هي الامتثل
 لكون الصانع قائما بذاتها دون العوض **قوله** فان ربح الوصية خدمة عبده وسلمى
 فان سنيين مغلومة ويحوز بذلك ابدا اي قال القدوري في محصره وقال الحاكم
 الشهيد في محصره في الوصية بخدمة العبد او غلته او سلمى الدار وغلته
 يحوز عندنا وعلى قولنا ان لا يملك لا يحوز شئ من ذلك موقفا ولا غير موقت وجه
 قوله ان الموصى لم يملك الوصية باجبار الموصى ولا يملك للموصى فما عدت بعد موته من
 الخدمة والغلة فلا يقع وصيته الا ترى انه لو اعار في حال الحياة او اجرة مائة
 قبل مضي مدة بطلت العارية والاجارة فالذي لم يصر في حال الحياة اول الاجرة
 بعد الموت ولما ان المنافع يقع عليها في حال الحياة وبعد ذلك وفقا
 للحاجة فلهذا يقع عليها بعد الموت للحاجة لان الموت لا ينافي في الحاجة بل يحققها
 تكون العين بما فيها على ماله موقوف على حاجة مستغفلة لا تنصرف في الملك محروث
 المنفعة اذن على ملكه لا على ملك الورثة فهو الوصية بها لانه اوصى بملكه
 لا بما لا يملك ولهذا كان له منع الرقبة عن الورثة اذا اذن بخروج من الملك
 فلهذا ان منع المنفعة عنهم انما ولاز هذه وصية لها نظير من العقود
 لانه لو اعار او اجرة في حال الحياة جاز بالاتفاق فلهذا ان اوصى بعد
 الوفاة لان العقود بعد الوفاة يستمر من حال الحياة فلما جاز ان يجعل الخدمة
 لنفسه في حال الحياة فبعد الوفاة اولى بان اجازت الوصية بالمنافع جازت موقفة
 وموتة كالعارية فانها يملك المنفعة على ملنا خلافا للساق فانها عند
 اباحة المنافع والوصية بخالف الميراث حيث لا يجوز للميراث في المنفعة وهي
 الخدمة دون الرقبة لان الورثة طاعة ونفسه بها ان يقوم الواجب مقام

الموت فمات ملك الموت وهذا الاسود الا فيما يبقى وقمن والمنفعة عرض
لاستى ومن فاما الوصية هي احاي ملك بالعتد عنزلة الاجابة والاعارة ثم
جاءت الوصية بالمنفعة جازت الوصية بالعتل ايضا لانها بدل المنفعة فاخذ البذل
حلم المنفعة في الجواز لان المعنى وهو الحاجة يشمل المنفعة والعتل جميعا والجواب
عن قول من ان البذل منقول لا يسلم انه لا ملك للموصى فاما حدث بعد الموت بل ملكه باق فيه
تقدر ما دفع حاجة ولا يسلم ان الورثة ملك العتد مطلقا بل ملكا موقفا مشفوعة
بالخدمة الا ترى ان لو جعل الرتبة للموصى له وهي يخرج من الملك جاز ولم يرثوها فلا اذا
جعل المنفعة للموصى له جاز ولم يرثوها فاما ورثوا عمد مشفوعة بالخدمة وليس الرتبة
كالاغارة والاجابة في حال الحيوة حيث تطل ان الموت لا تتران الوكيل طلقه فانه
موقوف لموكل ولو جعله رجلا بعد وفاته جائز وبصير وصيا **قوله** فان خرج
رمة العتد من الملك يسلم اليه لخدمة اي قال العتد ركة في محضره وقامه منه
وان كان لا مال له غير خدام الورثة يومين والموصى له يوما وهذا اذا اوصى بخدمته
موتها فاما ان اوصى بخدمته موقفا متل ما اذا اوصى بخدمته عند سنة
مثل بخدمه الورثة يومين والموصى له يوما الى ثلاث سنين لان العتد لما خرج من
الملك حيث ملك ما لا ينجو لا يجوز ان تنفذ الوصية في جميع المال ولا سبيل
الى قسمة العتد اثنان لان قسمة اجزا لا تنال في فلا بد من المهادنة في الخدمة
اي المناوبة فيها من حيث الزمان بخدمه الورثة والموصى له اثنان لان الوصية لا تنال
الوارث فلا يسلم له شي الا يسلم للورثة مثلها فيخدم لذلك العتد حتى ثلاث
سنيين فاذا مضت ثلاث سنين فقد ملك له خدمة سنة واحدة وهذا
يخلو انما اذا اوصى بسنتين وان سنة ولا مال له غيرها فانه يسلم لهما سنة
ويسلم الورثة الثلثين لان الدار يمكن قسمتها بالاجزاء وهو النوع من القسمة اربع

الى المعادلة لانه حصل التسوية بين الورثة والموصى له زمانا و زمانا وفي المهادنة
لمن تقدم احدهما على الآخر زمانا فلا ريبا والهي الا عند العتد والعتد
بالاجزاء او المن مع هو الوفا يسو اعل السنة من حيث الزمان جاز ايضا لان المعادلة
في الزمان حقهم فاذا استوطوها جاز بخلاف ما اذا اوصى بعتل عدة سنة وليس
له مال عرض كان لثلاث عتلة تلك السنة لان العتلة غير مال يحمل القسمة فاما عند
الوصية ومقدار الملك من العتلة في سنة واحدة بخلاف الخدمة فانها لا يحمل القسمة
بالاجزاء لانها تحدث وقتا بعد وقت ولا تجمع في وقت واحد فلو فرض ان
يسو في الخدمة بغير المهادنة الى ان يكون ما يستوفيه خادمة سنة كاملة
ولذلك ان اوصى بعتل ذاه فهد اعلة العتد يسو لان العتلة في الموضعين جميعا
تحمل القسمة فلا يسلم للموصى له الا ملك العتلة في سنة واحدة واورد الفقهاء
ابو الليث السمري قدس في كتابه كتاب الوصايا سوا الاوجوا بما قال ان قيل
اذا مضت سنة واحدة لم لا يقال ان وصية ملك رافضت لان الوصية
ولت العتد حائز وفي الثلثين لا يجوز فاذا خدم له العتد طيلة في تلك السنة فقد
سليم له خدمة ثلث العتد سنة كاملة فانه اذا اوصى بعتل العتد لا يكون له
الاعتل ثلث السنة فيستغل العتد سنة فلو زلت ذلك للموصى له وليس له غير
ذلك فلم لا يكون الخدمة هكذا اقولوا ان يقال ان همتا تحتاج الى المهادنة ففي
العمل الذي يخدم الموصى له يكون ملك العتد عدة على سبيل العارة لانه لو جعل
عارية لصار سبيها بالمتعار لانه يستخدم المولى على ان يستخدم الورثة
بصية وهذا لا يجوز فاذا كان يودى الى هذا يكون ملك العتد في التعم
الذي يخدمه على وجه العارة والملك عند الورثة في التعم عارية ايضا فاذا
كان هذا مقي ثلاث سنين لم يستعمل الا ثلث العتد فاذا استعمل عام السنة

وفي الغرض مع الاعيان عن سوا ملك العن سبيل او غير ذلك فذلك يصح الاعيان
 عن المنفعة اذا ملكها بخلاف العارية حيث لا ملك المستعير الا اعاره عندى لكون الاعارة
 وحكمه الاباحة لا في حكم الملك ولان الاعارة ليست بلا رمية والوصية بالمسعة لازمة
 كالوصية بالعن ولما ان الوصي له ملك المسعة بعرض فلا ملك للمالك في الغير بعرض فالمسعة
 مائة لملك الاعارة لانها ملكك بعرض فكذا اهل او الدليل على ان العارية ملكك بعرض
 انها سقطة بلفظ الملك ولفظ الوفاة ما ملكك منفعة هذه الدار كانت عارية
 حقيقة ان الملك اذا وقع بعرض كان لازماً حتى لا ينسخ الا بعد رواد او وقع بعرض
 كان غير لازم والملك بالوصية عليك بعرض كان غير لازم ولذا العارية ليست بلا رمية
 لكونها متعينة عن العرض فاذا كانت الوصية غير لازمة لا يصح اجازتها لان الاجازة
 لكونها لازمة اقوى من الوصية فلا ملك الامور بالاضيق لان الشيء لا يتضمن ما هو فيه
 وانما يصح الرجوع بغير موت الوصي لانه لا تصور رجوع عند بعد موته ولان المسعة ليست
 بماله على اصلها فلهذا قلنا ان منافع الموصوف ليست محصورة لان المالك لا يسهل
 الوجود وبعده الوجود لا يسهل الاحراز كالصيد والمنافع تتلشى كما حدثت
 فلهذا المالك والمنافع حصة وفي ملكها بالمال لم يزل احد اثار حصة المالك في
 المنافع لتحقيق المساواة في عقد المعاوضة فلا تملك هذه الولاية اعني الولاية اطاره
 صفة المالية والمنافع الا لمن ملك المنافع تبعاً في ملك الرقبة او لمن ملك المنافع
 بعقد المعاوضة كالاجارة فانه يجوز للمساخر ان يواجر العن وملك مسقط من غير اذا
 طر العن لا يختلف باختلاف المستعمل حيث يكون ملك المسعة بالصفة التي ملكها فاما من
 ملك المنافع بعرض فهو موقوف اصله لا في من سى احوه لم يملك فيها معنى المالية بالعبية
 كما في الوصية لا يجوز ان يملكها بعرض الاجارة لانه لو ملكها كشيء مما يملكه معنى فانه **قوله**
 وليس الوصي له ان يخرج العبد من الوصية الا ان يكون الوصي له واهله وعمر الوصية يخرج

ان اهلكه للخدمة هناك اذا كان يخرج من الملك بغير اذ الوصي بل من اهل الولاية بحرية
 عده لانه متعلق بغيره ان يخرج العبد من الوصية الى موضع اخر لخدمة فيه
 الا ان يكون الوصي له واهله في غير الوصية فحينئذ يكون له ان يخرج لان تنفيذ الوصية
 على حسب ما تعرف من مضمون الوصي فان كان الوصي له واهله في مضر الوصي فمقتضى
 الوصي ان يخدمه العبد في المضروب وان كان بالزمة مستقنة البسطة واذا كان وافي
 بغير مضر الوصي فمقتضى ان يخل العبد الى اهله للخدمة عندهم وهذا هو المعيار
 بدلالة الحال ولو انه شرط ان يخدمه عند اهله بالافضاح كان لظن ان
 حوكة الى اهله فلهذا اذا علم عند اهله بالدلالة لان الشايات بالدلالة كالمات
 صوراً **قوله** كما لو اوصى ان يكون الوصي له واهله في مضر الوصي **قوله** في غير
 مضر الوصي راجع الى الوصي ايضا **قوله** ولو اوصى بعتلة عده او بعتلة دار
 يجوز ايضا ان لا يجوز الوصية بعتلة العبد وسلبى الدار يجوز الوصية بعتلة العبد
 وعتلة الدار وذلك لان العتلة بذل المسعة على جاز الوصية بالمسعة جاز الوصية
 بعتله ما رافا فاذا اوصى بعتلة العبد مسنة ولم يكن له مال عن يستغل العبد مسنة بغير
 الا ما لان العتلة تحمل القيمة لاهلها غير اماره او دناير وليس كالحرية لان الحرة
 لا يمكن جمعها لاهلها عند وقت بعد وقت ولا يجمع في وقت واحد فلما لم يجمع
 بالاجرة المملوك بدم المملوكة بخلاف الوصية بعتلة بغير الوصي له واهله فاما العتلة فاما ان
 جمعها وسميتها بالاجرة فكان الوصي له عتلة تلك السنة **قوله** فكان يجوز اول
 ان كان الاوصى بالعتلة اقرب الى الحوار من الارض بالخدمة لان الخدمة منفعة محضة
 ليست بها شأية العينية ولهذا لم يخرج ذلك على قول من ان الشيء اذا جاز الاوصى
 بالخدمة جاز الاوصى بالعتلة بالطريق الاول لانهما عيان عن مال عن وهو الدار او
 الدناير **قوله** فلو اراد الوصي له مسعة الدار مسنة ومن الوصية لكون هو الذي يستغل

ملهنا لم يكن له ذلك يعني اذا اراد الموصي نفعه الدار فمعه الدار حتى يستغل تلك الدار
 بنفسه لم يكن له ذلك الا في رواية عن ابي يوسف ذكره في نسخة الا في نسخة اخرى في شرح
 الكافي وجه ذلك ان الموصي لم يخلو الشريك فيما يجب تنفيذ الوصية فيه كمال
 للشريك ان يطالب صاحبه بالنسيئة كما ان هو الذي يستغل بنفسه فان الموصي له
 ذلك ونحن نقول النسيئة يفتن على حق الموصي لانه ليس له ان يطالب النسيئة فيما لم
 يمتحق ولا حق للموصي من الدار او ما حقه في العدة نفسها فكان حقه في نسيئة العدة
 لا في نسيئة الدار لانه لا حق له في الدار ولا في نسيئة الدار **قوله** ولو اوصى له بخدمته عمده ولا خورقته
 وهو يخرج من البيت فانه بقة لهما حب الرقبة والخدمة عليها لصاحب الخدمة ووقع
 الهدية والخدمة عليها ان على رقبة العبد ووقع نسخ الشرح الكافي والخدمة عليها وذلك
 لان الموصي اوصى بخدمته الموصي لهما شيئا معلوما وحصل كل اطر منها بغير لغير
 الخدمة ولا خورقته فماتوا بخدمتهما ما اوصى له لانه مبرور وصيتهما معطوف
 احدهما وصيته على الاخرى يقول او جيت لهذا اخذته وهذا امر قبته لا يملك
 معقب هذه الحالة اعني ما اذا اوصى بخدمته ورقبة كماله الا في رواية وهي ما اذا اوصى
 بخدمته دون رقبة بان اوصى بخدمته العبد لانه لم يوص برقبة يكون الخدمة
 للموصي والرقبة للورثة كذلك اذا اوصى برقبة لانه اذا اوصى بخدمته للموصي
 بالرقبة خاصة لان الوصية اخذ الميراث من حيث ان وفل واطل منها يثبت الملك بعد
 الموت **قوله** ولها نظاير اذ هذه المسائل نظاير وهو ما اذا اوصى بخدمته لغيره
 بغيرها لا خورقته يخرج من البيت او اوصى لغيره بخدمته ولا خورقته او قال هذه الوصية
 لفلان وما فيها من النسيئة لفلان فان كان اوصى بخدمته بغيره بخدمته او بغيره
 عند ابي يوسف في قول محمد اوصى بخدمته العبد لانه واما في الحارة والحارة فان
 الحارة والحارة للدار اوصى والدار من الموصي بالحارة ومن الموصي بالولد بغير ذلك

الفصول والوصية والحالة ذكر في الشرح الزايدات ولم يذكر في الاصل
 وشرح زائدة انه في اصوله لا بآب يوسف لم يمت خلافة ظاهر اذ امة وانما علم
 خلافة من رواه الامتلاء لزيادة اللوح في شخص وجه قول ابي يوسف ان يراى
 بالكتاب الاول احاد الامة وطهها دون ولدها للموصي بالامة دليل الاكابر الثاني
 وان كان الكلام مفصولا لان الامة الوصية لا توجب شيئا وطهها جنة للموصي
 عليه فكان الكلام المتصل والمنفصل سواء في كونه بياناً كما في الوصية بالرقبة والخدمة
 فانما المتصل والمنفصل سواء وجه قول محمد ان اسم الخاتم يثبت في الحلقه والفصل
 جميعاً واسم الحارة منها وطهها في بطنها واسم الفوصية كذلك ومن اصابنا ان
 العام يجب الحكم كالحاقه فقد احتج اذ في الموصى وصية فان لم يمتها ولا يكون
 احاد الوصية الثاني رجوعاً عن الوصية كما لو اوصى بالخاتم الثاني لا يكون ذلك
 رجوعاً عن الاول بل يكون بينهما فلذا افرد احاد في الخدمة مع الرقبة بان اوصى
 بخدمته العبد لانه لا يمت خلافة لانه لم يمت خلافة لانه لم يمت خلافة لانه لم يمت خلافة
 مستور بينهما لان اسم الرقبة لا يمت خلافة لانه لم يمت خلافة لانه لم يمت خلافة
 له بالرقبة لان المنفعة حدث على ملكه ولا حق للغير فيه فاذا اوصى بالخدمة
 لغيره لا يمت خلافة للموصي بالرقبة حتى في الخدمة فكان الموصي له اخذ بالخدمة خلافاً
 اذا كان الكلام مفصولاً لانه يمت خلافة وليس التحصيل والاستيفاء وذلك
 بيان مغيب فيقول الرضا في كتاب الحلقه لهما حارة والعصر والباقية
 واودر افسه او التت سواء الاوصى ما وادر افسه لهما حارة والعصر والباقية
 اوصى بالخاتم وقد اوصى له بالفصل ايضا لان الفصل من الخاتم بل لا يكون الفصل منها
 بغيره فيلزم له لان صاحب الفصل وصيته بالفصل مفصولاً عنه ووصية الاخر

على وجه البتة فصار وصية صاحب الفضل أقوى لانه مقتضى البتة فوجب ان يكون هو اولى
 لان الوصايا تعتبر الاقرب فالأقرب في هذه الحالة ان العتق الموقوف في الموضع فيكون من سائر
 الوصايا وقالوا ان الوصية وبيان قول محمد بن كلثري لا يحتمل الاستئناس بالوصية التي
 اوصى بها بل يحتمل الاستئناس بالوصية التي فيها نص في الوصية فالحكمة لا يحتمل الاستئناس
 لانه لو كانت اوصيت هذا العبد لفلان الاخذ منه كانت الوصية حارة والاشياء
 بالملك والخاصة والجارية حارة الاستئناس لانه لو قال اوصيت هذه الجارية الانثى
 بطنها او هذا العبد الاوصية حارة الاستئناس فاذ كان الاصل هذا فاذ
 اوصى بعبد له فلو اراد الاستئناس بالحكمة لا يحتمل انما ملك الحكمة من ملك ربه
 فلما اوصى بالحكمة لاخر لم يوصد في الحكمة الاوصية واصل موجب ان يكون الحكمة
 كلها لصاحب الحكمة وانما الجارية لما اوصى بها لرجل فلو استئناس بما في بطنها جاز الاستئناس
 فلما لم يستئناس صار كانه اوصى له بالجارية وما في بطنها فلما اوصى بما في بطنها لاخر فقد
 احتج بما في البطن وصيغته فوجب ان يكون بينهما نص في ذلك الحام لسو
 استئناس العتق فارجح انما لم يستئناس صار كانه اوصى له بالجارية والعصر فلما اوصى
 بالعصر لاخر فقد راجح في العصر وصيغته فوجب ان يكون بينهما نص في ذلك الحام
 اوصى بامته لرجل وما في بطنها لاخر قال الامام الاسمين في شرح الخوارزمي
 اوصى بالجارية لانسان وما في بطنها لاخر فانه يجوز الا اذا اولدت لأم من سنة
 أشهر بعد موت الموصي ولستة أشهر فحينئذ لا يجوز الوصية في الولد ذلك انما
 يكون للموصي بالجارية **قوله** اذا فصل احدا لا يخبر عن الاخر والمراد من الفصل
 ان يكون الاحباران بدفعين في صرح العقبة ابو البتة وهو ان يوصى بالوصايا **قوله**
 وكذا في اخواتها اي اخوات مسئلة الوصية بالأمه لرجل وما في بطنها لاخر وازاد
 ما خواتم مسئلة الحام من العتق ومسئلة الوصية مع العتق ومسئلة الشاة

مع الصوف ومسئلة الدار مع البنا ومسئلة الوصية مع العتق ومسئلة
 السفوف والحلقة والبستان والتمير مثل ذلك والارض والنخل مثل ذلك
 وكل شيء يشبه هذا مما كان في الاسم في الوصية نائما فالوصية الثانية لمنزلة
 الاستئناس اقل من ذلك في محضه وليس بداخل وصية العبد مع الحكمة في
 الاخوات وقد مر ما في ذلك **قوله** قال ومن اوصى لآخر ثمرة مستأنسة بمات
 ومنه ثمرة فله هذه الثمرة وحدها وان قال له ثمرة مستأنسة ابد فله هذه
 الثمرة ومعدته فيما يستقبل ما عاش وان اوصى له بقلعة سنة فله هذه القلعة
 وعلمته فما يستقبل اي كان في جامع الصغير والفرق بين القلعة والتمرة في
 ان القلعة تنسب الى الموجود والحادث جميعا سواء ذكر لفظ الانداليم ولا لفظ
 تنسب الى الموجود ولا الحادث الا اذا ذكر الانداليم تنسب الى الحادث فليست
 هو ان اسم القلعة حقيقة للموجود والحادث جميعا لان القلعة لما يندثر وقتا بعد
 وقت يقال غلة الدار وغلة الحانوت ويراد به ذلك وعند الاطلاق يصرف
 الى الموجود والحادث القايمة وقت الموت والتمرة عند الاطلاق تنسب الى الموجود
 ولا تنسب الى غير ذلك فاذ قال ابد او ما عاش علمنا انه اراد به الموجود
 والحادث جميعا فيصرف اليهما وقال الفقهاء لو اوصى بثلثة ارض الله وان اوصى
 بتمرة بستانه وفي التمر البستان ثمرة فله القلعة للموجود وما حدث لان القلعة
 اسم عام والتمرة اسم خاص لان اسم القلعة يقع على التمر وعلى غيرها من اخرج العالم
 يخرج التمر انصرف الى الموجود وما حدث وما اذا اوصى التمر فان التمر اسم خاص
 فانصرف الوصية الى التمر وهو التمر الموجود فان لم يكن في البستان ثمرة
 وقت الموت فان في البستان لاسم وفي الاستئناس لاسم البستان في المستأنس
 انما العا ووجه الفياض فان التمر لما كان اسما عاما لا يقع على المستأنس الا ان يسمي

فانما كان التمر في البستان
 فلو كان التمر في البستان
 فلو كان التمر في البستان

واما وجه الاستحسان لو لم يدخل فيه غير البستان بطل كلام الموصي ولو دخل فيه
 مع كلامه والكلهم اذا احتمل الصفة والفساد جعل على الصفة كما قالوا فيمن اوصى لولد
 فلان وليس له ولد جازت الوصية لولد ذلك فذلك **قوله** قال ومن اوصى
 لرجل يصون عنه ابنا او ابنا ولادها او يلبسها ثم مات فله ان يوطئها من الولد
 وما وضوعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي وقال
 انما لم يفسد اوقات في الجامع الصغير والموق من هذه المسئلة حيث لا
 تتناول الحادث وان ذكر الابد وبين ما تقدم من الوصية بمنح البستان
 اذا ذكر الابد يقع على الحادث ايضا ولذلك الوصية بالغة تقع على الحادث ايضا
 ذكر الابد ولم يذكر هو ان القياس بان تلك المعدوم من هذه الاشياء لان
 المعدوم لا يقبل الملك والحادث منها يتولد من اصل مملوك للوارد فكذلك
 الا ان استحقاق الغلة المعدومة والقرع المعدومة جاز شرعا فيقدم من
 العقود كالأمانة والمفاسدة في الاستحقاق بها بالوصية ايضا لان باب
 الوصية اوسع من غيرها فاما الصوف المعدوم واللبن والولد المعدوم كان ولا يخفى
 استحقاقها اصلا لعقد فان لم يقع استحقاقها بعقد الوصية ايضا فاما
 الموجود من هذه الاشياء كحوز استحقاقها بعقد البيع بيقا وبالعقد الخلع
 متصوفا في العقد الاصل ايضا وقال الفقيه ابو النضر في ما كانت الوصية
 ولو اوصى بالصوف الذي حدث بعد موته فانه لا يجوز وليس الصوف واللبن غلة
 القرع فان قال وهذا الغلة في القياس سواء امكن استحقاقها في القياس
 فيه لم قال الفقيه لم يسحوا ب القياس لمع هو فاحتمل ان في القياس الغلة
 والصوف سواء ان الوصية لا يجوز مما حدث بعد موته واحتمل ان في القياس
 حوز الوصية فاما وجه القياس ان الوصية لا يجوز مما حدث بعد

بعد الموت في هذه الاشياء كلها لانه كما مات صارت ملكه لورثته فقد حدثت
 الغلة والصوف على ملك الورثة وصارت الوصية في ملك غيره والوصية في ملك
 غيره باطل واما القياس الذي يقول بحوز في ذلك كله لان الورثة قد ملكوا ذلك
 المال مستغولا بحق الوصية فلو انه جعل رقبته البستان او رقبته القمح للموصي له
 جاز ذلك اذا خرج من الثلث كذلك ان اوصى بما تولد منه جاز ذلك واما
 في الاستحسان يقال اذا اوصى بالغة او بالمتج جازت الوصية فيما حدث بعد
 موته ولا يجوز في الصوف واللبن والولد الا ان يكون موجودا وقت الموت لان
 الوصية بالمتج والغلة لها نظير من العقود في الحوز واما اللبن والصوف فلا
 نظير لها من العقود في الحوز الا ترى ان المعاملة بحوز في القوم الذين حدثت في
 المستأنف ولا يجوز في الصوف واللبن والولد فذلك الوصية والحاصل ههنا ما
 قاله الانصار الاستحسان في تسريح الطحاري فقال وان اوصى بغلة بستانه
 او بغلة عبده ههنا على ثلثة اوجه في وجه الوصية تقع على الموجود ولا تقع
 على الحادث سواء اذكر الموصي لفظ الابد او لم يذكر وفي وجه ان ذكر الابد يقع على
 الحادث والموجود جميعا وان لم يذكر الابد ينظر ان كان الموصي موجودا
 تنقسم على ذلك الموجود وان لم يكن موجودا تقع على المستحدث وصار
 هذا كما لو ذكر الابد اما الوجه الاول وهو ان يوصي له ما في بطن دابته او ما
 في بطن حاربه او ما في صندوق غنمه او بقرته او ما على ظهر غنمه من الصوف
 هذا كله يقع على الموجود ان كان وقت الموت موجودا جازت الوصية وان كان
 وقت الموت معدوما نظمت الوصية ولا تقع على الحادث واما الوصية التي تقع على
 الحادث والموجود جميعا ذكر الابد او لم يذكر وهو كما ان اوصى بغلة بستانه
 او بغلة ارضيه او بغلة اشجاره او بغلة عبده او بقرته او بغيره فله

كله يقع على الحادث والموجود جميعا رتبة ذلك على الابد ويكون الفعلة والحكمة
والسكنى للموصي لما دام حيا فاذا مات الموصي لم يملكون موراثة عنه وسئل
وصيته وتكون ذلك الى رتبة الموصي بعينه ثم يخرج من الميثاق وخروج
الدار والعبد من الملك فان كان يخرج من الملك كان له عليه وحده وسكاه
ولم يكن لا يخرج بمقدار ما يخرج بلون له عليه وحده وسكاه واما الوجه
الثالث هو ما اذا اوصى بثلث لبيته او بثلث ارضه بغير ان يكون له في الابد
وقع على الحادث والموجود جميعا وان لم يذكر الابد فان كان هناك ثمة موجود
فانه يصير على ذلك الثمة الموصى وان لم يكن هناك ثمة موجود في الميثاق
فان كان في الميثاق والوصف والوصف والوصف في الاستحسان يقع على الحادث ويصير كالوعد
الابد والموصي لما دام حيا فاذا مات من الثمار يكون له في الميثاق بطلت وصيته
وقاذا الى رتبة الميثاق والثمار الفاعلة يكون موراثة عنه كذا في شرح الطحاوي
قوله واحتاج الى احسن الولد للمعدوم وهما الموصى والمعدوم والبن للمعدوم والله اعلم

باب وصية الذمي

وكروية الذمي بعد وصية المسلم لان الكفار ملحقون بالمسلمين في احكام المعاملة
بطريق التبعية **قوله** قال واذا صنع يهود او نصراني سعة او كنيسة في حنية
ثم مات لم يورث اى قال في الجامع الصغير وهذا قولهم جميعا ولكن على الاحتياط
في الدهن لما عند الحنفية مسلما او قفا ارضي حرقه ثم ما صار مسلما فله ذلك
هذا لان الوقف ليس بدارم حاله الموصى بخلاف ما اذا كان مضافا الى المالك بعد
الموت ولا جعل هذا كما اذا جعل دارا مسجدا وسلم الى الميت حتى لا يكون ثرا
لان المسجد قد خرج من منافع الادميين صار محروقا لله تعالى واما البيعة فلم يخرج

من منافعهم لانه سكن فيها اساقفتهم ويدفن فيها موتاهم وقار ذلك كالوقف
للمسلمين واما عندنا فانما يورث لان الارضا لا يكون موراثة من المسلمين لارضع
لانه معصية هذا **قوله** فان ولوا وصي بذلك ليقوم بيمينه هو من الملك او مات
في الجامع الصغير يعني ان اوصى بان يبنى دارا ببيعة او كنيسة هو حازر من الملك
وذلك لان الوصية تقوم باعيانهم عليك والذي يملك ذلك كمالا وصي بغير البيعة
والكنيسة واذا صار ملكا لم يصنعون به ما شاؤوا **قوله** على اعتبار المعنيين
اى معنى الاستحسان ومعنى الملك **قوله** قال وان اوصى بدار كنيسة يقوم
بغير ميثاق جازت الوصية عندنا في حنيقة وقال الوصية باطلة اعلم ان الذي
ان اوصى ببيتا سعة او كنيسة او بيتا يار فان كان يقوم باعيانهم جازت له
بالانفاق وقد مر بيانه انك وان كان يقوم بغير اعيانهم طارت عن ذاك
حنيفة خلافا لما ان هذه وصية بالمعصية فلا يجوز تقبيلها لان في تقبيلها
تقرر بالمعصية وانه حرام ولا في حنيقة انا امرنا بتوكيمهم وما يدعون في الحنوز
والحنوز تحت حوز بيعة مما بينهم لانهم يدينون حوزا ذلك وهو يدينون حوزا
الارض ببيتا السعة والكنيسة فيحوز ذلك بيتا على اعتقادهم الارض ان الشيء
الذي هو موراثة عندنا يكون الارضا به باطلا اذ المكنز ذلك ثمة عندهم
شاعلى اعتقادهم كما في بيع الحنوز والحنوز مما بينهم لان ذلك جاء في احكامهم
فذلك هذه المرفوعة لا حنيقة من ثمة البيعة والكنيسة فان الذي قال في
ذلك مرفعات يورث ومن الارضا بيتا ذلك فانه اذا مات لا يورث هو ان
الناس ليس بسبب ليرى الملك وانما يورث الملك بالنسبة اذا كان محوزا اليه
يعال على المحذور الكنيسة ليست محذورة لله تعالى لا ترى ان اساقفتهم وديارهم
سكنوا فيها في المحذورات ويدفنون فيها موتاهم والمسجد ايضا اذ الميراث ايضا

لله تعالى نزل كما اذا جعل داره مسجداً او حجة سرديات او موقفة بيت وقد مر
 ذلك وكما بالوقف والوصية سبب لزوال الملك لانها ملك مضاف الى ما لم يزل
 وانما منع ثبوت مقتضى الوصية وهو زوال الملك فيما ليس بمقتضى عندهم سبباً
 على ائمة ادهم مقتضى الوصية فيما هو موقوف عندهم على مضاهاتها فزال ملكه بالانصاف
 البعينة او الكيسة فلم يكن سراً قال في الزيادة ان البتة هانية قال مشايخنا هذا
 الجواب على قول الحنفية اذا اوصى ببيتا ببيعة او كنيسة في القرى اما اذا اوصى في
 الامصار لا يفسد وصيته لانهم يفتون عن احداث الكنائس في الامصار **قوله** لانه
 وضع الى اخره الضمير البارز في لانه والمستتر في وضع والضمير البارز في تقضاء
 والموصى به والمستتر في قوله فقل كل ذلك راجع الى الوصية ساويل الايضاح **قوله**
 ثم الحاصل ان وصايا الدمى على اربعة اقسام فالاولى سروج الجامع الصغير وماما الذي
 على اربعة اقسام الاول ان يوصى بما هو معصية عندنا طاعة في حقهم كالوصية
 ببيتا السقنة او الكنيسة او من ناروه مسكنة الجامع الصغير فان كانت لغو
 باعيا عنهم صحت بالاجماع وان كانوا غير اعيانهم فالمسكنة على الاحلاق الذي
 ذكرناه يجوز الوصية عند الحنفية خلافاً لما قد مر بيان ذلك وحل
 صاحب الهداية من هذا القسم ما اذا اوصى بان يدح الخمار برزقهم المسجون
 والاثان اذا اوصى بما هو طاعة عندنا معصية عندهم كالوصية ببيتا المسجد
 للمسلمين والاستراح في المساجد والحق فان كان لغو باعيا عنهم صحت وبلز ملكاتهم
 وذكر الحنفية اربعة اصناف مشنونة اشارت اليها الهم فان شئنا واملوا اوان
 شئنا وانزكوا وان كانوا لا يحضرون لانها الوصية لانه لا ملك يملكها ملكا مطلقا
 لانها ليست بطاعة عندهم لانهم لا يسمون بكون عمل هذا انما هم لا يسمون
 ذلك فمما لهم استشهارة اوقعت وصية اذن على سبيل الهزل والوصية بطلا

الهزل والثالث ما اذا اوصى بما هو موقفة عندنا وعندهم كالوصية بالمدفقات
 وعن القارب وسراج بيت المقدس وان يغنى الترك او الدليل لصح هذه الوصية
 سواء كانت لغو باعيا عنهم او لغو باعيا عنهم لان الديانة متفقة من الكل
 على ذلك لان هذا السر ستر به المسلمون واهل الدمة جميعاً والرابع ما اذا
 اوصى بما هو معصية عندنا وعندهم كالوصية للمغنية والساجات والزانيات
 فان اوصى لغو باعيا عنهم صحت فلو كان عليهم وان كانت لغو باعيا عنهم بطلت
 لان الملك من المجهول لا يوصى ولا يمكن تعيها موقفة لانها معصية عند الكل **قوله**
 وصاحب الهوى اذا كان لا يملكه سوى حق الوصية فنزله المسلم ذكره بصرياً
 على سبيل الجامع الصغير قال فخير الاسلام المزدي في زبانية والذي يعقل
 شيئاً من الاهل الى اهلها اذا كان يحل الاسلام فانه مثل المسلم
 في الوصايا بالظاهر الاسلام وهم للمنافقين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم واما
 المرتد والمردة فانها ما هلا الدمة عندنا في رسف ومجد وعندنا الحنفية المرتد
 اذا لم يستل بطر وصاياه واما المرتد فكالدمية عندنا ايضا الا ان نجد الم
 تحفظ النزع عنه في موضع الخلاف في هذا الفصل الى ان لا يفسد فخير الاسلام
 وقال نفس الاسلام الا وزججلى في زبانية واما المرتد اذا اوصى بما حوز من
 المسلم بحوزة عندهم وعندنا حقه بوقوف ان اسلم بعد سائر
 بصرقائه واما ما لا يحوز من المسلم ويحوز من الدمى ما اطلما عندهم فلا
 حوز من الدمى لونه معصية منه اولى وعندنا حقة لا فائدة في الوقف
 لانه ان اسلم بطل لكونه معصية وان قيل بطل واما المرتد قال محمد وصيته
 حارة الا فيما سقت به الى الله تعالى لغو باعيا عنهم فان لا تحفظ طاعتهم
 يعنى تقويتهم الى الله تعالى في الدن والدين ثقلت اليه وقياس قوله ان يكون كالدمية

بحوز منها ما حوز من الدمة وعندهما الصبح انها كالدمة ووصيتها في الحشر
والحشر لا تعرف في قولها الى هذا لفظ شمس الاسلام الاور جندى وهو لميل شمس
الايها المشرحى **قوله** وفي المرتبة الايجانه يفتح وضائياها لانها تنفق على الرقة
ولا تقتل ومبارنة كالدمة في حجة الوصية وقال المرتبة لا يفتح وصيتها خلافا للدمة
لان الدمة تنفق على اعتقادها والمرتبة لا تنفق على اعتقادها لانها نجبر على
الاسلام بالجبر **قوله** فان وادخل الحزب ايمان فادعى تسليم او دعى ماله فله جاز
ايمان في الحامع الصغير ومعنى هذا ان امتناع نفوذ الوصية فماراد على الملك
لحق الورثة ولهذا اذا اجازت الورثة ذلك جاز وليس لورثة الحزب في الدمن في دار الحرب
حق سوى عندنا لانهم كالاموات في حقنا ولان ثبوت الحرمة في مال الحزب ليس
الامان والامان وقع لحقه لالحق ورثته وفي حقه تنفيذ وصيته لا ابطالها
هذا اذا لم يكن معه ورثته في دار الاسلام فان كان معه وادى لم يحجر وصيته فله
زاد على الملك الامانة الوارث الا ترك الراى ذكر شمس الامة السرخسي في شرح السيرة
اللبير فان كان وادى المستامن معه بايمان فيسلم الحزب وصيته فيما زاد على الملك
الامانة الورثة لان حق وادى هنا موعى بسبب الامانة لحقه فان كان له وادى
اخرى في دار الحرب شارك الدركان حاضرا في ميوانه ولم يكن الموصي له الا الملك لان
وصيته فيما زاد على الملك قد بطل لعدم اجازة الورثة فبقى ذلك مودعا عنده
من جمع ورثته **قوله** ولو كان او دعى ما قل من ذلك اخذت الوصية وادى العاق
على ورثته وهذه المسئلة مع ما عدها الى احزاب باب دبرت على سبيل الغرض وانما
هو من مسئلة الاصل قال في شرح الكافي وكان ذلك مراعاة للحق المستامن ايضا
لالحق ورثته من حقه تسليم ماله الى ورثته اذا فرغ من حاجته ودفنوه والتميز لالة
على عقد ادما او دعى به فادعى عن ذلك **قوله** ولو اعترض عدة اى اعترض الحزب **قوله**

لادنا الشارة الى قوله لان امتناع الوصية فماراد على الملك الحق الورثة الى احيى
قوله ولو ادعى المسلم او دعى بوصية طارا او دعى للحزب الدركان فان
شمس الامة السرخسي في شرح الكافي وذكر في الامانة ان على قول الى حنفية والى يوسف
لان الوصية من المسلم والذمى المستامن لانه وان كان في دار ما صوة فهو من اهل
دار الحرب حكما حتى يمكن الرجوع الى دار الحرب ولا يمل من اطالة المقام في دار الاسلام
وصية من هو من اهل دار الاسلام لمن هو من اهل دار الحرب باطل لان لبيان الدار
نائما في قطع العصمة والموالة ومحمد بن الوصية يتبع بالتفكيك استدعاء الموت يعتبر
بالتمتع بطلان الحق كالهنة والصدقة وذلك محج من المسلم المستامن ولذا هذا
قوله ولو ادعى الذمى بالتسليم للثلاث او لبعض ورثته لا يجوز ان يشوع الكافي ولا
تجوز وصية الذمى بالتسليم للثلاث لان اهل الدمة التسليموا احكام الاسلام فمارجع الى
المعاملات فكما ان الوصية فماراد على الملك والوصية لبعض الورثة لا يجوز من المسلم
مراعاة الحق ورثته فله ذلك لا يجوز من الذمى قال فان او دعى من اهل ملته فهو
حاز لانهم اهل ملته واطل في حكم الارث فلهذا في حاكم الوصية **قوله** ولو ادعى
الحزب في دار الاسلام لا يجوز اى لو ادعى دعى في دار الاسلام الحزب في دار الحرب لا يجوز
وقوله في دار الاسلام طرف لقوله او دعى لقوله الحزب لان الذمى يحوز وصيته
لمستامن في دار الاسلام وقد مر ذلك قبل ههنا اقال شمس الامة السرخسي
في شرح الكافي ان او دعى الذمى الحزب في دار الحرب لم يحجر لبيان الدار منها
حققة وحكم وهذا الاخرى السوارث بينهما وقال الفقيه ابو الليث في كتاب
نكت الوصايا ولو ادعى لاهل الحزب وهو في دار الحرب لا يجوز الوصية في قولهم
جميعا لان المسلم لو ادعى الحزب في دار الحرب فانه لا يجوز فلهذا الذمى لان الذمى
من اهل دارنا ولا يكون وصية من الحزب وادى وان كان من اهل ملته فلهذا الوصية

وقال وشرح السيوطي الكبير ومثله المستمل والدمي لحديث في دار الحرب لا يكون محمداً
وان اجاز الورثة الا ان يشاءوا ان يهبوا له شيئاً من ما لهم فحوز ذلك اذا قبض لان
من زاد الحزب منه حق من هو في دار الاسلام كالت والعدا على الطواب

باب الوصي وقاملا كنه

ما فرغ من ما نأمره الوصي له شرع في بيان احكام الوصي اليه وهو الوصي لان كنه
الوصايا استلها جميعاً وقدم الوصي له لكون الحاجة اليه من الكثرة وقوعه **قوله**
ما دون وصي الى رجل وقيل الرجل في وجه الموصي وردحاً في غيره وجهه وليس ردان
قال القدوري في محصر وقام له فيه وان زدها في وجهه هو رد نقار وصي الى رجل
اي جعله وصياً وجملة الكلام فيه ان الوصي لا يلزمه الوصية الا بقبوله او ما حرك
بحركي قبوله لانه يستبرع بالمصرف والتبرع لا يلزم الانسان الارضاء والمال
ان يقول الوصي بغيره وان حوز الوصي لا يصرف الوصي بغيره لمصلحة الوصي ولو وقف
القبول والرد على الموت لم يورث ان يكون الوصي ولم يستند وصيته الى اهل يكون
في ذلك اضواء به ولذلك حوز والقبول في حال الحيوة ولا يستند هذا بقول
الموصي انه لا يجوز الاعداء الموت لان الاستحقاق هناك انما هو حق الوصي لم يسهل
القبول على الموت وانما يتحقق هذا اذا قبل في حال الحيوة لم يرد حوز
لم يرد الرد لانه كما قيل الوصية فقد سكن قلب الوصي الى قبوله فلو جاز له ان يح
نفسه من الوصية بغير حوزة فان ذلك يغير عزم الوصي لانه لو لم يرد حوز
وهذا لا يجوز ولا يجوز الرجل ان يعزل نفسه بغير حوز الوصي اما ان ارد حوز
طلت الوصية لانه متبرع بقبولها والمتبرع ان شاق قام على التبرع وان شاق
ولان الانسان قد قبل الوصية طناً امناً ان يقد ان يقوم بماله عليه انه

لا يمكن

لا يمكن من القيام بها ولو لم يحجز له الرجوع اضرد ذلك بالوصي والمورثة وهذا لا يجوز
وتولنا في اول الفصل ان الوصية لا تلزم الوصي الا بالقبول او ما حرك محض القبول
لأنه اذا اتمات الوصي قبل قبول الوصي بغير حوز الوصي بمصرفه بقبوله لانه
لم يرد حوز الوصي وقف على حق الوصي فيكون بمصرفه بقبوله اصله مع المسروط
فهذا الجواب **قوله** ووجه الموصي في قوله وقوله وقوله اي يعلم الوصي **قوله**
مضى لسبيله ان مات **قوله** فيرد ردة اي رد الوصي **قوله** خلاص الرجل بغير
عند بغير عينه او يبيع ماله حتى يبيع ردة في غيره وجهه لانه لا يصور هناك لانه
فادخل التصرّف وهذا القيد وهو قوله بغير عينه احتراز عن الرجل يشرع عند
بغيره لانه لا يمكن عزله عن نفسه عنه الصانع علم الموكل بما في الوصي لانه يورث الى
تقرير الموكل خلاف ما اذا كان وكيلاً بغيره عند بغيره عينه حتى يملك عزله
نفسه لانه يورث الى ضمير الاخير وهذا اذا اشترى عندا كان الرجل ان يقول
بوث التبرع للموكل او يصفى العقد الى ذراهم الا بغيره عينه يكون الموكل مع هذا
فما اذا وكله بغيره عينه ان يعزل نفسه بغير حوز من الموكل على قول
بعض المشايخ والله اشهد صاحب الهداية في كتاب الوكالة في فصل التبرع بقوله
ولا يملكه على ما قيل الا يحضر من الموكل الى املك الموكل عزله عن نفسه بغير علم الموكل
على قول بعض المشايخ فعن هذا عرفت ان ما قال بعضهم في شرحه هذا الذي قاله
صاحب الهداية في القواعد رداً انه لا يملك كالتفة والدحي وغيرهما لغيره
لان مراد ما ذكر في التهمة وعبرها من فوطم الرجل لملك اخواجه نفسه عن
الوكالة بغير علم الموكل ما اذا كان وكيلاً بغيره عينه لا يملك التبرع بغيره
ومراد صاحب الهداية هنا ما اذا كان وكيلاً بغيره عينه فلو وافقت الروايات
جميعاً ولم يختلف **قوله** قال فان زدها في وجهه هو رد ان قال القدوري

عند صاحب الهداية

وقد مر بيانه انما **قوله** فان لم يقبل ولم ير حتى مات الموصي فهو بالحيث كان
شاقبل وان شاقبل يقبل ذرة على سبيل المصريح وذلك لانه متبرع بالمصرح
وحيث الغير فلا لزوم له ان يكون قبولا فالوكالة وليس في ذلك غرور من جهة
ولا ضرر وانما الموصي هو الذي اغتنو حين لم يتعرف عن طاله انه يقبل الوصية ام لا
وقال في شرح الكافي فان ركة في وجهه الموصي يقال الموصي ما كان ظني ملك هذا الموصي
وصيتي اذ ان سلك حتى مات الموصي غير قبل لم يكن وصيته لان برونه ووجهه بطلت
الوصاية فلا يمكن قبولها بعد ذلك ولو انه ردّها في غير وجه الموصي لم يملكها
بان سمع دلامة الناصر ذلك فانه لا يكون وصيا عندنا وقال في شرحه لو وصي
لان ركة وغرضه الموصي انما يتم اذا بلغ الموصي فاذا المصلحة حتى قبل صار كان
الرد لم يرجح والكا نقول قيل القبول هو يتفرق بالرد ووجه الموصي في
حال غيبته فيبطل العقد برونه ولا يعتبر القبول بعد ذلك **قوله** فلو ابلغ
شيئا من تركته فقد لزمته والقياس ان لا يجوز بيعه ولا يكون وصيا وهو قول غيره
لذا قال في المحرر الذي قاضي كان قال القضاة انما التفت في تلك الوصايا ولو ان
الموصي مات ولم يقبل الوصية حتى باع شيئا من تركته كان ذلك قبولا لزمته
للموصية لان القبول من يكون بالدلالة ومن يكون بالافصاح وهو كالموصي شيئا
من تركته الميت كان ذلك قبولا لزمته من طريق الدلالة نعم ان كان الموصي يعلم
بتفويض الميت لا يشكل ان معه يكون قبولا فاما اذا لم يعلم يكون قبولا ايضا
منه فان وقد ذكر هكذا في موضع اخر لان الوصية غفلة الوارث من وجهه لا يعلم
مقام الميت عند خلاصه من وجه غفلة الوكيل لانه يصور وصيا بالموت
فصار طاله بين حالين فلو كان وارثا من جميع الوصية لا يطل بالرد ويست
غير قبول ولو كان دجلا من جميع الوصية لا يثبت الا بالقبول فلما كان حاله بين

فلو كان وارثا من جميع الوصية لثبت الا بالقبول فلما كان حاله بين حالين فنقول
ان لم يقبل رد اعتبار الوكالة فان لم ير حتى باع شيئا صار غفلة الوارث
ويقوم مقامه **قوله** لان ذلك دلالة الاستدراك اي بيع الوصية شيئا من تركته
دلالة التوام الوصية مكان سعة فتبولا الوصية دلالة دليل القبول لصحة حتى لو باع
شيئا من تركته الميت واستمر كالموتى بعض ما يحتاجون اليه او ابيعوا بالادعاء
لزمته الوصية لو حود دليل القبول والوصاية كالمشروط له الخيار اذا وجدته ما
بذلك على الاجارة او الصنع كان ذلك غفلة المصريح بذلك اذ قال سمسر الائمة
السجسي في شرح الكافي **قوله** بخلاف ما اذا لم يعلم بالموت قبل بيع حيث لا ينفذ
يعني ان العلم شرط في التوكيل حتى لو باع الوكيل قبل العلم لا ينفذ والعلم بالوصاية
ليس شرط حتى لو باع الوصي قبل العلم بالوصاية صح وهذه رواية الزيات وبعض
روايات المادون وعلى هذه الرواية يحتاج الى التفريق بين الوكالة والوصاية وفيها
ان الوصاية طاعة كالادب فلا توقف على العلم كالادب فثبت على العلم والوكالة
انما هي فستمرط العلم كافي اثبات الخلق بالبيع والسر او على رواية كتاب الوكالة لا
يستمرط العلم للوكالة ايضا اعتبارا بالوصاية لان كل واحد منهما اثبات الوصاية
الاتي الى ما كان نسخ الاسلام على الراجح لا سيما في شرح الكافي واذا كان
الرجل عبدا فيدر حل فقال الرجل اطلقوا واشتروا عبدي من فلان لفسنك
فذهب فاستمره ولم يكن بطل عبدا وكل البايع بالبيع فان هذا السجور
ولو ان المستر بالستور او كاله للبايع بالبيع قال هكذا ذكره همام فان
وذكر في الزيات وبعض روايات المادون انه لا يكون انما ما لم يعلم
الرسول لذلك كذا في نسخ الاسلام المدبر في باب ما لا يجوز بيع الوكالة
في شرح الكافي عن الموصي انه لا يجوز بيع الوصية ايضا قبل العلم بالوصاية

اعتباراً بالوكالة لان كل واحد منهما نيابة لكن الوكالة قبل الموت وبذلك تعد الوصية
وقد ستر تمام البيان وكما ان اذ ب القاضي وقضيل القضا بالمواريث وقد
يقترطون العلم يعني وقضيل القضا بالمواريث يعني ان العلم بالوكالة متى تجبر الوارد
حراً كان او عبداً اعد لا كان او فاسقاً رطلاً كان او امرأة حبساً كان او بالغا
ولذلك الغرض عندئذ هما متى تجبر الوارد مطلقاً او عند ان حنيفته تستمر طاعة
او العدالة حتى لا يمت الغرض عندئذ الا بحسب الاسباب وتجبر الوارد العدل وقد
ترد ذلك وقضيل القضا بالمواريث **قوله** وان لم يقبل حتى مات الموصي فقال لا قبل
لم نال اقبل فله ذلك انه لم يكن القاضي اخرجته حين قال لا قبل فله بعد فاضل الحاج
الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يوصي الرجل ويقول بعتك موت الموصي
لا قبل ثم قبل قال هو جائز الا ان اخرجته القاضي عن الوصية بقوله لا قبل ثم
قال هو جائز الا ان اخرجته القاضي عن الوصية بقوله لا قبل الى هنا لفظ محمد
في قول رضى لا يجوز قبوله بعد ما رد لانه لا رد فقد رطل المفوض فاذا
رطل المفوض لا يجوز قبوله بعد ذلك فكذلك ههنا ولما ان الوصية لو رطلت
بحجود قول الوصى لا قبل لم يرد الضرر بالميت لانه مات متجداً عليه لم يرد
الوصية مرد الموصي لضاءت التركة حشمت من صب الميت سواء اغتاتى اعلية الضرر
مدفوع شراً فلا يبع الرد واد المبيع الرد كان له ان لمضى الوصية الا اذا اخرجته
القاضي عن الوصية حين قال لا قبل فله بعد فاضل الحاج
القاضي صح لو فوجئ بالمجهول فيه فلاح القضا بطلت الوصية فقبوله بعد ذلك
لم يكن بعد ذلك بطلان الوصية فلا يبع ولان العقد قد تم من جهة الموصي وجب
للآخر خيار قبوله ورك الرد بعض مردود اعلية فاذا اراد في غيره وجبه
او بعد موته فقد رده وليس عتبه مردود وعلية فلم يبع الرد كما لو استمر شياعاً على

انله

اذله الخيار مردود من غير محض من المانع فانه لا يجوز لذلك هذا اما ان ا
اخرجته القاضي من الوصية فانه قد اطل العقد باجتهاد في موضع الاجتهاد
بطل العقد واذا اطل العقد لم يجز قبوله بعد ذلك لانه قبل حين لم يكن
عقد **قوله** وضرد الوصى في الاصل لا ينجوز بالشواهد هذا اجواب سؤالا
يقدر بان يقال انما لم يرد الصور بالميت وبطلان الايضاً بقوله لا قبل بلغة
الضرر ايضا بالوصى في بقا الايضاً ولو رده لانه يحجر عن القيام بذلك فلم
يحل صور الوصى دون صور الميت حيث علم لا يطل الايضاً بقوله لا قبل فقال لما
لم يكن دفع الضرر من جهة لا بد من ان يتحمل اذ في الضرر من دفع الضرر الا على
والاعل هنا ضرر الميت لانه ضرر ليس لمجبر ورضي ورضي الوصى مجبوراً بالثواب
فحمل الاذن لدفع الاعل وهو المراد من قوله ورضي الاول وهو اعل اول اى
دفع اذ في الضرر من وهو ضرر الميت **قوله** قال ومما وصى الى عند اوصاها
فاستأخروهم القاضي عن الوصية وصبه عهدهم اوقال العدول في محض والمعاد
منه الوصية الى عبد عيسى لان الوصية الى عبد نفسه في بعده هذا وفي ظ
العدول ليس هو الى ان الوصية الى هو لا يقع لان الاخر اخرج عن الوصية لا يكون
الا بعد صحة الوصية لان الوصية اذا كانت باطلة اصلها من ان يحق اخرجهم
عن الوصية وذكر محمد في الحاج الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في المسلم يوصي
الى الذمينة قال الوصية باطلة ولذلك ان اوصى الى عبد غريب فالوصية باطل الى
هنا لفظ اصل الحاج الصغير وذكر محمد في الاصل واذ اوصى الى عبد غريب
فالوصية باطلة وان اجاز مولاة وقال في الاصل ايضا واذ اوصى المسلم الى ذم
او الى جزلي مستأمن او غير مستأمن فهو باطل وقال في الاصل ايضا ولو
اوصى الى فاسق منهم محوف على ماله فالوصية اليه باطلة ثم اختلف المشايخ في معنى البطلان

انه باطل أصلاً أم معناه مستبطل قال الفقيه أبو الليث وكذا كانت الوصايا
 وفي تنوير وجه الجامع الصغير معناه مستبطل والله ذهب القذور وكفى
 الإسلام البودوي في شرح الجامع الصغير معناه وعليه جماعة المشايخ وقال
 بعضهم انه باطل أصلاً والله ذهب بنفس الآية السرخسي في شرح الكافي وذلك
 لأن الوصية ولاية والدين مناف للولاية ولاية فاجبر عن تحصيل مقصود الموصي
 لأن منافعه لمولاه فالظاهر انه لمنفعة من يتزوج به على غيره وكذلك بعد
 إجازته لأن هذه المنفعة الأمانة منه للعبد فلا تعلق به لزوم فإذ أرحم منه
 كان عاجزاً عن التصرف وأما الوصية إلى الكافر فلا في الوصية إلى الباطل الولاية
 للوصي على سبيل الخلاف عنه ولا ولاية للذمي ولا للحمي على المسلم لقوله تعالى وإن
 جعل الله لك من على المؤمنين سبيلاً وأما في الفاسق فذهب جمهور الأمة
 السرخسي أيضاً أن الوصية لله تجوز لأن القاضى بحوجه عن الوصاية لأن الولاية
 لله لا تتم معنى الرضا وهذا لأن الفاسق من أهل الولاية ولهذا كان من أهل
 الأثر ملون أهلاً للوصية أرسا ووجه ما ذهب إليه الفقيه وعموم أن عيب
 الوصية قادر على التصرف حقيقة لأن تصرف العبد بالوصية مثل تصرفه
 بالوكالة فإن أجاز تصرفه في أصلها جاز في الآخر وإن كرهوا ذلك كما نبهنا ولكن
 لما كانت منافعة مستفولة من مولاة ورعا مع مولاة بعد ما أذن للمولى
 الوصية كان عاجزاً عن إيفاء الوصية فلا موصى عليه أن يفرضه ولا يستوفى
 حقوق الميت فكان للقاضى أن يحوجه ويستبدل به وصيا أحذوا من
 الأئمة إلى الكافر فقد ذكره محمد بن باب القسمة أنه لو قاسم سبياً قبل أن يحرر
 القاضى جاز ذلك متى أن أيضاً المصحح وذلك لأن الكافر يجوز أن يوصى
 بالوكالة جاز أن تصرف بالوصاية أيضاً أصلاً المسلم ولكن القاضى سبطل

وصية وخوجه عن الوصاية لأنه لا موصى على المسلم لأنه لا موصى من الجلال
 والخوارق فحاق أن يسبب الجوامع كان مسلم الوصية فحقاً لم يرد ذلك والعق
 فيه أنه يحاق أن يطله الزنا فلهذا كان من تصريف قبل أن تحوجه القاضى
 كان عاجزاً لأنه يصرف من طريق الأئمة أو القاضى فحوجه القاضى لغير النظر
 على ما قلنا وقال الشافعي بجواز أن يكون عذراً عند الوصية والامر لصح الوصية
 إليه بدليل أنه لا يجوز أن يرأس على الوصية قل نعم الوصية الله هكذا سئل عما إذا
 أوصى إلى مغيرة لا يقدّر على التصرف منصرف **قوله** وهذا الضلع يندرج في
 إخراجها وينبغي له بغيره أن يكون الفاسق بحيث يحاق أنه في حال الحيابة يصلح
 عذراً في إخراج الفاسق عن الوصاية وجعل يبيع وصية مكنته لأن الميت أن
 أوصى إليه لنظر في ماله وأولاده بعد بالحفظ والصيانة والحماية يرتفع الصيانة
 فلا يحصل الغرض من الوصاية **قوله** قال ومن أوصى إلى عبد نفسه وفي
 الوصية يدار المرع الوصية أي مات العبد وفي تحصر وذلك لأن الوارث الكافر
 بل على العبد بدليل أنه ملك مع نفسه وتبطل أن يثبت للعبد ولاية عليه
 بالوصية ومنع الوارث بالولاية على العبد بالملك ولذلك لم يصح الوصية إليه
 وأما إذا كان الورثة كلهم منقاراً فالوصية المباحة عندنا إلى حقه خلافاً
 لما قاله صاحب الهداية وبطل قولهم منصرفه بغيره من مع إلى
 حقه وثان مع إلى ورثته ولنا في هذا القيل نظر لأن الكافر
 الثقات المتقدمين على ما حجت الهداية كلهم ذكروا أول محمد بن عبد الله بن سب
 بلا اضطراب في الطوائف في محققين والفرح في محققين وأما حكم السهم في محقق
 الكافي قال الميت في كتابات الوصايا والعقود في القريب يستحق الأجر الشرعي
 في شرح الكافي وصاحب المطبوعة فيها وفي شرحها وعين من صاحبها على أن محمداً

يصر في الأصل على ذلك فقال وإذا أوصى لعبد فبان الوصية له جازة في قول
 الحنفية وفيها قول آخر قول أبي يوسف ومحمد أنه لا يجوز أن يعبد إلا ربي
 ولو أوصى الصغار أمّا كان لهم أن يسمعوا الوصية لفظ الأصل وقول الشافعي
 كقولنا كذا في شرح الاقطع وقال شمس الأئمة في شروح الكافي قول الحنفية
 هو الاستمارة وقولها هو اقتباس وجه قولنا أن الرق الذي ينفى في الولاية
 قائم في عند نفسه في عند غيره ولا يملك الولاية وهو الصغار والمملوك
 لا يملك الولاية لأن تصرف الوصي من طوق الولاية والعبد ليس من أهل
 الولاية حيث قول الحنفية أن الصغار من الولاية وإن كانوا مملوكين رتبة
 العبد فإن مملوكين التصرف فيه حيث لا مملوكين تبعه جاز المات الولاية للعبد
 في حقهم بخلاف ما إذا كان فيهم كسيرة خلاف عبد العبد لأن المولاة
 أن ينفعه ويحرم عليه مصادره من حيث لا علمه فلم يجز له أن يتصرف في حق غيره قال
 شمس الأئمة السرخسي في شرح الكافي وأما استمارة الوصية هذا الحارثي
 فيه من توفير المصنف على الميت وعلى ورثته فإن من في عيده وأحسن النسخ
 فالظاهر أن شفقتهم على الصغار من أولادهم بعد موتهم من شفقتهم لأن
 وهذا الحارثي للوصية وأورد في شروح الاقطع والأوصياء ما قاله من قيل
 فإذا كانوا صغارا فالقاضي يمل في معة إذا رأى ذلك قيل ولا القاض
 على الوصي لا يبيع جوار الوصية لأنه يملك على الأحرار مع وجود الوصية المهر
قوله ولأن الولاية الصادرة من الأب لا تجزئ وفي اعتبار هذه الولاية
 لا يملك بيع رقبته معناه أن ولاية الوصي مثل ولاية المولى وولاية الوصي
 مستفان من جهة الموصى ثم ولاية الموصى هو الأب ليس بمجربة حيث
 نقاد أن ولاية في الموصى من البعض ولاية العبد تجزية لأنه يملك بيع

التركات ولا يملك بيع نفسه وهذا يقضي الموضوع فلا يجوز وهذا معنى قوله وفي
 اعتبار هذه تجزئتها بأن نقاد لا نستعمل أن الوصية لا تجزئ وهذا رد الحسن
 عن الحنفية فيما إذا أوصى أي في اعتبار هذه الوصية وهي الوصية إلى عبد
 نفسه والولاية مقار تجزئة الولاية وفيها تجزئة الوصية أيضا لأن العبد لا
 يملك بيع نفسه ولا يملك وصيًا منع نفسه **قوله** وله أنه في طلب مستند
 بالمرء أحسن من بالمخاطبة عن الصبي والمجنون فإن الايضاهما لا يجوز لعدم
 الخطاب واحترز بالمستند عن الايضاهما إلى عند الغير لأنه لا استمارة
 له في التصرف وغير عبد نفسه أيضا إذا كان في الولاية غير لأن الكبير أن
 تجزئ ببيع نفسه منه فلا يملك الاستمارة **قوله** وما إذا كان صار
 الايضاهما إلى عند القين كما لا يملك إلى المخاطبة كذا يجوز فلا هذا **قوله**
 والوصاية قد تحدى على ما هو المذكور عن الحنفية هذا جواب سبيل
 المنع عن قوله وفي اعتبار هذه تجزئتها بأن نقاد لا نستعمل أن الوصية لا تجزئ
 ولهذا رد الحسن عن الحنفية فيما إذا أوصى إلى رجلين أو أكثر في الفرض وإلى
 الآخر بقاضي الدين يكون كل واحد منهما وصيًا فيما أوصى إليه خاصة ولتركت
 أن الوصاية لا تجزئ على ما هو الظاهر عن الحنفية حيث يكون كل واحد منهما
 وصيًا في العبد والذين جميعا فنقول بما صرحنا إلى تجزئ الايضاهما بطل أصل
 الايضاهما لا يملك تجزئ التجزئ بطل الايضاهما لونه الفاعل والقائل فلا يكون
 الايضاهما مملوكين ويعبر وصف الارض أول من يعبر أصل الايضاهما به يعبر
 الوصية حق **قوله** قال ومن تجزئ عن القيام بالوصية ضم إليه القاض عن أي قال
 الدود لم تجزئهم وذلك لأن الولاية لا ينفخون وأخراجه من الوصية لا
 يجوز لأنه غير مشتمل إذا كان قد لا نقه فلو لم القاض أن يقوى بصره ويملك

وبغيره غير واما اذا كان قادرا على التصرف بها ههنا بالوصية وهو من
 اهل الولاية فلا يفسد القاضى الاعتراض عليه لانه ان اقام على مقامه اقام من هو في
 مثل صفته فاذا استأوى يافى رضى الميت **اول** **قوله** ولو شك اليه الوصى ذلك لا
 يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة او لو شك الى القاضى الوصى عن لا يجيبه القاضى
 حتى يعرف العجز عن الوصى حقيقة ذلك تفريعا مسئلة المختص بالامر الشرعى
 في شرح الكافي وان كان الوصى هو الذى شك الى القاضى عجز عن التصرف على
 القاضى ان ينظر في ذلك فان علم عدالة وعجز عن الاستبداد اذ هو اليه غير
 لانه لم يفعل ذلك فاما ان يصور الوصى بالعجز عن التصرف في حقوق نفسه
 او ترك التصرف في حوائج الموصى ممكن الحل في معصون ودر منع هذا الخلل
 بغير علة الله وان ظهر علة عجز عن القيام بالوصية استبدادك به لانه ما ورد
 بالنظر من الجانبين لو ظهر عند الموصى حيوة عجز استبدادك له لعل الدين
 قام مقامه في السطر وهو القاضى **قوله** ولهذا قلتم على ارباب الميت ارباب
 ان وصى الميت حتما ربيت قدام على ارباب الميت في التصرف بما طريق الاول ان
 تقدم الوصى على الوصى القاضى الذى هو غير ارباب الميت **قوله** قال واذا اشكا الورثة
 او بعضهم الوصى الى القاضى فانه لا ينفى ان يعزله حتى يرد له منه حياته وهذه
 ايضا وردت تفريعا وذلك لان الوصى احتاج ورضى به والشاى وقد يكون ظاهرا
 وشكواه فلم يلبس حياته لاحتاج القاضى الى النية والنظر له والاستبداد
 فان علم منه حياته عزله عن الوصية لان الوصى اعتمد امانته حيث احتاجه ولو
 كان علم حياته عزله ظاهرا او القاضى قام مقام الميت نظر الى تعزله لظهور
 حياته قال ابو جعفر الطحاوى في محضره والامام الاخر الى الغرض على
 ثلثة مراتب موصى ما مؤن على ما وصى به اليه من مصلح للقيام به فلا ينفى الحاكم ان

يعرض

يعرض عليه ووصى ما مؤن غير مصلح بالقيام به اليه الحاكم يعرض ووصى مخوف
 على ما وصى به اليه مخوفه الحاكم من الوصية ويعتبر سلطان من يوصى عليها ويصطلح بالقيام
 بها والاصل وذلك ان الوصى موصى به فلهذا لم يبق له الا حيا والضعف ان قال
 تعالى ولا تعزله اما ان السهم الا بالنسبة الى احسن وقال وان يقوموا التام بالمعصية
 وقال تعالى وسأولئك عن السامى قل اضلح لهم خير فاذا كان الوصى مصلحا لها
 مؤثرا عليها لم يعترض له الحاكم لان الميت قد اوصى اليه ورضى للقيام بما من ذلك
 نزال عنها الاستدباب بوجبه وان كان ما مؤن عجزه من مصلح للقيام بها اليه
 يعرض ليدفع عليه غير فاما يتصرف فيه ولا يجوز على يد تضييع فاما يتصرف
 وان كان مخوفا عليها اخوجه الحاكم واقام فيها من يوصى به لانه الحاكم منصوب
 لحفظ اموال الناس وهو فقير لاسيما الاموات والمفارق منهم فاذا كان من
 الوصى الحياية اخوجه من الوصية واستدكها الى غير **قوله** قال ومن اوصى
 المائتين لم يكن لاحدها ان يصرف عند الحصة ومجد دون صاحبه ارباب
 العدد في حصصه وتربط الوصية ومن اوصى الى اسير لم يحول احدها ان يصرف
 عند الحصة ومجد دون صاحبه الا في شئ من الميث والجهن وطعام المفار
 وليس لهم رد ودعوة بعضها ومصادرة وتنفيد وصية بعضها وعرض عند
 والخصومة في حقوق الميت الى هذا لفظ المختص وعنده الى يوسف لمحل واحد
 مهما ان يتصرف في المال بدون صاحبه وقال الدرر في محمد صرح وقال بن نعيم
 قال محمد قال ابو حنيفة يجوز فعل احد الوصيين في حصة استيها الشتر المائتين
 والطعام وسعيد الوصية وشتر الكفن وتقامي الدين ولو خفها عن الميت
 هذه الميتة الاشياء نحو دفنه فيها خلة وهو قول محمد وقال ابو يوسف يجوز
 فعل اظهرها في جميع الاشياء كلها الى هذا لفظ الدرر وقال ابو جعفر الطحاوى في

في محققه وليس لاحد الوصيين ان يشترى للورثة اذا كانوا معار الا اللقوة
والطعام وليس له ان يشترى حادثا ان احتاجوا اليها الا ما شره صاحبه في قوله
الحنيفة قال ابو جعفر وقال محمد بن الحسن في نواذر ليس لاحدها ان يفعل شيئا
دون صاحبه الا في ستة اشياء فاحدها يجوز له دون ام صاحبه وهي شريك في
الميت وقصا دونه وانفاذ وصيته فيما اوصى به من صدقة او نحوها او شريك في
كان له بغيره في يد الميت بدفعه اليه في الخصومة فيما يدعي على الميت وفي الخصومة
فيما يدعي للميت من الحقوق قبل التماس فاما غير ذلك من شريك او بيع فانه لا
يجوز له دون صاحبه وقال ابو بكر الرازي في شرحه لمختصر الطحاوي ولم يذكر
شريك اللقوة والطعام في هذه الرواية وهو مما يجوز لاحدها ان يفعله في قوله لم
جميعا وليس ما ذكره من النواذر في الاموال وانما هو مسمى لما
احل الله في الاموال وقال في المختلف اذا اوصى الى وطنه سفرد كل واحد منهما
بالصرف في قول ابو يوسف وقال لا يستفرد الا بسبعة اشياء شتر الكفن
وقضا الدين من العين وسفرد الوصية في من ورد الوديعة وسفرد الطعام
واللقوة للمغفر والخصومة وقبول الهدية وطاصله ما قالوا في سروج الكعب
الصغير ان اصل الوصية لا سفرد بالوصية فما هو من باب الولاية عند
الحنيفة ومحمد وقال ابو يوسف سفرد واجمعوا فيما ليس من باب الولاية انه سفرد
كل واحد منهما وذلك مثل شتر اما لا بد للصغير منه كالا طعام والسنون
ما يحشى عليه الشوك والتلف لانه من باب الضرورة ولهذا قلنا الامر وشتر
اللقوة لانه سفرد ولا يشترى على الولاية الا ترى ان الامر لله ولهذا القومات رجل
في محلة فتم ومعه ماله ففشوه ودفعوه من ماله جاز وان لم يكن لهم ولاية ولانه
انما يكون احد الوصيين غاربا فلم يجز شتر احداهما دخل في ذلك سفرد وتساو

وكذلك سفرد اللقوة والطعام للصغار يجوز للثاني ان اقال الفقيه ابو الببت
في مختلف الرواية كتاب تلك الوصايا وشتر قضا الدين ان من له الدين على
احد فليس التسليم من الولاية في شيء وكذلك تسليم الذراع وكذلك رد المقتضى
لان من له الحق بماله ايضا وجع الانسوال الضيقة المتقنة سفرد به احدها
لانه ليس من باب الولاية الا ان المجتر ان يفعلون ذلك ولذلك المحرمه
يتفرد بها احدها كاحد الوصيين المحرمه سفرد بها احدها فاحد الوصيين
اولا في ولاية الوصي اعم وهذا كان للوصي المسمى بخلاف الوكيل
لشتر ان لو كل غيب وذلك بيع ما يتسارع اليه الفساد لانه من باب الضرورة
ولذلك والبيع القاسم على هذا اول ذلك تنفيذ الوصية بشي عينه اذا كان
يخرج من الثلث فلو لم يزل ان ما خذ فذلك لاحدها ان يعينه على ذلك بالتسليم
ما في شرح الطحاوي ولذا ان لاحدها ان سفرد الوصايا المعيشة او سفرد
الوصية من جنس ان المال الذي اوصى به نحو ما اذا اوصى بدارهم لرجل فادى
احدهما ملك الوصية من الدارهم او كان شيئا فادى من جنس ملك السياب
من حيث انه لا يحتاج الى التصرف فانه يجوز ان اوصى فاما اذا احتاج الى بيع
شيء حتى يودي من ثمنه الوصية فان ذلك البيع لا يجوز الا اذن صاحبه لذلك
در الاسام الاستيعمال وكذلك عناق سفرد لانه لا يحتاج فيه الى الرأى
والمدبر فاما ما سوي ذلك من البيع والرهن والادانة والكتابة وما اشبه
ذلك فعلى الاختلاف ولذا في التقاضي وهو الاقضاء والانتصاف من باب
الولاية فلا سفرد به احدها ونفس الرضى في خصومه التقاضي بالوصي
اجمع ابو يوسف بان الانتصاف من باب الولاية والولاية ان انتبه لانتبه شرعا
بنت لعل احد الوصيين على الانتصاف اذ لا يجوز من في انتصاف فذلك

اذا ثبت شرط الحق به وهذا لان الولاية لا تختل بالتجوز وسكان السبب
في كل واحد منهما فيثبت الحكم لكل واحد منهما بخلاف الوكيل فان الوكالة
انابة وانما جعلها بائنه عن المصروف فلا يثبت الولاية لكل واحد منهما
انفردان وبما ان الوصفان شيوخ حتى المصروف لا يكون الا بذكر رواب
ولاية الموصي والامانة مستند على قيام ولاية المصروف عنه وسقط بسقوط
ولايته كالموكالة فانما الولاية بطون الخلاف مستند على سقوط ولاية من
اصل لم يصير الخلف قائما مقامه كالحد مع الاب واجتج ابو حنيفة ومحمد بن الوصي
انما ثبت الولاية على اجملة فصارت الولاية معتبة بشروط اجتماع رايها وذلك
شروط مفيد ولم يثبت بدون ذلك الشرط ولان سبب هذه الولاية في
الموصوف فلا بد من مراعاة صفة الموصوف وانما موضع الرضا حتى المصروف في كل واحد
منهما في هذا السبب عنونه مستطير العلة وشطر العلة لا يثبت من الحكم كالأمر
الاخر فان السبب هناك الاخوة وهو سكا مثل في كل واحد منهما بوجه آخر
ولاية المصروف للموصوف بعد موت الموصوف باعتبار احب الرضا به وانما هو
رأي الراي المثنى ورأي الواحد لا يكون لراي المثنى مقصود وتفسير المنفعة عليه
وعمل وثبت وذلك عند اجتماع رايها الطهر كما سببه من هذا الوجه بوجه
قال الفقيه ابو الليث في كتاب تلك الوصايا وان الفاسر ان لا يجوز تصرف احد
دون الاخر في الامتياز المعدودة ارضا للمعني الذي ذكرناه الا انهما اسحت
فيها وبعضها لاجل المأوى وبعضها لانه لا يحتاج الى التدبير وقال الفقيه ابو الليث
ابو الليث في كتاب تلك الوصايا وذكر عن الراي القاسم الضمير وهو اجمعت حمارة
نقول هذا الاختلاف في الذي اوصى اليهما جميعا فانما اذا اوصى الى هذا الحكم
والله اعلم حلة فكل واحد منهما ان تصرف وحده دون صاحبه في قوام حقا

فاما

فاما اذا اوصى الى هذا على حدة والى هذا على حدة فكل واحد منهما ان تصرف
وحده دون صاحبه في قوام حقا قال الفقيه في هذا القول ناخذ من قوله
عن الشيخ الى ان الاسكاف انه كان يقول الاختلاف في الفضلين واطل وان
ابو موسى الرازي يقول هكذا او كان مستند في حلة في هذا ذات ان
جارية من رطب بنات تولد فادعياه حقا فهو انهما فان اوصى كل واحد من الامور
الى رجل ثم ماتا حقا فليس لرجل واحد منهما ان تصرف دون الاخر في قول ابو حنيفة
ومحمد وروى الى يوسف بن جوة فقد ذكر في ذلك المسئلة الاختلاف وان اوصى كل
واحد منهما الى رجل على حدة قال فله ذلك وهذه المسئلة عن الفقيه ابو الليث
وهذا الفقيه الحليل ابو جعفر يقول يجوز ان يقال ان اوصى اليهما حقا لا
بحر ولا حدة ان تصرف دون الاخر في قوام حقا وانما الاختلاف في الذي
اوصى الى كل واحد منهما على حدة ثم قال ابو الليث ولكن القول الذي قاله ابو القاسم
المفاد ارجح عندي وهو انه اذا اوصى الى كل واحد منهما على حدة جاز لكل واحد
منهما ان تصرف في قوام جميعا لان كل واحد منهما صا روصيا تاما لا فرد
رأي رأي كل واحد منهما الاخرى انه لو وكل كل واحد منهما على حدة
بالسوء والشرا او بالانكاح جاز لكل واحد منهما ان تصرف في قوام جميعا
لان كل واحد منهما فله ذلك حيث دأب الذي قاله ابو بكر الاسكاف فهو ان
وصايتها على حدة او جميعا مع سوا الامة ثبت وصايتها عند الموت
لان الرجل لما لم يمت لا يصير واحد منهما وصيا فاذ ثبت انها صار وصيتين
في حالة واحدة صار الوصاية في الطائفة وفي الناس كذا وان الرضا **قوله**
اذ هو شرط بعد اوصى لهما جميعا شرط مفيد **قوله** في الاول وفيهما على حدة
اذ لا لانكاح او في اطلاق اخر حقا واجبا على صاحبه في الثاني اذ الوصاية

استوفى أحد الوصيين حصة صاحب صحيح الاول دون الثاني اضله الدرس اذا كان
على الرطب فادى احداهما على الاخر صحيح وان كان الدرس لمرطوب فاستوفى في اخرها
وصيب الاخر لا يصح **قوله** ولقد علم الله الجيران ان لا يخل ان في ما خسر شيئا الا ان يصاد
الميت تلك الجيران التكفين **قوله** وطعام الصغار وليسوا بهم بالحجر عطف على قوله
ويسترا اللقن ولذلك قوله وردا لودعه بغيرها ورد المصنوب المستراسر
فاسد وحفظ الاسوال وقضا الدوز كل ذلك بالحجر ولذلك قوله وتنفذ
وصية بغيرها وعقوبت بغيرها والحصونة وقبول الهبة وسبع ما يحسن عليه
وصية بغيرها السوى وجع الاسوال الصابغة كل ذلك بالحجر **قوله** والمزان
بانقاضي الامساك القبط **قوله** ولو اوصى احد الرجلين على الاخر اذ قيل سئل
كل واحد منهما بالتصريف وهو قول القاسم الصغار واليه ذهب الفقيه السو
الذي وسئل الخلاف في الفضل واحد فهو قول في تكرار الاسكاف وقد سئل
هذا **قوله** فان مات احداهما جعل القاضى مكانه ومثا آخر ذلك بسبيل السو
على مسكه المختصرا في مات احد الوصيين جعل القاضى مكانه ومثا آخر اما
عندهما ومطاهرا لان احد الوصيين لا ينفرد بالصرف عند فاما سوك الاشيا
المعدونة في احداهما فاجزا عن التفرّد بالصرف والقاضى قائم مقام الميت
في النظر لغيره فيضم الى وصيته آخر بطر الميت واما عندنا في يوسف
وان كان احد الوصيين سندا بالتصريف في كل الاشيا فيم القاضى الى وصيته
آخر لان مقصود الميت كان ان يخلقه انسان في الصرف وكفى مقصود
بهم وصى اخر الى ما يمكن فيضيه القاضى اليه **قوله** ولو ان الميت اوصى الى الحي بالحي
ان يصرف حصة في ظاهر الرواية ذلك بسبيل المصير ايضا وذلك لان
الميت باق هناك كما يراى من خلفه ومصارفها لو اوصى الى شخص اخر فلا يحتاج

القاضى الى نص وصى آخر وقال بسبب الامة السخسي في شرح الكافي ودون الحسن
عن ابي حنيفة ان الحي لا ينفرد بالتصريف فان كان الوصى ما رضى بوايه وصية
ولا يكون الوصى ان يرضى بما يعلم ان الوصى لم يرض به بخلاف ما اوصى الى غير من قال الله
ان واليت رحمة الله اذا كانا وصيين مات احدهما وادى الى صاحبه لا وطرد وكوز
الباقى ان مصروف في المال ودون عن الحنفية انه قال لا يجوز دفع القاضى ان
يجعل معه آخر وصية هذه الرواية ان الميت اوصى الى ما يجب مقداره من حصة
وصا ونفقه لغيرها جميعا الا ترى انها لو كانتا حيتين فاذ احدهما لصاحبه ان
يبيع وليستوى في فعل ما دفعه في قوام حصة فلذلك هيها واما مدحت ان
حصة الدوز وعنه هلال في كتاب الوقف والميت وصى بواي الاسر
ولم يرض بواي احداهما وفي اجتماع ذابها منقعة لان الميت فصدان يكون له
تدبير اثنين لا يكون كل واحد منهما رقتا على صاحبه فاذا مات احدهما فقد
فات ذلك المعنى فلا يجوز ان يكون له تدبير انسان واحد كذا اظهره في الاما
قوله واذا مات الوصى وادى الى اخره وصية في تركته وتركه الميت الاول فان
الشافعي لا يكون وصيا في تركته للميت الاول ذلك بسبيل المصير ايضا قال في
وجيزهم اما الوصى فليس له الا ايضا الا اذا اذن له الولى في الاوصاء فانه على صحيح
القول ان هذا لفظ الوصى وجه قوله ان الميت رضي بواي الوصى لا يراى غير مصاد
كالوكل في حال الحوصلة الوكيل لا يجوز ان يوفى له، فلذا الوصى لا يجوز ان
يوصى الى غيره ولنا ان الوصى فانه تصرف بولاية مستقلة الله من الميت وطور
الخلافه عنه فلهذا لا يرد ان الولاية تنتقل منه الى الوصى في المال والى الحد
في النفس حتى كان له يزوج الصغار والصغار واستيفاء القضاء غير المحدد
يقوم مقام الولاية خلف عنه موصى الى غير ذلك الوصى لانه خلف عن الميت ايضا

فجاز ان يوصى الى غيره فماله ولاية عند موته وكان الوصي ولاية عند موته في مال
 وتركه الوصي جميعا صحيح وما منه منهما جميعا فيكون الوصي الثاني منزله الوصي
 الاول منهما لان مقصود الوصي ان يتدارك نوايا الوصي ما فرط فيه بنفسه
 ولما استعان به مع عليه ان المنفعة تخترمه فيل حصول المقصود الوصي منه
 صار راضيا بايضا به الى غيره دلالة لتعظيم مقصوده واسر الوصي كالوكيل
 لان الموكل حي قائم فكلت حصول مقصوده بنفسه فلم ينقضت بوجبه وجعل وقيل
 غيره دلالة او ايضا وجعله الى غيره عند موته وقال الفقهاء ان الوصي الثاني
 الوصايا اذا اوصى الوصي الثاني في تركته وتركه الاول الثاني وصهما جميعا
 واما اذا اوصى الى الثاني فلم يذكر تركه الاول في قول عليا بنا صا والثاني وصهما ايضا
 وفي قول من ان الثاني يكون للثاني خاصة ولا يكون وصيا للاول فاما اذا اوصى اليه
 في تركته وتركه الاول جاز ذلك وهو طريق الاستحسان وكان القياس ان لا
 يجوز لان الوصي منزله الوكيل وليس للوكيل ان يوكل غيره مالم يورثه تركته فلا يكون
 لوصي ان يوصي في مال الاول اذا لم يورثه في الاستحسان يجوز لان الاول لما اوصى
 اليه فقد علم ان الوصي لا يعيش ابدا ولم يحجب ان يكون امور صاغية صا كان
 اذن له بان يوصى الى غيره في طريق الدلالة وان لم يارث له بالافضاح ولو كان
 اذن له بالافضاح جاز له ان يوصى الى غيره ولذلك اذا اذن له بالدلالة حاله
 الوكالة لان الوكالة لا يصح بعقد الموت ولما اذا اوصى الثاني ولم يذكر له الاول
 في قول من ان الثاني يكون وصيا له خاصة ولا يكون وصيا للاول لانه لا جعله
 وصي بنفسه ولم يجعله وصي الاول واما مذهب عليا بنان الوصي الثاني الوصي
 الثاني فقد فوض اليه امور نفسه وامور الاول من امور نفسه وصا كان
 اوصى اليه في تركته الاول ايضا في طريق الدلالة لانه من امور وان لم يذكر بالافضاح

فاذا كان هكذا اصاب الثاني وصهما جميعا وقال الفقهاء ان الوصي في محله
 الرواية ولو ان هذا الوصي قال للثاني جعلك وصيا في تركتي فقد روي عن ابي جعفر
 انه قال هو وصيه في المالين جميعا وروي عن ابي يوسف ومحمد انها قال لا هو وصي في
 تركته الثاني خاصة وحده فوالله انما لا تصرف بالامتنان خاصة لا تصرف بالامتنان
 كالوكيل ولا في حقيقة ان تركته موصيه تركته ايضا فالوصي الثاني ان يورث
 بها جميعا ولا يخص تصرفه بنوع دون نوع فاما لو اوصى اليه في العنق كان وصيا
 في العنق والارث جميعا عند ابي جعفر وصي الله عنه **قوله** وعند الموت كانت له
 ولاية في التركة ان عند موت الوصي كانت له ولاية في مال نفسه الذي تركه و
 تركه موصيه منزل الثاني منزله الاول في المالين جميعا صحيح تصرفه بهما جميعا
قوله تلافى ما فرط فيه اي تدارك ما سبق من الميت في المقصود ولو كان ما فرط
 فيه بالتسديد كان اولى ايماء تصرفه فيه **قوله** قال ومقاسمة الوصي الموصا
 له عن الورثة جائز ومقاسمة الورثة عن الوصي باطلة اي قال في الحاشية الصغير
 والمقاسمة فعل القسمة من امر وهو ان يقسم كل واحد منهما مع الآخر شيئا اعلم
 ان مقاسمة الوصي الموصا له بالملك نيابة عن الورثة اذا كانا معا اذ اوصى الوصي
 بغير اعيان خارجة حتى لو اوصى بخصيت الوصي له بالملك اياه واستك المثلين
 للورثة فهلك المثلان وله لم يروح الورثة على الوصي له بشي وكذا هذا ومقاسمة
 الوصي الورثة نيابة عن الوصي له باطلة حتى لو اعطى الورثة نصيبهم وامسكت
 نصيب الوصي له وملك وهو الملك فهلك الملك في ملكه كان الوصي له ان يرجع
 على الورثة بتلك ما في الامم ومما هذا بعد مقاسمة الوصي له كله قبل القسمة
 ولو لم يكن شي قبل القسمة كان الباقي الاما من الورثة والوصي له فكله بعد
 القسمة لان قسمة كل قسمة وان لا ضمان على الوصي لا ضمان في الحفظ فلو لم يخل

على القبض الاول ووجه ذلك ان الوارث قام مقام الميت خلف عنه في اهلاكه في كل
 وجه والوصي نائب نائب الميت اذ في كل ما يكون قائما مقام الوارث في حكم الخلافة
 فمقتضى علمهم ولهذا ترد الوارث بالغيبة وترد عليه في مصر مفعولا استواء المورث
 فساد هلاكه في نفسه في يده هلاكه في يد الموصي له فليس خلفه عن الميت في كل وجه
 لان الوصية عليك مستدا لهذا لا ترد الموصي له بالغيبة ولا ترد عليه ولا مصر مفعولا
 بشر الموصي فاذا لم يكن الموصي له خلفا عن الميت من كل وجه لم يلزم من ضرورة كون الوصي
 قائما مقام الميت ان يكون قائما مقام الموصي له والموصي له لم يقبض الاموال الوصي فلا يند
 فيمنه الوصي عليه وصاد هلاكه نصيب الموصي له بعد مقتضى الوصي عليه هلاكه قبل
 القسمة ولو هلك قبل القسمة كان الباقي مستورا فكذلك العدة القسمة وبان في كتاب
 نكاح الوصايا ولو كان الوارث كبريرا او هو غائب فاعطى الوصي صاحب الوصية الثلث
 وامسك الثلث هلك في يده يملك الموصي له ما اخذ لان الوارث البكر اذا كان قائما
 حاز الوصي ان تصرف في العروص فلما جاز تصرفه حازت قسمة والحق في ذلك ان
 الوارث يقوم مقام المورث الا ترى ان المورث اذا مات شيئا في حصة وحده الميراث
 به عيبا كان له ان يحاكم الوارث ولم يبق له ان يحاكم الموصي له فثبت ان الوارث يقوم
 مقام المورث والموصي له لا يستوفى مقام الموصي ثم وجدنا ان الوصي قبل الميت في حصة
 على ان قام مقامه وهو الوارث ولا يجوز على الموصي له فاذا كان هكذا اذا دفع
 الثلث الى الموصي له وامسك الثلثين للمورث الاموال الغائب فقد حجت قسمة وصار
 هلاكه في يده هلاكه في يد الوارث واما اذا كان الموصي له غائبا لا يجوز قسمة
 عليه لانه ليس بوريثه **قول** هي قسمة عليه ان عمل الوارث اذا كان غائبا **قول**
 لو خضوا الوارث **قول** لما دنا اسنان ال قول لان القسمة لم يسبق عليه العلم
 تتفاد قسمة الوصي على الموصي له **قول** قال وان كانت اوصى الميت بحصة فقام

الامة

الودعة فهاك ما في يده حج عن الميت من يده ما بقي ولذلك ان دفعه الى رجل الحج عنه
 فضاغ من يده وقال ابو يوسف ان كان مستغفرا للثلاث لم يرجع بشي والامر جمع
 تمام الثلث وقال محمد لا يرجع بشي او قال في الجامع الصغير والمسألة سوت في كابر
 الحج وما يرجع عن الغير ولكن لا يخل هذا الموضع عن السنان قال الفقهاء ان الوارث
 زواج ثلث الوصايا واذا اخرجوا ارجلا فمقتضى نفقته في الطوبى فان في قول
 ال حنفية وخذلت ما على من ماله وحج في قول ابو يوسف ان من يملك ماله حج
 والا فلا وقوله محمد سوا من يملك او لم يملك لا يعطى من اخرى ومعه ذلك
 ان رجلا مات وترك اربعة الاف فاعطوا الف درهم فسرقت في الطريق في
 قول الحنفية محفل كان الاثلاث لم يكن ويعطى الف اخرى في قول ابو يوسف
 لم يبق من ثلث ماله الا لهما ولا ثلثة ولا ثلثون وثلث فتعطل ذلك المقدار وفي
 قول محمد لا يعطى شيئا اما مذهب الى حنفية هو ان الله تعالى جعل الميراث
 لعدائنا والارث والوصية وهو قوله عز وجل من بعد وصية يوصي بها او دين
 فلا بد من انقاذ الوصية الا ترى انه لو كان عليه دين فبعثوا الى الفقير فسرق
 والطوبى جعل كان الدار سرق لم يكن وسعت من اخرى لذلك ههنا الدار
 سرق كان لم يكن ومال الميت ما بقي فوجب ان يسبق الوصية مما بقي واما مذهب
 ابو يوسف لا يجوز ان تسبق الوصية بالشر من الثلث ولو جعل كما قال ابو
 حنيفة ادى ذلك الى ان يطل المال كله في الوصية لانه لو سرق من اخرى فوجد
 ثلث ما بقي سرق من اخرى سدد ذلك الى ان يذهب مال الميت كله في الوصية
 ولا يجوز الوصية بالشر من الثلث والحوادث الى حنفية ما ذكرنا ان الذي هلك
 هلك قبل انقاذ الوصية فصاد كما لم يكن ولا يصح عمل الوارث لانه ليس له سلا
 ما يسلم الوصية واما مذهب محمد فهو ان دفع الوصي عن يده دفع الميت ولو ان الميت

هو الذي دفع قبل موته الى رجل مالا ليح عنه فسوق المالا لا يؤخذ من تركته من اخو
لذلك هذا وقال تميم السرحي في شرح الكافي وعلى هذا الخلاف لو قال اعطوا
عني نسمة ثمانية درهم فاستقر وثاقتها قبل ان يعقوب كان عليهم ان يعقوبوا ثلث ما
بقى في ايدهم وقولنا في حصة وفي قولنا في يوسف ثلث ما بقي من ثلث ما به في ايدهم وفي قول
محمد بطلت الوصية **قوله** فقاسم الورثة اي قاسم الوصي ما في يده او في يد الوصي وهو
الملك للمنفرد ان دفعه اي دفع الوصي الثلث بحسبه او عن الميت من يده او من يد الرجل
الذي دفع اليه الثلث ليح عن الميت **قوله** ان كان مستغفرا للميت ان كان الحاكم
والاى وان لم يكن الحاكم مستغفرا للميت **قوله** فلم يعتبر دونه اي لم يعتبر
النسمة بلاء اذا ايج وتذكر الصهر الواقع الى الينا دية على ما في الادا **قوله** قلها
اي قبل النسمة **قوله** قال ومن ادعى بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى القاضي
وفسها والموصي له غايب فسمته جاز ان كان القدر في الحام الصغير وانما
جارت نسمة القاضي لانه نصيب ناظر الاثوار المسلمين خصوصا في حق الاولاد
والغيب لعجزهم عن التصرف بانفسهم ومن النظر ان يصير نصيب الغائب ملكا
الجواز انه لو حضر الغائب وقدها لكان نصيبه في يد القاضي ليس له ان يرجع على
الورثة بشي والفرق بين القاضي حيث جازت مقاسمته على الموصي وبين الوصي
لا يجوز مقاسمته على الموصي له ان القاضي ولانه على الغائب فما سقى وهذا ملك
بيع ما يحس عليه التلف فكانت نسمة نسمة الموصي له والوصي لا ملك مع من يملك
الموصي له فله ان يملك ولا عليه اضلا فلم يفسد نسمة قال الفقهاء او اللبس في
الحام الصغير وذكر في السير الكبير ان القاضي لو مير الملك من الملكين
ولم يدفع الى واحد من العريقين شيئا حتى هلك احد النقيبين هلك من
الملك وانما يصح نسمة القاضي اذا دفع الى احد العريقين نصيبه فانما ان الميراث

احد العريقين نصيبه لم يملك كل النسمة لان النسمة تدفع ان يكون منه ومن الاخر ولا
يصلح ان يكون هو نفسه مقاسما ومقاسما **قوله** لان الوصية صحيحة وهذه الوصيات
الموصي له قبل القبول تصير الوصية ميراثا للورثة قال القاضي في شرحه للحام الصغير
والوصية للعامة صحيحة لان قبوله ليس بشرط **قوله** قال واذا ابيع الوصي عنده من
التركة بغير محض من الغرماء هو جاز ان كان في الحام الصغير وصورة فيه
يجوز يعقوب عن الحصة في الرجل يموت ويترك عبدا او ملكه من حكر طمالة
فسع الوصي العبد بغير محض من الغرماء قال البيهقي جاز وان زاد ذلك الدية
على الميت لا على العبد وانما جاز بيع الوصي لانه قايما مقام الميت فلو ان الميت
قبل موته وعلمه دنانير طارئة جاز بيعه فذلك بيع الوصي كالعبد المازون
له ملك بيع ما في يده بغير رضا الغرماء لانه لو يملك الراوي في تخرج محض طوارف
وهذا خلاف العبد المازون المدون حيث لا يبيعه بملكه او وصية بغير محض
من الغرماء لان لهم حق الاستسقاء حتى ياتوا واكتسبه فلو ان البيع سطلا المحترم
فلم ان سطلوا البيع وهذا حق الفرض ما في الميراث بمرموز البيع محققا لمعهم لا
مطلوبا كان بيع الوصي محض من الغرماء وغرماء محض منهم سوا **قوله** قال ومن اوصى
بان يباع عبده وسمدق منه على المساكين فباعه الوصي وقبض العتق فضع في يده
واسحق العبد ضمن الوصي ان كان في الحام الصغير وانما فيه ورجع مما تركه الميت
اي الوصي ضمن العتق للمستوى ورجع ذلك في جميع التركة قال الفقهاء او اللبس في الله
وكان لو حيفه يقول لا يرجع في مال الميت شي من ذلك مما عدا عن محله قال جرج
ولان مال الميت وانما ضمن الوصي العتق لانه لما استحق العبد تبيين انه قبضه لغير حق
فيلزمه الرد لان العهد على العاقلة لان المستنكر انما يدل له العتق ليس له
البيع فلم يستلزم وجب رده وحسب قول الحنفية الاول ان قبض العتق في حق

العقد فضاء الوصي في حق القبض كالمالك وإذا كان متمسكاً بالمالك وقد لحقه الضمان
 بفعل على نفسه فلا يرجع بشئ إلا أنه لا ينفك عن الحاكم إلا بالموافقة ولو كان له وكلاً
 بأن يستولى عليه عبداً فاستولى الوكيل العبد وقبضه فملك العبد في يد الوكيل
 ثم استحق العبد رضى الوكيل فتم لا يرجع على الموكل بشئ لأن الوكيل في حق القبض
 كالمالك بدليل أن الموكل لو منع عن القبض لم يجره وإذا لم يجره الضمان بفعل على نفسه
 لا يرجع بشئ كذلك هذا الوجه من جهة ما دون عن محله لا يرجع في المثل لأن مع الوكيل
 كما في تنفيذ الوصية فكان حكمه حكم الوصية والعصية فضاء كما في المثل وجهه
 ظاهر الرواية أن الوصي على الميت وهو قائم مقامه فإذا لحقه الضمان بفعل على
 الميت استوجب ما عمنه ديناً على الميت ومحل الميت بين كل المال ولو أيسر
 الحاكم المعبر فان كانت المولا قد هلكت أو لم يكن بها وقام الرجوع على أحد كالأول
 كان على الميت ديناً آخر لأن السبع لم يقع إلا للميت لا للمسلمين ولا للوثنية والمسألة
 من الخواص وهذا خلاف القاضي وأما ما إذا أتى السبع فاستحق العبد أو مات
 وقد ضاع الثمن في يده تحت لا يرجع المستولى على القاضي وأما ما إذا لم يرد
 عليه لانه لو وجب الضمان على القاضي وأمنه لم يقاوم الناس عن عمله
 هذه الأمانة خوفاً من الضمان فضاء حقوق المسلمين وقد شرعوا في استوى
 وكما في القاضي في آخر فصل القضاء بالمواريث **قوله** يرجع عليه حكم
 الغرور والرجوع الوصي على الميت لانه غير الوصي حيث قال له مع عبده فقدر
 وبعد وتمسك على المسكين فلا غنى رجوع عليه في توليته لانه استوجب ديناً عليه
 وحمل الدين كل المال **قوله** قال وان قسم الوصي الميراث فقامت صفية امن
 الورثة عند فباعتهم وقبض الثمن فملك واستحق العبد رجوع في مال الصغير
 أي قال في الحاكم الصغير اعلم ان الوصي اذا باع عبداً الصبي لأجل الصبي فقبض

الثن فملك الثمن في يده ثم استحق العبد رجوع المستولى بالثمن على الوصي لأن العمل
 على الباع ثم رجوع الوصي بذلك في مال الصغير لانه باعته لأجله ثم رجوع الصغير
 على ثمنه بالورثة فحصة لفظ الوصي **قوله** قال وان احتال الوصي على مال الميراث
 فان كان جبراً للثمن جازاً فان في الحاكم الصغير اعلم ان الوصي اذا احتال إلى
 قبل الحوالة ثمن اليتيم ينظر فان كان الاحتال عليه أملاً أي قدر على إذا الدرس
 من المحيل وهو المدون جازاً وان كان المحيل أملاً من الاحتال عليه لم يجز
 والاصل فيه قوله تعالى ولا تغربوا مال اليتيم إلى يدهم وحسن وقوله تعالى قل
 اصلاح لهم خير فاداراي الوصي ذلك خير اليتيم هو من الاحسن المأمور به بخيار
 وقال عليه السلام من احتل على مولى لم يحتل كذا ذكر أبو بكر الرازي وهذا لأن
 عمومته مدغم بالسمع وعن لا يخطأ بل من حق المطالبة بنفسه ولأن المال
 اذا كان أملاً من الأول فان ذلك اصلاحاً لليتيم لأن الاستيفاء منه السر
 واذا لم يكن الثاني أصلاً من الأول لا يكون فيه اصلاح لانه فيه إضرار الأول بعبر
 منفعته وقال الإمام الأسيدي في شرح الطحاوي اعلم ان الوصي له ان يأخذ
 القليل من الميت لأن الخالة لا موجب براءة الاصيل فلو لم يزل بها زبانه وثقة
 فهو زول ذلك لو اضره شيئاً بذلك سوز لأن في الأدب ان يستفاد في الأرفق
 انما يجوز له ان يرهق مال الميت بدفع على الميت وان يرهق ولو احتال
 كماله أو أخذ ثمنه لا يستوفى براءة الاصيل فانه سطر ان كان ذلك خيراً
 لليتيم جاز وان كان شراً لم يجز واما الوجه الذي هو خير فهو ان كان
 الاحتال عليه أصلاً من المحيل فانه يجوز حتى ان الصبي لو ادرك قبل اتمام الدين
 فليس له ان يفسخ الحوالة واما اذا لم يكن الاحتال عليه أملاً من المحيل فانه لا يجوز
 هذا اذا ثبت الدين على ابنة الميت واما اذا ثبت على ابنة الوصي فانه يجوز سواء

كان حيز السم او شئ له الآلة اذا كان حيز السم فانه يجوز بالامفاق حتى ان
السم لو ادرك واذا ان بعض ذلك ولم يزل ذلك وان كان سراً له جاز ذلك
ويضمن الوصي للسم عند الحسنة ومجرد عند ان يوصف لاجور اذا كان سراً
وهذا كالاختلاف الذي ذكرنا في البيع ان الوكيل بالبيع اذا ابرأ المستر من احواله
او اخذ فانه يجوز ويضمن عند الحسنة ومجرد ذلك فلهنا يضمن من عند نفسه
لم يأخذ هو المحتال بضمه لنفسه كما في شرح الطحاوي **قوله** قال ولا يجوز
الوصي لا شئ ان الامانة غابت في مثله اوقات في الجامع الصغير وذلك لان
وصف الوصي مفيد بان يظن ولا يظن في اطلاق المال فلا يملك الغيب العا حيز
لانه منصوب لحفظ المال لا للاقتلاف وكان القياس ان لا يملك الغيب البسر
ايضا الا انه على عنه ذلك القدر وللحيز عن الاحتراز ان قال القصة او الشئ
وشرح الجامع المعبر كان له ولاية البيع والشئ اقباع بالمجاناة او الشئ
هو على ثلاث مراتب عند الحسنة وفي وجه لاجور البيع والشئ الا بمجاناة
سفات الناس في مثله وفي وجه يجوز الشئ انما يتقاسم الناس فيه ولا يجوز
لا يتقاسم الناس في البيع يجوز لهما اما الوجه الذي لا يجوز البيع والشئ فالوصي
والان والجد واقضي ان ابيع ما لي السم او استر للسر لا احد هو لا ان يبيع ما لي
السم ولا ما لي من المال الا ما يتقاسم الناس مثله لان الولد ثبت له الولاية
من طريق الحكم والحكم لا يوجب الاضواء بالوصي لذلك القاضي ولا شئ من طريق
الحكم ولذلك الوصي لانه استيفاد ولا شئ من جهة الاب ولا يجوز له الا ما جود
لله اما الوجه الذي لا يجوز البيع والشئ افا بعد المازون والمكاتب يجوز انما
البيع والشئ انما لم يملكه ولم يملكه لان كل واحد منهما ما دون في الحارات
كلها اذا كان لان الاذن استيفيد من جهة المولى باللفظ واللفظ اخر ان

على القوم وفي وجه يجوز البيع ولا يجوز الشئ وهو الوكيل والمضارب والسر من
كل واحد من هؤلاء ان يبيع على امانة فله ولسن والسم لا يجوز الا ما يتقاسم الناس
في مثله وما خذ لان الامور الصوف الى البيع المعروف عند الناس وتعلم البيع
في المتصرفين ما الغيب مستوي كتاب الوكالة في فصل البيع من سر حاشا هذا **قوله**
والوصي للماذون والعبد الماذون والمكاتب يجوز بيعهم وسواهم بالغيب القاص
عند الحسنة وذلك لانهم يسمون بحكم المالكية باهليتهم لانفسهم لانهم
الولي والمولى والمحرقة وما نفعها ولا اذن ارفع المحرقة لانه فك المحرقة صادرة
البائع في يصفهم فلكوا الغيب القاص خلاف الان والوصي القاص لانهم يسمون
للغير فمحرقة ومنه عن الصور ووجه قولنا ان العقد الذي فيه عن فاحس محرقة
الهيبة فلا يملك ذلك من لا يملك الهيبة فان خسر الاستلام وفضل المكاتب من الخواص
قوله قال اذا كتب كتاب الشئ على وصي كتب كتاب الوصية على طه وكتاب
الشئ على طه او كان في الجامع الصغير وقال محمد في اصل الجامع الصغير على يعقوب
عن الحسنة لا يكتب ان الشئ شئ فلان وصي فلان وان كتب به ان الوصية على
حده فان خسر الاستلام وهذا من الخواص وذكر في مع الوصي سراً الوصي وما استنبه
ذلك لان الجمع بينهما يوجب جهاد على اللذاب والاحتياط في ذلك ان يكتب كتاب
الوصية على طه وكتاب الشئ على طه لانه لو كتب كتاباً واحداً واسهد عليه
سموهم استنبه من لم يشهد على الاصل فعند ان الشئ كان في كل واحد من هؤلاء
فلو كتب شاهد زور فليكتب كل كتاب على طه احترازاً عن الجهل على اللذاب
وذكر في كتاب الوصايا لا يباشر بان يكتب ان استوت من فلان وصي فلان لان
الوصية لا تطهر عا لبا بالمعانة والمشا هة والمطهر يقول الناس يقول
الوصي ان وصي فلان فلهذا قال لا يباشر بان يكتب على هذا الوجه اذ في الدس

قام من خان وقال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير الوصي اذا باع شيئا فاداد
المستري ان يكتب صكاً مكتوباً الى المستري من فلان ولا يكتب من فلان وصي فلان
لانك اذا كتبت من فلان وصي فلان غير اذنت ان تسهل عليه فوما لا يعرفون ان وصي
لم يكتبوا منها فكم لا يتم نقولون افراد كما على الميت لا يجوز اذا كان يودى الى
هذا استغنى ان يكتب المستري من فلان من فلان يكتب وصيه على طه فاذا اراد ان
تسهل على الشئ فوما يعرفون ما به وصي لا باس بان يكتب انه استودع من فلان
وودع في كتاب الوصايا المستري من فلان وصي فلان لئلا ادرك الفقيه ابو الليث **قوله**
ثم قيل يكتب الى القاضى او المستر **قوله** لما بيننا اشارة الى قوله لان ذلك احوط
قوله وقيل لا باس بذلك الى لا باس بان يكتب من فلان وصي فلان **قوله** قال
وسمى الوصي على الكبير الغائب جائز وكل شئ لا للعقار الى قال في الجامع الصغير قال
واصل الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن الحسن بن احمد في الرجل يموت ويوصي الى رجل
ويترك ابناً كبيراً غائباً قال كل شئ مضمعة الوصي فهو جائز الا انه لا يبيع العقار
ولا يتجر في المال وذلك لان الوصي قائم مقام الاب والاب لا يملك بيع العروض على
ولده الكبير فلذلك من انتقلت اليه ولاية الاب وهو الوصي وانما يملك بيع العروض
على الصغير الغائب والقياس ان لا يملكه لان الاب لا يملك بيع العروض على ولده
الصغير فلذلك وصيته وحده الاستحسان ان الوصي ما هو بحفظ التركة حتى
لو ظهر عليه دين ينفق من ذلك ويبيع للمنفق من يار الحفظ لان المنقول مملوك
عليه الملك وودون حفظ المن استرحلان العقار فانه محض لبيع محفوف
لا يكتسب عليه الملك من اراد حصص ماله وحفظه صرفة في شتر العقار والعروض
لستع اليها التلف وحفظ بدلهما من الداهم والدانيير السوء وانعاش التوى
والملك والفساد وقالوا لو خيف هلاك العقار او هلاك بناء تلك الموصية

ايضا

ايضا على الكبير الغائب لان السمع في هذه الحالة يكون حفظاً ولا يتجر الوصي على الكبير
الغائب ماله لان التجار يبتغي بها الرخ دون الحفظ فلا يملك وقال في الجامع الصغير
وقال يعقوب بن محمد وصي الاح والام والعرض الصغير والكبير الغائب بمنزله وصي لا يملك
الكبير الغائب حتى ان وصيتهم يملك بيع العروض ولا يملك بيع العقار ويؤديه فمات الاخ
والام والعم وهذا لان الوصي قائم مقام الوصي والاخ والام والعم لا يملكون البيع صرف
في مال الصغير فلذلك من قام مقامهم الاما كان من باب الحفظ حتى ملكوا شئاً
الطعام والكسوة للصغير لان ذلك من حمله تحفظ الصغير ولو كان للصغير
مال آخر لا يملكه الاخ والعم والام فوصيتهم لا يملك حفظ ذلك المال لان ولاية
الحفظ منصوبة على ترك الوصي لئلا في شروح الجامع الصغير ومجلة القول هنا ما
قال الفقيه ابو الليث في كتاب الوصايا واذا باع الوصي التركة فان هذه المسئلة
على وجوه اما ان يكون الورثة كلهم حراً او يكون كلهم صغاراً او اما ان يكون بعضهم
صغاراً وبعضهم حراً او اما ان يكون الميت او وصي له من الداهم او كان عليه
الدين فاما اذا كان الورثة كلهم حراً او ولد من الميت ولا وصية فان كانوا
حجوزاً وليس له ان يبيع شيئا من المال لانه لا ولاية له في بيع العقار وان كانوا
عقباً فله ان يبيع العروض وليس له ان يبيع العقار لان الوصي ولاية الحفظ
والحصص حتى يسلم الى الداهم وسع من الحصص لان حفظ الثمن المستر من حفظ
العروض واما العقارات فحققت بنفسه فله ان يبيعها للخصص
واما اذا كانت الورثة كلهم صغاراً او هم حجوزاً وغيب فله ان يبيع نصيبهم
لانه قام مقام الاب وحجوز الاب ان يبيع مال الصغير اذا اراد في البيع ملاحا لهم
عروضاً او عقاراً فلذلك الوصي الذي قام مقامه واما اذا كانت الورثة
بعضهم صغاراً وبعضهم حراً او قول الى حنفية له ان يبيع نصيب الصغير

والنار العروضة والعقار جميعا وفي قول يوسف ومحمد ان يبيع بعت العقار
العروض والعقار وليس له ان يبيع نصيب الكبار اذا كان الكبار حصوا فاذا كانوا
غيبا فلا يبيع العروض خاصة بعت الصغار والكبار ولا يبيع العقار الا نصيب
الصغار اما مذهب الحنفية ان الوصى ما يورث ببيع جميع التركة من طريق الدلالة
لانه استمرارية المصالح وفي البيع اصلاح للمنفعة لانه اذا باع البعض كان في ذلك ضرر
بالصغار والكبار جميعا فالنار في امتناعهم متعنتون فضاؤون بانفسهم وبالعقار
فاستناعهم باطل ويجوز بيعه اذا كانت في بيع الحصة اصلاح للمنفعة جميعا واما
مذهبهما وهو القياس ان الوصى قام مقام الصغار فلو كبر الصغار لا يجوز لهم البيع
نصيبهم فذلك الوصى بهذا القول ما خذ والحوادث لا يصفه ان الصغار اذا
كبروا فليست لهم ولاية في نصيب الكبار وهم غير ما مورس ببيع نصيبهم لا ولاية ولا
افضاخا واما الوصى ما يورث ببيع من طريق الدلالة ولو كان على الميت دين او وصى
بشي من الدناهم وليس في التركة ذراهم والورثة حاصرون وقول الحنفية
يجوز بيع جميع التركة دون مواعنا لا يجوز الا بيع حصة الدراهم مذهب الحنفية
فان كل حصة من اجزاء المال مسفول بالدين بدلالة لو ملك بعض المال وجب
وصا الدين من البقية فثبت ان كل حصة من اجزاء المال مسفول بالدين فله ان
يبيع جميع المال واما مذهبهما فهو انه انما يبيع لاصل الدين فوجب ان لا يجوز بيعه
الا لمقدار الدين وقال الفقهاء اوالى ذلك ايضا في اخراج بعت الوصايا ان
وصى الام لم يترك ان يبيع العقار وله ان يبيع العروض اذا كانت الورثة صغارا او
كبارا وهم غيبون ولذلك وصى العم ووصى الاخ وكذا ذلك ليس لاحد من هؤلاء
حق التصرف في العقار وتعلم حق التصرف في العروض التي ورث من الام خاصة او من الاخ
من العم وليس لاحد منهم ان يصفى فما ورث من غير الام ووصى اليه واما وصى الاب فله حق

التصرف

التصرف في العروض والعقار سواء ورث من امه او من غيرها اذا كانت الورثة
صغارا واما اذا كانت الورثة كبارا وهم غيبون فليس له ان يتصرف الا في العروض
خاصة لانه ولاية الحفظ وبيع العروض للحفظ والعقارات محصنة بنفسها
ولا يحتاج الى الحفظ وكذا وصى الام والعم والاخ فيما ورث من الذر او من اليه مصاد
صاد حله في ذلك حكم وصى الاب والكبار اذا كانوا غيبا والله اعلم **قوله** وقال
وصى الاخ في الصغير والكبير العقار بمنزله وصى الاب في الصغير العقار او قال ابو
يوسف ومحمد رحمهما الله ولا خلاف في هذه المسئلة وانما خص ذرهما في الجامع الصغير
لانه ذوي عيال ولم يرو عن الحنفية انما قال الفقهاء اوالى البيت في شرح الجامع
الصغير وقد ستر باقي البيان **قوله** قال الوصى حق مال الصغير من الجدل
او كان في الجامع الصغير وعندنا في الجدول ان الشروع اقام الحد مقام الام
عنده علمه ولهذا الوصيات الاب ولم يوص الى الجد كانت الولاية للجد ولما ان ولاية
الاب انتقلت الى الوصى بالوصاية والاب مقدم على الجد فله ان ينتقل ولاية اليه
وكان تقدم الوصى على الجد لمقدم الاب اليه لان الوصى قائم مقامه محوفا
ان اختيار الاب الوصى مع وجود الحد دليل على ان الوصى انظر للاولاد وهذا
الولاية نظرية فلو لم يكن الوصى اول من الجد قال الدكتور في محصنة وادامات
الرضل ولم يوص الى احد وله اب وولد صغيرا والاب ما مور فالاب في ذلك
مترلة الوصى الذي وصى اليه الا ان مات احد فاقوى الى رجل جاء ذلك وكان
وصى الحد بستر له وصى الاب اذا لم يترك له وصى فان كان له وصى فوصى الاول
من الجد ولذلك وصى وصى الاب واول من الجد وهذا قول اصحابنا جميعا الى هنا
لفظ الدكتور رحمه الله **قوله** لما سئل اشارة الى قوله ولما ان لا يصح ينتقل
ولاية الارث اليه وادامات **فصل في الشهادة** واما اخذوا بالشهادة

في الوصية كونهما عارضة فيها غير اضلثة لان الاصل علم العارض **قوله**
 واذا شهد الوصيان ان الميت اوصى الى فلان معهما فالسهمان ماطلة وقال محمد بن
 اصل الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي جعفر في الوصية سهل ان الميت
 اوصى الى هذا معهما فان اوصى الى ذلك فسهلها جازية وان اوصى الى ذلك فسهلها
 ماطلة ولذلك الوارثان سهلان بذلك قالوا في شروح الجامع الصغير هذا
 استحسان والقياس ان لا يسئل وان ادعى المسمود له ذلك وجه القياس ان
 هذه السهمان قامت للشاهد اولاديه فطلت وجه الاستحسان ان العاقل
 ملك نصيب الوصى اذا كان طالباً والموت معروف فلاست للعاقل هذه السهمان
 ولانه لم يكن وانما اسقطا عنه مائة المعين ومثاله ان الفدية ليست بحجة وبحوز
 استعمالها في تعيين الارض بالدفع الهمة عن القاضى فصلت رافعة لا موجه فذلك
 هذه السهمان تدفع عنه مؤنة التقنين واذا كان غير طالب والموت غير محدد
 لم يكن للقاضى ولا نصيب الوصى الا هذه السنة فمصر موجهة فتبطل معنى
 الهمة الا في غير عينها من لان اعترافهما على انفسهما بدوت ولاية القبض
 جازية فانفتحت الهمة عن سعادتهما بخلاف مسألة التوكيل اذا شهد ان
 ابائهما وكل فلان يرضى عنه بالوفاء فالسهمان ماطلة لان العاقل لا ملك
 نصيب الوكيل من القايب فاذا لم يكن مالكا لم يثبت بطلت هذه الحجة وهذه
 حجة فيهما فلهذا فطلت وجملته الكلام فيه ما كان الصفة او اللت وحيات
 الوصايا بقوله واذا اوصى الرجل الى فلان فسهل الوصيان ان الميت قد
 اوصى الى فلان معهما فسهلها جازية فلهذا استحسان ولذلك اذا شهدا
 الوارثان والموصى اليهما او العترتان اللذان لهما على الميت من اعرمان اللذان
 للميت علمهما من احوال في هذه الفصول الخمسة واحدا ان سعادتهما لا تقبل

في القياس وفي الاستحسان اذا كان الموت طاهرا وان لم يكن الموت طاهرا
 لا تقبل الا في العترتين اللذين علمهما من احوال جنة القياس فهو ان في سعادتهما
 مائة لان الوصيتين اذا كان معهما ثابت يكون لهما مائة ولدان الوارثان اق
 العريمان يكون لهن مائة لا تتركها لو شهدا في حال حيوة بالوفاء لا تقبل
 سعادتهما فذلك ههنا الا تترك ان العترتين لو قضيا الدين لم شهدا لا تقبل
 سعادتهما فذلك قبل القضاء ان في ذلك سيدت نراهما اذا قضيا الدين
 واما وجه الاستحسان فهو ان العاقل لو اطل سعادتهما يحتاج الى ان يرضى
 له وصيا لان العاقل لا يسئل له ان يعطى مائة الميت وقد اقر الوصيان انه
 ليس لهما حق المصروف الا ان يكون معهما ثابت فاذا كان لاسر هذا ينبغي ان
 يستحسن وتقبل سعادتهما لانه لو لم يقبل سعادتهما يحتاج الى ان يرضى
 بالثبات فلا فائدة في ابطال سعادتهما واما اذا لم يكن الميت طاهرا فلهذا
 المعنى لا يوجد فيه فيسوخد فيه بالقياس الى العترتين اللذين علمهما من
 لانما شهدان على انفسهما في الطاهر فلا الهمة في سعادتهما **قوله** وهذا
 استحسان وهو في القياس الاول ان يتولى سعادته الوصيتين لاجراءه وصى
 معهما اذا ادعى المسمود له ذلك استحسان وفي القياس لا يقبل السهمان اذا
 انكروا السهمان فلهذا ذلك وهذا محمول قوله الاول **قوله** ولو شهد ابي الوصى
 لو ارضى صغير من مال الميت اوصى في سعادتهما ماطلة قاله محمد بن الجامع الصغير
 عن يعقوب عن ابي جعفر في الوصية سهل ان الوارث صغير من مال الميت
 او غير مال الميت ان ذلك ماطل وان شهد الوارث كبير من مال الميت لا يقبل
 ولشئ من مال الميت قبله وقال ابو يوسف ومحمد يقبل السهمان للشر في مال
 الميت ايضا اما السهمان للصغير ولا لهما شهدا لانفسهما في المصروف والوارث بالملك

فبطلت الشهادة كلها فخرج من هذا ان لنا ولهذا المدعى على هذا الوجه
 فالشهادة كلها باطلة لان الشهادة المأثمة لا تقبل وشهادة الخصم لا تقبل فدلنا
 ههنا واما الشهادة للدين فوجه قواها انما اخبرنا عن المشهود له فوجه القول
 كان غير ما كان المأثمة وهذا لاننا ليسنا بخصم ولا مسلم حتى المصروف في ذلك
 فخرجت الشهادة عن التهمة فقبلت ولا في حنفية ان الوصية منهما من هذه
 الشهادة لانها ترجحان لانفسهما حتى الحفظ لان حفظ ما املت الهما حتى
 الاسرار اصاب مبيعهم يعود الولاة عليه اذ اجترأ وعينه ولا تقبل شهادتهما
 كالمودع ان اسهلا غلبت الودعة للمودع كذا ما في آخر الاسامع البيروني
قول يجوز في الوجهين ان يحور شهادة الوصية لو ادت لغير ما املت وفي عمرات
 الملت **وله** واذا شهد الرطب لم يطر على ميت بدر الف درهم وشهد
 الاخران لا يولس على ذلك كانت شهادتهما فان كانتا شهادة كل طرف
 للاخرين بوصية الف درهم لم يجز وهذا اقوال في حنفية ومجل وقال ابو يوسف
 لا تقبل في الدين ايضا وهكذا ادق محمد الخلاف في الحامع الصغير وقال في الاسلام
 البيروني في شرحه للحامع الصغير واذ الحماص في اذ الف القاضي ان على قول في
 حنفية والى يوسف لا تقبل الشهادة بالدين وقال محمد بن قيس والذركي
 الحنفان مدكور في الامالي عن ابي حنيفة والى يوسف ولي يشترط الامالي وقيل
 عن كل واحد منهما روايتان ولفظ الحماص فيها راد القاض ولو ان حلالا
 بدر الف درهم وترك ودية وترك ما لا يشهد رجلا لم يطر على الميت بدر الف
 درهم وسهل المشهود لهما للشاهد من الميت بدر الف درهم فان انا حنيفة
 وانما قيل في يوسف قالوا الشهادة باطلة من قبل انهم مستركون فما يقف
 كل واحد منهم وروي محمد بن الحسن في الحامع الصغير عن ابي حنيفة ان الشهادة

طائفة وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انهم ان جاوا جميعا فالشهادة باطلة
 الى هنا لفظ الحماص في راحة الرواية التي حلت فيها بالرد ان الدين متعلق بالثبوت
 على سبيل التبرك وصار غنونه الوصايا المستركة ووجه الرواية الاخرى
 ان الدين انما يجزى الدية ولا تبرك في ذلك اضلا وانما الاستيفاء من غير
 موقوف الشهادة لغير الشاهد فقبلت بخلاف الوصية لان الحق بالوصية لا
 يثبت في الدية وانما ثبت في العين وصار المال مستركا بينهم لا يملكه
 الاسلام وعمره ههنا بلية فصول ذكرها ضمن الامة السحر في شرح الكافي
 واحدا لا تقبل الشهادة بالاتفاق وهو ان يشهد رجلا من الرطب بوصية
 الملت لهما بالملت ولشهادة المشهود لهما للشاهد من الوصية بالملت وهذا
 لان الملت مسترك من الموقوف لهم شهادة كل طرف لاقت محلا مستركا
 من المشهود له والملت ههنا وفي الوجه الثاني الشهادة مقبولة بالاتفاق
 وهو ان يشهد الرجلان ان الميت اوصى لهما هذا العهد وشهد الاخران
 ان الميت اوصى للميت ههنا هذه الحارة فالشهادة تقبل لان كل واحد من
 العرفين ثبت الحق للمشهود لهما في محل لا تبرك انما في ذلك المحل والفصل
 الثالث على الخلاف وهو فضل الدين فابو يوسف يقول حق العرفين بعد
 الموت متعلق بالتبرك ولهذا لا يثبت الملت للوارث ولا ينفذ بصره فيها
 اذا كان الدين محظا بها فبطلت كل فرق لا في محل مستركا هو نظير
 مسألة الوصية بالملت وهذا لان المقذور من ايات الدين بعد الموت
 الاستيفاء من التوبة وما عتيا والمقصود بحق التبرك بينهم فيه وابو
 حنيفة ومحمد قالوا كل فرق انما يشهد للفقير الاخر بالدين في راحة
 الميت ولو شهد بذلك في حوته كانت الشهادة مقبولة فدلنا ان

شهادته بعد موته وهذا الا بالدين بالموت لا يتحول من الدية الى التركة
الا ترى ان التركة لو هلكت لاستقطبت من الدين وان التوارث انما يخص
التركة لنفسه بعضا الدين من محل اخر فلا يحق التركة منهم بها خلاف
الوصية بالملك فان حق الموصي له ملك وعين التركة حتى لا يملك هذا
التركة فلو اراد الوكيل ان يستخلص التركة لنفسه ويضيق الموصي له حق من محل اخر
من التركة فذلك حكايت التركة ثالثة بينهم والتركة ما يتبادر سهاذا وما علم السار فيه
ما قال القصة بالملك وحيات الوصايا واداسه اربعة نفر شهد هذا
طهرن وهذا طهرن على ما ثبت فان هذا على ما ثبت او في وجهه تقبل سهاذا
الاتفاق ووجه لا يقبل بالاتفاق ووجهه اختلفوا فيه فاما الذي لا
يقبل سهاذا فيهما فبالاقتاف اذا شهد سهاذا ان الملك اوصى طهرن
ثلاث المال وشهد سهاذا ان له من ان الملك اوصى له ثلث المال او ربع
المال او سدس المال فشهد كل فريق بذلك لصاحبه لا يقبل سهاذا فيهم
لان كل فريق شهد على من له فيه حق التركة لانه لو جازت سهاذا فيهم
صار الثلث بينهم بالسرقة ثبت ان كل فريق شهد على من له فيه سرقة هار
منها في سهاذا واداسا رمتهم لا تقبل سهاذا في واما الوجه الذي
جازت سهاذا في بالاتفاق اذا شهد سهاذا ان له من الوصية ثوب او باو
او غير ذلك لم يثبت جازت سهاذا فيهم لان كل فريق شهد على من له فيه
فيه سرقة فادامت له سرقة فلا تهم في سهاذا في واما الوجه الذي اختلفوا
فيه اذا شهد سهاذا ان له من على الملك سهاذا وسهاذا ان له من على الملك
اخرى قول الى حصة ومحمد ما وث سهاذا في قول الى يوسف لا يقبل اماما هات
الى حصة ومحمد ما وث ان كل واحد من الفريقين شهد للفريق الاخرى لا يشترط له

فيه لان كل من وجب على حدة ولم يكن في الدين اصل شرقة الا ترى ان
اخذت ان تبرع بعض من احد الفريقين ليس للفريق الاخر ان يشاؤ له
فاذا كان الامر هكذا اذ لا تهم في سهاذا في وصايا فلما في الوصية بعينها
وليس بالوصية بالملك لان هناك شهدا على من هما فيه شركان وسهاذا في
السرقة لا يقبل والدين لا يشترط لهما فيهما فليس واما مذهب الى يوسف فهو
انه منع التركة فيما بينهما في المستند بترتيب ان احد الفريقين لو قبض
من المال الملك سهاذا كان للفريق الاخر ان يشاؤ له واسبا بالبحر ان
ظهرت في المستند بترتيب كان كما كانت من صورة في الاستدافا اذا كان الامر
هكذا امكن التسمية لهما في الاقتضا والاقتضا يتاخر عن الوجوب بخبر
ففي القاض لا يشترط لهما واما فقهاء التركة وقت القضا وقت القضا لا يشترط
في سهاذا فيهما ولد لثلاث شهدا بقا هذا بين هذين وابنا هذين هذين فكل
هذه الوجوه التي ذكرنا **وله** وانو حنيفة فما ذكر الخراف مع الى يوسف يعني
لا تقبل السهاذا عند الى حنيفة في الدين ايضا كما قال ابو يوسف **وله**
وعن الى يوسف مثل قوله محمد يعني يقبل السهاذا في الدين ايضا عندا الى
يوسف كما قال محمد ولا يقبل السهاذا في الوصية بالف درهم سرقة بالاتفاق
والماصل ان قول كل واحد من الى حنيفة وان يوسف اضطر به فحصل من كل
وايتان وقوله محمد متفق ولا اضطر اب فيه فلا حل هذا ان كان في الميراث
الى يوسف مثل قوله محمد يقبل مثل قولهما لا اضطر اب وقوله الى حنيفة **وله**
لان الشك في هذه الصورة مثبتة للسرقة وذلك لانهم لم يثبتوا
في ملك العبد والله اعلم قال العبد الضعيف الوصية ان يترك اب
من امير عمر البكر المدعو بقوام القار الى الاتفاق في عهد الله ولو الدية

الحمد لله تعالى حمد المنيمة اظننا سباركنا على ما عني اخرها باب الرضا ما من السرح
المسمى بعانة البنيان يوم السبت الثاني من ذي قعدة الحرام من سنة سبع
واربعين وستمائة وقد طالت المدة في الشرح بسبب العلائق والعياف
وكبات الرمان ونعت في عمل الشرح ستار وعشرون سنة وسبعة اشهر
ونامية ايام وكان افتتاح الشرح غرة شهر ربيع الاخر من سنة احدى و
سماه كرم الى جهدي في سائر المقول المعقود وطال اللوط وغير ذلك للبر
الحبر فالمعانة وذلك من فضل الله عز وجل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
ومع هذا الاحوالها عن كاسد او معاند مكابر الحق يوريه او يوركه
فان تجد عيبا فسد الخلافة فجل من لا عيب فيه وعلا وما كان عرض من الطول
الا انهم الفايذة لطالب التحقيق والمجدد رب العالمين وصلوة على محمد وآله

كتاب الحنثي

آخرها باب الحنثي لوقوع الحنثي فاذا زال الان الاصل ان يكون لكل شخص الة واحدة
اما الة الرجل واما الة الانثى واحتماع الاليتين في شخص واحد في عانة البدنة
ولكن قد يقع ذلك محتاج الى بيان حله فلاجل هذا ذكرنا واجزة عن سائر الكتب
وقلة الاحتياج الى بانه **فصل في بيان الة الحنثي قوله**
فان واذا كان المولود فرج وذكر فهو حنثي فان كان يتولد من الذكر هو علة
وان كان يتولد من الفرج هو انثى اى قال العبد يرى في محضه وبما فيه وان
كان يتولد منها ويتولد بسبق من اصلها نسب الى الاسبق فان كان في السبق
سوا فلا معتبر بالانثى عنك الى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن سنان
الشرفا والارها لوط العبد ورجلها الله اعلم ان الله تعالى خلق ذكورا واناثا

فان تعالى خلقهم من نفس واحدة وجعل منها زوجا وبث منهما رجلا لا كثير وانثى
وفان تعالى خلقهم من نيتا انا ما وهب لمن يشاء الذكر من غير من حنث الذكور والامات وكابه
ولم يسن حنثا لم يحصل له ذكر والة انثى فكل من ان الشخص ما ان يكون ذكرا او انثى
انثى ولا يكون الشخص الواحد ذكرا وانثى حنثا لم يقع الاستنباه في انه ذكر وانثى
معارضه الاليتين احدهما بالآخر الى ان يتزوج احدهما بغير خروج البولي فان
لم يتزوج بقي مسكنا وقد يقع الاستنباه بعد الة التمييز اضلا بان يولد ذلك الشخص
له الة الذكر ولا الة الانثى وهذا ابلغ وحى الاستنباه ولهذا ابدى المحدث في الحنثي
وروي عن الشعبي انه سئل عن مولود ولد لمرأة ذكر ولا انثى وليس له مال انثى
وليس له مال ذكر يخرج من نسوة كهنه البولي الفلست فسيل عن مائة فقاك
عامر له نصف حظ الانثى ونصف حظ الذكر قال نعم وهذا عندنا والحنثي
المسكول من سوا اربعة اذ امات قيل ان مدرت فسد من طالع نبات
الحنة او نبات النديين في الاصل في اعتبار المسال ما روي محمد بن ابي حاتم
الحنثي عن ابي يوسف عن الحلبي عن الرضا عن عن عباس بن عبد الله عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه سئل عن مولود ولد في قومه له سائر المرأة وما للرجل
يؤثر فقال قال استول الله صلى الله عليه وسلم من حيث يتولد وهذا روي
عن علي وجابر بن زيد وعن قتادة وعن سعيد بن المسيب انه يورث من حيث
يتولد لان ما يبع به الفصل من الذكر عند الولادة الالة في الادم وفي
سائر الحيوانات وعند انفصال الولد من الام منفعة تلك الالة مخدوخ
منها وما سوى ذلك من المنافع محترمة بعد ذلك فكل من المنة الاصلية
للالة مسائل فمن ايرت بالحنثي ذلك لانه الحنثي الاصل دون غيره
نادا اباك منها كما يعتبر السبق لان السبق من استنار الشرح فكل

فقد سبق قل انه هو المحرر الاصل وحده بعد ذلك من موضع اخر الصواب
 عن المحرر لعله او عارض فلا يثبت اليه ولا نه كما خرج من احدها حكم باعتبار بعد
 ذلك لا يعتبر ذلك الحكم بخوجه من الموضع للاخذ لرجل اقام ببيتة على ما امره
 وفضله بها ثم اقام الاخر البيعة لا يثبت اليه البيعة الثانية ولذلك لو ادعى
 نسب فلو دنا قانا البيعة وفضي به لم يرد اقامه اخرا و اقام البيعة لا يثبت
 الى ذلك وان كان يتول منها جميعا معا قال ابو حنيفة لا علم لي بذلك وقال
 ابو يوسف ومحمد بن من الشريها بولا هله زاد كره الحاكم والقدرى ايضا وقال
 الطحاوي في محض وان بال منهما جميعا معا فان ابا يوسف قال لا علم لي به وقال ابو
 بكر الاسكاف في شرحه لمختصر الطحاوي وكذا روى عن ابي يوسف انه من الشريها بولا
 بورت عن قال ابو بكر الرازي في ذكر رجل في حجاب الدعوى انه اذا بال منهما قصبت به لاول
 ما يتول منه ولم يذكر فيه حلافا ثم قال فان بال منهما جميعا لا يسبق واحد منهما
 قضيه للاكثر في قول ابي يوسف ومحمد في قول ابي حنيفة لاحتمل للفرق في حقه
 مشكلا مع كثرة احد التولين الى هذا لفظ الرازي في حقه اعتبار الثمرة لان الثمرة
 دليل في ذلك المحرر ولو لم يعضوا اصلها فاطاها وان الذي يخرج منه البول
 الشري هو المبال والحكم للبيان ابو حنيفة لم يقتبس لثمة البول لانه قد يقبل ويمنه
 لاحتمل سبق المخرج وسعته لان يخرج بول النساء اوسع من يخرج بول الرجال فلم
 يكن فيه دلالة على حالة في الذلوع والاثوثة وقال شمس الامة الشري في شرح
 الكافي ان ابا حنيفة استفتح التجميع بالثمة على ما يحل عنه ان ابا يوسف
 قال من يدعي بورت من الشريها بولا وقال ابا يوسف هل رأت فاضا بكميل
 البول بالاولا في فقد استبعد ذلك لما فيه من الفتح وتوقف في الحوائ لا لا
 طريق للتدبير بالرجوع الى المعقول ولم يجد فيه نصا فتوقف وقال لا ادرك هذا

تلا ما

علاماته فتمت الرجل ووجهه ان لا ينجس في الحوائ على ما حكي ان ابن عمر رضي
 الله عنهما سئل عن سائلة فقال لا ادرك ثم قال يخرج من عمو سئل عنها
 لا ادرك فوالا ادرك ولذلك ابو يوسف ومحمد كالا ان السائلة في
 المقدار لا علم لنا بذلك ولم يقبل عن اخيه بعد انه علم ذلك وتوقف فيه على
 دليل لم يزل قول ابي حنيفة واصحابه لا علم لنا به كسجنا بعضا فانهم
 قالوا اذ بلغ العشر خرجت له حبة او وصل الى النساء رجل او قال القدرى
 في محض يعني ان الاسكاف انما يكون في طاهر من الحيض فاذ بلغ ولا بد من ان
 يظهر منه احد في العلامة على ما علمت الرجا والاعلامه الا انه
 كان جامع لان او خرجت له حبة او احمل كاحتمل الرجل هو اصل وقوله في
 ذلك معقول لانه استوفى ما علمه لا علمه غيره وقول الانسان مقبول من
 خبر عما في باطنه مما لا يطلع عليه وان كان ارتد بان مثله في المدة او ادى
 حضا ما ترك النساء او كان جامع كما جامع المرأة او طهره حمل او نزل له
 ولديه لمن لقوا امرأة لان هذه علامات الفحص من المبلوغ فيها يختص
 احد الصنفين من الاخر وان لم يطهره روى السليمان في هذه العلامات
 او تعارضت العلامات بان يوجد فيه علامة الرجل و علامة المرأة حتى
 لم يخرج من كل واحد من هذه الفحص **فصل في احكام**
 او احكام الحيض في كل وقت وفيه علامة الرجل و علامة المرأة حتى
 العلامات وذلك راجع الى ان الحيض يتقلب الذكر على الانثى في
 حصة الذكر ووجه الانوثة الانثى لانه لو كان حاله ان لم يكن شكل
 ولان الملامح هو الاصل لان حرة الحائز من صانع ادم ارا قالوا في
 تفسير قوله تعالى حلقكم من نساء واحد ثم الاصل في حكم النكاح

ان يؤخذ منه بالاحتياط كما في المسائل المذكورة بعد هذا **قوله** فاك اذا وقفت
 خلف الامام قام من صف الرجال والنساء الى ان الدور في محضه فلا تشر
 الاله السحرية في شيوخ الكاف وتكون في الجماعة خلف صف الرجال امام صف
 النساء لان تمام الاحتياط فيه فانه ان كان رجلا فوفوقه وصف النساء ففسد
 صلاته وان كان امرأة فوفوقها وصف الرجال ففسد صلاته من عن ثيابها وعن
 ثيابها ومن خلفها من الرجال خذها لان المراهقة وهذا فالبالغة
 استحسانا فاذا وقفت خلف صف الرجال امام صف النساء ينبغي ان يحوار
 صلاتها وصلوة جمع القوم وان وقف وصف النساء فاجب الى ان يعتدل الصلوة
 لذات في المحور في الامثل وذلك لان سبب وجوب الصلوة عليه معلوم والسقوط
 هذا الا اذا استنبه بالاحتياط في باب العبادات واجب الا ان لم
 يلزم الاغارة قطعا لان المسقط وهو الاذا معلوم والمفسد وهو محاذات
 المرأة الرجل وطولته مستتره موهوم فليس هو احب له ان يعتدل الصلوة قال
 وان قام وصف الرجال وصلوة تامه لانما يتحقق محوار صلوة ذلك ان اثنى
 وبعد الدور عن عينه وعن سائر والدرطقة بخداية صلواتهم على طريق
 الاستحباب لان محاذات المرأة الرجل في حق موهوم وبني العبادات على
 الاحتياط فيستحب لهم ان يعتدل والصلوة لهذا **قوله** قال واجب النساء ان يصل
 قناعا ولفظا قال لم يقع موقعه لانه انما يتناول بطا فان اذ كانت المسلمة ملوكة
 في المذابة مسند الفعل اما الى المجد واما الى الدور وهذه لم يذكر في المذابة
 وانما هي من الاصل وقاب في الاصل وان يصل قناعا احب الى ذلك لانه لا يثبت
 الى الستر ولا ان كان رجلا فالتفنع لا يمنع جوار صلاته وان كانت اثنى فاما
 توثر بالتفنع في صلاتها اذا كانت مراهقة فعند الاستنباه يترجح هذا

الخائب

الخائب لذرا في شرح الكافي **قوله** وحاشي في صلوة طووس المرأة وهذه من
 مسائل الاصل ذكرها على سبيل التفرع ومقتود ذلك شمس الائمة السحرية
 في شرح الكافي يقول نعمناه ان يخرج رطوبة من حاجب يفيض بالنية الى الارض
 لانه اقرب الى السكوت ولان الرجل لا يابس ان كل من ذلك عند الغدور
 واستنباه الحال من بين الاعذار **قوله** وان يصل بغير قناع امره ان يعتدل
 لاحتمال انه امرأة وهو على الاستحباب وان لم يعتدل احذاه وذلك لان
 قناع الصلوة يلقح موهوم فليس هو احب له ان يعتدل الصلوة كما اذا
 وقف وصف النساء وان لم يعتدل احذاه فان بعض من هذا المقام لا يتصور اتفاق
 مسئلة بعد البلوغ فليست هذا كلام بلا فلو لا بعد الملوغ اذا لم يظهر حرك
 العلامات او تعارضت كان مشكلا وبه صرح العدة رد صاحب الهداية
 فيبيل هذا الفصل **قوله** ويتناع له امه تخشع ان كان له مال هذا انما
 القدوري وقامه فيه فان لم يكن له مال استاع له الامام من بيت المال فان
 خشيته باعها بعينها وردها في بيت مال المسلمين وبه صرح الطائفة
 في محقق وعلمنا حب الهداية ووجه اتباع الائمة بقوله لانه يتناع للملوك
 الرطوبية رحلها ن او امرأة واعرض بعضهم في شرحه وقال هذا المحج في
 حق الرجل والن هو فاسد في حق المرأة لان الائمة لا يباح لها الرطوبية الى امواع
 العون من مستدتها يعني ان المرأة لا يحل نظرها الى المراء الا الى ما حور لرجل
 ان يطر المراء من الرجل ومنه نظر لان ذلك في حالة الاحتياط رلا في حالة العذر
 وهذا اذا احصا المرأة فرح او جرح في موضع لا يحل للرجل النظر اليه بدونه
 المرأة ولذا نظر القابلة الى فرج المرأة وقت الولادة يحل وكذا انظر المرأة
 الى فرج المرأة لمقوفة كادتها وامرأة الغنيس يحل ولذا اذا استوى امه على

انما لم يفتقر فقال وطهرها ثيابا نظيفة النساء وذكرها الكوفي في مختصره في باب
 الطهر والاباحه فاذا اجاز النظر بالعدو فقامت البينة ايضا عذر جاز لها ان
 تنظر الى فرجها وقال تيسر الامه في شرح الكافي وكذا ان تحتها رجل او امرأة
 حتى يطلع ويسمى امره لان المراهق المنزلة البالغ في وجوب استور عورته ونظر
 الحس الى خلاف الجسري لا باح في حالة الاختيار من سوا حخته رجل او امرأة يتوهم
 زطو خلاف الحس ولكن يستري له جارية عمالة بذلك لختنه لانه علمها بالسر
 حقيقة فان كان الحس اسراة هذا نظر الحس الى الحس وان كان رجلا فقد
 نظر للملكة الى ما لم يكن فان الحاكم السقيفة قال محمد وان كان معسرا استتر
 الامام جارية كما ثبت المال تحت ثوبها وجعل ثوبها في بيتها فان تيسر
 الائمة السحر في شرح الكافي والوحسفة وابو يوسف لا يخافان بحد هذا ولكن
 خص قوله لانه لم يحفظ جوارها ثم مال بيت المال معن لم يصاح المسلمين في ذلك
 مضطرا ولا صور على بيت المال فيه فكان الامام ان يحصل ذلك ما ثبت المال وقال
 ابو جعفر الطحاوي في مختصره وسمعت ابن عمر ان يقول النائم عندى الحس
 اذا احتاج الى الختان ان يروجه الامام اسراة فان كان ذكرا كانت روجه
 وختنه وان كانت اناى كان مباحا لها ذلك قال ابو بكر الرازي في شرحه لم يصر
 الطحاوي ما حكاه ابو جعفر عن حبانها هو اصح من ذلك اى اصح ما ذكره ابن العوان
 فلا لانا اذا رجاء كان عقد النكاح مشكوكا فيه فان صح صارت المرأة معلقة لا
 تملكها الخلاص منه ولا يتيقن ايضا وجوب المهر بالعقد ولا وجوب الخيرات ان
 مات وهو مسجل ولا يدرك هل لمزومة نفقة ام لا واد استرى جارية فاجدا
 خنته بعثها وفي غيرها في ملكه وان كانت استترت من بيت المال فلو قد
 فشا ما يجب من سنة الختان من غير اضرار باحد **قوله** ولكنه له وحسنة

لبر

لبر الحس والمهر ذكره على سبيل التفرع وهو من سبيل الاصل فان الحاكم في
 حصر الكافي والدة له في حسنة لبر الحس والمهر وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخذ الذهب بتمسده والمهر بتمسكه وقال هذا ان حسان على دور حتى حل الاماها
 فانما اباح اللبس بسوط ابوتة الالبس وهذا السوط غير مطعم في الحس غير ما ورد
 من الحس والاماحة فتخرج معنى الخطيئة لقوله عليه السلام لا يدخل بيني والحرام بين
 وبينها امور مستنبها ف قد غ ما يربك الى ما لا يربك وترك لبر الحس مالا
 يربيه وللبس يرب يوحه ان الاحتياط عن الحرمة فمن الاقدام على المباح
 ليس يفسد ولا احتياط في ترك لبر الحس لانه يكون توافقا للحرام ان
 كان رجلا لاذ ان شرح الكافي **قوله** وان تكتشف قد ام الرجال او قد ام النساء
 وذكرها على سبيل التفرع ايضا فان الحاكم السقيفة والكافي والدة ان تكتشف
 وللم الرجال وقدام النساء اذا كان قد راها حتى تستبين امره وذلك لانه
 ان يكون اسراة والمرأة عورة مستورة نال تيسر الائمة السحر في شرح الكافي
 وهذه المسئلة تدل على ان نظر المرأة الى الرجل لنظر الرجل الى ذواته خارجة
 لا لنظر الرجل الى الرجل لانه اذا كان نظر الرجل الى الرجل لجاز للحس التكتشف من
 النساء لانه ليس المراد من التكتشف ابد الموضع العورة لان ذلك لا يحل لغير الحس
 ايضا ولكن المراد ان يكون في ازار او جدي وفي هذا الفقه مثل واثبات من يراها في
 كتاب الالهية **قوله** وان خلويه عيسر محرم من رجل او امرأة ذكرها على سبيل
 التفرع ايضا فان الحاكم السقيفة في الكافي والدة ان خلويه من لبر الحس لم يرب
 او امرأة وذلك لقوله عليه السلام الا لا يخلون رجل باسراة لبر منها بسبيل فان
 بانها البسطة فان اخل الحس برجل من الجارية اسراة يكون هو اطلق رجل
 باسراة اجنبية فاذا خلا باسراة من الخانواة ذلك خلا باحديته والمراهقة

في المني من هذه الطوق كالباعثة لان المنع لحوق الفتنة ولذلك يكره ان تشافروا معه
امرأة محرمة كانت او غير محرمة لان من الجائز ان الحنث انى فلو كان هذا مباحا
امرأتين يعبر محرمة لها وذلك حرام وكره ان يسافر الحنثي الامع محرم من الرجال
بلنه انما وصا على الارض الجائز انى لدا في شرح الكافي **قوله** وان احرم وقد
راهق قال ابو يوسف لا يعلم في بناء سبه وقد ذكرها على سبيل التفرع وهو من
مسائل الاصل وعلى سبيل الامنة في شرح الكافي فقال لان الرجل في احرامه محرم عليه
لبس المخيط والمرأة في احرامها لمؤنها لبس المخيط ومحرم عليها الاثني لمببس الارزاق
والرد انما استوى الحائض لم علمن ررح احداهما بغير حجة فوقف فيه وقال لا يعلم
للبيا سبه وقال محمد بن سيبا في المرأة لانه اقرب الى السوء ومن خاله على السوء
خاف في غير حالة الاحرام لان لبس المخيط للرجل في احرامه جائز عند العذر واشتبا
امس من ابلغ العذار ولا سب عليه في ذلك لانه لم يبلغ وقفاة الاحرام باز كما في المحذور
لا يجب على غير البالغ عند ما قلت ينبغي ان يجب عليه الدم اذا كان الانسان يما بعد
البلوغ على اشارة هذا المعلن كما اذا تعارضت العلامات او لم يظهر من مباحا
قوله ومن حلف بطلاق او عتاق ان كان اول ولدته غلاما فولدت حنثي
لم يقع حتى تستبين امر الحنثي ذكرها على سبيل التفرع ايضا قال الخاجم
الشهيد في الكافي ولو قال ان كان اول ولدته بنتا غلاما فولدت حنثي
ان كان اول ولدته بنتا جارية فانت حرة فولدت المرأة او الامة هذا الحنثي
المسكول لم يقع الطلاق ولا العتاق حتى تبين امره وذلك لان العلق بالشبهة
لا يتزل ما لم يوجد الشرط حقيقا ومع الاشكال لا يصح وجود الشرط بهذا
نظير ما لو قال ان لم ارضك اذ فلان فعبدك حرة مات ولم يعلم الرجل انه
يرضك لا يحكم بوقوع العتق لهذا المعنى فلذلك هنا **قوله** ولو قال فلان عتقت
خيرا او قال فلانة حرة وله مملوك حنثي لم يقع حتى تستبين امره كما قلنا

ان لان الحنث لا يثبت بالسك **قوله** وان قال بالقول من جميعا عني اذ
قال فل عتقتك حرة وطلامة لي حرة تعق المملوك الحنثي لانه انما ان يكون ذكرا في
الواقع او انى فائنا كما يعق باحد التين وذلك لو قال ان ملكك عتقتك امتر
طالق فاستوى الحنثي لم يطلق ولذلك لو قال ان ملكك امتر دان قال العول من حنثا طلق
لسوى الحنثي للتيقن بوجود الشرط **قوله** وان قال الحنثي انا رجل او قال انا امرأة
لم يقبل قوله اذا كان مشكلا ذكرها على سبيل التفرع ايضا فان الحاكم الشهيد في
الكافي قال قال الحنثي انا رجل او قال انا امرأة فمتر عتقتك قوله اذا كان قد علم انه يسكن
وذلك لان مجازي فيما يحسبه عن نفسه فانه لا يعلم من ذلك الا ما علمه عن نفسه
في شرح الكافي **قوله** وان لم يكن مشكلا ينبغي ان يقبل قوله لانه اعلم حاله من
وهذا المعلن نظرا لانه لا يكون مشكلا اذا ظهرت فيه احدى العلامات
معدطهورها حكم بانه ذكر او انى ولا حاجة الى قوله بعد ذلك **قوله** وان مات
قبل ان يستبين امره لم يقبل قوله ولا امرته ذكرها على سبيل التفرع ايضا
قال الحاكم الشهيد في الكافي وان مات قبل ان يستبين امره وقد راهق لم يقبل
أجل لا امرته ولكنه يتم بالصعيد وذلك لان الاصل ان الرطوب الى الموضع حرام
وقوت لا يفسد هذه الحرمة الا ان نظره الحنثي الى الحنثي اخف للاجل الصرون
ايح النظر للجنس عند العتق والمرأه كالبالغ ووجوب ستر عورته فاذا كان
مشكلا لا يوجد له جنس ولا يعرف جنسه ايسر جنس الرجال او من جنس النساء
فعذر عتقه لا عتاق ما عتق به فيعبر بالصعيد وهو طر اسر له موت من
الرجال ليس معتم اسر له فانها يتم بالصعيد من كان الميم جديا ثمها مع الحرمة وان
كان ذارح محرم منها بغير الحرمة ولذلك ان ما زوج من النساء من رجل قال النساء
منه بالصعيد من غير خوفه ان كان ذارح محرم منه وان كان احببا غنة

محرقة ولا بائس بان سطر الى وجهه ويعرض وجهه عن ذراعيه لجواز ان يكون امرأة
وفي هذا الاحتياط فيما بين امرئ على الاحتياط وهو المسر والنظر الى المرأة لئلا
ذكر خمس الامة السخس في شرح الكافي ولا يقال كيف لا يستمرى له جارية تفسله كالنسر
له جارية ختانة لا تافقولا لا فائدة في شرح الحارة بعد الموت لانها تدخل في ملكه
لان الموتى في المالكية فتبقى الحارة المستراة اجنبية عنه بخلاف الحارة المستراة
في حالة الحيوة لانها تدخل في ملكه في فصل الفرق **قوله** وان سجي فتبوع هو واجب
الحاكم السهم في الكافي وان سجي فتبوع هو واجب لان فيه نوع احتياط وكل
انه امرأة ومبني تحايل على السر ولا بائس بان سجي فتبوع الرجل عند العذر كالحرق والبرد
والسطو واستدبابه حاله في العذر بلوغ من ذلك كذا في شرح الكافي **قوله** واذا مات
فصل عليه وعلى رجل وامرأة وضع الرجل يابل الامام والسني خلفه والمرأة خلف الحش
ذكرها تفريقا ايضا وانما يفعل لذلك اعتبارا بحالة الحيوة لانه يقوم في الطلوع من
صف الرجال والنساء لذلك في الهام **قوله** ولو دفين مع رجل في قبر واحد من عذر
جعل الحش خلف الرجل ذكره ايضا بغير بيان ثم قال في شرح الكافي في شرح الكافي
فان دفنوا في قبر واحد من عذر فلا بائس بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعم احده
ان يدفن جماعة من السوء في قبر واحد وان جعل من كل متدين جزء من الشراب
مسجل لذلك هذا موضع الرجل يابل القبلة ثم طرفة الحش ثم طرفة المرأة لان جهة
القبلة اشرف من الرجل بالتمتع بيمينه احق الا نرد ان وجدت احد ردي الى النبي
صلى الله عليه وسلم امر بتقدم الشريم اخذ الله ان الجانب القبلة والحقل من كل
متدين حارس الصنف من مصر ذلك في حاشية من قال في عنب الشري في كتاب الله عز وجل
من حش من ربالا سيدك وهو من غمة رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن مع حنة في قبر واحد
وخارجة من يزيد في الزهري وسعيلن الربيع بن عمرو بن الزهري دفنوا في قبر واحد

النهيان من تلك من ثعلبية والمحدث من دماء العلوي وعبادة من الحشاس في قسرو احد
ودفن عبد الله بن عمرو بن حرام وعمر بن الحجاج بن يزيد بن حرام وهو واحد وكانا من
ومر يني متواخين **قوله** وان جعل على السر برعش المرأة هو احبال وهي من منابل
الاضل ذلك ما على سبيل التفريق فان في شرح الكافي وان جعل على السر برعش المرأة
لهو جارية لانه اقرب الى السر والسر من ذواته عند استنباه الامور والغش فيه
الحقة متبيل لطوق على المرأة اذا وضعت على الحنان وولدت في باب الحمار **قوله**
ولكن في كنف الحارة وهو احش الى هذه ذكرت على سبيل التفرع ارضا وركب
لان اقرب الى السر لان الزيادة في كنف الرجل عند الحارة جارية واستنباه امره في
اسباب العذر فلهذا كنف كما يكتنف الحارة كذا في شرح الكافي ثم ان هناك مسائل ذكرت
في شرح الكافي نذكرها في هذا الموضع بغير التمام وفي ان الحش اذا مات دفن من
دورهم محرم منه لاحتمال انه اني فلا طمس غير المحرم وان قبله رجل شهوة لم يتزوج
امه حتى يستبين امره لانه ان كان اني وقبيله بعد ما رافق بنت حرمته المظفر
فلو انما حراما عليه من هذا الوجه وترك نكاح امرأة تحل له او لم ينكح امرأة
هي محرمه عليه فان ان روجه انوم اجلا او امرأة فلا علم له بها وهو موقوف الى ان
يلغ لان الذك يدخل في النكاح دخول المالكين والانثى تصير مملوكة بالنكاح ولا يلغ اسرار
واحد من الوصفين في حق من غير دليل ولا وجه لارطان نكاح الولي طال قيام الامة سالم
يعلم انه لم يصادف محله فتكون موقوفة الى ان يبلغ فان ظهر فيه علامة الرضا
وفد وجهه ان امرأه محكم به النكاح من حش عقدة الاب لانه ينبغي ان تصرفه
صادق محله وان لم يصل اليها اجل كما يوجب الحش وان كان روجه انوم من رجل
ثم طهوه علامة الرجال فقد تبين ان هذا المصروف لم يصادف محله فكان باطلا
فان وان عرفه صلا بعد ما بلغ قبل ان يستبين امره او سرق او سرق

منه اقيم الحد لانه صار بالبلوغ مخاطبا وحده الفقد والسرقة لا يختلف بالدخول
والاوثنة واستنباه حاله لانتع محقق قدومه موجبا للحد عليه ولا تحقق سرقة
والسرقة منه ترجبة للقطع قال وان قدومه رجل واحد على قاذفه منزلة المحبوب
والرفق اذا قدرهما رجل وهذا لان القاذف يستوجب الحد بنسبة الرجل الى الفعل
بما شئ به ونسبة المنة الى المعلن من فعل نباشع غيرها ومع استنباه امر
بقرار السبب ولا يدرك ان قاذفه الى الفعل بنسبة فان كان نسبه الى
مباشرة الفعل وهو امرأة فان نسبه الى محال فكون منزلة قدوم الرفق
والمحبوب وان كان قد نسبه الى المحل وهو رجل بنسبه الى ما هو قاذف في حقه
عمر سبب الحد عليه وعند استنباه الاستدلال اقامة الحد على القاذف قال
واذا قطع رجل مئة او امرأة قبل ان يستبين امره فلا قصاص على القاطع لان لم
القصاص مما دون الضرر بخلاف المذكور والاوثنة ولا يجوز العصا من الرصاص
والنساء والاطراف فان كان القاطع رجلا لم يجب العصا اذا كان هو امره وان كان
القاطع امرأة لم يجب العصا اذا كان هو رجلا وعند الاستنباه يملن في السبهة
والعصا عفو عنه تنفذ بالشيء ما يتوهم فارق العصا في النفس فانه لا خلاف
بالقانون والاوثنة سواء قتل رجل او امرأة كان عليه القصاص لثبوت الاحوال
سببه ولو وقع هذا الحين بد رجل او امرأة او قتل لم يكن عليه قصاص ولا الدية
على ما قلناه لانه صغير لم يبلغ فعلة وخطاه سواء قال وان احد الحنفي اسير الى
الغارات او ارتد بعد الاسلام لم يقتل لان القتل عقوبة تنذر بالشبهة
فاما ان يكون هذا في حال الضعة والصغر لا يستوجب العقوبة او بعد البلوغ فيؤثم
لونه اني وان كان الحنفي من اهل الذمة لم يوضع عليه حراج واسه الحد للمعنيين
ولذلك لا يدخل الحنفي والصائفة للصغار ولو هم الاوثنة قالوا

ادرجه اليه قبل ان يسلح رجلا او زوجة امرأة فان ذلك موقوف لا يجزى ولا ينظر ولا
تواريان حتى يستبين امره وانما لا ينظر لان القاذف ولو لم لا يجزى لانا لا نعلم
عصافه هذا العقد محله ولا سوارتان لان السوارت من حكم انهاء الكاح الصالح بالموت
وان قتل خطأ سئل ان يستبين امره على قول السعفي على القاذف نصف دية المرأة
دية الرجل باعتبار الاحوال عند القول بقول القائل وعلى اولنا القتل البينة لان
القائل منكر للزمان فكان القول بقوله مع المين وعلى مدعي الزمان اياها بالبينة
رجل مات وترك ابنا وامراة وكذلك اخنثى من هذه المرأة فالت الحنفي بعد ابيه فادعت
الله انه كان غلاما يقول من حيث يقول القائل وادعى الابن انه كان يقول من حيث
يقول الحارة قال قول قول الام لا بها تدعي الزمان في ميراثها منه والابن منكر
للزمان قال قول قول من يمينه على ما علمه لانه يستحلف على فعل العتير والسنة بينة الام
سواء اقامت هي وحدها او اقاما جميعا البينة لانها ثبت الزمان في وجهها والابن
ينفي ببينته تلك الزمان ولو اقامت الام بينة على ذلك واقام رجل البينة ان
المث زوجة على الف وزعم وانما كان يقول من حيث يقول النساء وطلب ميراثها منها
فالبينة منة الزوج لان في بينة زيان اثبات فانه يثبت صحة النكاح والمراث
لنفسه فكانت بينة اولي بالقول غير لازم نصيبتها من الصدق وعمر ولا
تقال من ينكر وجود الصادق فكيف تاحد نصيبتها منه لانها صارت مكذبة فيها
رعت في الحكم وزعم الزاعم سقوط اعتباره اذا جازي الحكم بخلافه ولذا لما ان اقام
كل واحد منهما البينة انه كان يقول الصالح الذي ادعاه ولم يكن يقول من
المبال الذي ادعاه ولم يكن يقول من المبال الاخر لان قوله ولم يكن يقول في السهارة
لفظ النفي لا يكون مقبولة فوجود هذه الزمان لعدمها ولو اقامت المرأة البينة ان
اباها زوجها في حال حيوة وامرها عنها الزمان وان غلاما يقول

من حيث يقول الغلام خاصة واقامت الام البيعة انه كان يقول من حيث يقول الجارية
فالسنة ستة المراه لما فيها من اثبات الزيادة وهو اصل النكاح وهو المهر والمهرات
ولو اقامت هذه المراه السنة على ما وصفنا واقام الروح السنة على ما وصفنا في المسئلة الاول
فالسنة ستة المراه لان البيعتين يعارضتا في اثبات السكح والمهرات وفي سنة المراه زيادة
وهو اثبات الصدوق فترجح ذلك وان وقت السنان ومنه قوله الاول الذي لا
صاحبه الا الاول يستعمله صلة في الحين ووقت لا مازع عن فيه وبعد ملئت ذلك في
الوقت الذي استدل به بصر السنة الثامنة محالاً وان كان الحين حياً ابطلت ذلك كله
ولم اقص في سنة لان رجال حوته المفرد هو الخلد وعارض السنان فيه وانقضا لا كماله
ان يكون السخص الواحد رداً وروضة خلدان ما بعد مودة فالحق قد ارفع هناك على
اى روضة كان وانما المفرد للمهر والمهرات فصورنا الى المرحح ما ثبات الزمان وهو نظير اخين
ادعنا نكاح وخل بعد مودة واقامت كل واحد سنة ففى اهما بالمرآت منه ولو كان الرجل
حيثما كان رجل السنان ان الموقوفات وكذلك لو ادعى صلح نكاح امرأة فهو هذا
في الفرق بينهما بعد المود وميله فلو اقام رجل السنة ان اباه روحها اياه بالفرد وهم
بوضاها وانما ولدت منه هذا الولد واقامت المراه السنة ان اناها روحها اياه بوضاها
وانه دخل بها فولدت هذا الغلام منه ارطلت ذلك كله لان في كل واحد من البيعتين
اثبات النكاح والنسب والمهرات فاستؤنوا والمجمع بينهما محال فادالم اعرف الحق
منها ارطلت ذلك كله ولما كانت احدى البيعتين وهى القاضى بها كماله الاخرى
لم يلفظ اليها لانا نلتيقن بلذ احد والعرف من ضرورة القضا بصدق القرون
الاول الحكم بلذ بالسوق الشاى فله وهذا الحوار فالحق في صلح الحين فاما
بعد مودة فعد منها ان سنة المراه اول ما في منتهى اثبات الزمان وهو المهر **ولو**
ما انوى وتختلف ما قالها من عند ان حصة لان شهما والحسين سهم وهو انى عند

192
المهرات الا ان سدى غير ذلك وقال الحين نصف مهرات ذكر ونصف مهرات انى
وهو قول السعبي واختلفا في قياس قوله قال محمد المال بينهما على اى عشرهما للاث سبعة
والحين خمسة وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة للاث اربعة والحسين ثلثه وهذا اطلاق
العدد في حصصه وصاحب الهداية كانه اختار قول محمد وهذا ذكر دليل محمد دليل
ابو يوسف ثم اعلم ان العدد في جعل قول محمد مع ابو يوسف حيث قال وقال الحين نصف
مهرات ذكر ونصف مهرات انى ولدت است صاحب الهداية فيهما كذلك ذكر الشيخ
ابو نصر البغدادي في شرحه وبذلك على ان قول محمد لقول ابو يوسف الا انها اختلفا في
المرجح ما ذكره الطحاوي في محصره فقال قال ابو حنيفة اذا هلك الرجل عن ولد حنين
وان عمر حنين اعطى الحين على انه بنت حتى يعلم عر ذلك وقال ابو يوسف المال بينهما
الان المعروف على سبعة للاث المعروف منه نصف ابن فامل وبصر الحين ثلثه ارباع
ان كان سائل وقال محمد قسم المال بينهما على ثلث الاخوان فامل والحين منه خمسة من اى عشر
والمسقطين سبعة من اى عشر وما خذ هذا المع من قول ابو يوسف الهاتلوط
الطحاوي في محصره وقال ابو بكر الرازي في شرحه لمحمد الطحاوي روضة قول الحين
ان نصبت البنت مستيقن الحين والزمان عليه مشكوك فيها فلا يستحق الا يعقبن
لانه لا يجوز تورعك بالسك واما ابو يوسف فانه نصرت للاث نصيب ابن فامل
وهو اربعة والحين ثلثه ارباع وذهب ابن ودان لانه صر به نصف مهرات استهان
من اربعة ونصف مهرات ابنة سهم واحد وصار جمع ما نصرت له ثلثة وصورت
للان اربعة واثنا عشر فانه جعل الحين مستحقاً لستة من اى عشر لانه ان كانت
ذكر اربعة سنة ولاحيه سنة وان كان اى فله اربعة ولاحيه ثمانية فله في حال
اربعة وفي حال سنة فلان عشر له في حالين له نصف ذلك خمسة من اى عشر ولا
سحق في ثمانية وفي حال سنة فلان اربعة عشر في حالين له نصفها سبعة وقد ذكر

عن ابي يوسف وجوه الرضا في هذا القول ان الرادى حجة الله تعالى على هذا ان
يجزى العمل ان الحصى نصف المصيبين كما في يوسف ولين ذكر القصة ان الله تعالى جعل
الرواة قول محمد بن قولان حصة فقال ولوان اعلامات وركب ابننا وركب ابننا اجنبت
فقد روى عن السعبي انه قال للحصى نصف مزارات الرجل ونصف مزارات المرأة وقد روى عن ابي
يوسف انه قال السعبي يقول السعبي من اهلها ان الحصى موزع كان من موزع كان انية
والانية يكون نصف الان في المزارات لجعل الحصى في كل رابع الان يجعل المزارات على
اسم الان اربعة والحصى ثلثه لانه ان كان ثلثه الرضا وان كان ثلثه المصيبين
فحتاج الى حساب نصف ذلك وانه ستة فمحمدا اصل المسئلة من ستة لان الدرهم
ان ان السهمان وهو اربعة سق ههنا سهمان فلا حلو اما ان يكون الحصى اثنا واثني
فان كان اثني فله هذا السهمان وان كان ثلثه اربعة مثله اعطينا الان اخذ
بالسهمان له واجب في الحالين جميعا والسهمان الزائد ان يجبان في حال لا يجبان في حال
فتنتهف ذلك فوجب له ثلثة اسهم والاربعه فنقسم المال بينهما على سبعة اربعة
لان ثلثة الحصى قال وكان ابو يوسف يفرق هذا ولا يأخذ به غير يوسف
اخر فآخذ به وهو ان الحصى لو كان ثلثا فله نصف المزارات ولو كان ثلثة كان لها ثلث المزارات
فجعل المال من اربعة عشر للحصى في حال الثلث وهو اربعة وفي حال النصف وهو ستة فالاربعه
واحدة سهم والسكن في سهمين فله نصف ذلك ويطرح نصفه فله الحصى خمسة اسهم والاربعه
وهذا قول ابو يوسف الاخواني قوله الاول وهو قول ابي حنيفة ومحمد الحصى ثلث المزارات
ولان الثلثان ويجعل الحصى اثني مالم يتبين انه ابن الرضا لفظ القصة الى الله تعالى
ولذلك ذكر الامام الاسمعي في شرح الطحاوي جعل المال لهما بينهما الا ان مثل خط الا
وقول ابي حنيفة ومحمد ان هو قول ابو يوسف الاول وذلك ذكرتمس الامم السعبي في شرح
الكافي الذي هو منه بنو فله فقال اخلف الفل في حله الحصى المشكل في المزارات فقال

ابو حنيفة

ابو حنيفة ومحمد وهو قول ابو يوسف الاول كل هو في المزارات لانه الان ان يكون
اسوا حاله ان يكون رذوا او في الحاصل يكون له ستة المزارات وقل النصيبين في قول ابو يوسف
الاخوة نصف مزارات الذكور ونصف مزارات الانثى وهو قريب من قول السعبي في هذا
السعبي ذلك جعل في المحط والدرهم قول محمد مع ابي حنيفة حيث قال صاحب المحط
والاخوة فيهما والحلم في مزارات الحصى المشكل ان يعطى لثلاث النساء الا ان يكون اسوة
حاله ان يكون ذلكا فيجعل ذلكا او هذا قول ابي حنيفة ومحمد وعليه السعبي في هذا
الكافي جميعا ولم يغير عبارتهما ولذلك ذكر الامام اسما في شرح الطحاوي في المزارات في قول
محمد مع ابي حنيفة حيث قال للحصى المشكل اقل النصيبين عن اسوة الحالين عند ابي
حنيفة واصحابه وهو قول عامة الصحابة وعليه السعبي فان في شرحه وقال السعبي والاربعه
والثوري واثني في ليلتين ولغيرهم في مزارات وحصى ادم رحمهم الله يعطى الحصى نصف مزارات ذكر
ونصف مزارات انثى وهو مذهب الثوري ايضا وقال الشيخ ابو بصير القزاز في شرح
محمد بن ابي داود وقال الشافعي جعل الحصى اقل الحالين واقف الريان على نصيبه
ان يتبين ان او يقطع هو الوارثه فقال في هذه المسئلة للحصى الثلث وللان
النصف وموقف السعبي في قول الشافعي انه يحوز ان يكون ذكر او يحوز ان يكون
انثى فلا يحوز ان يدفع الى شركاء به بالسك فله ذلك لا يحوز ان يعطى نصيب
شركاء به بالسك ولا في هذا سطل من مزارات اخافه يدفع المزارات بعد ثلثهم
وارجاء ان يكون هناك ان يحسبه الا انه لا يحسبه ببعض وجوه قولها ان الحصى لان
ان ذكره فله نصيب اربعة مزارات ان كان انثى فله نصف نصيب انثى وهو لا يحسبه
الا في حالة واحدة وليس احد من الحالين باول من الاخوة فجعله نصف ما استحقه
في الحالين وهو ثلثة ارباع نصيب الانثى فزاحم الان بذلك ثم اخلف ابو يوسف ومحمد
في قياس قوله اي قول السعبي قال ابو يوسف الحصى ثلثة من سبعة وقال محمد بن اسحق

ووجه كبرج الى يوسف ان الامن لم يحق كل المال عند الافتداد باله لم يكن معه
 احد والحسن لم يحق له اربع المار لان الحس في حال امنه و حال امنه ولست الميراث
 الابن لم يحق له نصف كل حال فلو كان اربع نصف ابن لم يضر كبرج الربع وهو اربعة
 في سهم وثلثة اربع فلو كان سبعة فالحسن لثمة والابن اربعة ووجه كبرج بخلاف الحس
 لو كان ذكر اكان له نصف المال ولو كان انثى كان له ثلث المال فلو كان نصف الميراث
 الثلث يحتاج الى حصار له نصف ونصف نصف وثلث وثلثة نصف واول ذلك اثنا
 عشر ونصف نصف ثلثة ونصف ثلثة اما ان يكون خمسة من ابي عشر والباقي وهو
 سبعة لان وجه قوله الى خمسة ان استحقاق الثلث يتيقن وما زاد على ذلك غير
 يتيقن فلا بد بالثالث **قوله** الا ان يدعى غير ذلك استثنائا من قوله وهو ان
 عند في الميراث يعني ان الحس يعسر اني والميراث عند الى خمسة الا ان يتبين غير ذلك
 اني بان يظهر فيه احدى علامات الدلالة فلا تعارض فحينئذ يعبر ذكر **قوله** الا
 ان نصيبه الاقل لو قدرنا ذكر الحسد يعطى نصيب الابن استثنائا من قوله فاجبا
 المسقن مصر اعلني معنى اوجبنا الحس ميراث الانثى للثقتن ما تجاوزنا عنه ما بات
 الزمان لان المال لا يحب بالملك الا اذا اصابه الاقل على يد الميراث فحينئذ
 يعطى نصيب الذكر لكونه اقل للثقتن به صوته زوج وام واحسان واد هي حنن
 وللدورع النصف وللهم الثلث فلو قدرنا الحس انثى يكون لها النصف معقول المسئلة
 الى ثمانية ولو قدرنا ذكر ا يكون له الساتر من الستة وهو السدس يعطى السدس
 لانه اقل من النصف وصورة اخوان امراء واخوان لامر واخت لابي وامر حنن
 اصل المسئلة من ابي عشر فللمرأة الربع وللأخوين لأم الثلث فلو قدرنا اخن ذكر
 يكون له الساتر وهو الخمسة ولو قدرنا ما انثى يكون لها النصف وهو ستة معقول المسئلة
 الى اربعة عشر معطى الخمسة لانه اقل من الستة واذا كان حكم من الميراث على

تقدير الذكوة لا يعطى شيئا أصلا لأنه استوفى حاله فما إذا رت المرأة زوجها وأخاها
وامر وحشي لأب وللزوج الصنف وللأخت الأم الصنف والمسلمة من ستة ^{مئة} حتى
على عدد الأربعة السدس كله للمسلم فتقول المسئلة إلى السعة وعلى تقدير الذكوة ٧
مئلي لا يأخذ ما يأخذ حفيد أصوبة ولم يبق له شيء ولا يعطى شيئا أصلا ثم على
لكن تعرف أن المئنة من السبعة الثمن الخمسة من الأسي عشر لأن المئنة إذا ارتدت
عليها نصف السبع وهو نصف المال والمئنة لا يصير نصف المال الأربعة نصف
السدر وهو سهم ونصف السدر المئنة من نصف السبع فكون نصيبه على أنه
من نصيبه على قول محمد فاهم أو ضرب أحد الخمس من مخرج الجزء الآخر فليقل الأقل من
الأثر فابقى مئنة إلى مبلغ ضرب المخرجين أحدهما في الآخر فكان هو الثقل
بين الجزئين يقرب المئنة في الأسي عشر تكون ستة وملا من ضرب المئنة السبعة
تكون خمسة وليس فليقل الأقل وهو خمسة وثلاثون من ستة من مئنة من مئنة فليقل نصيبه
إلى مبلغ ضرب المخرجين وهو السبعة في الأسي عشر يكون المبلغ أربعة وما من مئنة
ذلك سهمان أربعة فاهم ^{سائل} هو المفاوت من الجزئين فاهم
فدجرت عاد المصنفين أن يلدوا أو أخا الحار ما شذ ذلك عنهم
في الأرباب السالفة أسد راك الفات وتوحيون تلك المسائل مسائل شتى
أو مسائل منفردة وكرد ذلك فعل المصنف هنا ذلك حرا على عالهم ^{وله}
فادوا إذا قدر على الآخر كتاب وصية ففعل الشهد عليك ما في هذا الكتاب ومن
نوابه أن يعر أوليت فإذا اجاز ذلك ما عرف أنه امرار هو حار ولا حرد ذلك في
الذكر ليعقل الساتة أي بأن في الجامع الصغير وهو بها فنه محمد عن يعقوب عن
حصة في الآخر من يعقوب عليه كتاب وصية فقال الشهد عليك ما في هذه الصحيفة
سؤال إبراهيم نعم قال فإن اجاز ذلك ما يعرف أنه أقصر أو لست هو صار إذا

اعتقل لسان الرجل فقربت عليه وصية وأشار برأسه أي نعم ولبت هو ما قبل الأخذ بال
هنا لفظ محذور فان السامع محذور في الوجود لا ذكر قوله نحو الاسلام وعين له ان
المحذور هو المحذور وقد حقق فيها جميعا ولا فرق بين المحذور الاصل والعارض الا ترى
ان الاهل اذا لم يكونوا ذوقوا ذوق الوحي صرحت لادوية اختياره ولذلك هي هنا
ولنا ان الانسان انما امت مقام النطق في حق الآخر خاصة الى اظهار ما في ضمير دون
عن النطق عجز الارحى ذواله ولذا كانت انتهت مقام العبارة لهذا المعنى لان البيان
بالكتاب بمنزلة البيان باللسان اذا كان الكتاب مرسوما مستتبيا وفي الموضع
الذي اعتقل لسانه لم يقع التماس عن عبارة لاحمال ان يزول ما به من الخوض الذي
اعتقل لسانه فينطق لسانه فلم تقم اشارته او كانت مقام العبارة لا يجوز عارض
على صرف الزوال الا ترى ان الالبسة لما كان لباسها شحفا جاز لها ان تعقد بالشعر
والذي ارتفع حنجرها لا يجوز ان تعقد بالشعر ولا يبرجها منها الحنجر والشيخ الفقيه
نفذ في الصيام بالطعام والمريض الذي لا يعتد بعمل الصوم لا يجوز ان يفقد الطعام
لا يبرج منه قضاؤه والشيخ الثاني لا يبرج منه القضاء حتى لو امتد الاعتكاف
الى وقت الموت كانت اشارته قايمة مقام العبارة وجاز الاستظهار عليه لانه عجز عن
النطق على وجه لم يكن له وادى فصار كالآخر فان الحائض او المحل الذي يورد ذلك
عز الى حنيفة فالواو عليه الفتوى في الابد عمن الحكم خلاف العسل بلحظ وهو
فوله عليه السلام ان لها وايدا كا وايدا الوحي ولا تقاس عليه **قوله** فاذا كان
ذلك ما عرفت انه اقر ان هو جاز ان اذا ثبت من امارات الآخر للدعوى
بانه انه اقر ان هو جاز وانما يثبت بقوله ما عرفت انه اقر ان لان الاما بالامر
بلون دلالة على الانكار كما اذا حوكن واستمر عرضا الذي يدل على الادوار هو
التحريك من فوق تحت طول او قوله اعتقل لسانه على صيغة المبني للمفعول

نقل اعتقل لسانه بضم الشا اذا حبس عن الكلام ولم يقدر عليه **قوله** قد شمل الفضيل
أي شمل العجز فمثل الآخر والمريض الذي اعتقل لسانه **قوله** ولان الغرير طامس
قبله أي المتصير جامس قبل المعتقل لسانه لانه اخر الوصية الى وقت اشتغال الموت
ولم يوص حين كان قادرا على النطق فلما كان المتصور طامس قبله لم يكن عجز عن النطق وقت
الوصية عذرا **قوله** ولان العارض على شتر الزوال في الاصل ولا يتقاسان في
ان العجز عن النطق في المعتقل لسانه عارض وفي الآخر اصل ولا يجوز قياس العارض
على الاصل لان شرط القياس المحالة بين المقيد والمقيد عليه ولم يوجب **قوله** قال واذا
كان الآخر سكت كما اذا نوى انما تصرف به فانه يجوز نكاحه وطلاقه وبيعته وشراؤه
وبعده منه وله ولا يحد ولا يحد له اى قال في الجامع الصغير ومعنى قوله لا يحد الا
يحد الآخر اذا كان قادرا ومعنى قوله ولا يحد له اذا كان الآخر مقنونا فاما
الكفا فانه انما جعلت مقام العبارة في حق الغائب للعجز عن النطق باللسان والعجز
في حق الآخر الزم لانه لا يرجي زواله فكانت قايمة مقام العبارة بل بالطريق الادنى
لان الغائب محذور ان يحضر فينطق بلسانه والآخر لا يملك النطق ولا يرجي منه
ذلك وفي الكتاب تفصيل بنبينه بعد هذا ان تالله واما الاشارة فجعلت حجة
قايمة مقام النطق في حق الآخر كحق احكامه الى ذلك في حق العبارة لان
اكامه الاحكام على الاشارة استولا بدمنه وقد ذكر في حار الادوار ان القمار
من الغائب استحقاقه في قصاص محب عليه قالوا وحمل ان يكون ههنا لذلك حتى لا
يكون الكتاب حجة على الآخر في قصاص محب عليهم فسلون في مسئلة الآخر واما ان
على رواية الجامع الصغير حجت العصا من عليه بالكتابة وعلم رواية صاحب الادوار
لاحد القصاص وحمل ان يكون الآخر معارفا للغائب بان يجب القصاص على الآخر
بالكتاب لا يجب على الغائب الكتاب بالخير الاسلام البيردول في شرح الجامع الصغير

وهذه الاسئلة ومسلكتنا والفروق من الغائب والاخرى ان في الغائب عكس
الوصول الى نقطة فلم يعتبر كتابه في الفضايل ولم يكن الوصول الى نطق الاخرى معجب
عكس الفضايل كتابه ولا يجن الاخرى في حد القذف ولا في غير لان الحد لم يشروع
الا بصريح القذف وفي غير الصريح شبهة والحدود تتبدل بالسيمايات والاشارة
والدالة من الاخرى لم يتولد ما استلزم من الناطق فلا يثبت به الحد ولذا قامة
اشارة الاخرى في مقام الطرق امر ضروري بلست دونها لما حذر لانها لم تلحق
بالصريح وتأتي ولا تحل له لو قدرة غيره لاحتمال المضيق منه لان الساليت
قد يضمن التصديق وانما سطر المضيق بالاشارة وكتابته وكل منهما امر ضروري
فستشبهة التصديق والفروق من الحد والقضا صرح لا مقام الحد بالاشارة
الاخرى وكتابته وتقام الفضايل ان الحد لا مقام الا ببيان لاشبهة فيه الا ترى ان
السمايات بالوحد الحوام والافترار به لا وجب الحد والعراض مقام بالسمايات او
الاثر او مطلق القتل وان لم يوجد الصريح بالحد وطاصه ان الفضايل فيه
معنى العوضيه لشعره جائز الفايث فثبت مع السببه كما في سائر المعاديات
خلاف الحد ودلاها شرعت زواج حقا لله تعالى ليس فيها معنى العوض فلم يثبت
مع السببه لعدم الحاجة الى اخبارها لان الحد ونحوه في ذلك لا في اخبارها
فالاولى المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادرا على الحكاية لان الحد
جمع منها فصار اذا كان الاخرى مكتوب او مروي خلاف ما هو بعض مشاغلنا ان
الحاجة ان اقدر عليها لم يعتبر الاشارة قال ان الاشارة حجة ضرورية ولا ضرورة مع العلة
على الحكاية مع قول جلها حجة ضرورية ثبتت حجتها عند العجز عن السان وهما مستو
لان في الحكاية زبانه بيار لان السمان حصل بها حشا وعنايا بخلاف الاشارة فان
فيها احتمالا وفي الاشارة زبانه انما لا يوصد ذلك في الكتابة لان الاشارة اقرب الى

المرطوق

لان الاشارة اقرب الى النطق من اشار الاقلام بيانه ان العلم الحاصل بالكتابة يحصل باثارة الاقلام
وهي منفصلة عن الكتاب والعلم الحاصل بالاشارة يحصل بما هو متصل به وهو راسه فكان
التصل بالاشارة اقرب اليه من المنفصل ما قوله لا يعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة فمنوع
لان الاشارة يعتبر مع القدرة على البيان من كل وجه وهو النطق ومع القدرة على الكتابة او في
الامر الى ما قاله البخاري في الصحيح في باب الاشارة في الهلاك والاورق قال ابن عمر قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يعذب الله من كتب مع الحق ولكن يعذب هذا وأشار الى ساند وقال فيه ايضا وقال
انس اومي النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيد الى ابي بكر ان يتقدم وقال فيه ايضا وقال ابو قتادة
قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصديقين احدهما ان يحمل عليه او اشار اليه قالوا
لا قال فكلوا وفيه ايضا باساده الى عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على
بغيره وكان كلما اتى علي الركن اشار اليه وكبر وفيه ايضا باساده الى عبد الله بن دينار عن ابن عمر
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول العتقة من هاهنا واثا الى المشرق وفيه ايضا باساده الى عبد
الله بن ابي اوفى قال كنا في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم قلنا عتبت الشمس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لي قال يا رسول الله لو اسبغت ثم قال انزل فاجده فقال يا رسول الله ان عليك نهارا ثم قال انزل
فاجده فترك معجده لسنن الثالث ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم او ما بيده الى الشرق فقال اذا رايتهم الدليل قد
اقبل من ههنا فقد افطر الصائم وقال البخاري ايضا في كتاب الصوم من الصحيح باساده الى ابن عمر
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وخلف بها في الثالثة وقوله خلفني فبعض
والاخرى من انقباض ذكره الخطابي في ترجمته وقال شمس الائمة السرخسي في شرح الحاشي واذا اطلق الاثر
اثراته في كتابه وهو يكتفي بما عليه من ذلك كما يجوز على الصحيح في كتابه لان الاخرى عاجز عن
الكلام وهو قاصر على الكتاب فهو الصحيح في كتابه واصل ان البيان في الكتاب مثل البيان
باللسان لان المكتوب حروف منظومة تدل على معنى مفهوم كالكلام الاثري ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان ناسورا يبيع الرسالة وقد بلغ قارى بالكتاب فنادى باللسان ثم الكتاب على لسانه اوحدها
ان يكتب لانا او عتقا علي ما لا يبين فيه الخط كالهوا والمآ فلا يقع بعيني نوي او لم ينو لان مثل
هذه الكتابة كصوت لا يبين منه حروف ولو وقع الطلاق لوقع بغير تبيينه وذلك لا يجوز والاشارة
ان يكتب لانا او عتقا علي ما لا يبين فيه الخط ولكن لا علي رسم كتاب الرسالة فهذا نوي فيه لان مثل
هذه الكتابة قد يكون لابتاع وقد يكون لعقبة الخط والقلم والبيان فينوي فيه كما في الالفاظ التي

نفسه بالطلاق فان كان معها يمين نيتته ببلدانه وان كان اخرس يمين نيتته مكتابه والثالث ان
يكتب علي رسم كتب الرسالة طلاق امراته او عناق عبده فيبلغ الطلاق وانما في القضا
وان قال غيبته تحت بنة الخط لا بد من في القضا لانه خلاف الظاهر وهو نظريا لو قال في قولها
طالق غيبته الطلاق من وثاق عمر بن الخطاب الي المكتوبه فان كان كتب امراته طالق من طاق سوا بيت اي
الكتاب او لم يكتبه ان كان المكتوب بالادب او بالكتاب كذا في فاست طالق فاما لم يقبل الي الا في الطلاق
لانه علق بالشروط كالة الكتابة فثبت ما لو علقه بحالة العبارة وان دس علي ذلك في اذكر الطلاق
من كتابه ونترك ما سوي ذلك ويثبت بالكتاب اليها من طاق اذا وصل اليها الكتاب لو لم يدر
وتجوز الطلاق كرجوعه عن التعليق وان لم يخطوط كما يثبت بالكتاب اليها لم يظن ان الرط
يجوز فانما وصل اليها ليس بكتاب الزوج الكتاب وقامت عليه البيعة انه كتبه بغير فرق
بينهما في القضا لان الشايشا البيعة عليه كالقايمة بالاقرار وان كان اخرس لا يكتب وكانت
له اشارت يعرف في كتابه وطا فنه وشرايد وبيعه فوجاز استعماله في القضا ولا يقع
في من ذلك ما اشارت لانه لا يثبت في الاشارة حرق من طلاق فثبت في القضا في القضا
وبهذا لا يقع الاشارة الصحيح ان اشارت في طلاق من طلاق بالكتاب فثبت في القضا
الاشارة من اخرس كالمصالح في الناطق الاشارة في العبارات فثبت في القضا ان اشارت
تشتبه بالتكبير والقراءة فثبت في القضا ان اشارت في الناطق فثبت في القضا ان اشارت
لاجل الضرورة لانه يحتاج الي ما لا يخلع اليه الناطق فلو لم يجز لما كان في طلاق
الي ان يموت جو عا وهذا ضرورة لا يتحقق في حق الناطق ولهذا اقتضى المريض وانما يقتل
لسانه لا ينفذ فثبت في القضا ان اشارت لانه لم يقع اليك من نطقه واقامت الاشارة مقام العبارة
عند وقوع البايس عن النطق للضرورة وانما لم يثبت له اشارت معروفة يعرف ذلك منه او
ثبت فيه فهو باطل لانه لا يوقف علي امره بمثل هذه الاشارة فلا يجوز الحكم بها كذا ذكره
الائمة السرخسي في باب طلاق الاخرس من شرح الكافي قوله مستبين مرسوم اراد بالمرسوم
المعنون وهو المعدر بالمعنون والعنوان ان يكتب في صدر الكتاب من فلان بن فلان من فلان الى فلان
من فلان بن فلان قوله ينوي فيه ان يطلب منه البينة فيه قوله بمنزلة صريح الكتابة اي بمنزلة
كتابه قولية كقوله انت باين قوله ولا تخش بلفظ دون لفظ وقد ثبت بدون اللفظ بغير
اهله القرفات من النكاح والطلاق والبيع والشرا لا تنطبق بلفظ خاص بل يثبت باللفظ كقوله

بغير

لفعل كذا علي القول فكذا يجب ان يثبت بالاشارة لجملة الاخرس الي ذلك وكذا اظهر والقول لا يختص
بلفظ خاص فيجوز نيت بالاشارة قوله فيكون فيها روايتان اي في مسيلة الاخرس علي اعتبار
كتاب الجامع الصغير يجب عليه القصاص بالكتابة وعلي اعتبار رواية كتاب الاقرار في الغايب يجب
علي الاخرس القصاص من بالكتابة وقال بعضهم في شرحه منها بغير التقية الا في الاخرس والغايب غير
الاخرس فذلك ليس بشي لانه لم يثبت الروايتان في الغايب بل فيه رواية كتاب الاقرار يجب
عليه القصاص بالكتابة قوله لا جمع هنا بينهما اي جمع في الجامع الصغير بين الاشارة والكتابة
وهذا دليل لقوله ذلك المسئلة علي ان الاشارة معتبره وان كان كذا را علي الكتابة ولما في دعوي
الجمع بينهما نظر لانه قال في الجامع الصغير واذا كان الاخرس يكتب او يروي كلمة او لاحدا شيئا لا يقع
علي ان نقول قال في الاصل ان كان الاخرس لا يكتب ولا يروي الاشارة يعرف في كتابه وطلاقه وبيعه
وبيعه فهو جائز في كل من اشارة رواية الاصل ان الاخرس لا يكتب ولا يروي الاشارة يعرف في كتابه
الكتابة لا يثبت حكم في الاخرس بشرط ان لا يكتب فانهم قوله وكذا ذلك الذي ثبت في ما اوضح
اي الذي ثبت في ما اوضح في ما اوضح من العوارض فانه لا يكتب ولا يروي الاشارة يعرف في كتابه
لم يقع اليك من الناطق كذا في ساقط اللسان وهذا في قوله بالكتابة في المعقل لانه قيل عدا
تصريح المعقل لسانه كذا في ساقط اللسان وهذا في قوله بالكتابة في المعقل لانه قيل عدا
كاتبه كذا في الذي اقتضى لسانه قوله قال راد لانا انهم قد وجدوا فيها سبعة فان كانت المذمة
الشرعية فثبت في القضا ان اشارت اكثر او كانا نصفه لم يروي في الجامع الصغير قالوا في شرح
الجامع الصغير هذا في كمال الاحتياط وهو انه عدا دكر اخر في بغير ما في حال الضرورة وهو انه
لا يجد ذكوة اخر في بغير ما في كمال حال سوا كانت المذمة في اكثر او كانت المذمة اكثر او كانت
لان المذمة تحمل عند الضرورة في المخطوط او في كذا لا يارس غير التحريم في التحريم قد يصلح دليل او هو
الي الحلال فلم يصح تركه بالضرورة واما في حاله الاختيار فيجوز التحريم عند غلبة الحلال لا غير
الشافعي في حالة الاختيار فيجوز الحلال انما في كذا لا يارس غير التحريم في التحريم قد يصلح دليل او هو
يجوز به اتفاق عند غلبة الحرام واستواء الحلال مع الحرام ولما ان غلبة الحلال يقوم مقام الضرورة في
اقادة الاباحه فكل ان في حالة الضرورة يباح المذمة كذا في كذا يباح تناول عند غلبة الحلال علي الحرام
لان الغايب حكم الحلال ان الفليل لا يمكن الاخر عنه ان الفليل لا يمكن الاخر عنه فهو عفو عما في النكاح
الفلية الاثري من استرحي كما اوخر من اسواق المسلمين يحل له تناول من غير سؤال اعتبار الغلبة

يقول العبد الضعيف ابو حنيفة قدام الدين ابراهيم بن ابي عمر والعبد الفارسي الانثاني هذا الشر
 هاتية البيان نادق الزمان في اخر الاوان في شرح كتاب الهداية للامام المحقق الخيري العلامة الكبير
 برهان الدين علي بن ابي بكر بن عبد الجليل الرشدي المرعشي نخلة الله تعالى بانوار رحمته وانوار
 مغفرته وبرحمته عبد اقالاميا وجهود فيه واجتهدت ولم اكن في افادة ما استغفرت اشرف
 مشكلته وحللت محضاته وبيت في كتاب ما يحتاج منه الى البيان فليس الخيرا ليعين بمفقول
 شاف ومفقول كاف مع اعراضات بتحقيق وابداسون وتولجونه بتوفيق تارك التقليد بها
 ولصاحبها وهو خافيل ان كان للضلال لم فالقليد به فلا جرم ان الجاهل يومه وبقيت
 فيه سراد من سبيل طورا على الشدة وطورا على اللين بعد التيق والتميز من فكلاب الدهر
 وكضحيات العصر في الله تعالى من وجه الارض في الطول والعرض كل جنس سودي ووسمه
 باسم المودي والحمد لله تعالى على سلالة العاقبة ما طلعت النجوم الشارقة وافلت القارعة فمدا
 له لم حمد ابراهيم وعودا قال الشيخ رحمه الله وكان افتتاحا فترجنا
 بالقاهرة غرة شهر ربيع الاخر سنة احدى وعشرين وسبعمائة وبقيت عمل بالعراق واران في راس
 السلطان السعيد ابي سعيد توره مرقده وبرد مضجعه واكثر عمل بغداد وكراسان معدة من
 اخره بدمشق الى ان ختم بنيه في اربع عشر من ذي القعدة يوم الخميس
 اول يوم من اذار سنة تسع واربعين وسبعمائة وكان جميع مدة
 الشرح ستا وعشرين سنة وسبعة اشهر وسبعة عشر
 يوما والحمد لله رب العالمين وصلواته على
 محمد والجميعين وصلي الله على
 سيدنا محمد والروحية
 وسلم تسليم
 امين
 لم

